



هذا كتاب من كتب المفتي

تأليف الشيخ الامام يوسف بن احمد

السجستاني رحمه الله

في خرج في طلب العائقة اذن والده لا يمن ولم يكن عتوقاً
 فلهذا اذا كان عتوقاً وكان امره جميع الوجع فلا يمن
 او يمن من الخرج من حاوذا الزاهدي
 "بحر زكوا البقرة المطوعة لاسان وترى لبنتها عند يدي يوم لا عند
 والعموي على قولهم الان الغناء الذي فصل الفايده له للبحر
 من الغم لا الوجع والديرة رحم ما يورث الحية جلال ان كان متظافراً
 حين ذبح منه بكر خواهر زاده

للحدث القاري من الحنو تليد ورتبه يعلم او يمكن منه
 يكره غدا الارز والعدس والماش وغواها في اليومين تنزله
 لا يجوز لغشي في كاعده فيه مكتوب من الفقه وفي الكلام الاولي
 يفعلوه وفي كتب الطب يجوز ولو كان فيه اسم الله تعالى او اسم النبي عليه
 السلام يجوز محوه ليلغ فيه شق وقبح بعض الكتابه بالحق
 بت وقد ورد النهي عن محو اسم الله تعالى بالبراق منه
 اذا اراد المستاجر سفره وعذرة في الاجاره اراد المكث اولاً
 الاجماع للآخر رفع الخلاف المقدم منه في فصل القوا

في الايضاح في اسرار النجاسه لانه بالنجاسه متغنياً لانه بالنجاسه تحريم
 الرحم ثم تحريم منكره من الرجل في الرحم حين استواره وبعده
 ولا ينهات تمنع بالزوج حقيقه اكثر من ستمائة

٢٤٩

Süleymaniye U. Kütüphanesi
 Hasan Hüsnî Paşa
 388



وحتى نكاح الفتن والفتن والمكبر والامه واتم الولد باذن المولى ان اجاز اى المولى
نقد اى النكاح وان رد بطل فان نكحوا به اى بالاذن فامهر والنفقة عليه علم المولى
وغيره وبموتهم بسفطان اى المهر والنفقة نفوت محل الاستيفاء . **در رد وعز**

في باب نكاح الرقيق والامه
من كتاب النكاح
سنة

رجل ادعى ان هذه الارمن وقف عليه لاسمع انما سمع الدعوى من السنوى وفي الفتاوى
حال بقبض والقبض على الاول . **من الملائمة**

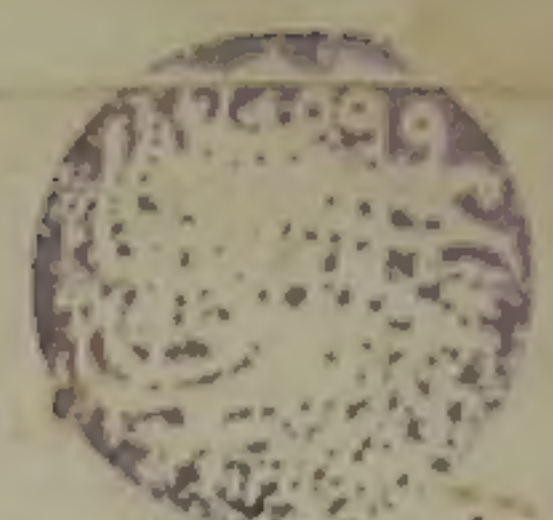
الوكيل بقبض الدين اذا ادعى بعد موت المولى انه كان قبضه في حياته
ورفعه فانه لا يقبل قوله الا بيمينه لانه بره ايجاب الضمان على الميت بملك الوكيل
بقبض العين كفاي . **من الاشياء والنظائر**

ان مات العبد سقط المهر والنفقة لان محل الاستيفاء قد سقط كذا ذكره الترمذى
ما كلف يده **من الكتابه افلاطون زاده**

علق عتق عبده على زمانه فادعى العبد وجود الشرط خلق المولى فان نكل عتق وخلفوا
في كون العبد فاذن كافي قضا والولوا الجنة . **من الاشياء والنظائر**
فان في النهاية لا يستحق في الحدود بالاجتماع الا اذا تضمن حقا باطلاق عتقه عبده بالزنا
فقال ان زنت فانت فاذن ادعى العبد انه زني ولا يثبت له عليه بخلق المولى حتى اذا نكل
ثبت العتق لا انما انتهى بيمينه ان يقول العبد في دعواه انه قد اتى باطلاق عليه عتق ويقول
انه قد زني كبلا يصير فاذن فامولاه . **سعدى جليل في حوائج الغلابه في كتاب**

الدعوى

نقح عتق العبد عن الكفارات ولا يحد فاذن وانما يعز من الاشياء والنظائر
في احكام العبد



سئل عن البائع اذا قبض الثمن ثم جاء الى المشتري واراد ان يرد عليه شيئا منه
 زاعما انه خاس وانكر المشتري ان يكون ذلك من ذراهه فهل يقول للبائع ام للمشتري
 اجاب ان اقر باستيفاء حقه لا يقبل قوله ولا يلزم المشتري عوفى ذلك وكفى ان طلب
 بين المشتري على نفي العلم بما كان له الزد
 من فتاوى ابن القيم
 سئل عن رجل عثر على دين من ذهب او فضة ونقده الصبر فحله وذهب به فوجد مائة
 حصة اليه ومعه قبضه وادعى انه زبوق وانكر الدافع ان يكون بما دفعه له فهل يكون القول
 للدافع ام للداعي اجاب القول للدافع
 من فتاوى ابن القيم
 ابان قول يفتي بقاء الموصلة وبعد الاتي فاقى كسوة ثم لام الف وبعد ان نزلت
 هذه النسبة الى الباقي وبسبب وجه لغتان من كذا اللام حصر الالف ومن حفرها
 مدالاتي فقال باطلا وهذه النسبة شاذة لاجل زيادة النون فيها وهي بطريق التثنية
 الى ضمها ضممان والى بدل بهراني وقد اكر الجوزي في درة الغواص هذه النسبة وقال
 من قرأ قال في النسبة بافعل ومن قرأ قال في التثنية بافلاوسى وبافلاوي ولا يخفى
 على ضمها وبهرا لان ذلك شاذ لا يباع اليه والسعدي ما ذكره في الاوسى
 اذا اخرجت ان النخالة او غلب بها يده فان لم يبق فيها شيء من اصلها
 لم يبق ولا يباع بها الا بغيره لانها لا يباع بها لانها لا يباع بها لانها لا يباع بها
 وكذا العجين اذا وضع على الدمل ان عرف به الشفا لا يباع به والا فلا حرج

اجل اجتماع عنده
 وهو افضل والبيرة فله ان يطعمها
 النمل او الطريق الا اذا اوضحه
 وانما يباع عن النمل
 وانما يباع عن النمل
 وانما يباع عن النمل
 وانما يباع عن النمل

النسبة

امراة قالت لزوجها وهبت لك مهرى عيان كل امرأة تنزجها بجعل امرأته يدي
 فان لم تقبل ذلك لانصح الرهبة وان قبلت صحت ثم بعد ذلك ينظر ان جعل
 امرأته يديها فالرهبه ماضية وان لم يجعل فكذا لك وكذا لو قالت لزوجها
 وهبت مهرى لك عيان لا تطلقني فقبلت صحت الرهبة حتى لو طلقها
 بعد ذلك فالرهبه ماضية وكذا لو قال لامرأته ابرئني عن مهرى
 حتى اهب لك كذا وكذا فابراة ثم ان الزوج لم يهب الا قال نصيب
 رحمه الله المهر عليه كما كان وكذا المرأة تركت مهرها لزوجها عيان
 بما فلتهم بها قال محمد بن معاذ مهرها عليه بحاله لان الرضا بالرهبة
 كان بشرط العوض فاذا اعدم العوض اعدم الرضا والرهبة لا يصح بدون
 الرضا وكذا المرأة وهبت مهرها لزوجها طمعا منها انه يفصلها في
 كل سنة ثوبين فمضت سنتان ولم يفعل الزوج ذلك ان شرط في
 الرهبة عادم مهرها عليه لان الرهبة صدر بشرط العوض ولم يوجد
 وان لم تكن شرطت لا يعود مهرها
 رجل قال وهبت هذا الشيء من ابني الصغير جازت الرهبة من غير قبول
 لان الاب يتولى طرف الرهبة هنا وكل عقد يتولاها الواحد بكتفي فيه
 بالاجاب جميع الاب مال ابنة الصغير من نفسه او مال من ابنة وادعت
 وكذا قال جميع ما ينسب بي او ينسب الى فلان حيث يكون اقرارا لان
 قوله ام ملكه للملك القائم حقيقة وانه لا يصير لغيره الا بالتمليك فيكون
 بهبة فيحتاج الى القبض بخلاف قوله ما ينسب بي فهو فلان حيث اخبر
 ان الملك فلان في السابق

اجل اجتماع عنده
 وهو افضل والبيرة فله ان يطعمها
 النمل او الطريق الا اذا اوضحه
 وانما يباع عن النمل
 وانما يباع عن النمل
 وانما يباع عن النمل

اجل اجتماع عنده
 وهو افضل والبيرة فله ان يطعمها
 النمل او الطريق الا اذا اوضحه
 وانما يباع عن النمل
 وانما يباع عن النمل
 وانما يباع عن النمل

اجل اجتماع عنده
 وهو افضل والبيرة فله ان يطعمها
 النمل او الطريق الا اذا اوضحه
 وانما يباع عن النمل
 وانما يباع عن النمل
 وانما يباع عن النمل

فصل فيما يتعلق بكتاب النكاح

اختلف في هيئة المهر فقلت وهيئة لك بشرط ان لا تطلقني وقال بغير شرط
فالتقول لها من نكاح القنية

ودفع الى زوجته ما لا فقلت هي من المهر وقال الزوج وديعة فالتقول لها ان كانت
من جنس المشروط والا فلا زوج من نكاح القنية

افترقا فقلت افترقا قبل الدخول وقال الزوج قبل الدخول فالتقول قولها
لانها تنكر سقوط نصف المهر من نكاح القنية

تزوجا وبعث اليها هدايا وعوضته على ذلك ثم زفت اليه ثم فارقا وادعى
ان ذلك عارية فالتقول له من نكاح القنية

وتوارس الى خطيبته ونايسر ثم اتخذا له ثيابا كما هو العادة ثم يقولان قد نكحنا من المهر
فالتقول قوله ولو كان قال اصر فوا بعض الدنا نيسر الى اجاميك وبعضه الى عن اشباه
والكنا والشمع لا يقبل في التعيين قال رحمه الله فاصل جوابه في هذه المسئلة انه اذا
بعث الدنا نيسر الى جهة اخرى غير المهر لا يقبل قوله بعده انه من المهر والا فالتقول
قوله انه من المهر وان اتخذا له ثيابا من نكاح القنية

افترقا وفي بيتهما جارية نقلها مع نفسها واستخدمتها سنة والزوج عالم به سكت
ثم ادعاهما فالتقول له لان يده كانت ثابتة ولم يوجد المنزل من نكاح القنية

بعث الى امراته مائة مائة وبعث ابو المرأة ايضا مائة ثم ادعى الزوج ان المبعوث
كان صداقا فالتقول له مع بمينة فان حلف وللتاع فاقم فللراة ان تترده وترجع
بما بقي من المهر وان كان ما لا يرجع بالمهر وما بعث اليه ابو المرأة ان كان
ما لا لم يكن على الزوج شيء وان كان قايما وقد بعثته من مال نفسه يرجع وان كان
بعثته من مال البنت برضا لم يكن له ان يرجع من نكاح القنية

ادعى امرأة في يد غيره وقال طلقتها وكنت مجنونة ان عرف عنه الجنون فالتقول له
بان كان راه العاصي او كان مشهورا عند اكثر اهل ذلك المكان من نكاح القنية

فصل في تحقيق كتاب النكاح ولو ادعت المرأة النكاح على رجل
وهو كجها قامت شهادتين واختلعا في المهر شهدا بها انه تزوجها
بالبف وشهد الآخر انه تزوجها بالبف وخمسماية وامرأة تدعى النكاح
بالبف خمسمائة جازت شهادتهما ويقضى لها بالبف ولو كان الزوج
هو الذي يدعى والمرأة تجحد النكاح فشهدت ههنا على هذا الوجه
لا تقبل شهادتهما ولا يقضى بالنكاح ولو اختلفت ههنا في المكان
او في الزمان لا تقبل واذا ادعت المرأة على رجل نكاحا فحجها فقامت
شهادتين يقضى بالنكاح وجوده لا يكون طلاقا ولو اختلف الزوجان
فقال احدهما كان النكاح بشهود وقال الآخر لم يكن بشهود فالقول
قول من يدعى النكاح بشهود ونحو الاختلاف في الصحة والفاد على من
يهد الوجه ولو ادعت المرأة ان اباها تزوجها وهي بالغة لم ترض ادعى
الزوج ان اباها تزوجها في الصغر كان القول قول المرأة وان اقاما البينة
فقامت المرأة البينة انها كانت بنت عشرين سنة وقت النكاح
واقام الزوج البينة انها كانت ابنة ثمان سنين كانت البينة بينة
المرأة من صحبان في فصل شرط النكاح اذا اختلف الزوجان فقال
الرجل تزوجتك وانا صغير بغير اذن الولي وقالت المرأة تزوجتني بعد
البلوغ كان القول قوله ويقول له انها ابنته هذا العقد فان اجاز جاز
وان رد بطل وان كان دخل بها بعد البلوغ كان ذلك اجازة
الوكيل بالنكاح اذا ادعى انه اشهد عند العقد وانكر الموكل كان القول
قول الوكيل من صحبان من كتب بالنكاح في فصل شرط النكاح
الولي اذا تزوج البكر البالغة ثم اختلف الزوج والمرأة فقال الزوج
بلغت النكاح فبكت وقالت المرأة لا بل ردوت كان القول
قولا عندنا كالتبعية اذا ادعى رد الوديعة فانكر المعية كان القول
قولا المستعير لانه ينكر وجوب الضمان على نفسه كذا هو الزوج يدعى
لزوم العقد والمرأة تنكر فكان القول قولها وان اقاما البينة

من كتاب
النكاح

كانت البينة بينة المرأة على الرد لانها قامت على الاثبات صورة
وبينة الزوج قامت على النفي وان اقام الزوج بينة انها اجازت
العقد واقامت المرأة بينة على الرد كانت البينة بينة الزوج
لانها استويا في الاثبات صورة وبينة الزوج ترجحت بزوجم
العقد ولا يمين عليها في قول الى خ كان الزوج دخل بها طوعا
لم يصدق في دعوى الرد وان كان دخل بها كرها صدقت في
دعوى الرد من صحبان من كتب بالنكاح في فصل شرط النكاح
بكر زوجها ولها فقالت بعد سنة حين بلغني النكاح قلت لا ارضى
كان القول قولها ولو قالت بلغني النكاح قبل سنة فرددت لا يقبل
قولها ولو بلغها النكاح وعند قوم

ولو كان على السيد من فجزء ما ابرأ ثم قال ججزتها به بينها على وقالت بل ما كنت تقول
للاب **ق** القول للبنت وعنه القول للاب فانه قال لو قال الاب كان ملك
على ما به دينار فالتخت الجهاز بها وقالت بر من مالك قال القول للاب
رحمه الله لعل الفرق بينهما ان دين البنت على الاب معلوم من السيد الاول
وقد ادعى البراءة عنه فلا يصدق وفي الثانية انما عرف الدين باقراره ولكن
مع البراءة في ان القول له كمن قال للقاضي بعت هذا العبد من فلان وغاب
قبل نقد الثمن يبيعه العاك ويوفيه الثمن وان كان قضا على الغائب لان كون
العبد للغائب انما ظهر باقراره مشغولا بحقه بخلاف ما اذا كان قبله معلوما
لا يبيعه **م** كالح الفقيه

قالت لزوجها تزوجتني بغير شهود وقال بل شهود قال لزوج ولوقالت تزوجتني
وانا صبية وقال الزوج لا ابرأ كنت بالغة قال قول لها والاس في جنس هذه المسائل
ان الزوجين متى اختلفا في صحة العقد وفده كالتشهود قال قول لمن يدعي
الصحة بشهادة الظاهر له واذا اختلفا في وجود أصل النكاح كما في المسئلة الثانية
قال قول لمن ينكر الوجود **م** كالح الفقيه

ان غبت عشرة ايام ولم تفصل اليك النفقة فامرك بيدك ثم اختلفا بعد مضيتها
في وصول النفقة قال قول للمرأة **م** كالح الفقيه

جعل امرأ بيد ما ان ضربتها بغير جنابة فخرجت الى الماء ثم بغير امره ثم ضربها بعد سنة
وقال ضربتها بتلك الجنابة وقالت بل بغير جنابة قال قول له لانه العالم بالجنابة
م كالح الفقيه

قال ان شربت مسكرا بغير اذنك فامرك بيدك ثم شر به واختلفا في الاذن
قال قول للزوج والبينة بينة المرأة **م** كالح الفقيه

ادعت انه طلقها من غير شرط والزوج يقول طلقها بالشرط ولم يوجد بالبينة فيه
بينة المرأة ولو ادعت عليه انه حلف لا يضرها وادعى هو انه لا يضرها من غير
ذنب واذا ما البينة يثبت كلا الامرين وتطلق بايها كان **م** كالح الفقيه

فليس له الا لم
لان الحق وجد
واقترع

منفعة عن ذلك بخلاف السنة
لان من احدث كان الحكم
والعلم

وَجِمْ أَنْتَ بِمَا دَفَعْتُ إِلَيْكَ مِنْ هَذِهِ الْمَرْبُوبَةِ
لِأَنَّكَ أَعْرَفَ النَّاسَ بِأَيْضَافِهِمْ

المرزبية التي في دياره الى هذه المرزبية
اجم انه يتدفون به تلك فلم ينف
المرزبية التي في دياره الى هذه المرزبية
اجم انه يتدفون به تلك فلم ينف

كثيف او مترايب او طلبة شارب الى طريق ما قد خوصم في ذلك فعليه ازالة على كل حال
سواء اضر بالناس او لم يضر في قول ابي ح لانه تعرف في حق العامة فكان لكل واحد منهم
ولاية الزام النقص وان كان قد يما فكذلك لان حق العامة قديم ايضا وانما
رجل باع ضيعة وللبايع اشجار اغصان من مملوكة على هذه الضيعة فملك شري ان يطالب
البايع بتقريغ جهواه عن اغصان اشجاره وكذلك لو ورثها وفيها اغصان للوارث
الاخر لانه قام مقام المورث والمورث قد كان له ان يطالب بالتقريغ فكذلك هذا
رجل اساذن رجلا في وضع جذوع له على حايطة او حفرة داب تحت دارة

[illegible]

| | | | | |
|--------------|-----------------|---------------|------------|--------|
| كتاب | كتاب | كتاب | كتاب | كتاب |
| الطهارة | الصلوة | الزكوة | الصوم | الحج |
| كتاب | كتاب | كتاب | كتاب | كتاب |
| النكاح | الطلاق | العتق | الايمان | البيوع |
| كتاب | كتاب | كتاب | كتاب | كتاب |
| الاجارات | الوكالة | الشهادات | ادب القاضي | الدعوى |
| كتاب | كتاب | كتاب | كتاب | كتاب |
| الاقرار | الجنائيات واكده | الفصل والضمان | الرهن | كتاب |
| كتاب | كتاب | كتاب | كتاب | كتاب |
| الاكراه | اللقط | اللقط | الابوع | كتاب |
| كتاب | كتاب | كتاب | كتاب | كتاب |
| المفقود | الوصايا | الوقف | العارية | كتاب |
| كتاب | كتاب | كتاب | كتاب | كتاب |
| الوديعة | الشركة | المضاربة | القسمه | كتاب |
| كتاب | كتاب | كتاب | كتاب | كتاب |
| الشرب | الاشربة | الصلح | الكفالة | كتاب |
| كتاب | كتاب | كتاب | كتاب | كتاب |
| الحواله | الشفعة | المزارعة | المأذون | كتاب |
| كتاب | كتاب | كتاب | كتاب | كتاب |
| الرهبة | الصبي | الاضحية | السيه | كتاب |
| كتاب | كتاب | كتاب | كتاب | كتاب |
| الخط والاباح | احيل | ادب المفتي | الفوايد | كتاب |

فائده

المحمولة بفتح الحاء الابل يحمل عليها الانتقال كان
عليها احوال اولم يكن والمحمولة بضم الحاء الاحمال
وحمل السبل ما يحمل من غثا ريه الحميل
الرجل الذي ايقض والحميل اللقيط واحماله ان
يحمل الرجل الدية والحميل بالكسر ما كان على ظهر
او راسه وبالفصح ما كان في بطون او على راسه
احمول الرهاودج كان فيها ناء اولم يكن

رجل ما فاجل راسه عليه رجل يعرف القرآن على قبه
تكلن افيه ذكر بعضهم انه كرهه والمختار وهو قولهم
انه لا يكرهه ديه بفتح واهذا حكم ان الشيخ ابو بكر
الجبالي اوصى عند موته بذلك ولو كان مكروها
لما اوصى
انما اذا نصب فيما على غلات او ثاقف المسجد وجعل
له في كل سنة اجرا معلوما حل له اخذه اذا كان
ذلك اجرا مشهرا شرط الواقف اولم يشترط ولو ساج
رجلا يحكم المسجد باجر المشكل ان شرط الواقف جاز
والا فلا

قال ابن القيم رحمه الله عليه وسلم
لو كان المؤمن في راس جبل لفيض الله
له من انوار نوره باموافان صدره
عنه فطبه وقرعينا وانعم عيش
بشهادة الرسول لك بالايمان ولعدوك
بالتقوى

العشرة مع الخراج لا يجتمع
والعشرة مع الكفارة لا يجتمع
والتيتم مع الوضوء لا يجتمعان
والدخول مع الاجارة لا يجتمعان
والمدح مع احد لا يجتمعان
والاجارة مع الضمان لا يجتمعان
والحيض مع الحمل لا يجتمعان
والقطع مع الضمان لا يجتمعان
والقدية مع قضاء الصوم لا يجتمعان
وكمال المهر مع القيمة لا يجتمعان
وزكوة العبيد مع صدقة الفطر لا يجتمعان
والسبح مع الغسل لا يجتمعان
وملك اليمين مع النكاح لا يجتمعان
والوصية مع الميراث لا يجتمعان
واحد مع العقر لا يجتمعان
والقصر مع الدية لا يجتمعان
واحد مع الرجم لا يجتمعان
واحد مع النفي لا يجتمعان
واحد مع الضمان لا يجتمعان
والعقر مع المهر لا يجتمعان
الامني مشاكسين احدهما اذا زنى
جارية لم ير الاثان يجب احد
مع الضمان البكارة واكتنا نية
اذا اشرب حمرة الدمى يجب احد
مع قيمة الخمر مع جراح الصغير

رجل في يده ودعيه لرجل في رجل وادعي
انه وكيل المودع في قبض الوديعة وكذا
في ذلك منذ سنة واقام البينة
واقام الذي في يده الوديعة ان الموكل
اخرجه من هذه الوكالة قبلت بينة
وكذا الواقم البينة ان شهود الوكيل
عبيد قبل ذلك منه صحيحان
الدعاوى

رجل في يده دار دعا رجل بوكالة رجل
فانكر المدعي عليه ودعواه الملك والوكالة
فاقام الوكيل بينة على الوكالة فاقام
المدعي عليه البينة على اقرار الموكل ان
شهود الوكيل شهود زور واستأجرهم
بطلت شهادة شهود المدعي فان
بذلك على اقرار الشاهدين لا يبطل
شهادتهم الا اذا شهدوا على اقرار
الشاهدين انهما محمد ودان في ذلك
او انهما شريكان فيما شهدا على المدعي
مح يبطل شهادتهم من دعاوى
قاصحان

جارية ادعت انها حرة الاصل
وادعي ذوالبيد انها اقرت بالرق
وانكرت فالقول لها المعتق

ولو اقام الخراج بينة ان هذا المبيع
سرق مني منذ شهر ونصف واقام ذو
اليدين بينة انه ملك فلان ورثة من
ايه قبل هذا بسنة ثم اشترت بينة
منه فلهذا ادفع عنه الجح والى من
من باب البينة
المتضايقين
من العتة

ادعي عليه حمارا انه ملكه سرق منه منذ
شهرين واقام بينة واقام ذوالبيد
بينة ان هذا الحمار ملكه وفي يده
سرق منه منذ سنة وحين يزعم
انه سرق منه كان في يده لا يندفع
بالبينة المدعي من دعاوى القنية

اختلف المولى والمكاتب في صحة الكتابة
وفدما فالقول لمن يدعي الصحة والبينة
بينة من يدعي الفاد ولو حج عليه بعد
صلاحه واختلف مع المشتري فقال
اشترت بينة مني حال كذا وقال المشتري
لا بل حال صلاحك فالقول للمحور لان
الشراء حادث في حال الى اقرب الاوقات
فالشترى يدعي سبق وهو ينكر وان
اقاما البينة فبينة الشراوى
من دعاوى القنية

شاهدان شهدا على رجل بقول او فعل
يلزمه ذلك اجارة او كسبة او بيع او
قبض او مال او طلاق او عتق او مبيع
وصفاه او في يوم سمياه فاقام المشهود
عليه بينة انه لم يكن في ذلك الموضع
ولا في ذلك اليوم في ذلك الموضع لم
لم يقبل منه البينة على ذلك وكذا الكفر
بينة قامت على ان فلانا لم يقبل ولم
يفعل ولم يعرف هذا الكلمة من التهاد
من دعاوى
القنية

ادعي عليه ما لا معلوما واقام بينة فاقام
المدعي عليه بينة على اقرار المدعي انه
استوفى من هذا المال كذا ورهها لا
يبطل ودعواه في سوي ذلك لانه
لم يظهر كذب الشهود فانهم عاينوا
سبب وجوب المال ولم يعرفوا
استيفاء بعضه فجاز لهم الشهادة على
جميع المال ادعي الف درهم فشهد
الشهود على الف وخمسين فقال المدعي
كان اصل حقى كذا لك الا اني استوفيت
خمس مائة لا يبطل البينة في قدر الالف
من دعاوى
القنية

قامت البينة على وصي صغير ثم بلغ الصغير
لا يكلف اعادة البينة على الصغير كذا اذا
قامت على الوكيل بالخصومة ثم حضر الموكل
لا يعاد البينة عليه من مينة
القنية

اذا شهد رجلان ان زوج فلانة
قتل او ساء وشهد آخران انه حي كان
شهادة الموت والقتل اولى وكوشهد
اثنان ان زوج فلانة طلق امراته
والزوج غائب لا تقبل شهادتهما اذا
اخبر المرأة عدل بموت زوجها الغائب
واخبر اثنان بحياة ان كان الذي
اخبر بالموت اخبر بمعاينة الموت
او اخبر انه شهد جنازة حلت لها
ان تزوج بزوجة اخرى وان كان
الذي ان اخبر بحياة ارجا بترجيح
لاحق قال الشيخ الامام محمد الفضل رحمه الله
فشهادتهما اولى من شهادات
قاصحان

ادعي الخراج النجاشي فقال انك مبطل
في هذه الدعوى لانك اقررت انك
اشتريتها من فلان فلهذا ادفع
المدعي من دعاوى
القنية

في سماع اقرار مسلم ثم اسلم او غلام ثم بلغ
او عبد ثم غرق فشهدوا باجازة
منه الموعر

جرح واحد وعدل واحد فليس حدهما
 اولى بل يلى عن ثالث فان جرح
 انسان او عدل انسان فهو اولى وكل
 اذا جرح واحد وعدل واحد فالجرح اولى
 عندهما لان التعديل والبيع يتم بالواحد
 فصار كمالو عدل انسان وجرح انسان
 وعند محمد موقوف الى ان يخرج آخره
 عدل آخر وان جرح واحد وعدل انسان
 فالتعديل اولى عندهم وان جرح انسان
 وعدل جماعة فالجرح اولى من بينته
 المقتضى
 ادعى جمارا انه ملكى غائب حتى منذ ثمانية
 اشهر وقال ذواليد اشترى بيته منذ
 عشرة اشهر فبينته المدعى اولى ولو ادعى
 المرأة البيرة عن المهر بشروط او ادعى
 الزوج مطلقة واقاما البينة فبينته
 المرأة اولى ان كان الشرط متعارفا
 يصح الابرامه **ج** بينة الزوج اولى
 من باب البينتين
 المختصات بيمين
 من القنية
 اقرا المشرق ان هذه الارض لغلان الغائب
 ارضي ثم جاء المولى يدعيها فالمنزاع ذواليد حتى لو اقام البينة فالملوك اولى
 من دعوى العس

رجل ادعى على ورثة رجل انه ابن الميت
 وهو ابن اثنين عشر سنه واقام عليه
 بينة واقامت الورثة بينته ان سن
 المدعى ثمانية عشر سنه فلهذا دفع صحيح
 ادعى انه امر صبيبا ليضرب جماره ويخرجه
 عن كرمه فضربه البصير حتى مات واقام عليه
 بينته واقام المدعى عليه بينته ان ذلك
 الحمار حتى لا يقبل بينة المدعى عليه لانها
 قامت على التقى مقصودا من ثبوتات
 قنية
 مات عن زوجة واولاد من زوجة اخرى
 فادعى الاولاد انها كانت حراما قبل موت
 بستانه اشهر واقاموا بينته واقامت
 بينته انها كانت حلالا لا وقت الموت
 فبينته المرأة اولى **ج** كنف في طريق
 العامة فزعم غيره انه محدث وزعم
 صاحبه انه قديم واقام البينة فالبينة
 بينته من يدعى انه محدث ادعى عليه
 ثوبا انه له نتج عنده من بغرة المملوكة
 له فحكم وسلم اليه واراد ذواليد الرجوع
 على بايعه بالثمن فاقام بايعه بينته ان
 هذا الثوب نتج عندي من بغرة المملوكة لي
 بمحض منه ومن المستحق فبينته البايع
 اولى
 من باب البينتين
 المختصات بيمين
 القنية

ادعى عليه عماره ان اياه بناه منذ ستين
 سنة واقامه ذواليد كنهك واقام
 بينته قال هذا القدر لا يكفي في الدعوى
 حتى يقول ما ابي ونتر كراميه انا على ولو
 قال ذلك واقام بينته فبينته ذواليد
 اولى
 من دعوى القنية
 ادعى عليه ضبيعة ان اياها من جدته فلانة واقام
 بينته فقال ذواليد كان لجدته ابن غائب
 ولم يعلم حياته ولا موته ولم تقص مدقة
 يحكم بموته واقام بينته لا تسمع وهو
 قضوني في اثبات ملك البينة
 من المزبور
 مات عن زوجة واولاد منها ايضا فقال الاخ
 مات اخي بعد موت ابنته وقالت الزوجة
 مات اخوك قبل موت ابنته قال قول للمرأة
 والاهل في هذا الجنس ان الورثة متى خلت
 في تاريخ موت الاقارب فالبينة بينته
 من يدعى زيادة الارث والقول قول من
 ينكر ادعى على واحد من ورثة ميت دينه
 واثبته والتمس في يد اجنبى فلهذا دفع عليه
 ان يطلب التركة من الاجنبى من المزبور
 القول للمضارب في دعوى الرهلا
 ما بينه سواء كانت المضاربة
 جارية او فاسدة
 جارية او فاسدة
 ما بينه سواء كانت المضاربة
 جارية او فاسدة

ادعى انه عم الميت ووارثه لا وارث له غيره
 وادعى اخر انه اخوه لا وارث له غيره وادعى
 ثالث انه ابنه لا وارث له غيره واقاموا
 البينة عند الحكم جميعا بقضى بنسب الكل
 وان كان الميراث للابن لا غير مردعوس
 القس
 امته ولدت عند المشتري فقال البايع هو
 ولدي ولدت لاقبل من ستة اشهر من وقت
 البيع وقال المشتري دعواك باطل لانها
 ولدت لاكم من ستة اشهر فاقول
 للمشتري بخلاف ما اذا قال المشتري
 لم يكن العتوق عندك والبايع يقول
 كان عندي في قول له فان اقام احد
 بينته يقضى له وان اقام البينة فعند
 ابي يوسف بينة المشتري اولى وعند
 محمد البايع اولى لاثباتها بحرية
 من دعوى العس
 اذا اخضم رجلا في ارض فيها زرع اقام
 كل واحد منهما البينة ان الارض والزرع
 له هو الذي زرعها فانه يقضى بهما للمدعى
 لان دعواهما دعوى الملك المطلق
 في ارضها
 من دعوى العس

ادعى دارا ميراثا عن ابيه واقام بينة
فقام المدعى على بينة ان اباكم اقر
في حال حياته انها ملكي فسمع هذا الدفع
ولو اقام المدعى بينة انك اقررت
ان هذه الدار ملك ابي وحقه يقبل
هذا الدفع ايضا وقد تعارض الدفان
فيقبل بينة الارث بلان تعارض فلو
ان المدعى عليه ذكر التارخ في اقرار
المورث والمدعى لم يذكر التارخ
في اقرار المدعى يقبل بينة المدعى
في حصول العمود

عبد في يد رجل اقام رجل البينة انه عبده وله في
ملكه من امته هذه ومن عبده هذا واقام
رجل آخر البينة على مثل ذلك فانه يقضي
بالعبد بين الخارجين نصفين لانها
استويا في دعوى النتاج وهما خارجا
ويكون الابن من الامتين والعبدان
جميعا ولو ان عبدا في يد رجل اقام رجل
البينة انه عبده وله في ملكه ولم يذكر
الشهود اقام ذوال اليد البينة
انه عبده وله من امته هذه فانه
يقضي بالعبد للذي في يده لانها استويا
في دعوى النتاج في العبد وفي بينة صاحب
اليده زيادة اثبات وهو النسب
من دعوى
قاصحان

ولو تنازع رجلان في شيء فقام احدهما
البينة انه كان في يده منذ شهر واقام
الآخر بينة انه في يده اثنتي عشرة الف
في يد مدعى اثنا وكذا لو اقام احدهما البينة
انه كان في يده منذ شهر واقام الآخر
البينة انه كان في يده منذ جمعة جعه
الحج في يد مدعى اجمعه عبده في يد رجل
اقام البينة انه عبده منذ عشرين سنة
واقام الآخر البينة انه عبده وكان في يده
منذ سنة حتى اغتصبه الذي في يده فهو
لمن في يده
من دعوى
قاصحان

ولو اخصم ذوال اليد وخارج في خم مشوي اوفى
بملكه مشوية كل واحد منهما يدعي انه شوان
في ملكه فانه يقضي به للمدعى لان المشوي شوي
مرة بعد اخرى وكذلك في المصحف اذا اقام
كل واحد البينة انه مصحف كتبه في ملكه فانه
يقضي به للمدعى لان الكتابة عما تنكر تكتب
ثم تحي ثم تكتب
من دعوى
قاصحان

ولو ادعى دجاجا في يد رجل انه له خرج في ملكه
واقام ذوال اليد البينة على مثل ذلك فانه
يقضي به للذي اليد ولو اقام المدعى البينة
ان البينة التي خرج منها الدجاج كانت له
لا يقضي الدجاج للمدعى ويكون الدجاج لصاحب
اليده وعليه بيضة المدعى كان صاحب اليد
غصب بيضة وجعل تحت الدجاج
من الزبور

ولو تنازع في ثوب هو في يد احدهما اقام
احدهما البينة انه نسج نصفه واقام الذي
في يده البينة انه نسج نصفه قال محمد ان
كان يعرف النصفان فلكل واحد منهما النصف
الذي نسجه وان لم يعرف فلكل للخارج برهنا

رجل اقام البينة على رجل ان قضى بده كذا افقه
له بهذه الجارية او بهذه الثاة واقام
ذوال اليد البينة على النتاج يقضي بينة
المدعى ولا يقضي بينة ذوال اليد على النتاج
حلاف لمجر لا احتمال ان القاضي قضى للخارج بالنتاج
له وكذا الوتر المدعى القضا بملك مطلق
لان القاضي الثاني لا يدرى ان القاضي
الاول قضى باجته اده فلا يبطل قضاء
الاول باجته اده
من الزبور

ولو تنازع في صوف اقام ذوال اليد البينة
انه ملكه جزء من ثاة هو يملك واقام
آخر البينة انه ملكه جزء من ثاة يملك
يقضي به لذي اليد لان جزء الصوف لا يكثر
في جزء لا يجزئ ثانيا ولو اقام خارج البينة
على ثاة في يد غيره وانها ثاة وجزء
من هذه الصوف منها واقام ذوال اليد البينة
ان الثاة التي يدعيها له وجزء هذه الصوف
منها فانه يقضي بالثاة للمدعى لانها اديا
في الثاة مكمها مطلقا فيقضي بالثاة للخارج
ثم يتبعها الصوف لان الجذ ليس من ثبات
الملك
من الزبور

وجب اليمين للمدعى بعد الانكار وعدم
البينة فقال اسقطت اليمين او
حتى في اليمين او قال ان لم اقم البينة
الى وقت كذا فقد اسقطت اليمين
او حتى في اليمين لا يسقط وله ان
يخلفه
من القصة

قال في حال حرضه ليس في دار الدنيا
ثم مات عن زوجة وبنت وورثة فللورثة
ان يخلفوا زوجة وابنة على انها لا يعلمان
شيئا من تركته المتوفى بطريقه من الزبور

ولو ات رجلين ادعياد اية في يد رجل
اقام احدهما البينة على النتاج والآخر
على الملك المطلق فصاحب النتاج
اولي خارجا كان او صاحب يد ولو
ادعيان خارجا وادعيان البينة على ذلك
يقضي بينهما فان وقت كل واحد
من البينتين وقتا وسن الدابة يوافق
احدى البينتين وهما خارجا او احدهما
يقضي للذي وافق له سن الدابة وان
كان سن الدابة متكلان كانا خارجين
يقضي لهما وان كان احدهما صاحب
يد يقضي له وان خالف سن الدابة
الوقتتين في رواية يقضي لهما وفي
رواية يبطل البينتان
من دعوى
قاصحان

ولو اختلفا في حين فقال الخارج هو الذي
صنعة من لبن شاتي كان وصاحب
اليه ادعى مثل ذلك فانه يقضي به لذي
اليه ولو قال المدعي هذا الجاهل لصنعة
من لبن شاتي بهذه واقام بالخارج
البينة على مثل ذلك فانه يقضي
بالثقة للخارج مع دعوى
ولو ان عبدا في يد رجل اقام هو البينة
انه عبده وله في ملكه من امته وعبده
فاقام خارج البينة على مثل ذلك
يقضي بالعبد لذي اليد لانها ادعى
المتاع في العبد واقام ذي اليد البينة
على امته في يده انه امته ولدت بهذا
العبد في ملكه واقام خارج البينة مثل
ذلك فانه يقضي بالامته لمدعي لانها
ادعى في الامته ملكا مطلقا فيقضي بها
للمدعي ثم يستحق العبد تبعها بما لم يور
اختلفا في قيمة المصوب قال قول الغائب
مع بينة يابنه ما قيمة الا عشرة واذا
ضمنه العاقر بقومه بما تباع في السوق
من الدراهم او الدينار وان كان
تباع بها فذلك انخبار من المصوب
اربا وقف نصبا متوليا به ون استطلاع
راى العاقر لا يجوز من المهور

اختلفا في قيمة المصوب

رجل في يده دار اقام رجل البينة انها واقام
آخر البينة انها له ولفلان بن فلان اشتريا
من ذي اليد او من رجل آخر بمن مملوك وقد
التمن وقبض الدار والشركة غائب قال في
قياس قول اى ج يقضي بالدار ارباعا لان الذي
يدع الشفعة لنفسه وللشركة الغائب
لا يكون حصصا عن شركة فكان هو مدعي النصف
والمدعى الآخر يدعى الكس ولو كان مدعى الشركة
اقام البينة ان الدار كانت لابيه مات
وترك ميراثا له ولاخيه الغائب كان العاقر
يقضي للذري يدعى لنفسه بنصف الدار ويقضي
بالنصف للميت ويدفع الربع الى الابن الحاضر
ويدفع الربع في يد المدعى عليه حتى يحضر الغائب
فاذا حضر الغائب اخذ الربع من غير بينة
دار في يد رجل اقام اخوه البينة انها كانت
دارا لبيه مات وتترك ميراثا له ولاخيه ذي
اليه لا وارث له غيرهما واقام رجل اجنبى
البينة انها داره والذي في يده الدار
بمحمد دعواهما ويقول الدار لم ارثها من
ابى فان القضى يقضي بثلاثة ارباع الدار
للاجنبى وبالربع للمابن المدعى ولا لذي
اليه مع دعوى صحيح

في ذلك من غلة الوقف اذ لم يكن
في ذلك من غلة الوقف اذ لم يكن
في ذلك من غلة الوقف اذ لم يكن

احد البينة او رجل اقام
دار في يد رجل اقام رجل البينة انها واقام
آخر البينة انها له ولفلان بن فلان اشتريا
من ذي اليد او من رجل آخر بمن مملوك وقد
التمن وقبض الدار والشركة غائب قال في
قياس قول اى ج يقضي بالدار ارباعا لان الذي
يدع الشفعة لنفسه وللشركة الغائب
لا يكون حصصا عن شركة فكان هو مدعي النصف
والمدعى الآخر يدعى الكس ولو كان مدعى الشركة
اقام البينة ان الدار كانت لابيه مات
وترك ميراثا له ولاخيه الغائب كان العاقر
يقضي للذري يدعى لنفسه بنصف الدار ويقضي
بالنصف للميت ويدفع الربع الى الابن الحاضر
ويدفع الربع في يد المدعى عليه حتى يحضر الغائب
فاذا حضر الغائب اخذ الربع من غير بينة
دار في يد رجل اقام اخوه البينة انها كانت
دارا لبيه مات وتترك ميراثا له ولاخيه ذي
اليه لا وارث له غيرهما واقام رجل اجنبى
البينة انها داره والذي في يده الدار
بمحمد دعواهما ويقول الدار لم ارثها من
ابى فان القضى يقضي بثلاثة ارباع الدار
للاجنبى وبالربع للمابن المدعى ولا لذي
اليه مع دعوى صحيح

رجل ادعى دار في يد رجل ناله واقام بينة واقام
الذي في يده الدار البينة انها لفلان الغائب كان
ادعى هذه الدار واستحقها من يده ودفعها
القضى الى المسحق ثم انه اخذها الذي هو فيها
لا يقبل بينة ذي اليد على هذا الوجه لانه اقرب
ان يده كانت يد حصول قبل الاحتفاق
وهو ليس خصم في اثبات الاحتفاق
مع دعوى صحيح

في ذلك من غلة الوقف اذ لم يكن
في ذلك من غلة الوقف اذ لم يكن
في ذلك من غلة الوقف اذ لم يكن

دار في يد رجل اقام رجل البينة انها اشتريا
من فلان غير ذي اليد بلف درهم وهو مملوك
ونقده الثمن واقام آخر البينة ان فلانا
آخر وبها منه وقبضها واقام آخر البينة
انه ورثها من ابيه كان القضى يقضي بينهم
ارباعا وان ادعوا ذلك من رجل واحد
يقضي للمشتري ويرجع بينة البيع وان
ادعاهما رجلا اقام احد البينة على الهبة
والقبض من رجل واقام آخر البينة على
الصدقة والقبض من ذلك الرجل فاما
سواء مع دعوى صحيح

قال الطالب مات المحتال عليه بلا تركة **القول للمطالب**
وقال المجيب مات عن تركة قال لقول
للمطالب مع حلفه بمبرازيه
قال المجيب مات المحتال عليه بعد اداء **القول للمطالب**
الدين اليك وقال المحتال بل قبضه
وتوى حتى فلى الرجوع قال لقول للمطالب
تحمكه بالاصل بمبرازيه

ولو اقام المدينون بينة على الاعلى
وصاحب الدين على اليك كانت
بينة اربى اولى مع دعوى صحيح

في ذلك من غلة الوقف اذ لم يكن
في ذلك من غلة الوقف اذ لم يكن
في ذلك من غلة الوقف اذ لم يكن

رجل ادعى دارا في يد رجل واقام البينة فقام
المدعى عليه البينة ان المدعى قال قبل الدوى
هذه الدار ليست لي او قال ما كانت
هذه الدار لي تطل بينة المدعى ويكون ذلك
وتعاله عواه وكذلك لو كان المدعى يدعى
انه ورث من ابيه واقام البينة واقام
ذو اليد البينة ان اياه الميت كان اقر
ان الدار ليست لي او قال ما كانت هذه
الدار لي كان ذلك مبطلا بينة المدعى
ودعواه مودعوس

الدار

فصراني اسلم فجات ابوه بعد ذلك
فقال ليني لم اسلم الي هذا الوقت
حتى ارث منه يصير مريدا لان
من تمنى الكفر كفر مرسى لمفتر

تمنى الكفر

دار فيها حجرة لرجل واصطبل لآخر
اراد رب الاصطبل ان يغلق باب
الدار ليس لصاحب الحجرة ان
يمنعه اذا كان الغلق في الوقت
الذي يغلق الناس دورهم
في تلك المحلة مرسى المعنى

تغلق باب الدار

اجتمعت احدى ويبدأ كحد الغذف
ثم اذا بران ثاء بعد الزمان وان
بحد السرقه ثم بحد الشرب
مرسى المعنى

اجتمعت احدى

لو اقام الرجل البينة ان الدار داره والمراد
امته واقامت المرأة البينة ان الدار لها
وان الرجل عبده وليست الدار في ايديهما
فالدار بينهما نصفان وان كانت في يد
احدهما تشترك في يده لتعارض البينتين
في الدار بحكم لكل واحد منهما بالحرية ولا يقبل
بينة احدهما على صاحبه بالبرق لمكان
التعارض قال مولانا وينبغي ان الدار اذا
كانت في يد احدهما يغضى بينة الخارج
لان بينة صاحب اليد في الملك المطلق
لا تعارض بينة الخارج مودعوس

وعن محمد رجل اقام البينة على رجل انه عبده
ولدف في ملكه واقام آخر البينة انه عبده
ولدف في ملكه فقضى القاضي لهما ثم اقام ثالث
البينة انه عبده ولدف في ملكه فان القاضي
يقضيه به لثالث ان لم يعد المقضى لهما
البينة انه عبدهما ولدف في ملكهما فان اعاد
ذلك احدهما قضى بالنصف للذي اعاد
البينة لانه صاحب يد في النصف فلا يقبل
فيه بينة الثالث لان في دعوى النسخ
يقضيه ببينة صاحب اليد ويقضيه بالنصف
لثالث وليس للذي اعاد البينة
ان يدخل مع الثالث في هذا النصف
لان القاضي حين يقضيه للاولين بالعبد
بينهما فقد قضى لكل واحد منهما على صاحبه
بنصفه فلا يقبل البينة من احدهما فيما
صار مقضيا عليه مودعوس

قاصحان

وان ادعى على رجل ان الدار داره والمراد
امته واقامت المرأة البينة ان الدار لها
وان الرجل عبده وليست الدار في ايديهما
فالدار بينهما نصفان وان كانت في يد
احدهما تشترك في يده لتعارض البينتين
في الدار بحكم لكل واحد منهما بالحرية ولا يقبل
بينة احدهما على صاحبه بالبرق لمكان
التعارض قال مولانا وينبغي ان الدار اذا
كانت في يد احدهما يغضى بينة الخارج
لان بينة صاحب اليد في الملك المطلق
لا تعارض بينة الخارج مودعوس

رجل ادعى عينا في يد ان اقام البينة انه
له ثم ان المدعى عليه اقام البينة ان الشئ
قد ادعوا هذه العين جازت شهادتهم
وبطلت بينة المدعى مودعوس

في مقدار
القيمة قول المدعى عليه
قاصحان

ولو ادعى الف فقال المدعى عليه ما كان لك على
شئ قط فقام المدعى ببينة على المال ثم اقام
المدعى عليه البينة على القضا او الابراء فثبت
وان ادعى الف فقال المدعى عليه ما كان لك
على شئ قط ولا اعرفك فقام المدعى ببينة
على المال ثم اقام المدعى عليه البينة على القضا
او الابراء ذكر في الجامع الصغير انها لا تقبل
وذكر القدر عن اصحابنا انها تقبل
مودعوس قاصحان

الحج افضل من الصدقة عند الحاج لما فيه من
الحق المشقة واتى بالنفس وقال محمد الصدقة
الصدقة افضل لان ذلك افضل على النفس
ويعود نفعه الى الغير مودعوس

اختلف الناس في الحج من الميت بانه فقال بعضهم
لا يقع من الامر ولا ثواب النفقة وقال بعضهم يقع
عنه وهو الصحيح جعل الاث ثواب عمله
لغيره من الابوين او غيرهما يجوز عند
اهل السنة والجماعة لان الميت عليه الامام
صحي كباين احدهما عن نفسه والاخرى
لامته بعد ما اوتى سواء امره الغير
اولم يامر مودعوس

افضل من

الميت

قال له ان الناس يشترون متاعك
بالف فقال البائع مثلك بالف وقال
المشتري يشتري بثلثي صبح ان كان لاني
وجم الهزل فان اختلفا في اجدوا الهزل
فانقول المدعي الهزل فان بذله شيئا من
الثلث لا يصح دعوى الهزل من بزازيه
بائع الف من من القطن ثم قال لم يكن
في يدي يوم البيع هذا القطن وانما حدث
بعده وقال المشتري قد كان قال قول
للبائع انه حدث من بزازيه
تنازعنا في شيء انه كان وقت الاقرار في يده
او كان ثبوتة فقال المقر لا بل حدث بعده قال قول
للمقر
وبعبد غيره شيئا ثم اراد الرجوع
العبد ما ذونا يصح الرجوع بغيبته المولى
وان مجورا لا يصح بل احضور المولى وان
ادعى العبد كسح والواهب الاذن قال قول
للوالب استخنا فان اراد الرجوع محال
على انه مجور لا يصح فان اراد الرجوع محال
حضور المولى وغيبته العبد فان الموقوف
في يده العبد لا يصح الرجوع فان في يده المولى
يصح

اختلاف
ابن وهب

قال المدعي شهود غيب وطلب يمين المدعي عليه
فقال الشيخ ان احضرت شهودا بعد البين
لا يصح شهادتهم فقال فليكن ثم حلف المدعي عليه
ثم اقام المدعي بعد ذلك بيعة تسع شهاداتهم
منهم
اشترت سفينة على الغرق فاتفق بعضهم
حنطة غيره في الاذ حية حفت يضمن قيمتها
في تلك الحال
موت حرة
موت حرة
عبد في يده رجل ادعاه رجلا ان اقام لكل
واحد منهما البيعة انه له او دعه الذي في
يده والمدعي عليه كجده دعواهما ويقول هو لي
لم يقض الوصي بشهود المدعيين حتى صدق
ذو اليد احدهما فان صدق يدفع العبد الى المقر
فان عدلت البيعة ففقه به للمدعي
مري صبحان
ولو ان رجلا ادعى دارا في يده رجل انما له واقام
البيعة فاقام الذي في يده الدار ان هذا
الدار لفلان الغائب اشترانا من المدعي
ووكيلنا بها ذكر في المشتري انه تقبل بيعة
ذو اليد ويجعل وكيله ويندفع عنه الخصومة
ولا يقض بالشراء على الغائب
مري صبحان
صاحب البيت
لا بد ان يكون
الاذن في يده
ولا بد ان يكون
الاذن في يده
الاذن في يده
الاذن في يده

صاحب البيت
لا بد ان يكون
الاذن في يده
ولا بد ان يكون
الاذن في يده
الاذن في يده
الاذن في يده

رجل ادعى على رجل انما عن ميت وزعم انه
ابن عم الميت لابييه واقام البيعة على الميت
وذكر الشهود اسم ابيه وجده واسم الميت
وجده كجده هو الكرم والمدعي عليه اقام البيعة
ان جد الميت كان فلانا غير ثابت المدعي
لا تقبل بيعة المدعي عليه لان البيعتين
للاثبات لا للنفي وبيعة المدعي عليه
اسم على النفي وهو ليس بختم في اثبات جد
المدعي كجده لو ادعى ميراثا عن ابيه فاقام
المدعي عليه البيعة ان اب المدعي رجل
آخر غير الذي يدعيه المدعي وثمة لا تقبل
بيعة المدعي عليه ولو ادعى عن رجل وذكر
انه ابن عم الميت لابييه وذكر الاسامي كل
اجد الاعلى واقام البيعة على ذلك فاقام
المدعي عليه البيعة ان اب المدعي هذا كان
يقول في حياته انما اخ فلان لامي لا لابييه
لا تقبل بيعة المدعي عليه الا اذا اقام المدعي عليه
البيعة ان قاضيا قضى بثبوت نسب ابيه
من فلان آخر غير الذي ادعاه المدعي مري صبحان

ولو كان المدعي ادعى ان هذا العاين كان لفلان
البيعة مري صبحان
دعواه انه اشترى منه ونقده الثمن منه
كان ذلك دفعا لدعوى الموقوف لان بيعة البيع
مع بيعة الموقوف اذا اجتمعا كانت بيعة البيع
اولى

قوله الغائب
في مقدار القصة
مري صبحان
مري صبحان

غلام في يده رجل يدعي احرية وقال ذواليد
هو غلامي فان كان لا يعبه قال قول المدعي
لانه كالمساع وان كان يعجز عن نفسه او
بالغا قال قول للغلام وان برهننا على
الرق واحرية فبيعت الغلام اولي
والقول قول الغلام في النكار الرق كالمساع
في دعوى رد الوديعة او الهلاك حيث
يكون القول قوله والبيعة بيعة ايضا
وكذا قال المساجد ارفعته بدين شاة
ولا اجر لك وقالت لابل يميني ولي الاجر
في القول لراوان برهننا فبيعتها وكذا اذا
قال رب التسم اجتنى شهرا ومضى وقال
المسلم اليه لابل اخذت راس المال في الحال
ولم يحض في القول قول المطلوب والبيعة
بيعة الطالب وان برهننا فبيعت المطلق
اولى وكذا اذا بعث الزوج الهاتوبا
وقال انه من الكسوة وقالت كانت
هدية في القول للزوج لان الملك اعرف
بجته التملك وعليها البيعة وان
برهننا فالتبيعة بيعتها مري صبحان
فيم الوقف ادخل جذعا في دار الوقف ليرجع
من غلته له ذلك ولو اتفق على الوقف
من ماله وشرط الرجوع له الرجوع
من منه المهر

قوله الغائب
في مقدار القصة
مري صبحان
مري صبحان

ولو ادعى شيئا لابييه واقام البينة ان هذا
الشئ لابييه مات وتترك ميراثه وان اياه
مات يوم كذا من شهر كذا من سنة كذا وان
امراة البينة ان اياه تزوجها يوم كذا من
شهر كذا من سنة كذا وان مات بعد ذلك
يوم بعد اليوم الذي وقت الابن اراد بئس
ان المرأة اقامت البينة على النكاح بعد ما ثبتت
الابن موته بيوم فان القاضي يقضي للزوج حصة
يقضي للمرأة بالنكاح والصدوق والميراث
وللابن الميراث وكذا لو اقامت امرأة اخي
بينة انه كان تزوجها بعد نكاح الاولى
بيوم يقضي للنكاح ايضا مع نكاح الاولى
ويقضي لها بالميراث مع الابن ولا يشبه
هذا اما لو ادعى الابن ان فلانا قتل اياه
واقام البينة وارضا القتل انه قتل في
يوم كذا من شهر كذا من سنة كذا ثم اقامت
امراة البينة انه تزوجها في يوم كذا بعد
ذلك اليوم فانه لا يقضي ببينة المرأة هنا
لان وقت القتل قد خلت في القضاء لان القتل
يسمى حقا على القاتل اما القصاص اما
الدية فاذا قضى بقتله وجوب الدية
او بالقصاص في ذلك الوقت لا تقبل البينة
على النكاح بعده بخلاف الموت فان لليت
بموته لا يستحق شيئا على واحد فاذ لم يدخل
وقت الموت في القضاء لعدم تحقق قضاء
الحكم يبطل التاريخ مردود صحيح

ولو ادعى رجل على رجل انه قتل اياه عمدا بغير
مئة عشرة من سنة وانه وارثه لا وارث
له غيره وجأت امرأة معا ولده ورافقت
البينة ان والده هذا تزوجها بمئة خمسة عشر
سنة وان هذا ولده منها ووارثه مع ابنة
هذا قال ابو حنيفة استحس في هذا ان اجيز
بينة المرأة واثبت نسب الولد ولا يبطل
بينة الابن على القتل ولو اقامت المرأة البينة
على النكاح ولم مات بولد فالبينة بينة الابن
وله الميراث دون المرأة ويقضي القاتل مردود
ولو اقام الخارج وصاحب البينة بالنكاح
فقضى القاضي لذي اليد ولم يقض حقه قال الخارج
لذي اليد انك مبطل في دعوى النكاح لانك
اقرت انك بعثت هذه الدابة ثم اشتريتها
يسمع هذا الدفع وبينة لانه اذا باع ثم اشتري
فهذا ملكك حادث فيبطل دعوى النكاح
مردود على القيد
ادعى ان فلانا مات وترك هذا اميراثا لامي
ومات وتترك ميراثي وقضى له بالبينة
فقال المدعي عليه ان امك التي تدعى الارث
عنها ماتت قبل فلان الذي تدعى انه مات
اولا واقام البينة فقيد قبل هذا دفع صحيح
وقيل غير صحيح لما قران زمان الموت لا
يه خل تحت القضاء فلما ثبتت بينة المدعي عليه
موت فلان قبل موت فلان
مردود على المدعي

دابة في يد رجل اقام آخر بينة انها دابة
اخر ما من ذي اليد او اعراسه او رهنها
اياها وصاحب اليد اقام بينة انها دابة
نجحت عنده في نه يقضي له صاحب اليد لانه
يدعي ملك النكاح والاخر يدعي الاعارة
والاجارة والنكاح سبق من الاعارة والاجارة
والاخر من فيقضي لذي اليد ولو ادعى بخارج النكاح
واقام البينة وقضى له بل ان ذاك اليد اقام
البينة على النكاح يقضي له بخلاف ما اذا ادعى
الخارج ملكا مطلقا وقضى له ثم اقام ذو اليد بينة
على الملك المطلق لا تقبل بينة مردود
رجل ما ترك ابنتين فادعى احداهما ان لابيها
على هذا الرجل الف درهم من ثمن مبيع وادعى الآخر
انه كان من قرض اقام كل واحد منهما البينة على
ادعي فانه يقضي لكل واحد منهما خمسين دية وليس
لاحد منهما ان يترك صاحبه فيمضي بغير
مردود على المدعي
دار في يد رجل وعلو ما في يد آخر وطريق العلو في حنة
الدار ادعى كل واحد منهما حصة الدار فان الدار مع
ال حنة يكون لصاحب السفلى والعلو طريقه فان
ات حنة والسفلى في يد صاحب السفلى فانه هو
الذي يستعمل الساحة بوضع الامتعة وكسر
الحطب وصحب الوضوء وادخل الدابة فاما
العلو وطريقه في يد صاحب العلو فيكون ذلك
له وان اقام البينة يقضي لكل واحد منهما بما في
يد الآخر ترجيحاً للذي يرجع على ذي اليد فيما يدعي
اليه مردود على المدعي

زينة لا متقدلا فيها وورثته مردودهم في
الزينة فرفع احداهم سقفها وادعى ان
السقف له وادعى كل واحد منهم انه له
فان كان طريق السقف الى ملك احداهم
او هو مشغول بمساعه كان له في الحكم ويكون
القول قوله مع بينة وان لم يكن طريق
السقف الى ملك احداهم ولا كان مشغولا
بمساعه فهو لهم جميعا ولكل واحد منهم ان
يخلف الآخر على نصيبه عند عدم البينة وادعى
اقام البينة فاموله وان اقاموا جميعا يقضي
لهم لكل واحد منهما بما في يد غيره مردود
قاصدا
كافرت ولا ابان كافر ومسلم فاقام
المسلم بينة مسلمة او كافرة على انه
مات مسلما واقام الكافر على موته
كافر يقضي الارث للمسلم ويصل
عليه كالمولود بين مسلم وكافر يحكم
بسلامه وكذا اذا ادعى في القول للمسلم
اذ لم يقر بكونه ابيه فان اقر بكونه ثم ادعى
انه اسلم فالقول للكافر مردود وجيز
اقام شهادتين بلفظ مختلف في شئ من القضي
لم اعاد الشهادتين بلفظ موافق فقبل
نفي شهادة الربيب
لا بانه
مردود

رجل حاصم رجلا فضر به ثم شهد الضارب
على المضروب لا يمتهم في شهادته ما لم يظهر
منه ما يصير به متها متسرعا ريثما دات
ادعى المدعي الا ايضا الى الذين متفرق وشهد
شهوده بالايضا مطلق او جملة لا يقبل
من المذنبين
فان المنيعة مرض الموت ليس لي على زوجي
حق ولا عليه مهر ولا قليل ولا كثير ليس لورثتي
ان يطبقوا المهر من الزوج ويصح اقاربا
بناء على مسئلة ذكر في جنابات عصام
لو قال المخرج لم يخرجني فلان ثم مات ليس
لورثته المخرج ان يدعوا على اخرج بهذا
السبب فكذا هذا
من المذنبين
جنت في ريشة ثوب واحد ثم يدعي بطلانها الثاني
قطعه بالواث لا تست كثرها واقام كل واحد منهم
البينة على ما ادعى فانه يقضي بجميع المدعى الكل
ويضمن هو مدعي البطالة نصف قيمة البطالة
ولم يدعي القطع نصف القطع وانما يقضي مدعي
الكل بالبطالة لانه يدعيها ولا يدعيها غيره
فيقضي له ثم مدعي الكل مع مدعي البطالة
ولا يدعيها غيره بها والبطالة في ايديها فيقضي
الكل واحد منها بنصفها الذي في يده صا
تبرجها البينة يخرج على بنته ذى اليد واذا
قضى مدعي البطالة بالنصف صار كأن مدعي
الكل غصب منه نصف البطالة وجعلها
بطالة لبنته فيضمن نصف قيمتها ويكفي
في القطع الا ان في القطع يضمن المثل وفي
البطالة يضمن القيمة مدعاوي
فاصحان

اذا قال المدعي للثاني لا بنية لي وحلف المدعي عليه
بالحلف المدعي ثم جاء المدعي ببينة روى الحسن
عن ابي حنيفة انه يقبل ببينة ومن لم يجد له
يقبل
من المذنبين
نصاب سرقه ليس شرط ليكون عيبا حتى لو سرق
وراهما يكون عيبا وسواء سرق من المولى او من
اجنبه اما لو سرق بطلا او بطيخا او سرق
فلان كما سرق التلازمة لا يكون عيبا
وان سرق من المأكولات لياكل فخر المولى
لا يكون عيبا ومن الاجنبه يكون عيبا
هو المختار
مدعى مدعي
القصص
افترقا في الزنا اختفا قالوا للمرأة فيه فافترقا
صورة المسنة اذا حصلت الفوق بين الزوجين
واختفا في الدخول ففالت المرأة افترقا بعد الدخول
وقال الزوج قبلة فالقول للمرأة ذكره والقضية وعلى
بأنها تنكر سقوط نصف المهر هذه عبارة
مدعى مدعي
القصص
رجل في يد كل واحد منهما شاة اقام كل واحد منهما
البينة ان الشاة التي في يده حية شاة وله
من شاة التي في يده فان كانتا حيتين
ذكر في الاصل انه يقضي لكل واحد منهما بانه
التي في يده الاخر لانها استويا في دعوى النجاس
فتعاضت البينتان في ذلك فلا يعتبر دعوى
النجاس فيجعل كأنهما ادعيا مكاه مطلقا فيقضي
لكل شاة ببينة الخارج وعنه ابي يوسف
انه يقضي لكل واحد منهما بانه الشاة التي في يده فضا
ترك لا قضاء استحقاق لانه لا وجه للقضاء
لكل واحد منهما بالنجاس فكان الاستحالة والقضاء
بغير النجاس وقضاء بغير دعوى فتنطل البينتان
جميعا ضرورة مدعى مدعي
القصص

ولو ان رجلين اختفا في وانه احدهما راكب
والآخر ممسك لبيحها فليركب اولى ولا
الشوب مع المتعلق به كنه كنه ولو كان
احدهما جالس على باب ط والآخر متعلق كان
بينهما ولو كانا على وانه احدهما راكب البسج
والآخر رديف ادعيا الدابة فليركب البسج
وان كانا في البسج فليركب بينهما ولو ان قطارا
يقودها رجل ورجل راكب بعير اخرها فادعي
الراكب ان البعير كله له والفايد كنه كنه
ينظر ان كان الابل عليها حمولة الزاكب
فالابل كلها للراكب وليس لفايد منها شيء
انما هو بعير وعن محمد في قطار من الابل على اول
بعير منها رجل راكب وعلى بعير في وسطها
رجل راكب وعلى آخر بعير منها رجل راكب
ادعي كل واحد منهما ان الابل كلها له فان البعير
الذي عليه الاول له خاصة والبعير الذي
عليه الاوسط للاوسط خاصة والذي عليه
الاخر له خاصة وما بين الاول الى الاوسط
للاول وما بين الاوسط الى الآخر فمابين
الاول والاوسط نصفان وليس للآخر الا
البعير الذي هو عليه مدعى مدعي
القصص
ولو كانا راكبا بعيرين فجهزها ابو ثام قال جهزتها
بدينها على وقالت بل مالك قال لفلان
في القول للبنت وعنه القول للاب فانه قال لو
قال الاب كان لامك على مائة دينار فاحتجبت
الجهاز بها وقالت بل من مالك قال لفلان
قال رحمه الله لعل الفرق بينهما ان دين البنت
على الاب معلوم في المسئلة الاولى وقد ادعى المرأة
عنه فلما يصدق وفي الثانية انما عرف الدين باقراره
ولكن مع المرأة فكان القول له مدعى مدعي
القصص

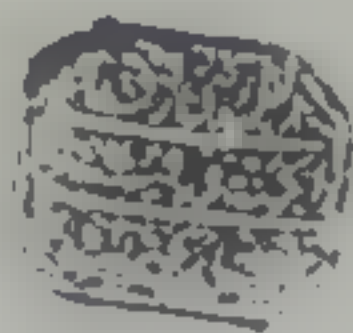
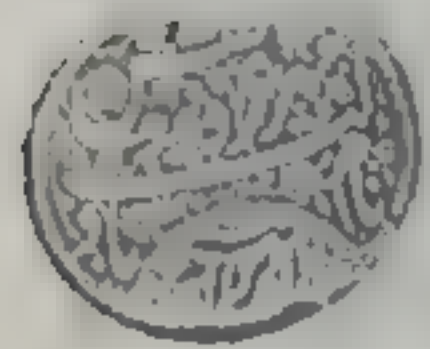
اختفا في هبة المهر فقالت و هبة لك
بشرط ان لا تطلقني وقال بغير شرط فاقول
لها
من المذنبين
وفى الى زوجته مالا فقالت هي من المهر
وقال الزوج وديعة فاقول لها ان كانت
من جنس المشروط والا فلا لزوجه من المهر
بعث الى امراته متاعا وبعث ابو المرأة
ايضا متاعا ثم ادعى الزوج ان المتاع
كان صداقا فاقول له مع ببينة فان حلف
والمتاع في يده فللمرأة ان ترضه وترجع بما
بقي من المهر وان كان مالا لا يرجع بالمهر
وما بعث اليه ابو المرأة ان كان مالا لم
يكن على الزوج شيء وان كان قايما وقد
بعثه من مال نفسه يرجع وان كان بعثه
من مال البنت برضا لم يكن له ان يرجع
منه كراه فنه
نزوجها وبعث اليها هدايا وعوضته على ذلك
ثم زفت اليه ثم فارقتها وادعى ان ذلك
عارية فاقول له فاذا استرده من المرأة
فلها ان تسترد ما عوضته عليه من المهر
ادعت انه طلقها من غير شرط والزوج يقول
طلقها بالشرط ولم يوجد البينة فيه بينة
المرأة ولو ادعت عليه انه حلف لا يضرها
وادعي هو انه لا يضرها من غير ذنب واقامان
البينة بنيت كلا الاخرين وتطلق بايهما كان
مدعى مدعي
القصص

اليقين بالله تعالى مشروعة بكتب الله تعالى سنة
النبى صلى الله عليه وسلم واجماع الامة وهي مباحة سواء اضعف
الى الماخى او المستقبل ولكن تقليل اليقين اولى
من كثرة ترا واما اليقين بالطلاق والعاقبة والصوم
والحج وغيره في المستقبل قبل بكرة لقوله عز
لا تخفوا يا ايها الذين آمنوا ولا بالظواهر غيث فمن كان
حائفا فليخلف بالله اولي يدع وقيل لا يكره لتوار
الناس ذلك من غير تكبير والصحيح ان اليقين
بغير الله اذا اضعف الى الماضى بكرة واذا
اضعف الى المستقبل لا يكره لقول العجلاي
بعد اللعن ان امسكتما فري طالق ثلاثا
ولم ينكر عليه النبى صلى الله عليه وسلم ولكن هذا من ايمان السفلة
من الناس والهاج منهم **ح** وقول الجاهل خذ
وبيعا مبر هذا الكلام فيه خطر عظيم لانه ليسوى
بين الله وبين النبى صلى الله عليه وسلم واعلم ان الخلف بغير الله
لا يجوز الجاهل يخلف بروح الامير وبحياته
وبراسه والذي يقول هذا لانه لم يتحقق
اسلامه بعد فان عماد الاسلام تعظيم الله تعالى
وتعظيم امرة وكذا امن يقوم في الصف فيقول
اعطوني كذا بحق ابى بكر وعمر وعثمان وعلى
وحق ابى بكر اعظم من ان يباع بخمسة امنا
وهذا كله مستحق بالدين واستلزامه بكرة
الاسلام مر ايمان الله

الذي لا يجوز لبيعة النحر وان كانت البيعة
تبع لليوم الاتى لكن هذه البيعة تتبع
اليوم الماضى رفقا بالناس لكيلا يفتنهم
الوقوف وكذا البيعة الغطر تتبع لليوم
الماضي ولهذا الوفاق المجنون فيها لزمه
قضا جميع الشرر كما لو افان في الشهر
رجل في يده مائة ن فقال له سبط
جاءه ان لم تدفع الى ماله جنتك شهرا
اوضرتك سباطا وطوقت بك في النحر
لا يجوز له ان يدفع المال اليه وان دفع فمن
وان خوفه بقطع اليد اوضرت جنته سوطا
لم يضمن ان دفع لان دفع مال الغنيمة يجوز بخوف
الملك واقعة
جنت فيه ثم تغير ثلاث مرات يظهر ان الم سبق
رايحه فان بقيت انتم لا يجوز ان يجوز من
الماليات فيه شي سوا الخمر لان الخمر تحلل
بالخمر من سعة واقعة
حنطة صت عليه الخمر تغل ثلاثا وتحقق في
كل مرة لان التحقيق بعمل عمل العصير فيما لا
ينعصر ولو خج شي من الخبز بانه الخمر فعند
ابو يوسف يطبخ بالاناء ويحرق في كل مرة وعند
الامام لا يظهر ابد او بد بقتى واقعة

في طهار العرش يوسف بن ابي سعد بن احمد سجستان مولود من المقتدى
 ذكر انه احصى منها من فداوى نجر الدين الخاصي وسراج الدين الاوشي
 كذا بخطم انتهى

تملكه باسمه على سرى من القهر العرش
 الخراج على اهل بلده اذ سواها
 عقر له
 ملكه باسمه على سرى من القهر العرش
 الخراج على اهل بلده اذ سواها
 عقر له



بسم الله الرحمن الرحيم
 في شهر ربيع الثاني سنة ١٢٠٠
 من ايام جلوسه
 قلد

مِيلَ اسْتَجَى
أَوْضَى
مِيلَ تَجَلَّ الْأَرْضِ
وَالْعُثْبُ
وَالْبُطَيْرُ

[illegible]

على الجبهة مسح على خفيه ثم دخل الماء احدى رجليه ان صارت مغسولة الى الكعب
انتفض عليه غسل الرجل الاخرى وفي انتفض المسح اذا بلغ الماء الكعب احدى
رجليه روايتان مقطوع الاصابع مسح على خفيه وبعضه خال من القدم ان مسح
على المغسولة قدر ثلاثة اصابع جاز والا فلا كذا خفف واسع بعضه خال عن
القدم اذا كان مقطوع الاصابع والمخوق في موضع الاصابع فان كان مقدار ثلاثة
اصابع من اصغر اصابع قدميه لو كانت قائمة منع المسح والاقل لا ولا عبدة باصابع
غيره وان كان في موضع الاقدام فان خرج الاقدام وجازاته يمنع وتخرج ابرام
وجازة في الاصح وان كان المخوق من قبل الاصابع وظهروا الا انهم لم يخرج لم
يمنع من فرض المسح على الجبهة فرض الاستيعاب وقيل يكفي بالاكثر وعن الامام
في المسح على الجبهة يخرج عن غسل اعضائه لشقاق يمر الماء عليه ان قدر والا مسح
ان قدر والا يغسل ما حوله وان يخرج عن الوضوء لشقاق في يديه يستعين بغيره
ليوضيه وان يتم ولم يستعن جاز وان كان في رجله شقاق جعل فيه دواء يومر
بمرار الماء عليه لا يمسح فيه ولا يكفيه المسح وكذا اذا سقط ظفوه فجعل فيه دواء
فان سقط الدواء بعد الوضوء عن بر وفرض غسله كالمسح على الجباير باصبعه
اذا دخل فيه مرارة ومسح جاز ولا يكره وقيل عند الامام ان كان فيه شيء
من بول اثم يكره والا فلا ومسح جميع عصابة المقتصد مع فرجه في الاصح
ما لم ينسد المقتصد وكذا في جراحة اخرى وغسله عن غسله مسح جميع
العصابة وان شدد على حدث خلاف الخفاف امر الماء على موضع الغسل
شرط ولا مفتح بالاصابة صرف البلل من عضو الى عضو جاز في الغسل لا الوضوء
مسح بجوانب اصبع واحدة او باصبع مد قدر ثلاثة اصابع اليد لم يجز في
الاصح وباصبع اذ ابل ثلاث مرات في ثلاثة مواضع جاز مسح راسه ببلل
كفه جاز وببلل الحية لا بديل عصابة ممسوحة باخرى لم يعد المسح اصاب المطر
قدر ثلاث اصابع اجزى عن المسح من ماء الغسل والوضوء على الزوج مرتين
يجز عن التوضي في جارية ان توضع دون امراته والاولى ان لا يستعين
بغيره في الوضوء ولا يكره التيمم والامتناع في الماء والتعنيف في ضرب الماء على
الوجه والاولى ان يكون المضمضة باليمين والاستنشاق باليسار وتوضاء
ثم استنجى لم يغسل وضوءه ثم غفر في نوم صلوة لا وضوء عليه سكر لا يعرف
الرجل من المرأة انتفض وضوءه نام في سجدة تلاوة فوضوءه وفي سجدة
صلوة لا الاصلاح في البراءة لا يوجب الغسل خلاف اللوطة احتلت ولم يخرج
ما اذا

مسح على الجبهة
مسح على الخفيه
مسح على الشقاق

على
مسح على
عصابة المقتصد

ما اذا وان وجدت لذة الاثر في فعلها الغسل جنب كافر ثم اسلم وجب الغسل وقبل
يستحب مجنون اجنب ثم افق قيل لا يغسل عليه العجيين بين اطفاره يمنع غسل
والدرك والطعام بين اسنانه لا يغسل الجمعة للصلوة لا لليوم جنب غسل
فمه ينبغي ان يجوز له قراءة القرآن وسر المصحف ان يغسل يده ماله طول لوجع
يصير شرا في عشر جاز الوضوء منه توضاء بنسج واب متف طر جاز بول الخفايش
وخرو ما لا يغسل ان الماء في بول الفارة قولان غرقت من حوض حمام وبه
نجاسة والماء به خل من الانبوب مت بعلم يتنجس جنب ادخل كذا انا
لم يتنجس كذا رجله بغير في الاصح دون الاثنا سور الحايض والجنب والكافر طاهر
توضاء ووضع قدميه على ارض نجسة ان كانت صلبة يابسة ولم يقف لاشي
عليه وان كانت رطبة والرجل يابسة وبدت الرطوبة في قدميه يتجسأ
كلب اخذ عضو رجل او ثوبه حالة المزاح نجسه وحالة الغضب لا كلب دخل
الماء ثم نقض نفسه فاصاب شيئا نجسه وتو نفض من المطر لا اذا لم يصل الى جلده
حوض عصية عشر في عشر لم يتنجس بنجاسة بعرقارة وقع في بئر فطن لم يغسل
تغيب طعم جري المطر في ميزاب من سطح لم يغسل من عذرات فالما طاهر اذا
كان اكثر السطح طاهر او كذا اذا كانت العذرة عند الميزاب واكثر الماء لا يلا في
العذرة عن كالة الميت لا يتنجس ثوب غاسله ما دام في غسله ماء طاهر احتلط
بتراب نجس او عكس فهو نجس في الاصح وقيل العبرة للغالب من يمس على البدن لم يفسد
المسح بطن نجس جعل في نهر جار وترك ليله طهر تطهر الارض من بول قبل جفا
بغسلها ثلاثا ونسفت الماء حرقه حتى فاء على ندى امه ثم ارتضع منه ثلاث
رضعات طهرت غسلت يده ثامن حنا نجس ثلاثا طهرت ما طهر باليد باغ
طهر بالذكاة مع التسمية استحب موضع اصابة النجاسة من ثوب يغسل الكحل ويغسل
يتحرك الاستنجاء على مستحضة لوقت كل صلوة بلا بول او غايط ترك الاستنجاء
مع ستر العورة افضل من عكس لا تقدر في الاستنجاء ويغسل حتى يطهر قلبه
وتطهر يده مع طهارة موضعه لا بائس باستنجاء لم يرفع ذيله الاستنجاء
بما بارد في اثنا افضل ولا يقرأ القرآن في المستنجى والمغتسل مسح على خفه
مختار من لبد جاز كذا على جوربين يستمكن ان على الق كذا على صاويج
اذا كانت اللعانة ذات طاقين وقد شدد ما بر باط نجس لا يدخل
فيها ثلاث اصابع اليد الاستيعاب شرط التيمم في المختار ويلزم تحليل الاصابع
وتحريك الخاتم تيمم بطين جاز كذا الملح ان كان جبليا لا ما يب صل على جنازة

على قدر فرسخ في المختار يجوز الجمعة والعيد في فناء المصرو وهو ان يكون على قدر غلظ
 مع ان ناوى السفر اذا خرج اليه بقصر كذا انتهى اليه شئ في الاربع فافتح
 الخطبة يتم في الاصح كذا الاربع قبل الظهر اذا اقيمت فرض الوقت يوم الجمعة
 الظهر في الاصح ادى المغرب بعرفات بعيد فان لم يجد حتى طلع الفجر انقلب
 جازيا اذا خرج من العمران بقصر وقيل من الرض يجمع الى فرضين صلواتين
 فعلا لا وقتا المستقل فاعدا يقعد في التشرع كما في سائر الصلوات
 كذا في حال الزوا في جماعة للفتوى بكرة عند مجزئة عن السجود ان يرفع اليه شئ ليسجد
 كان سجدا ان خفض راسه للركوع والسجود واجزاه والا فلا اعلم عليه او يجوز
 عن الايام بالراس فدام اكثر من يوم وليلة سقطت عنه الصلوة والكثرة بالساعة
 وقيل ليست اوقات سجدة للتلاوة فتت فيها اية اخرى لم يلزمه السجدة كذا
 لو لم يركع وجوب السجدة بتعلق بواحدة حرف السجدة مع شئ قبلها
 او بعد ما سلم وراية السجدة ثم ارشد ثم اسلم سقطت سكران في الزمته
 كذا المجنون الغيب المطبق في الزمته اذا افارق فلا سجدة في صلوة فركع بها اجزاه
 ان نوى ولم يتخلل بينها وبين الركوع ثلاث ايات اقصر راي فوما يسجدون
 للتلاوة لا سجدة عليه متصل بال سجدة ونسي ان يسجد ثم تكرر فسجد فعليه
 السجود وقيل لا تسمع سجدة من الطوطى لم يلزمه في الاصح ومن النائم غزوة قبل
 لا ينية المقندى لا اذا سجدة وجبت بقراءة الامام تشترط وقيل لا اخفاها
 عن قوم بقربه يسمعون ولا يسجدون لا باس ولا ينبغي للامام ان يقرأ في
 صلوة يخاف فيها ولا في الجمعة والعيد ان كان القوم لا يسمعون متصل
 سمع سجدة فسجد مع تاليها اراد ان يتابع فبدت صلواته ولم تجزئ عما
 سمع العمل اكثر يقطع مجلس التلاوة واكل لقمة وتكلم كلمة قليل البيع والشرا
 كثر شئ في الصلوة على النبي عليه السلام في القعدة الاولى لزمه السجود ولو زاد
 ثناء لا قرأ في القعدة فاحتمل قبل تشهد لزمه السجود وبعده لا قرأ ثانيا
 قبل سورة لزمه وبعده لا كثر ما في الآخرين لم يلزمه كركر اول تشهد لزمه
 وثانيه لا شك في صلواته فتفكر واطال بحيث شغل عن شئ من افعاله
 فان كان بين السجدين او في القعدة الاولى لزمه السجود والا فلا ترك قعدة
 اخيرة سهوا او افتح النقل لا تقبل سجدة وحدها فقد سجد للسهو وسط
 الصلوة لا يعتد وبعده ثانيا وقبل يعتد ثم ودين ثانيا وثالثا لا يعتد
 في الاصح ثم على ثانيا ظهر بظن جمعة او في عشاء بظن ثم اخرج فبدت و بظن

اذا

ما بين فرض
والفرض

سجدة
الركعة

ان

سجدة

رجل في صلوة مقدار صف
واحد لا تعد لانه عمل
قليل وان كان مقدار صفين
وقعدة واحدة فبدت لانه
كثير وان كان بدفتين
لم تعد سجدة

انه

انه اتم بتم مادام في المسجد فخرج فشكل انه صلى ثلاثا ثم اربع الا شئ عليه وقبل الفرائض
 ثم باخذ بالمتيقن فاستيقن واحد بالتمام واخر بالنقصان وشك الامام والقوم
 فلا اعاده الا على المستيقن بالنقصان لا سهوا على الاصح بسهوه ولا منقذ جهر
 فيما يخاف وعلى المبوق السهو قرا في ركوعه او سجوده او تشهد لزمه السهو
 تشهد في قيامه او ركوعه او سجوده فلا سهوا جهر لثبنا او التشهد لسهو عليه
 الا ان لا يتابع الامام في سهوه وباقي به في آخر صلواته سهوا فسجد ثم سهوا
 لا سهوا عليه بخلاف المبوق المبوق قام فذكر الامام ان عليه سهوا يتابعه
 قبل السجدة ظن الامام سهوا فسجد فتابعه مبوق قبل تقيد ركعته ثم
 تبين ان لا سهوا عليه فقد صلوة المبوق في الاصح سلم وعليه سهو وتلاوة
 وصلبته فان سلم ذكر الصلابة او التلاوة فبدت وان كان ذا كرا
 للسهو وخاصة يعود ويقض الاول فالاول سلم المبوق سببا بعد الامام
 لزمه السهو ومعار ناله لا امام قام الى الخامسة وقد قعد لا يتابعونه بل ينظر ون رجب
 عوده فيسلمون معه والاقيدونه ولدينا لا يغفل ولا يصلي اقتصر يغفل ويصلي
 والتشهد لا يغفل ويصلي والتباني لا ولا يخرج اكثر الولد حيا فبات يصلي والا فلا
 وحده الاكثر من قبل الرجل سترته ومن قبل الراس صدره وجده من الميت بعضه
 مع الراس يصلي عليه وبلا راس كذا انصفه مع نصف راسه كذا راسه وكله بلا
 راس يصلي عليه والقتل مائة على هذا اثنان الشهد بوجوب صلوة وهو
 عاقل او رفعه من مكان جرحه او بقائه يوما وليلة الخبيث يغفل في كورة وفي
 الاصح يتم اذا بلغ بالسن او هو مراهق كفن مثله لباسته اذا خرج للعبد
 وكلمة ما يلبس عند زيارة ابويه او قيل ما يلبس المرء في الغالب تبرج
 على ميت بكفن فافترسه سبع او حصيرة على مسجده فرب السجدة يعود الى المنيح
 التيم لصلوة الجنازة لم يخص بغير الامام والولي في الاصح الامام الاعظم اولى
 بها ثم سلطان كل مصر ثم امام المصرا والفقهاء ثم امام الحي ثم ترتب العصا
 غير ان الاب يقدم على الابن هنا تبدأ في الجليل بين الميت لا بين الجنازة
 والمسلم يدفن ذا رحم محرم كافرا وكافرا قرينة المسلم لا واصح الميت في
 قبره يقول بسم الله وعلى ملكه رسول الله ويدخل القبر من يقع به الكفاية
 نقل الميت من بلد الى بلد مباح يسحب اذا ان الجنب والمرأة والسكران
 والمجنون اذ ان المراهق لا يكره الادواية عن الامام اذن ما فررا كبا جاز
 يكره اذ ان قاعد النفس وحمل المسجد والمودن يقيم يقعد للعبث في الجمعة
 فان حمل الى المدسه

صلواته

فان سجد لا تعد ويجزئ عنها

وحده تسع في الاثنا عشر في الذكر

سجدة

لان بين الميت راجحة

لان يعرفهم حمل من مصر الى الشام ويوسف عوم كذا وكذا سعد بن قاص حمل الى المدسه

عن جماعة اولى بالامامة المحدثي المشكل المشكل لا يجوز صاحب البيت اولى بالامامة
 من غيره والمساخر من الاجر يوم اثنين ان شاء الله فيقدم وان شاء الله فام بينهما
 صلى العيد كالمسجد في انقطاع الصفوف ومصلحة الجنازة مثله في الاصح شهر
 لا يعبر الا بعلاج يمنع الاقداس في صلاة وبين الامام والقوم مقدار ما يصطف
 فيه لم يصح الاقداس اقتدى بمن نوى ان لا يوم جاز اقتدى بغيره فلو لم يجز
 الا اذا قال الله على ما التزم هذا البيت وبين الامام حليط ان امكنه الوصول
 اليه جاز والا فلا دفع الامام رأسه قبل تسبيحه ثلاثا يتابعه ثم قبل امامه
 فتكلم او ذهب جازت صلوة تسقط التثنية بكثرة الفوائت فوضاها في
 الاقل جازت الوقتية مع ذكره في المختار المعتمد في ضيق الوقت الوقت صلوات
 المستحق متقبل اقتدى بمقتضى ثم افهم اقتدى ناولا فقل انما قيل هو
 قضا وقيل نفل فانه صلوة من يوم وليلة ولا يدري اعداد صلوة يوم
 وليلة يصح الظاهر فتك انما صلى النحر ام لا فلي تبيين انه لم يصح اعدا
 الظاهر بعد الغروب في قضاء الفوائت اول ظهرا وعصرته على هذا المذهب
 ما يقضى اول في تفتيح بوق بدا بما فانه فقد خالف السنة ولا تقدر عالم
 يتم ركعة نسي صلوة فذكرها بعد شهر تجوز الوقتية مع ذكرها هو المختار
 المسبوق بكرر التشهد ولا يرد دفع الوارث عن الميت لكل صلوة منوي
 بر او قيمة لكل مسكين او لكل الى مسكين واحد جاز وحصه لفقيرين لا
 شفعوى تخيف ليس عليه قضا ما ادى مات احد في آخر وقت صلوة
 ليست عليه تلك الصلوة عند اذن له مولاه بالجمعة وجبت عليه تجوز
 اقامة الجمعة لكل امير وان لم يتقدم من الخليفة اذا كانت مسيرة سيرة الاعرا
 والامات فصل الجمعة بخليفة او صاحب الشرط او قاض جاز وان لم يكن
 واحد منهم فانفق الناس على رجل جاز صلى احد بغير اذن الخطيب لم يجز
 الا اذا اقتدى به من له ولاية الجمعة فروي نوى ان يمكن في المصرا الى
 وقت الجمعة لزمت والا فلا وقيل ان نوى ان يخرج في يومه فلا جمعة
 عليه خطيب الصبح لم يجز ومن الخب جاز خطيب فوجع الى منزله فتعدى
 او جامع فاغتسل استقبال خطيب فامر من لم يشهد الخطبة بالصلوة لم
 يجز ولو امر بالماخوذ من شهد جاز من لا يستمع الخطبة لبعده فكونه
 افضل من القراءة والذكر الخطيب لا يسم على القوم تذكرا انه لم يصل
 الفجر والامام يخطب قام ويقضى شرع في صلوة العيد ثم افلا قضا
 عليه

لا في ان يجنب مثله
 في الاصح

اي في المسجد
 سرج

لان اصابة لفظ الكلام
 بالامانة او واجب وتر كما
 لا تفدر

صلوة العيد جازة في موضع
 حاجه الضعيف

عليه صلى العيد في بلد وانتهى من الغد الى قوم يصلون العيد في بلد آخر فعلى من
 لم يكره يستحب ان ينصرف الى بيته من غير الطريق الذي الى به المصلي نسي
 التكبير فتذكر قبل ان يخرج من المسجد كغيره للتشويق وان سبقه حدث
 له ان يكبره وان نوضا وجافضه ما فانه في اول ايام التشريق في اخرها كبر
 لا ما فانه قبلها ولا ما فاض منها بعد اذ لم يتبين من الخوف التناول للجماعة
 صلوا فرادى ولا يجوز بالجماعة وكبانا ويجوز في الجمعة والعيدين سواء كان
 من سبع او عشرين تجوز عن الامام براسه سقطت عنه الصلوة فان برا
 وكان يعقل فلا قضا عليه فيما زاد على يوم وليلة في الاصح تجز عن القيام
 وامكنه الاستعانة بغيره فصل قاعد جاز صلى بالقرأة من غير جاز مثلي
 قاعد امقيد لمزومه الاعادة مريض تحت ثياب تحت ولو بسط اخر تجز
 من ساعته او يلحق مشقة له ان يصلي كذلك المستحاضة لا يلزم اغسل ثوبها
 لكل وقت صلوة في الاصح جازت صلوة الاخرى وان قدر على الاقداس بالقرأة
 قنت بغير العربية جاز الامام في رمضان يقنت مخ فنة في المختار موقوف
 بركعتين في وتر رمضان قنت مع الامام لا يقنت ثانيا تكرر في الركوع
 انه نسي القنوت لا يعود في الاصح ولا يصلي على النبي عليه السلام في القنوت
 الا بقول الى البيت اهل قرية تروا الوتر يثوبون فان لم يثروا يثوبون
 ونزل في الوتر مع الامام تطوعا ثم افد عليه اربع ركعات نذر الظاهر ثانيا
 لم يلزمه الا اربع نذر اربع ركعات بتسليتين فصلا بتسليمة جاز وعك
 لا نذر ركعتين فصل قاعد جاز وعلى الدابة لا نذر ركعتين اليوم فلم يصليها
 قضا حلف ان يصلي اليوم كذا فلم يفعل كفر بقضا شرع خلف ابي ثم
 تظلم لم يلزمه شيء ترك القعدة الاولى في السن والنوافل لا تفد في الحج
 تنقل ليلا فخره فليلا افضل سنة الفجر لا يجوز قاعد اداء النفل في بيته افضل
 السنة تتأدى بمطلق نية في المختار ترك السنة الا بعد دخول
 المسجد فان شاء صلى السنة ثم جلس وان شاء جلس ولا سنة العتمة
 اربع ركعات افضل عند الامام وقيل الاربع سنة مؤكدة اهل بلدة تروا
 التراويح قالهم الامام صلى التراويح في بيته وحده والناس يصلونها
 في المسجد ترك السنة ولم يكن مسيا ولو ترك الناس قانتها في المسجد
 وصلى كل واحد في بيته فقد اساء واذا استراحة على خمس ليلا مكروه وتينوي
 التراويح او السنة او قيام الليل ولو نوى النفل جاز في الاصح ولو لم يجد لكل

شفع نية جاز وانتظاره بغير الامام نية واذا ما قام بعد ان يحوز صلي تروحية
تسليمه او الكحل بتسليمه وقبض في موضع القعود جاز ولو كانت عن وقتها
لا تقضى شكوا انهم صلوا الشفع تسليما او شرا صلوا اخرى فرادى
صلي كل تروحية امام لا باس وكل تسليمة لا يسجد وقبض في اخر الليل
لا يكره في الاصح اقتدى في التسليمة الاولى بمن يصلي الى مئة او العشرة
مثلا جاز اقتدى فيها بمقتضى او موثر او متفعل غير التراويح لم يجز
مقتد كر التراويح في مسجد جاز وللأمام لا أدرك بعض التراويح
فاوتر مع الامام يصلي الباقي وحده ويكره الاسراع في الواة والاركان
مقتد نام كما قعد للتشهد فاذا سلم الامام انتبه وسلم معه لم يجز يكره
الانتقال من سورة الى سورة قرائي الاوليين من النقل المعوذتين وفي
الاخرين ثبت وسورة الاخلاص لم يكره تجمل قري في جامع بمرقد
والسماوات الصبيح والارض ذات الرجوع افتر البعض بانه لا يفد
والخلاوي بانه يفد لو اجتمعوا في الكسوف من غير ان يصلوا اجزا هم
والصلوة افضل قيل هي سنة ركعتان جماعة بلا جهر يصلبه امام الجماعة
وفي الخسوف والظلمة في النهار واشتداد الريح والمطر والتلج والافزاع
وعوم المرض يصلي وحدها ولا صلوة في الكسوف والافزاع والافزاع
انما فيه الدعاء المصلح خاف الهلاك على مسلم قطع الصلوة الخ فو خاف
السراق او قطاع الطريق له تاخير الوقتية كذا القابلة اذا خاف على
الولد المصلح لا يجب احدا بويه الا ان يستغيث به صلي او يضرب
جاز والقول لا يدري هو المختار صلي بغير وضوء وكفر وقيل انما يكفر اذا فعل
استخفا فافتح الصلوة لوجه الله ثم دخل في قلبه رياء على ما استست
الصلوة بنية الخصوم ما ينبغي ان يفعل امامة النبي عليه السلام ليلة المعراج
لا رواح الانبياء كانت في النافلة مكره في المسجد يصلي التيمم ركعتين
في كل يوم مرة التقى دخل المسجد للقضاء ان شأ صلي للتيمم اولاً ثم
يجلس وان شاء جلس ولا ثم يصلي بليغ الصبح عشر يضرب لاجل الصلوة
بالبدون الخشب ولا يجاوز الثلاث صلي في بيت رجل بلا اذنه لا باس
والاستئذان حسن يلقن الشهادة ولا يقال له قل صبي او صبية لاني
حد استمر بغسل الرجال والنساء ما ثبت في سفر وليست هناك
امراة يتم كذا الرجل بين النساء ونجس ذى اللحم المحام يتمها بحرقه ويمنع
صلى

سنة الكسوف
والمختوف

سنة الكسوف

سنة الكسوف
سنة الكسوف
سنة الكسوف

بغير عن ذراعيها ميت وجدي الماء يحرك بنية الغلطات بلا تركة يكره
النس كغيبته وان لم يقدر واسلو الناس ليكنفوه ماتت معصرة ففعل الراجح
يكنفونها ولو ماتت هو لا شيء عليها اذ انبش ينفون ثانيا بلا اعتبار الثالث
الوارث كفن بكفن المثل لا يكون مستبرعا لا باس بالركوب في الجنابة والمشى
افضل برفع الصوت بالذكر وقولهم سميت كل حي ونحوه خلفها بدعة يكره
النس في الاسواق ان فلا نامات ولا باس ان يعلم بعضهم بعضا لا باس ان يحل
الرضيع والغريم في طبق او سبط مع الجنابة بايئة او صليحة زجرت فان لم
يتزوج لا باس بالمشي معها وبين المرسلين الصمات معها في صلوة الجنابة
يوضع الرجل قدام الامام ثم الصبي ثم المثنى ثم المرأة ثم المرأة ثم الرضيعة
نيتة اللهم نويت ان اصلي لك وادعوا لهذا الميت فليصلي على صبي عبد او امه
حكم من قتل او امراة جازت وصبي لا قتل كف جرحا او صلبا يصلي عليه ميت وجدي
وار الحرب في كنيته وعليه سيما المسلمين يصلي عليه ولو وجد في دار الاسلام غير
محتون وعليه زنا لم يصلي عليه دخل دار الحرب فاشترى عبيد صغيرات
العبد يصلي عليه طلق بانيته ثم مات وهي في العدة ليس لها ان تصلي ماتت
في السفر ومعه كافر يعلمونها الغلص صلي على جنازة وقت الطلوع ونحوه لا يصح
صلي على ميت كان على دابة او على ابدى الناس لم يجز عليه القنوي الكبر الاخيرين
اولى بالصلوة عليها فان قدم هو اجنبيا فللمصغرة منع تيب الغيب بالصلوة
الى اجنبي فالذي يليه اولى ليس للمصغرة والنسوان حق في الصلوة جار كنفيها
بالحرم وكفنيها لا وهو بالبيض افضل الموتى اولى بالصلوة من الاب والابن وان
كانا حرين تطيبان القبور قيل يكره وقبل لا باس به بكرة البناء على القبور والكتابة
وان يعلم علامة زائدة ماتت في سفينة يغسل ويكفن ويصلي ويرى في البحر تعان فعله عليه كما اذا مات
ما ينبغي ان يدفن الميت في الدار لانه سنة الانبياء خاصة نصرانية ماتت
وفي بطنها ولد مسلم قيل تدفن في مقابر المسلمين وقيل في مقابرهم وقيل في
مقبرة على حدة على هذا الواسط موت المسلمين بموتهم وكانوا اسوا الا
ان لا يصلي على ميت بين القبور ويكره صلوة اخرى عند القبور لو احتيج الى غير صلوة الجنابة
ان يوضع الرجل والمرأة في قبر قدم الرجل مما يلي القبلة والمرأة خلفه وجعل
بينهما حاجز من تراب ووضع لغير القبلة فان كان قبل اكلة التراب وقد
شجروا اللين اذ الوادك وبعد الاكلة لا باس بتعزية المسلمين وترغيبهم فلهذا امر
في الصبي **كتاب الزكاة** زكاة الاجرة المحجلة في الطولية على الاجر ما دامت
من لا يوازي الزكاة الواجبة ليس للغير ان ياخذ منه وان اخذ ما فله من سهم

الاخلا
يكره

في حكم
سنة حكم

البيع
نه

اعتبار
البيد

كان
الاخلا

الاخلا
الاخلا

الاخلا
الاخلا

الاخلا
الاخلا

الاخلا
الاخلا

الاخلا
الاخلا

الاخلا
الاخلا

سنة الكسوف
سنة الكسوف
سنة الكسوف

سنة الكسوف
سنة الكسوف

سنة الكسوف
سنة الكسوف

سنة الكسوف
سنة الكسوف

سنة الكسوف
سنة الكسوف

سنة الكسوف
سنة الكسوف

سنة الكسوف
سنة الكسوف

سنة الكسوف
سنة الكسوف

سنة الكسوف
سنة الكسوف

سنة الكسوف
سنة الكسوف

سنة الكسوف
سنة الكسوف

سنة الكسوف
سنة الكسوف

سنة الكسوف
سنة الكسوف

في يده اذ كانت دراهم او دنانير وفي بيع الوفاء على البايع وقبل على المستاجر
 والمشتري ايضا ما يدرهم نقد وما يدين بكامل النصاب بهما تحل الصدقة
 لذي دار كسها وان لم يكن كسها مستحقا بحاجته لا يجوز دفع الزكوة الى صبي
 لا يعقل لاخذ الا قبض من له قبضة ويقع الى مملوك فغيره جاز بغير الزكوة في
 الفلوس الواجبة اذ كانت قيمته ما في درهم ما يغلب فيها النفقة او عشرة من مثالا
 من الذهب بلا وصف التجارة اشترى جوالقات ليواجر بالارزاق عليه وان بلغت
 قيمتها نصابا باي نوع من النعمان بنوي لو اصاب رجلا بعه لا زكوة عليه ورث شيئا
 ونواه للتجارة لم يصير للتجارة خلاف ما لو اشترى ونوي ولو ملك متخلف او ضال عن قود
 ونوي للتجارة قبل بصيرة وقبل لا يؤخذ في الصدقة التي تترق ولو لم يملك احد
 التي في يده ولد ولا اكلت التي سميت ولا تحل الغنم لا زكوة على المشتري في المبيع
 قبل القبض اقترض النصاب فملكه يضمن ان يسهل صدقة عنه الزكوة وان اسلم اذا
 كان يحال لو سئل عما ذى نوي يمكنه الاجابة بلا فكرة فهو نية قال ما تصدقت
 الى اخر السنة فهو عن الزكوة لم يجز امره بتصدق دراهم تطوعا ثم نوي الامر من زكوة
 ثم تصدق المأمور جاز من زكوة ادى زكوة غيره عن مال ذلك فاجازه المالك
 ان كان قايما في يد الفقير جاز والا فلا لا يجوز اذ الدين عن عين ولا عن دين يقبضه
 تصدق على فقير يدينه على زيد من زكوة وامره بقبضه فقبضه اجزاه وكل ذميا
 باء الزكوة جاز رجلا ان دفع كل واحد دراهم الى رجل ليتصدق عن زكوة
 فخطم تصدق ضمن الا اذا وجدت دلالة الاذن بالخطم شك في الزكوة انه
 ادى ام لا اعاد اداء الزكوة على وجه التشراف فضل والنسبة لا تجعل زكوة احد نصابي
 ذهب وفضة فملكك المعجل عنه الزكوة تنوب عن زكوة الباقي ادى زكوة غيره
 من مال نفسه بامره جاز وبغيره امره واما لا اذ ازرع المشتري بعد قبض البديلين
 في بيع الوفاء واخذ الغلة فالخراج على البايع ان نقصته الزراعة والا فحق المشتري
 بمنزلة الغصب فان الخراج والعشر فيه على المالك ان نقصته الزراعة والا فحق
 الخاص والمساخر عشره على المواجه وخراج المستعار على المعيرة عشرة على
 المستعير اشترى ارضا فارعة وقدرت من السنة تحول يوما فالخراج على المشتري
 وان بقي دونه فعلى البايع فان اخذ السلطان من المشتري لا يرجع به على البايع
 والاكار لو اخذ منه يرجع على رب الارض اشترى ارضا فيها زرع لم يبلغ خراج
 وعشره على المشتري وان انغقد الحب وبلغ ولم يبق من السنة ما يزرع ثانيا
 ينبغي ان يجب على البايع وان تناولت عليها الا يدرى ولم يبق في يد احد ما يبلغ فيه

امرأة الفخ اذا لم يوسع
 الزوج عليها يحل لها
 الصدقة
 عنده مصحف يابى
 الف درهم لا يحل له
 الزكوة شرح

ولو اعطاه الدرهم بنيت الزكوة
 ليعطيه الفقراء فحلها التوكيل
 به رايهم نفسه ثم اعطى غيره
 لا يجوز عن الموكل ويضمن
 من مال نفسه شرح
 انه لا يقطع نية للتجارة
 فلا يتعين شرح

رجل له عاقل دين موبل
 اصابه رجل اخر الزكوة
 الى ان يحل دينه لا يسيل
 جازية السلطان كالصدقة
 لا يحل للمكسب يحل له الصدقة
 لو اقر الزكوة حتى عرض
 تصدق سر امره ورثته
 شرح

فزرع قيمته ضعف الخراج الواجب فلا يخرج على احد الخراج والعشر في الزراعة على اعتبار
 الجواز على رب الارض والعشر على المستعير ان كان مسلما والا فحق المعيرة عرفت
 الخراجية كل السنة او مقدارا لا يبلغ بعده زرع قيمته ضعف الخراج لم يجب شيء
 فان نقب عنها الما وبقى ما يبلغ فيه زرع ضعف الخراج وجب اراضي مملكة
 اى لا مالك الا دفعها الامام من اربعة واما الخراج من نصيب المدينين وكوباع
 الامام هذه الارض او اجر جاز واذا اقتسموا او ارادوا ان ياحذوا بعد ذلك
 من احد هم لم يملكوها التفتت من وظيفة غير رضيت عنه ان كانت لا تطبق جاز
 بالاتفاق والزكاة عليها في سواد عراق وبلدة وطف الامام عليها لا يجوز بالاتفاق
 وان اطاق فاما في بلدة او اربعة التوظيف فكذا عند ابي يوسف خلافا
 لمحمد وخراج الكرم وكل بستان فيه اشجار ومثمرة عشرة دراهم جعل الواجب الخراج
 لذي الارض جاز اذا اصاب مصرقا وجعل العشر لاهل يملك الخراج من ذى الارض
 فعليه ان يتصدق وان تصدق بعد الطلب لم يخرج من العهدة لم يرد الخراج
 حتى تمفت عليه سنون لا يؤخذ لما مضى كذا الجزية خراج الوظيفة والمعاملة
 اذا هلك الخراج قبل الحصاد يسقط وبعده لا والعشر يسقط بعده ايضا
 وتقبل خراج المقاسمة كذا في الزراعة يجب العشر على رب الارض لكن في
 حصته في عينه حتى يسقط بالملك مطلقا وحصة المزارع يجب دين
 في ذمته حتى لا يسقط الا بالملك قبل الحصاد ولكل من جسر الغلة المدركة
 حتى ياخذ العشر والخراج سق في بعض السنة سحيا وفي بعض السنة والية
 يعقبه الاغلب من علي العشر ادى العشر بنفسه الى الفقراء لم يجز قضا كل ارض
 فحق غنوة ونكرت على اربابها في خراجية الامنة يجب الخراج في ارض
 الوقف الجريب ارض طولها سبعون وعرضها كذا اربعة ارجاس كسرى يزيد
 على ذراع العامة بقبضه اشترى خراجية فبنى فيها فعليه الخراج سلطان
 جازير اخذ الخراج جاز لا يسقط الخس عن الركاز والمعدن وان كان الواجد
 مديونا حربى وجد في دارنا معدنا او كنز او خد من كل مصرف خمس المعدن
 والوكاز البيتاني والمساكين وابناء السبيل من اصاب ركازا وسعدان
 يتصدق خمس على المساكين وعلى ابائهم واولادهم ايضا وان يضعه في ثقبه
 عند حاجته **كتاب الصوم** لا تشترط لفظ الشهادة في هلال رمضان تشهد
 واحد على شهادة واحد به تقبل ولا تقبل شهادة الواحد عليه اذ كانت
 السماء مصحبة الا اذا كان خارج المصر او على مكان مرتفع صاموا بشهادة

الى قوم ليعطوا الخراج جاز
 واصله ان المالك اذا اخبر
 عن الزراعة يدفعها
 الامام

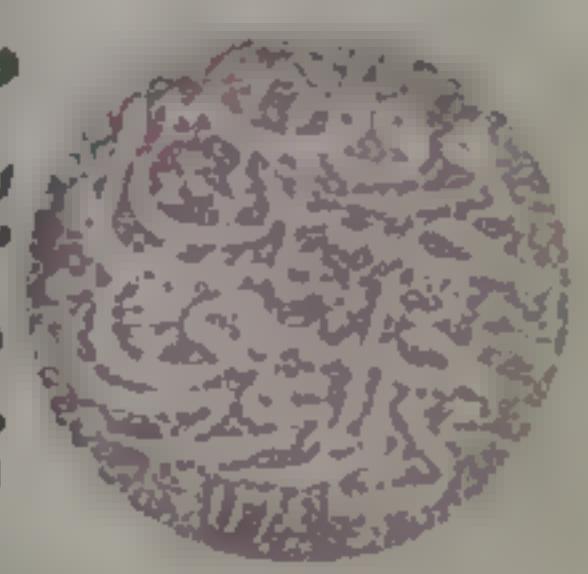
انما يشهد
 روية المالك

اثنين لهم ان يظروا بعد الثمان وان لم يروا او بشدة واحدة واحدة لا تصام اهل بلدة ثمان
 للرؤية فممن غيرهم قضا يوم ان لم يمتوا اذا لم يختلف المطالع بينهم رآى هلال
 رمضان برستاق وليس نمة قاض ولا وال فعليه ان يصوموا بقوله اذا كان
 ثقة وشهادة عدلين على هلال سوال لا بأس ان يظروا بكرة الاشارة الى
 الهلال رآى الامام هلال سوال وحده ليس له ان يجيد كره مجاهدان يقال
 جاء رمضان او ذهب وبه اخذ ابو الليث وقال السرخسي وهو قول عامة
 من يحنا انه لا يكره قال قويت ان اصوم غدا ان شئت الله صح صومه تحت
 نوى قضا رمضان ولم يعين اليوم جاز من اي رمضان كان وتعيين
 رمضان واليوم احوط نوى قضا ونقلا فهو قضا وقضاء وكفارة نقل
 فان افطر قضا خلاف المظنون والمظنون لو علم قبل الزوال انه نوى ما
 ليس عليه فام يظروا مضمون ثم افطر لزمه العقب نوى صوم غد قبل الغروب
 لم يصح قليل ومع كقطرة او قطرتين ونحو ذلك دخل الغم فابتلع لم يفيد
 وكثيره بحيث يجد ملوحتة في جميع الفم يفيد كذا عرق الوجه الغبار والذباب
 لا يفيد ان كذا اكل شئ بين استانه دون الخمره استلح سمسم يفيد
 ويكفر وبمضغ الايف اكل ورق الشجر ان كان مما يؤكل عادة يقضي
 ويكفر والا لا يكون استغنى في استجانية تحت بلع الماء موضع الحقنة فهذا
 قل ما يكون فلو كان فطره جامع باكرها قيل عليه وعلى القضا والكفارة
 وبما كرهه اياها يكفر هو لا غيره وقيل لا كفارة عليه باكرها وعلى الفتوى
 دخل جوفه طعم الادوية لا يفيد ولو طار بلع او مطردون الثلث قيل
 يفيد وقيل لا جعلت قطنة في قبلها ان انتهت الى الفرج الداخل
 وهو الرحم يفيد بلع مجنون تام افان في بعض الشهر لا يقضي ما كان مجنونا
 فيه شجر والكثرة رايه ان الفطر لا يحجب ان يقضي او صم لصابية بعين من
 الثلث وان لم يوص وتبرعت عنه الورثة جاز ولو غدى وعش ففعا
 عن كل يوم جاز كذا سمور وعش وعن يوم القضا على التراخي وقيل يا نعم
 بالتاخير ان يتركه بطل صومه ولا يلزمه القضا باسلامه تمضع لثمة ثم اخرجها
 ثم اكلها لم يكفر كل لوزة رطبة او دواء او طبيا او شيئا او لثمة مطبوخة او مبيسة
 قيل ان مدود وبنات يكفر افطر وهو شاكت في الغروب لا يكفر في الاربع
 صائم نوى سفا فقبل ان يخرج من العوان اكل يكفر جامع في الدبر يكفر اكل
 ملحا لا يكفر سفا فبعد ما اصبح في اهله بكرة له الا فطر اذ ياد الوجع بالصوم
 يعرف

باب النسي

باب النسي
باب النسي

فتوى



يعرف بالاجتهاد او بقول طبيب حازق آمنة افطرت في رمضان لشدة العمل جاز
 للعبه ان ياتي ما يجزه عن الزايف نذر صوم ابد فضعف كاستغفار المعيشة له
 ان يظروا يغدي وان عجز استغفاره نكاح رجل ان صام يصلي قاعدا وان افطر فقيا
 يصوم ويصلي قاعدا وعن الامام انه كره الصوم في طريق مكة يجعل الا فطر الا
 يوم غيم لا تصوم تغلا ولا مالزم بفعلها الا باذن الزوج ولا مملوك ولا اجير الا
 باذن السيد والمساكين ان كان الصوم بضر بالخدمة تاكل الحايض خفية صوم
 يوم النبروز لا يكره يجب ان يصوم قبل عاشوراء يوما او بعده مخالفة لاهل الكتاب
 يجعل المنذور ان لم يعلق نذره اراد صوم يوم فخرى على ثلث صوم شهر لزمه
 صوم شهر نذر صوم مترك لزمه صوم شهر تابع او ترك نذر صوم الشهر لزمه
 بقية الشهر نذر صوم للمجته مدة عمره او سنة مثلا فشق عليه في البيع والصف
 يصوم عنه في الحريف والثمان نذر صوم بضع عشر لزمه ثلثة عشر ايجاب الاعتكاف
 بالثلاث لا بالقلب قال في بعض النسخ قبل الزوال او بعده وهو صائم فلو نقل
 على اعتكاف هذا اليوم لم يلزمه شئ لا اعتكاف الا في مسجد يقيم فيه خمس بلع
 معنونا او مجنونا فعلى الاب صدقة فطره ولو عنته او جن بعده لا الاعتكاف
 سنة وقيل قرية تعتكف باذن زوجها في مسجد بها وان اعتكفت في مسجد جماعة
 جاز نذر اعتكاف شهر فهو متتابع وتعيين الشهر اليه نذر اعتكاف رمضان فلم
 يعتكف حتى جاء رمضان قابل فاعتكف لم يجز مات ناذره يغدي كالصوم
 ان اوصى نذره المريض فصح يوما اطعم عنه جميع الشهر جاز تعجيل الفطرة سنة
 او سنتين لا يجب على الام صدقة اولاده الصغار ولا على كبد النكاح اذى عن
 ولده الكبير وزوجه بلا امر جاز مات الصغيرة وعنده بعد الوجوب لا يسقط
 الفطرة من عليه الفطرة مات فاذا وارثه جاز من سقط عنه الصوم بعذر
 لم يسقط الفطرة استرى عبدا شرا فاسد او قبضه ثم رقه بعد العيد فالفطرة
 على المشتري ودفعها الى الذي يجوز ذلك لها شئ لا وما وجب عن واحد يعطى
 جماعة كذا عكسه وشروط التملك ويعطى فطرته حيث هو ويكره بعثها الى
 بلد آخر الا الذي قرابة قالوا في صدقة الفطر قبول الصوم والفلاح والنجاح
 من سكرات الموت وعذاب القبر **كتاب الحج** اذا قتل بعض الحاج في
 الطريق فهو عذر في ترك الحج شريطة ثقتة بعد ما احرم ان عجز عن المشي
 يكون محضرا والا فلا ما مورج اساجر من بخدمة ان كان مثله لا يخدم نفسه فهو
 من مال الميت والا فني ماله ما مور قال حججت عن الميت وانكر الورثة فالقول له

نذر

باب النسي

باب النسي

استحسان

ح

مع مينة الامم بونا امران يح بالدين فعلية البينة قال ان انا انا فلاح عليه خلاف قوله
ان فعلت فانا انا محرم اضطر الى محرم او صيد يا كل الميتة او دخل الصيد
في الحرم ثم اخرج فباعه في الحلال او محرم بطل امن الطريق قبل شرط
للوجوب وقيل للملاد الفاسق لا يصلح محرما الا كذا الصبي المراهق وليس
عليها ان تزوج ليصير لها محرما بعد او صبي حج فعنق وبلغ لزمه ثانيا
والفقيه لا يجب عليه الحج مضيقا في المختار لكن مستي ادى يرتفع الاثم مريض
علق الحج بالبرء فورا ويخرج جاز عن حجة الاسلام بزيادة حجة لزمه المكان يظهر في
حق وجوب الايضاح قال الله على حجة الاسلام مرتين لم يلزمه الضرورة من لم يحج اطلق
نية الحج يقع عن المفروض بكرة الاحرام قبل شهر الحج وبعد التعميل افضل
الا اذا خاف عجزه عن ايقاع محظورة لا يلبس الخيط الا مرة ولا يلبس الا
اذا كان مقطوع الكعبين واذا اراد التجارة فبعد الحج افضل بعد طواف
الصدر وقت الرجوع يقول من خرج في بؤرة غير مودع يابيت انه لم يخرج
من مكة وينزلون بقرب منها الى ان يجتمع القافلة فيه حلون رجل وجب
عليه الحج من عامه فمات في الطريق ليس له ان يوصي بالتمتع الحاج عن البيت
بعد الوقوف بعرفة اجزاه عن الميت حج عن غيره بلا امر فيل الشواب اليب
ان كان اهلا لأمور يتفق من مال الامور اهبها وجائيا واذا نوى المقام حتمه
عشر يوما فمن مال نفسه وفي غيره ذلك لو انفق من مال نفسه لا يقع الحج عن الامر
ولا يابأس بالهدى للمأثور ويدخل الحمام ويعطى اجرة المخارص تفر صيدا افضل
الصبي صيدا ضمن التي توبى في الشمس فمات قبل كثر فعلية نصف صاع
حنطة ان قصد ذلك والا فلا شيء عليه لا يابأس بالحجامة والقصد للحرم ولا
جزاء بعد اداة واوان وكل طيب في طعام اكتحل بما فيه طيب مرة او مرتين
فعلية صدقة وفي الكثرة دم والدم شاة او شاة في بدنة قرية بئس ثوبا
وخفين فعلية دم واحد لبس المريض فعلية كفارة واحدة ما لم تنزل تلك العلة
لا يابأس بلبس الخاتم صبي احرم عنه ابوه جاز وجنبه ما يجنب المحرم ولا اجزاء
عليه لو فعل شيئا ويكره للميت لبس البرقع وقيل ترضى على وجهها حرقه
وتجافى عن وجهها اجزاء ارتكاب محظورات الاحرام بعد رديج شاة في الحرم
او صيام ثلاثة ايام او اطعام ستة مساكين الى ابراهيم لم يفد حج وعليه
دم ان انزل لس امواه بشهوة فامنه قبل الوقوف فحجة كذا ان لم يمن
في رواية احصر بعد الوقوف بعرفة فعلية لترك الوقوف بمنزلة دم وكره
الرمي

عن
ابن
الغبير

مع

الرمي دم وبطوان الزيادة وبأخره دم ولتأخير الحلق دم احرمت بغير محرم فهي
كالخصم يقطع التلبية اذا حج هديه طاف وفي ثوبه نجاسة اكثر من درهم
كره والاشي عليه طاف مكشوف العورة قدر ما لا يجوز معه الصلوة اجزاه ولزمه
دم طاف للزينة بارة بنية النفل يقع فرضا وبعد طواف الزيادة وحل التبريق
عن الصدر وان نوى فاعطى طاف وسعى لغيره وضويغد وباحد هما لزمه دم
في الرمي يضع السبابة على راس الابرام كعبا قد انشأ بين وقيل كعبا قد العنة
وقيل كعبا قد السبعين عماد الى عرفات قبل الغروب بعد افاضته منها بسقط
الدم في قول وقف بعرفات ولم يعرفها او مر بها نائما اجزاه الوقوف راكبا
افضل ترك الوقوف بمنزلة لمريض او ضعف بخات الزحمة فتعمل لميل
عليه لا يابأس ان يحرم وابوه كاره ان يستغنى عن خدمته الحج راكبا افضل وعليه
القنوى ولو التزمه ماشيا يلزمه المشي من وطنه وان شاء ركب واهراق دما النقطة
افضل من الحج الثانية لا يابأس للحرم ان يحك راسه او جسده ببطون انا مله لا يابأس
باخراج الحج والتراب من الحرم وكلع شجر من جبل ما بينه الناس قبل مقدار احرم
من المشرك ستة اميال ومن الجانب الثاني اثني عشر ميلا وقيل ثلاثة اميال
هو الاصح ومن الجانب الرابع اربعة وعشرون ميلا ليس في المناسك وعاموت
كتاب النكاح تعليل الرجعة والنكاح بالشرط لا يصح طلب من امرأة زنا
فقال عند اليهود وهبت نفسي لك وقيل ليس بنكاح ولو كان على وجه النكاح
فهو نكاح زوجة فلانة من فلان بن فلان نكاح بلا قبلة استبريتك بكذا النكاح
بيعه قالت زوجتك نفسي ان شئت او ان شئت ازيد فابطل صاحب المشية
مشية في المجلس جاز ولو بد الزوج بها فقبلت من غير شرط لم النكاح بلا
ابطال المشية قال زوجتي بنتك او جيتك خاطبا او جيت لئني زوجتي فقال
الاب زوجتك فالنكاح لازم وليس له ان لا يقبل وكل رجل ان يخطب له بنت
فلان فقال الوكيل لا يبرأ منك فقلت فقال وهبت ثم ادعى الوكيل انه اراد
لموكله ان كان هذا من الخاطب على وجه الخطبة ومن الاب على وجه الاجابة لا
العقد فلان نكاح اصلا وان كان على وجه العقد ينعقد للوكيل بلا قبول للموكل
وان قبل له ولو قال هب فلان فقال وهبت ثم قبلت وان لم يقبل فلان
فعل هذا اذا جرى بين اثنين استيام فقال اجته اصح وان لم يقبل منك
قالت زوجتي ممن شئت لا يملك ان يزوج من نفسه ولو قال فجع ثلث مالي
حيث شئت له ان يضعه في نفسه وكل ان يزوج امرأته فزوج صبيته لا يباح

مثلهما جاز كالرفا وبلا اولى عقد النكاح في المسجد لا يكره ويستحب بسط ثوبه في ليلة
 لاخذ الشتر فهو كنصب الشجرة وان بسط لا اخذه فهو لمن اخذه الا اذا ضمه واحتال
 لاخذه كصيد وقع في داره فاغلق الباب لا يصح الكافر في حق المسلم ولا العبد ولا
 المجنون ولما زوج صغيرة من غايب فبلغه بعد موت الاب فاجاز جاز في قول
 ابي يوسف الاب والوصي يزوجان امته اليتم لا عبده ولا امته من عبده بفتح مجنوننا
 او معتونا يتقي ولا لاية الاب كما كان ولو جاز او عتبه بعد البلوغ تعود في الاصح جاز
 الاب او عتبه فلا ينفك منه ولا لاية له في ماله ولا خيار للصغار بعد عقد القاتل
 تزويجه المجنونة الكنية الى الابن لا الاب ويبيع مالها الى الاب زوج الكا صغيرة
 من ابنه بطل جنون الولي مطبقا من بل لولا لاية وفي غير المطبق يتقد في افاقته والمطبق
 قيل سنة وقيل اكثر السنة وقيل شهر وعليه الفتوى وفي الزكوة اكثر السنة وقيل
 اذا افاق في السنة سبعة نجح جن يوما او يومين لا يثبت عليه ولا لاية الخبيثة
 المنقطعة قيل شهر وقيل ثلاثة ايام وهو الاصح ولو زوجه الغايب في غيبته
 جاز تزوجت بلا اولى جاز النكاح لا ينعقد بشراة العبد والكران الذي
 لا يعقل وشراة المملوك بخلاف العبي والمخدومين وابنيهما سمع احد
 الشاهدين دون الآخر ثم عقد ثانيا فسمع الآخر دون الاول لم يجز قالت
 قبلت النكاح لا المهر لم ينعقد ولو سكنت عن المهر وقع النكاح زوجت بالف
 فقيل بالفين جاز وتزوجت بالف دينار حر لم يصح نكاح المكره وان كان جاز
 دون المجنون والصبي زوجت او زوجها بلا شرط الكفاة فظلم غير كفؤ فلا
 خيار لاحد ان زوجها بغير رضا ولا لاية ان تزوجت به وان شرطه او اخرج عن
 الرجل بالكفاة فزوجوه على ذلك فظلم غير كفؤ فلم خيار للمعتق ليس
 بكفؤ لم يثبت المعتق من حرة الاصل مولى العرب او العجم ليس لمولاة الرها ستمى
 زوج صغيرة من صبي عاجز عن المهر وقيل ابوه الغني جاز تزوجت غير كفؤ
 فلا ينال المهر ان يرفع الى الصبي حتى يفسخ زوج ابنته ممن ذكر انه لا يشرب المسكر
 فوجد الاب شريفا فكبرت ولم ترض وابوها وغالب اهل بيته على الصلاح ففرق
 بينهما كل امرأة انتسبت اليك او انتسبت اليها بالنسب او الرضاخ
 او انتسبتا الى شخص واحد بلا واسطة او احدكما بلا واسطة فهي حرام وان انتسبتا
 الى شخص بواسطة لا جعل لبن امرأة في طعام لا يثبت الرضاخ وان غلب اللبن
 ولم يمت نادر جمع بين امرأة وبنت زوج كان لهما جاز كل امرأتين لو كانت احدهما
 ذكرا ايتهما كانت لا نكاح بينهما حرم الجمع بينهما قبل ام امراته او بنتها بفتح بالمرمة

مسألة الولي

مع

مسألة

بكفؤ

مسألة

مالم

مالم يبين انه لغية شهوة وفي المسر النظر يغني بشرط الشهوة اما المعانقة فالحكمة
 المسر شهوة مع الانزال لا يوجب الحرمة في الاصح لا يجوز المناكحة بين بني ادم والجن
 وانما لا اختلاف الجنس في المسر شهوة لحرمة المصاهرة لا يشترط انتشار
 الالة وقيل في النكاح يشترط وفي النكاح يكتفى باشتها القلب من شهوة
 شهوة لا يثبت الحرمة كذا النظر الى دبرها صبي لا يجامع مثله ادخلت امرأة
 فرج فرجها لم تحل للاول ولا يثبت حرمة المصاهرة قالت رجل طلقني
 زوجي وانقضت عدتي حل له تزوجها ان غلبت ظنه صدقها وان لم تكن عدله
 وان قالت نكاح الاول وقع فاسد فتمت زيجتي لا يصدقها وان كانت عدله قالت
 تزوجت بزوجه آخر اكانت عدله يصدقها كذا ان وقع في قلبه انما صادقة لفت ذكره
 بخرقه وجامع ان كانت خرقه لا تمنع وصول الحارة الى الذكر تحل للاول وان منع
 لا ادخول في النكاح الفاسد لا يحلها للاول كذا الدوا طه بها والوطي في الخيض
 والنفاس يحل كذا اجماع الصنف والمجنون ويوجب العدة طلق الثاني ثلثا
 قبل الدخول فتمت زيجته بثالث ودخل بها حلت للاولين ولو كانت امه
 لم تحل للزوج الثاني وطى المالك لا يحلها تزوجت بمحبوب فطلقها ان
 لم تحل منه لا تحل للاول وان ولدت منه تحل وتصير محصنة وقيل قالت للزوج
 الثاني تزوجتني وانا معتدة ان كان بين طلاق الاول وتزوج الثاني اقل
 من شهرين صدقت و كان النكاح فاسدا وان كان شهرين لا يطلق ثلثا ثم تزوجها
 بعد ايام فقالت تزوجتني قبل الزوج الثاني تصدق ادعت بعد ما عادت
 الى الاول ان الثاني لم يدخل بها ان كانت جاهلة بشرط الحل تصدق والا فلا
 قالت للاول تزوجت باخر وانقضت عدتي فزوجني فتمت زيجتهما بعد زمان
 قالت كذبت ولم اكن تزوجت فان لم يكن اقرت بدخول الثاني تصدق وبطل
 النكاح وان اقرت لا قال الاول بعد ما تزوجها لم تزوجت بك او قال لم تدخل
 بك قال قولها ان كذبت ويفد النكاح بقوله وعليه يصف المسمى ان لم يدخل وكل
 ان دخل بشرط التحليل في عقد الثاني صح النكاح وكره للاول والثاني وهو الاصح
 كذا ان عقد بشرط ان يطلق اذا دخل والعقد بقصد التحليل لم يكره ويناب
 اذا حافت من ظهور التحليل تهايب لمن تثنى به ممن قن في شترى مراهما
 فيتمتزوج بث هدين فيدخل بها ثم يراه به المسترى للمرأة فيفسد النكاح ثم
 تبعته الى بلد اخر قيل لها ان فلان بن فلان خطبك كفى وان لم تعلم هي ضحكا
 عند خبر التزوج رضاء ان لم يكن للامسك نكاحا وبالكوت رضاء وبالصياح لا

فتوى

مسألة الزوج

قفس

اقامت ابكر البينة بعد النول باطوعا انما ردوت لم تقبل في المختار ارسل رجلا لخطب
 له فلانة فزوجها ليجازيهم مثل وغبن فاشق قال لاجنبية اريد ان ازوجك فقالت
 توبه داني في قول السيد الامام الى القاسم اذن وفي قول حاسم الدين لا متقبلة
 لا يعرفها الشهود قالت زوجت نفسي منك فقال تزوجت جاز اذن
 لعبد بالكناح فوكل العبد بالتزوج لا يجوز فقصوى زوج رجلا امرأة به ضامنا
 ثم نقض القصوى قبل اجازة الزوج لم يصح ويجوز نقض الوكيل اذا اوجه امرأة
 بغير رضاها تزوج ايها تزوج امرأة بالف ثم تزوجها بالفان فالمرء الفان
 وقيل الف تزوج في الشتر على مهر ثم تزوج في العلانية باكثر ان يشهدا انها ارادا
 بالزيادة السبعة فلما مهر السرا بالاجماع وان لم يشهدا يؤخذ بالعلانية عند
 الى حصة وجهه وان لم يتزوج في كفن تواضعا على شئ ثم تزوج في العلانية على
 خلا فجنبه او على جنبه باكثر ان اتفقا على المواضعة في الجنس يؤخذ بالسرا وفي خلا
 مهر المثل وان اختلفا يؤخذ في الوجهين بالعلانية تزوج المطلقة رجعا في
 العدة لم يصح مراجعها وعند محمد يصح تزوج على مهر معلوم ثم تزوج على مهر الف
 آخر ثبتت التسميتان في الاصح قال اريد ان ابيعك هذا بالف واظهر الثمن
 الفان وفي السر الف واشهدا بذلك ثم تعاقد على الفان فالثمن الفان عند اي
 الامام وعندهما الف ولو كان في النكاح فالمرء الف في قولهم تزوج بكاحا
 صحيحا في الظاهر وتواضعا انه سمعته جاز النكاح تزوجها في السر صحيحا ثم اظهر
 في العلانية غير ذلك لا يلزمها الظاهر بعينه بقرينة الاب كالاحت وبنت العم
 عند التاب وي جالا وما لا ويجازة وثيابة ولبدا وسنان فان لم تكن فباجنبية
 مساوية في الاوصاف فينظر بكم تزوج المتعة ثلاثة اثواب وسط وهي كربة
 وجاذرو متعة ولا يبرأ على نصف مهر المثل ولا ينقص من حمة دراهم اربعة الزوج
 او قبل بنتها ولم يدخل بها على نصف المستمى وفي الفقرة بخيار بلوغ الزوج قبل الدخول
 يسقط كله وبعده يجب كله احوالت رجلا عليه بالمهر ثم وهبت للزوج لم يبع ورس
 لغيره الاب والمهر قبض مهر الصغائر ولا يشترط احضار المرأة مجلس مطالبة الزوج
 بالمرء بل يسم بعد ذلك خلاف البيع الاب لا يقبض مهر البكر باللغة الا المسمى
 وله قبض ذلك ما لم تنهه فان قبض عنه ضياعا لا يجوز الا في موضع جرت العادة
 به للاب ان يطالب الزوج بالنفقة والمهر قبل الدخول اذا كانت بجامع مثلهما
 يجب النفقة في صغره جدا الا في صغرها لا يجبر الاب على دفعها اليه صغيرة جدا
 ويجبر الزوج على دفع المهر زوج الصغير وصحن عنه المهر واذا كان منوطا على
 الوفا كان الا غيره

مهر المهرات
والعلانية

المهر

نقد

مهر المثل

مهر المتعة
مهر ما يسقط
المهر وما لا يسقط

نقد

وان شهد عند الاداء انه يؤدى ليرجع في ماله فانه يرجع وان ادى بعد كبره
 اشترى خبيثة او عبدا او شهد انه يشترى لابنه الصغيرة ونقد فان شهد انه يقدر
 ليرجع في ماله يرجع والا فلا تزوج بالف ان كانت قبيحة وبالفان ان كانت جميلة
 صحت التسميتان اتم زوجت صغيرة وقبضت للمهر ثم ادرت فان لم تكن الام
 وصية طالبت الزوج ثم يرجع هو على الام وان كانت وصية رجعت عليها
 وطى جارية ولده مرارا الزمة مر واحد وفي جارية والده اذا ادعى الشبهة في كل
 وطى مهر تزوج على نقد البلد فكسدت فعليه قيمة يوم كسدت بدفعي عاب
 الزوج وليس له مال حاضر لا يفرض القرض لزوجته النفقة عندنا وان كان له مال
 حاضر ان علم القاب النكاح يؤرض بطلبها وباضمنه كفيلا بعد ما حلفها انه لم يعط
 نفقة وان لم يعلم واقامت البينة على النكاح لم يقبل عندنا كذا لو قامت على
 المودع او المديون الحاحا للنكاح ادعت امرأة الغائب ان في يدايها ودبعة
 وطالبة بالنفقة ان انكر الاب فلا خصومة بينهما وان كان مفرا او ودبعة غير
 الدراهم والدنانير وغير ما يصح لنفقة الزوجة من كسوة او طعام فلا خصومة
 ايضا وان كانت دراهم او دنانير او ما يصح نفقة يرفع الاب الى القاب ليا مراه با
 اليها اذا كان احد الزوجين موسرا والاخر معسر يفرض على الزوج النفقة الوسط وقيل
 على قدر ربه الزوج معسر ولها ابن موسر يقال للابن اقرضا وبكبر على ذلك فان
 ابي ترضى عليه النفقة اختلفا في ربه فاجبر رجلا القاب انه موسر يقبل لم يوطا الاخبار
 بخلاف دين آخر فرض النفقة والكسوة ستة اشهر فلبست وتخرقت قبل المدة
 ان تخرقت من خرق لبس ليس لها اخرى حتى تنقضي المدة وان تخرقت من لبس
 معتد فلها كسوة اخرى وان بقي الثوب بعد المدة ان كان لعدم اللبس واللبس
 ثياب اخر متعة بحيث لو لبست لا غير لتخرق فلها كسوة اخرى والا فلا كذا النفقة
 الزوجة الحرة تحقق نفقة خادما والامة لا العبد يجبر على نفقة زوجته ويبيع
 فيما متكررا وفي المهر مرة زوج امته عبده فنفقته ما على المولى وان ابى جبره وفي
 علف البراءيم لا اذا كانت المنكوحة في بيت الزوج لا تحقق النفقة حتى تبلغ
 مبلغ الجماع وهو تسع سنين في الاصح اصطلح على نفقة فاكنت من مال نفسه
 او استدانت ترجع عليه نفقة الزوجة اذا كانت مفروضة او مصطحة لا تسقط
 بمرور الزمان وترجع عليه باطلبت فرض النفقة وزوجها صاحب مائة
 لا يجبرها القاب صلت زوجها على نفقة كل شهر مثلا دراهم وهي لا تكفيها لها
 ان تطلب الزيادة والنفقة اذا صارت دينيا في الذمة تسقط بموت احدكما

مهر الفرج والمهر

نقد
مهر النفقة

والمستدانة لا الأب صلاح المرأة عن نفقة ولده الصغير جاز صلاح المعتدة عن نفقتها
 ما دامت في العدة على شيء معلوم فإن كانت تعتد بالشهر جاز وبالحيض لا تنكح
 ضربه ان علم الزوج ذلك زجره وان لم يعلم وجب له ان يعلم جاز صلاحه سالهم فان خبروا
 بحالها تنكح زجره وان لم يكونوا صالحين او يميلون اليه امره بالمكان عند صلحهم
 قالت المنكوحه لا اسكن مع امك ليس لانا ذلك لاننا كنا مع امك اخر زوج امرأة
 بها وهي كنية في دار بعلته تزل بها وصنع عن شيا بالاجرة وادى لا يرجع عليها وان كان الضمان
 ياخذ بامر ما طلق الامه زوجها الحر كان للمولى ان يبيعها ما يبتاع وينفق عليها حتى تنقضي عدتها
 ان كان رجعي في البين لا معتدة تخرج زمانا وتكس زمانا ثم هي ناشرة ناشرة
 طلقت ثم عادت الى بيت الزوج تعود النفقة كما تنكح قبلت ابن الزوج شهوة
 لا نفقة لها والمعتدة لو فعلت ذلك لا تسقط نفقتها وبأمر تادما تسقط نفقتها
 الا ان يسلأ المعتدة تعود وبالإسلام المنكوحه لا المعتدة اذا لم يأخذ النفقة حتى
 انقضت العدة تسقط والمفروضة لا في الاصح نفقة بين الامين ومولودين من الرضاع
 رجل مع امه او بنت او بنت بنت تنفق على ولد البنت بعين القرب
 لا الارث ويستوى فيه الذكر والانثى بنت وابن ابن فروع البنت النفقة على العم
 والعمة انما انا وان كان الارث للعم الأب والمجد يستحق النفقة على الولد بمجرد
 الحاجة وغيرهما وبالعجز عن التكسب قال الابن انا نفقة ايضا لا يجبر الا ان
 يطبق فان كان له كسب ينظر ان كان فيه فضل عن قوته يجبر والا لا ولكن يؤمر
 ان يجعل الأب واحدا من عياله المفروض له النفقة من الاقارب اذا قال في المدة
 ضاعت النفقة وعلم ذلك بجبره ثانيا خلافا الزوج نفقة زوجة الأب اذا
 لم تكن ام الولد ليست على الولد الا اذا احتاج الى من تخدمه فيجب عليه نفقة خادمه
 اي خادم كان **ليست** بنصب حرمان الصدقة لانصاب وجوب الزكوة وعادته
 يؤمر بنفقة المحارم ولا يجبر في الاصح استدان الام وانفق على الصغير بامر المولى
 فبلغ الصغيرة لا ترجع عليه انفق الاخ الكبير على اخيه الصغير من نصيبه من الزكوة ان
 كان طعاما لم يقم **وان** كان دراهم فكذا ان كان في حجره وفي غيره ذلك يعرض
 ان لم يكن وصيا انفق المودع او المديون على ولدا المودع او الابن او امراته
 يعرض المودع ولا يبرأ المديون ولا يبرجعان على المتفق عليه **تسقط** على معتق صغير
 او صغيرة نفقة **عبد** بين اثنين غاب واحد فانفق عليه الآخر كان متطوعا فان
 قال احدهما انا انفق على حصته وقال الآخر لا شيء لي يبيعه الحاكم ممن ينفق عليه فان
 لم يجد استدان عليه فان لم يجد انفق من بيت المال فان قال انا انفق ويكون دينا
 على

اجماعا والامة
 اذا بواها المولى
 ميتا بعد الطلاق
 لا تنفق النفقة

مسئل نفقة
 الاقارب

مسئل البير

تف

على مولاه يؤمر لا يجبر وان بلغ اكثر من قيمة اضعا فالايكون في رقة العبد انما هو
 على المولى فان مات العبد فالدين على مولاه ولو كانت دابة او نخل لا يجبر فزنا
 او رقة النفقة المكاتب والمديرة وام الولد يسعون فيما وجب عليهم ليس
 على الاب نفقة زوجة الابن ذو عيالة واحدة لا يجبر على بيعها في النفقة امرات
 الزوج عن النفقة ما دامت امراته لم يبع وفي المفروضة لكل شهر صاع عن الشهر الاول
 لامرأة الغيب ان ترفع الامر الى القاضي حتى يأمر عبد الغيب ان ينفق عليها
 من كسبه لا نفقة في عدة نكاح فاسد اب محرم وام موسرة تؤمر الام بالانفاق
 ويكون دينا على الاب اب وابن موسر ان فعلى الابن ابنا موسر وموسر
 قال نفقة عليها قليل بالنقاوت وقيل بالسوية ابن كبير مشغل بالتعلم لا يهتدي
 الى كسب نفقة على الاب لا يقد على الكسب كونه من اهل البيوتات اي
 بنزرك نفقة على قربه وان كان له قوة الكسب عند البعض لا يجبر الحر على
 نفقة اولاده من الامة العبد لا يجبر على نفقة اولاده من الحره كانوا او الامة
 لا يجبر المسلم على نفقة ابويه المستأمنين ثم وخال فعليه ما اثلنا كذا حال وخاله
 على الصغير الموصرة نفقة اقاربه ابنت المنكوحه ان ترضع الولد لا يجبر الا اذا
 لم يأخذ الولد لبن غيره ما فيجب في الاصح ولو لم يكن له مال ولا لاب لا يجبر على ذلك
 استاجر ظيورا فانقضت شهر ثم ابنت ان ترضع والولد لا يأخذ ثدي غيره ما يجبر على ذلك
 ماتت الام وليست من النساء ذات رحم محرم منه فالحق للعصبة من الرجال فان
 لم يكن عصبة فالى ذوى الارحام على الترتيب الام او غيره ما اذا تزوجت فالا
 اولى بالولد الا ان تتزوج بنى رحم محرم منه كاخ الزوج الاول او غيره والجد
 اولى من الخالة وام اب الام ليست بمنزلة قرابة الام للصغيرة اخوة لا غير
 فاصلحهم اولى وان كانوا سواء فأكبرهم طلقت وهي ام ولد او امه او مكاتبه
 ولدت قبل الكتابة لا حضنة لها ومولاها من بالولد الرقيق اولى بالحر ولو ولدت
 بعد الكتابة فهي اولى ليس لام الام ان تنتقل بالولد الى مصر ما وان كان العقد
 مئة ولا لام ولدا اعتقت ان تخرج به من مصر فيه ابوه اذا بلغ الابن يجبر بين
 ابويه فان اراد ان يتفرده ذلك وان كان فاسد انجس عليه فالاب اولى
 بضمه من الام وللاب ان يضم اليه ابنا لغة الى نفقه وان كانت ثيبا لا
 ان كانت مأمونة والآله ذلك ولو اختلف الاب والثيب البالبة ينال
 عن حالها كذا الخلاء اذا بلغ عاقل ليس للزوج ان يمنع ابويه عن الدخول عليها
 للزيارة في كل جمعة هو الصحيح وقيل كل شهر مرة وقيل مرتين اقام عند احد

ذلك

لا يمنع

الا براء

وان

مع

مسئل حضنة

الادوية لا نظام

حق الزوج
 عليه نفقة

امراتيه شهر البسلة نية ان تطالبه بمثل ذلك يستقبل العدل بينهما ارتدت ولحق
 بهم فتزوج اخوها جاز غائب خبوه عدل خرا وعبد ومحمد وان امراته ارتدت
 له ان يتزوج اربع سنوات الاولى في هذا الزمان ان يتزوج بكارية نفقة تزوج
 نصرانية فلم ينفق بنبات ما دون اشترى امراته لم يضر طلق بعد الخلوة لا يراجع
 بغير العدة بالخلوة وان لم تنصح في حق كمال المهر كخلوة الرق لم يصح ووجبت
 العدة لو طلقها دخلت على الزوج ولم يعرفها فكشفت ساعة وخروج الزوج
 لا يكون خلوة حملها الى الرضا من غير طريق الجادة يكون خلوة صحيحة ومن
 الجادة لا تعد تزوج ثم اذن له في الكفاح فاجاز ما فعل جاز اذن الورثة للمكاح
 بالكفاح جاز اذن لعبد ان يتزوج فتزوج امته او مديرة ادام والد على رقبته
 جاز ولو كانت حرة او مكاتبه لا ائمة بين زوجها احداهما لم يجز امته الغائب لو ا
 الى النفقة ليس للزوج ان يتزوجها اقامت مع العنان مطاوعة له في المقام لم يكن
 رضا هو المختار خيرة ما القى بعد اجل العنان فقامت عن مجملها قبل ان يختار
 فلما اختار لها علمت بالعتة قبل التزوج لا خيار ارتدت بغيره على تزويج الاول
 حركه اربع نسوة شبي وسبين معه فندت لكاهن فان سببت معه ثنتان
 لم يفد كحاحهما وقد كاح اللتين بقيتا ثمة خاف ان تزوج امراتين لا يعدل
 بينهما الا بسعة ذلك وان لم يخف وسعه والامتناع اولى حلف لهن امرأة
 بلين شاة لا يتعلق بشربة الحرمه ادعت على رجل كاحا وحلف في قولها
 ثم عذمت على ترك الخصومة معه لا ينفخ الكفاح حتى لو تزوجت بغيره لم يجز
 بخلاف البيع فانه ينفخ بعزم المدعي على ترك الخصومة بعد التحليف
 بغير بالغة زوجها الاب فقال الزوج بلغك الكفاح فسكت فقلت بل
 رددت فالقول لها ولو قالت بلغني يوم كذا فرددت فالقول له ولو اقامت
 بينة انما رددت حين اخبرت واقام الزوج على الكفاح فبينتها
 اولى وان شهد شهوده انما رضى شح اخذ بينة زوجته صغيرة فادعت
 انما رددت بعد البلوغ حين علمت وانكر فالقول له رجل اقام بينة ان ابانا
 زوجها منه وهي بنت بمان واقامت بينة انما كانت يومئذ بنت عشرين
 فالقول لها والبينة بينتها زوج الاخ صغيرة فادعت الود بعد البلوغ فقال
 الزوج بنيت بها كبيرة مطاوعة وقلت بل صغيرة كارهة فالقول له
 زوج بنته الكبيرة بل امره فقلت بعد موت الزوج كنت اجزت لم تصدق
 كذا اذ اباع عبد الغيرة ومات عند المشتري ان قال المالك كنت اجزت لم تقبل
 قوله

اثنتين

ما يدعى
الكفاح

قوله قال الزوج بعد موتها الجها زكان صلة ولي منه الارث وقال الاب كنت اعرت
 منها ان كان العرف مستمر ان الاب اذا جهر بما يقع ذلك بطريق التملك
 اليها فالقول للزوج ولا يصح في الاب الا ببينة وان كان العرف مستمر كما
 فالقول للاب اذا كانت ممن تخدم نفسها فعليه الخبز والطبخ للزوج ضربها
 على اربع حصص وما في معناه ترك الزينة زوجها وترك الاجابة الى فراشه
 وترك الصلوة وترك الفعل عند الجناية والخروج من المنزل بغيره اذنه يخرج
 في حوائجها وتزويجها بغيره اذنه ما لم يقبض المهر ويكره ان يخرج الى مجلس العلم الا
 اذا وقعت الامانة والزواج لا يال جوابها لها امراته اب وليس له
 من يقوم عليه ويمنعها الزوج من تعاهدها ان تعصيه وتطيع ابامثونا
 كان او كافرا سلم الزوج ما يتعارف تعجدها فعليه تسليم النفس في جواب
 المتأخرين زوج بنته البكر البالغة له ان يفر بها الى اي بلد شاء مع عياله
 اذ الم سلم الزوج المعجل قال لاخر تزوج هذه فانها حرة فتزوجها واستولد
 فاذا هي امته ضمن قيمة الاولاد ورجع بها على الغار ولو عزت الامته بغيره
 سيد ما رجع عليها بعد العلق وباذنه رجع عليها الى حال اخبره نفقة بطلاقها
 من الغائب وسعها ان تعتد وتزوج كذا اذا جاز غير نفقة بكت بطلاق
 وغلب على ظنهما انه من الزوج **كتاب المطلاق** قال لها وهبت لك ثلاث
 طلقات يقع الثلاث للحال كذا في قوله وهبتك طلاقك وقبل هذا جعل الا يقع
 اليها قال اعرتك المطلاق يصير الطلاق بيدها وبقرارضتك طلاقك يقع وبه هبتك
 لا قال بعثتك طلاقك فقلت بمشيت يقع رجعي خلاف قوله بعثتك
 طلاقك بمهر كذا وبعت نفك منك فقلت بمشيت وبعتك
 لا يقع ما لم نقل مشيت ويسقط المهر وان لم يذكر البذل وهبت لك نفك
 من الكنابات قال خذي المطلاق فقلت اخذت يقع قال لغيره اخبره امراتي
 بطلاقها او بشي ما بطلاقها او اخبره ما انما طالق او قل لها انما طالق او اخبره
 طلاقها يقع خلاف قوله قل لها انت طالق حيث لا يقع ما لم نقل المأمور ذلك
 قال اربع طرق عليك مفتوحة لا يقع ان نوى ما لم يقل خذي اي طريق مشيت
 واذا قال ذلك ونوى المطلاق يقع قال اذهبي فتزوجي ونوى يقع باي
 وان نوى ثلاثا فكلت قال اذهبي فنبغي الثوب واراد بقوله اذهبي المطلاق
 لا يقع قال طلاقك على واجب او طلاقك لازم لي يقع بلا نية في الاصح قال
 باطلاق فطلق قال يا مطلقة طلقت ودين في القضا بينة طلاق زوج كما

مع

ما يدعى

وفي نية التمسك بدين لا في النكاح وانت مطلقة بنوي نوي بانت طالق عن وثاق
دين لا في النكاح ولا تصدق له ولو صدقته لا يصدق فان وتو نوي طالق من العمل لم يدين
اصلا الا رواية عن الامام وتو قال انت طالق عن وثاق لا يقع وتو قال انت
طالق من العمل يقع في النكاح نية الثلاث بانت طالق لا يقع في الاصح وفي طالق
يصح نوي بطلقتك او انت طالق الكذب او الهزل او لم يرد شيئا طلقت
قضا وديانة وتو نوي الخبر عن المضي كذا با وسعدان يمسكها فيما بينه وبين الله
يصدق في الكل انه لم ينو في حال الرضا كذا في الغضب الا في ثلاثة اعتدى اختار
امرئ بيده كذا في هذا كونه الا في احد عشر هذه الثلاثة وخليفته يريه بته
باين حرام لا ملكك لي عليك لا سبيل لي عليك خلت سبيلك قال كل حل
على حرام فليس بطلاق الابنية الا قرار بحرمة المرأة مطلقا اقوالا بلا ما لم ينو
الطلاق قوله حلال المسلمين على حرام طلاق بلا نية قبل لا تشترط فيه النية
في زمانها بالعرف في ثلاث وتلاخ وتلاك وتلاك وطلاق لا يصدق في ترك
النية الا اذا شهد قبل ذلك قال ظهر كذا طالق لا يقع في الاصح كذا ادبرك بخلاف
فرجك اخبرني الاستفتاء عن المكي كتب الجواب طالق قال زينب طالق وهي امرأة
يقع لقنة الطلاق بالعربية فطلق يقع وان لم يعلم كذا ان اعتق او دبر بالعربية
والبيع والشرا لا يقع الطلاق والعقود يقع وان لم يعلم لقنة الاختلاع واجابها
لا يصح ما لم تعلم وقيل يقع البيونة ولا يبرأ عن المهر كذا المقيدين الا بمرأى المهر
والدين يبرأ ان يمتزج صوم يوم فخرى على ثلث صوم شهر فعمله صوم شهر كذا
اذا اراد ان يقول شيئا فخرى على ثلث النذر او الطلاق او العتاق او في
اليامين اراد الخبز فخرى على ثلث اللحم او جري طلاق عمرة وهو يبرأ من ذنب
يعتبه ما سمي في النكاح كذا انت طالق بغيره او او قد طلقتك او ذامع
ذا فنتت ان للمدخل طلق فقبل ما قلت فاجبه في واحدة كذا انت طالق
بالواو فنتت ان للمدخل بها خالع فقبل فقال هي المرة الثالثة فثلاث
طلقتك آخر تطليقات ثلاث وانت طالق آخر تطليقات واحدة قال
انت طالق تطليقة مع كل تطليقة او انت مع كل تطليقة طالق او انت
طالق مع كل تطليقة او بعد كل تطليقة فثلاث دخل بها او لا قال انت طالق
كل التطليقة في واحدة وطالق كل تطليقة واحدة قبل الدخول وطالق كل
يوم واحدة وفي كل يوم او كل يوم تطليقة فثلاث في ايام وطالق الواو
او انواعا او ضربا فثلاث وتو قال اذ غاب نوي وبلا نية واحدة رجعية

بكرهات

بكرهات
بكرهات

يعرف

بكرهات

بكرهات
بكرهات

صح

تصح نية الثلاث لاثنتين في طلاق لا في طالق الا في امة تصح نية ثنتين وفي طالق الطلاق
لا تصح نية ثنتين الا في امة وفي الحرة لو نوي بطلاق واحدة وبالطلاق احدى يصدق
وفي اعتدى واستبرأ رجعت وانت واحدة اي نوي واحدة رجعية تزوج
على طلاق ضرته او وقع على الضره وجعبا او وقع رجعيا ثم جعل في العدة باينا او ثلثا
صح والعدة من الاول قال طالق كيف شئت يقع بلا نية قال اذا طلقتك واحدة
فهي باين او ثلاث فطلق في واحدة رجعية على طلاق ثم جعلها قبل الشرط باينا
او ثلثا لم يصح طلق ثم قال في العدة الزمته بتلك الطلقة ثلثا او ثنتين صح طلق
فراجع ثم جعلها باينا لم يصح طلق امرأة صبي ثم بلغ فقال او وقعت الطلاق الذي
اوقعه فلان يقع وفي اجز لا العيرج يلحق الصريح والباين والباين الصريح لا
الباين الا المعكوفي وطالق باين يلحق المباشرة وابنتك بتطليقة لا قال
انت طالق ان شئت الله لا يقع وان لم يدر ان شئت الله او قصد لا يقع كذا كوت
البكر رضا وان لم تدرك قال انت طالق ان شئت الله طالق يقع بالثاني وطالق ثلاثا
ان شئت الله انت طالق في واحدة قال انت طالق واحدة ان شئت الله وثنتين
ان لم يدر الله لم يقع بها وطالق ان شئت الله يمين عند ابي يوسف حتى يحنث في
يمين الحلف قال ان شئت الله انت طالق او ان شئت الله وانت طالق صح كذا
عند ابي يوسف قال ان تكلمت بطلاقك فحنثي حرقا لانت طالق ان شئت
فقلت لا ان شئت العبد كذا في ان تكلمت بقذفك فقال انت زان ان شئت
او ان تكلمت بالشرك فقال ان الشرك لظلم عظيم قال انت طالق ثلثا او ثلثا
ان شئت الله بطل الاستثنا عند الامام كذا انت حرة ان شئت الله وانت طالق
ثلثا او واحدة ان شئت الله كذا الوفاك انت واحدة وثلثا ان شئت الله صح اضاف
وعلى كانت طالق غدا ان دخلت لغت الاضافة وتعلق بمطلق الدخول حتى لو
دخلت اليوم يقع ولو قدم الشرط اعتبر قال انت طالق ثلثا او ثلثا او واحدة
او ثلثا باينة او البتة الا واحدة فنتت ان رجعت ان قال انت طلق ثلثا
الا واحدة غدا وان كلمت فلانا لتعلق فنتت ان بالغدا قال قبل الدخول انت
طالق با زانية ثلثا فثلاث ولاحد ولا الوفا عند الامام وعند ابي يوسف
هي واحدة وعليه احدى قال ولم يدخل بها انت طالق ثلثا او واحدة كانت
طالق يا طالق ثلثا فان قال انت طالق يا عمرة ثلثا فثلاث دخل بها او لا وتو
ما نيت قبل قوله ثلثا بعد يا عمرة وقع الثلاث وتو علق واستثنى بعد يا عمرة
بطل قال انت طالق يا زانية ان دخلت الدار وقع ولاحد ولا الوفا قال انت طالق

بكرهات

بكرهات
بكرهات

والكلام

طالق

يا طالق ان دخلت الدار طلقته الا لا يغيب قبل الدخول قال انت با زانية طالق ان دخلت الدار طلقته والاطلاق حتى يدخل قال كمدخول انت طالق با زانية ثلاثا ثلاثا ثلاثا ولا طالق قال ان دخلت الدار فانت طالق وطالق وطالق ان كلمت فلانا فالاول والثاني بالشرط الاول والثالث بالشرط الثاني حتى لو دخلت تقع ثنتان ولو كلمت تقع واحدة قول الزوج في دعوى الاستنفاء والشرط في الطلاق والخلع فان قال الزوج في دعوى الاستنفاء او طلق بلا استنفاء او قالوا ولم يثن لا يقبل قول الزوج وان قالوا لم يسمع للزوج غير كلمة الخلع والطلاق والقول وان وجد منه ما يدل على الصحة من قبيل البذل وغيره في قولها وان ذكر البذل بان قال خالعتك على كذا او قبلت ثم ادعى الاستنفاء لا تصد قضاء قال اخر امر اراق بيد الله ويدك فطلقها المخاطب يقع كذا في العتق وكذا لو قال امر عبي في البيع بيد الله ويدك فبيع ولو قال بيدك ويد فلان او بيدك ويدك فطلقها لا يقع ما لم يجر الزوج قال طلقها بما شئت الله وشئت فطلقها بما يقع ولو قال طلقها بما شئت الله وشئت فطلقها بما لا يقع كذا لو قال لها انت طالق ان شئت الله وشئت فانت ولو قال لغيره طلقها بما شئت الله وشئت فطلقها بما لا يقع خلاف قوله بما شئت الله وشئت الامر باليد يتوقف فان قال امرك بيدك اليوم يصير الامر بيدك بلا علمها وقبولها ويرتد برونها ولا يبقى الامر بعد اليوم وفي المطلق يصير الامر بيد المفوض اليه في مجلس علمه وقبوله في المجلس ليس بشرط ويرتد برونه وفي المعتق بشرط يصير الامر بيده اذ اجاز الشرط لكن في المرسل في مجلس علمه بلا استنفاء وقبوله ويرتد برونه وفي الوقت في الوقت قال امر ما بيدك فام تعلم حتى طلقته نفسها لم تطلق جعل امر ما بيدك ان شرب المسكر او غاب عنها فوجد احد الامرين فطلقته ثم وجد الآخر ليس لها ان تطلق مرة اخرى قال جعلت امر ما بيدك فطلقها قال امر على المجلس طلقني صا حبثك توكيل لا تملك عندنا قال لاحد الاربع امر ما بيدك بنوي والطلاق فعالت طلقته نكاحا وقوع عليها وعلى غيرها وكذا لو قال في كلام غير طالق ان شئت فعالت شئت فعليها وعلى غيرها ولو قال امر امرأة واحدة من بناتى او امر من بناتى في يدك بنوي الطلاق فطلقته نفسها او غيرها يقع ولو طلقته واحدة فقال الزوج عنيت اخرى لم يصدق قضاء ولو قال طلقني بناتى شئت فطلقته نفسها لم تطلق كذا لو قال ان طلقته امرأة من بناتى فها طالق فطلقته نفسها لم تطلق كذا لو قال طلقني امرأة من بناتى قال ان دخلت الدار فنتى طالق فدخلت طلقته هي وغيرها قال انت ومن دخلت الدار

البيع

سبل دعوى الاستنفاء

سبل الامر باليد

وكلمها بطلاق نفسها فهو مملوك لا يملك عزلا وطلاقها ان شئت تملك امرأة

سبل عطف النكاح والعام

من بناتى طالق طلقته المخاطبة في الحال وان دخلت في العدة فاقوى كذا لو قال كل امرأة من بناتى تدخل الدار فهي طالق وفلان طلقته فلانة للحال وبالدخول في العدة اخرى قال كل امرأة تزوجها فهي طالق وفلان طلقته فلانة للحال ولو قال انت طالق وفلان ان تزوجتها لا تطلق امرأته حتى يتزوج فلانة قال العبد انت حر ومن دخل الدار من عبي عتق المخاطبة للحال فان عتق عتق الاول بدخول الدار لا بد من في العتق قال كل امرأة تزوجها ما دمت حية لم تدخل المخاطبة في اليان كذا كل امرأة تزوجها ما دمت فلانة حية لا تدخل فلانة قال لامرأة كل امرأة تزوجها باسمك فهي طالق فطلق هذه ثم تزوجها لا تطلق وان نواها عند اليان **سبل التطلق على سبل الجواز** قالت لزوجها كنت امرأة غيري او قيل كنت غير هذه فقال كل امرأة لي فهي طالق لا تطلق هذه قالت تزوجها طلقني ثلاثا فقال انت طالق قبيل ثلاث وقيل واحدة وقيل ان نوى جوابها فتلاث والا فواحدة ولو قال فعلت فتلاث بكل حال قالت طلقني واحدة بالف وعلف فطلقها ثلاثا بالف تغف على قبولها وان لم يذكر الزوج البذل فتلاث بغير شيء وثلاث في الفصلين واحدة بالف وثنتان بغير شيء **الف في التعليق والتعظيم** قالت انت كذا دخلت الدار فخرجت منها طالق دخلت الدار وبوكره باليمن فان لم تكن دخلت طلقته قال انت طالق لان دخلت الدار فهو كقولك انت طالق ان كنت دخلت الدار ولو قال انت طالق دخلت الدار طلقته البعة قال انت طالق لو دخلت الدار لطلقته فهذا خلف بطلان امرأته ليعتقها ان دخلت الدار بمنزلة قوله عبي حرد دخل الدار لا ضربته فهذا خلف يعتق عبده ليعضبه ان دخل الدار فان دخلت في مسئلة الطلاق لزمه ان يطلها فان مات او مات فقدرات الشرط في آخر جزؤ من اجزاء حيوية فيقع الطلاق قال ادخل الدار وانت حر فهو كقوله ان دخلت الدار جواب الشرط بالفا وجواب الامر بالواو قال ان شئت فانت طالق غدا فامشية اليها للحال وفي ان طالق غدا ان شئت فامشية في الغد في الاصح قال انت طالق اذا شئت ان شئت او ان شئت اذا شئت

ع

فهي سواء وله الخيار متى شئت وعند ان يوسف ان اخرا ان كذا
وان قدم بطلت المشية بالقيام عن المجلس الطلاق والعناق والظهار
منه علق بشرط متكرر يشكر واليهين لا قال كلما طلقك فانت
طالق ثم طلقها يقع ثبوتك وتوقا ل كليا وقع عليك طلاقا فلي
طالق ثم طلقها يقع ثلاث **سبيل تعليق الطلاق بالملك** قال
ان فعلت كذا فامراة طالق ولم يكن له امراة فتزوج وفعل لا يحث
قال ان تزوجت فلانة او امرت ان تان نيزوجها يعني فهي طالق
فامر غيره فتزوج منه تلك لم تطلق وتوقا ل ان تزوجت فلانة
او خطبتها فهي طالق فخطب فتزوج لم تطلق واليهين منعقة حتى
لو تزوج قبل الاخر في المسئلة الاولى وقبل الخطبة في الثانية لو تصور
تطلق قال لا جنبية ان طلقك فغيري حرمه خلاف قوله ان طلقك
فانت طالق ثلثا قال المنكوحه فاسد ان طلقها فبعدي كذا
فهو على الطلاق بالان كذا قوله ليطلقن اليوم فلانة ثلثا وهي
امنة او محرم او مطلقه ثلثا وتبينه وجنبا اليوم ولها زوج على
الكناح الفاسد فضولي زوج رجلا ثم حلف ذلك الزوج ان
لا يتزوج امراة ثم اجاز هذا الكناح لا يحث ولو تزوج بعد اليهين
فاجاز بالقول جاز وحث والاجازة بالفعل سوق المهر اليهين
دون الوطي والقبلة وكل رجلا ان يزوج ثم حلف ان لا يتزوج
فزوج يحث كذا لو جعل امراة بيبدا ثم حلف ان لا يطلق
وكذا الوكيل بالاعتاق حلف لا يتزوج فتزوج فاسد او زوجها
فضولي لا يحث وقيل المذكور في الكناح الفاسد قولها حلف
لا يشتري فاشترى فاسد او باعه فضولي يحث **سبيل**
تخصيص العيام بالنسبة لم يعم الا في رواية الخصاص وصورة نوى
في يمين التزوج من بلد كذا او في الاما من الروميات قال كل
امراة اتزوجها فهي طالق ان كلمت فلانا فان اخر الشرط بحا
قلت ووقت بان قال كل امراة اتزوجها ابدا او الى سنة فهي
طالق ان كلمت فلانا تطلق المتزوجة قبل الكلام وبعده بعد
ان يكون متمزوجة في تلك المدة وان اخر الشرط بحا ذكرنا
ولم يوقت تطلق المتزوجة قبل الكلام لا المتزوجة بعده وذكر
العدوى

١٧
العدوى انه يطلق المتزوجة بعد الكلام ان كلمت ثانيا حتى يصير متمزوجة
قبل الكلام الكذا اما اذا قدم الشرط بان قال ان كلمت فلانا فكل امراة
اتزوجها فهي طالق تطلق المتزوجة بعد الكلام وقت اولم يوقت لا المتزوجة
قبله قال كل امراة اتزوجها فهي طالق كلما كلمت فلانا فتزوج وكلما حث
طلقت ثم تزوج امراة اخرى ثم كلم ثانيا فالمنكوحه الاولى تطلق ان
كانت في العدة لا المنكوحه الثانية وهذه مطعونة على الرازي وموضعها
الجامع وعلى هذا الوقا ل كل امراة اتزوجها فهي طالق ان كلمت فلانا فتزوج
وكلم ثم تزوج اخرى وكلما لا تطلق الثانية كالمسئلة المطعونة سواء قال
ان دخلت هذه الدار فكل امراة اتزوجها فهي طالق فدخلت ثم تزوجها
تطلق وان صارت معروفة باضافة الدخول اليها لان قوله ان دخلت شرط
وقوله لكل امراة اتزوجها فهي طالق جزاءه والجزا في نفه يمان ثامنه
فكانا يمينين فكونها معروفة في احديهما لا يمنع دخولها تحت نكحة
اليهين الاخرى وعلى هذا الوقا ل ان دخلت هذه الدار فكل امراة اتزوجها
فهي طالق فلانة هذه ثم دخل حتى طلق ثم تزوجها تطلق ايضا
وان صارت معروفة بالاشارة والمعرف في الجزا يدخل تحت نكحة
الشرط كما لو قال ان دخل دارى هذه احد فانت طالق فدخلت
طلقت ولو دخلها الخالف لا يحث لانه معرف في الشرط باضافة
الدار الى نفه **سبيل التعليق جوابا لا يذ انما** قالت لزوجها يقرطبان
او سفد او نحوه من الشتم فقال ان كنت كما قلت فانت طالق ثلثا
طلقت امراة سواء كان كما قالت او لم يكن لانه في الغالب على المجازاة
دون الشرط وان نوى الشرط يدين فيما بينه وبين امه ونفسه
قرطبان ان يرى مع امراة او حرمة رجلا فيدعي خالبا بها وقيل
هو المستب للجمع بين اثنين لمعنه غير محدود وقيل الذي بيعت
امراة مع غلام بالغ او مع مزارعة الى الضيعة او اذن لهما
في الدخول عليها في غيبته وقيل في نفسه شتمان من اذا سمع
ان رجلا مده الى امراة بسوء لم يبال به والماجن من لا يبال
بما صنع وقيل فارسية شتم نفسه السفلى قيل
الذي لا حسب له ولا نسب ويسرق شيئا لا خطر له وقيل
الذي يتسفل ليجو الناس به وقيل هو الحايك والحجام والدباغ

والسماك وقيل الذي لا يخاف الله وقيل الذي يخلف الى القضاة وقيل
 الطيف وقيل الذي يجمع النوايب قالت اي كوسه فقال كوسه كوسه
 ثم اطلاق قيل ان كانت السنانه ثمانية عشرين يقع وقيل ان كانت
 بحسب خفيفه غير متصلة فهو الكوسج وهو الاصح **سئل الخلع**
 قال خلعتك فقالت قبلت لا يسقط المهر لانه يقع بمجرد قوله
 خلعتك اذ انوى ولو خلع على مال معلوم لم تطلق ما لم تقبل ويصدق
 في ترك النية لا قضا خالعه على مال معلوم ولم يذكر المهر فقبلت
 فهو موضع الخلاف المعروف ان عند الامام الخلع والمباراة بوجوب
 براءة كل واحد منهما عن صاحبه عن المهر وغيره مما يتعلق بالكلح
 وعسر دين آخر لا في الاصح وكفظة البع والشرء كالخلع والمباراة
 في الاصح والطلاق على مال لا يوجب البراءة بالاجماع قال لامرأته خلعتك
 فقبلت يقع الطلاق ويبرأ عن المهر وان اعطى ثمنه وعليه لان
 المال المذكور فابذره كخلع وذكروا بالبيت اذا خالع امرأته او بارأها
 على مال دفعت اليه سقط المهر وان اخذت كله ثم اخلعت قبل
 الدخول لم يرجع عليها بنصفه قال لا يخرج منك جاريته
 هذه بعدي هذا هو باطل اما اذا قال الرجل اخلعت منك
 نفسي واجابته يقع طلاق باين والبراءة جهنم احق مما اذا ابتدا
 طلق على الف قبل الدخول ولها عليه مهر ثلاثة الاف سقط نصفها
 بالطلاق ويبقى عليه الف وخمسمائة وعليها الف فيتقاصان وترجع
 عليه بخمسمائة الباقية في الاصح قال اخلعتي نفسك من غير شيء
 فاخلعت وخلعت بالخلع واقع بغير شيء والطلاق باين
 قال اخلعتي نفسك مني او قال بمالك فقالت اخلعت بالف
 درهم لا يتم الا ان تقول قبلت او خلعت اما اذا قال اخلعتي نفسك
 بالف فقالت اخلعت ثم قال اخلعتي نفسك فقالت خلعت
 نفق قيل طلاق باين بلا مال والاصح ان لفظ الخلع محمول على الطلاق
 بعوض حتى لو قال لغيره اخلع امرأتى فخلعها بغير عوض لم يصح
 واذا قال خلعتك ونوى به الطلاق يقع وهو من الكنايات
 وقيل اذا قال اخلعتي ولم يذكر البذل فقالت اخلعت
 قبل الدخول لم يرجع عليها بنصفه فهو باين بلا مال بمنزلة طلق
 نفسك

لانه هو الكوسج
في العرف

لانه من الكنايات
فيحتاج الى النية

نفسك باين بخلاف التوكيل بالخلع فان العقد تم بالتوكيل وبالمراة فلا يودي
 الى التصاد وتعد رجلا على التوكيل في جانبها لانه يصير الواحد مستنيدا
 ومنفصلا ولا وجه له ولهذا المعنى لا يقع الطلاق فيما اذا قال اخلعتي
 على مال فقالت اخلعت لانه لم يصح التوكيل اذ لم يكن المال مقدرا
 لصيرة الواحد مستنيدا ومنفصلا واذا ذكر الزوج البذل
 في قوله اخلعتي ثم يقولها اخلعت اذا كان البذل مقدرا
 في الاصح قالت اخلعت فقال طلقت يقع باين ولا يبرأ عن المهر
 قال اخلعت نفسك مني بمهرك ونفقة عذرتك فخلعت
 اخلعت لا يصح ما لم يقبل قبلت الا اذا اراد بقوله قال
 اشترى مني فقالت اشتريت لا يقع ما لم يقبل بعث بخلاف
 قوله اخلعتي فقالت اخلعت والواحد يتولى طرفي الخلع اذا
 كان البذل مذكورا مقدرا اما اذ لم يكن فلا الخلع بالمهر ونفقة
 العدة صح وان لم يجب النفقة بعد بيعها كما في بيع الشرب قيل اشتريت
 نفسك بمذاولم يقبل من الزوج فقالت اشتريت وقيل لم بعث
 فقال بعث صح الخلع ان قالت لم اجعل البراءة عوضا عن الطلاق فالواقع
 رجعي وبري عن المهر دون نفقة العدة وان قالت جعلتها عوضا
 بآل الزوج فان قال اردت جوابها وجعلتها عوضا فالواقع باين
 وبري وان قال ما اردت جوابها فعليه المهر والواقع رجعي قال ان دخلت
 الدار فخلعتك على الف درهم وتراضيت فخلعت صح خالعه على ان يكون
 الولد عند الاب صح الخلع وبطل الشرط اخلعت بمهرها ونفقة عذرتها
 وعلى ان تمسك الولد سنتين بنفقة ما وامسك بعض المدة ثم
 هربت ووارث نفسه ثم ظهرت يرجع الزوج عليها بقيمة نفقة
 الولد في المدة التي لم تمسك اخلعت على ان موته السكنى عليها بان
 تمسك صح وعلى ان لم تمسك لا التوكيل اذا خالع على الف او على هذه
 الالف او على الف على المرأة يجب على المرأة لا عليه ولو قال على الف هذا
 او على الف من مالي او على الف من ارضي ضامن يجب على المرأة ويرجع
 عليها قبل الاداء وبعدها التوكيل بالكلح اذا تزوج للموكل وقال على الف
 ونحوه فالمرأة بالخيار ان شئت طالبت التوكيل وان شئت طالبت
 الزوج والتوكيل لو ادى لا يرجع لانه انما يجب عليه بالضمان وانما بغير امر

نفسك

وفي الخلع فائدة التوكيد الرجوع لانه يكمل التزاور بدل الخلع بلا وكالة ولا كذلك
 في النكاح قالت طلقت ثلاثا باللف فطلق واحدة فهي بثلاث الالف
 وعلى الف وقعت واحدة بغير شيء عند الامام حتى قبول الصغيرة العاقل الخلع
 في حق الطلاق لا البراءة من المهر اذا قال ان اعطيتني كذا فانت طالق
 ما لم تعط لا يقع وتقتصر على المجلس وكذا قال ان اعطيتني او منته فكذا لكن
 لا يقتصر قال انت طالق عن ان يعطيني كذا فقبلت في المجلس يقع وان لم
 تؤد وبكلا قبولها لا كذا كذا قال انت طالق على الف فقبلت في المجلس
 كذا لوقال انت طالق على دخولك الدار فقبلت في المجلس يقع من
 نساعته ويتعلق بالقبول لا غير لا بأس ان يخالفها وهي حايض اذا
 راي منها ما يكره وحكم بالتطليق فطلق على مهر لم يجز الا في غير المدخول طلقت
 بعد الخلع على مال طلقت بلا مال اختلعت بمهر لا ولها في ذمته مهران
 برى من المهر الثاني لا الاول قال احمد كما طالق بكرة جنطة والاخرى بكرة
 شعيرة فقبلت طلقتا بغير شيء التوكيد بالخلع لا يملك قبض المال
 تعليق الخلع واضافته من جانبه صحيح ومن جانبها لا الزيادة على بدل
 الخلع لا يصح **باب العدة** كذبته في اقراره بالطلاق من الماضي
 او قالت لا ادري فالعدة من وقت الاقرار في حقها لا في حقه وان صدقته
 فكذا في المختار لكن لا نفقة لها وعليه المهر نيا بالمدخول ان كان بابنا
 لا قراره وتصدقها واعتبار شهر العدة بالايام لا الالهة ود
 والخلات في الاجارة مريض اقرب بالطلاق في الصحة وانقضاء العدة
 وصدقة فلها ان تتزوج في الحال ولا ميراث لها فان اقر لها او اوص
 فلها الاقل من الميراث ومما اقر او اوص عند الامام قال اخبرني
 ان عدتها انقضت وكذبته فالعدة باقية في حقها نراية
 في حق حتى حل نكاح اختها والرابعة سواء مطلقا ثلاثا لم تفارق
 زوجها وبجامعها ويقول ظننت الحل لا تنقض العدة وكذا قال
 علمت الحرمة تنقضي بثلاث حيض وبرجمان اذا كانا محصنين
 بلغ المرأة طلاقه او موته فالعدة من وقت الطلاق والموت وعليها
 ليس بشرط وادنى ما تصدق على الانقضاء ستون يوما عند الامام
 والقول لها اذا انكرت النقصانها بالحيف مع اليقين لا تصدق في
 الانقضاء في اقل من ستين الا اذا فسرت باسقاط سقوط مستبين
 الخلو

الخلق او بعضه خرج من الولد نصف البدن من قبل الرجلين سوى الرجلين
 او من قبل الرأس سوى الرأس فنقضت العدة والبدن من المنكبين الى
 الالبتان امرأة الفارقت بعد اربعة اشهر وعشر فيها ثلث حيض في
 الاصح كذا اكل معدة ورثت بان ارتد حتى بانث ثم قتل او مات في
 الردة وان كان الطلاق رجعي في المراض او الصحة فمات وهي في العدة
 تنتقل الى عدة الوفاة رأت الصغيرة او الآية الدم بعد الاعتدال
 ببعض الشهور وانتقلت اليه في البابين والرجعي ولو اعتدت
 بحيضة او حيضتين ثم استت استقبلت بالشهور وعدة الامة
 اذا اعتقت في الرجعي ينتقل الى عدة الحواير وفي البابين الامات
 عن ام ولد وهي في نكاح رجل او عدته فلا عدة عليها وان مات او اعتق
 بعد عدة الزوج فعليه ثلاث حيض فان مات المولى والزوجة ولا يعلم
 ايها مات او لا بان كان بين موتها وموتها شهران وحتم ايام فضا عدا
 فعليه اربعة اشهر وعشر يستكمل فيها ثلاث حيض وان كان اقل
 فعليه اربعة اشهر وعشر لا حيض فيها فان لم يعلم كم بين موتها ولا
 ايها مات او لا فعليه اربعة اشهر وعشر لا يعتبر فيها الحيض
 عند الامام مات صبي عن اموة حامل فعدتها بوضع الحمل وفي الحمل الحادوث
 بعد الموت بان ولدت لاكثر من ستة اشهر عدتها اربعة اشهر وعشر
 بالاجماع جامع صبي امواته عليها العدة اذا انقضت فعدة الوفاة لا يجب
 في النكاح الفاسد المدخول في النكاح بغير شهود يوجب العدة كذا
 المدخول بمنكوحه الغير اذا تزوجها ولم يعلم انها منكوحه فان علم
 فلا عدة والعدة في النكاح الفاسد من وقت الفقرة وقيل من الوطى
 الاخير المحلوة الصحيحة في النكاح الفاسد لا يوجب العدة والحلوة
 الفاسدة في النكاح الصحيح يوجب العدة كالحلوة بالرتق وحلوة
 المحبوب والصائم والمحموم وبالحايض والنف وكل صورة يتمكن
 من الوطى حقيقة وفي الرتق يمكن بالفتق ومن المحبوب بالحقق
 ولهذا يقع التحليل بالمحبوب اذا حبست منه فطلق ثم ولدت
 وفي كل صورة لا يتم من الوطى اصلا كالمريض الخفيف او الصغير
 او الصغيرة فلا عدة عليها الصغيرة اذا طلقت اختلف المشايخ
 في وجوب العدة والاكثر لا يطلقون لفظ الوجوب لكن ينبغي ان

ان يقال عدت بايد و اشان الدخول على معتدته والا اطلاع عليها فيه روايتان
ولو سرق من بيتها وهي في منزل على حدة في القطع روايتان
ثم ايت ان تزوج نفقا مئة او تزوجت بزواج آخر ان قال انفق عليك
على ان تزوجت برجع عليها زوجت منه او لم تزوج وان لم يشترط
ذلك لكن يعلم ذلك بالعرف لا يرجع في الاصح فجعل لها نفقة مدة
فيما قبل مضيتها لم تسترد من تركتها شيئا وغت محمد بن سبر
حيث ما بقي من المدة كما لو جعل نفقة ليسترد بها فيما قبل ان تسترد بها
وقيل ان بقي من المدة شهر او دونه لم تسترد وان كان زايده استرد
لها نفقة شهر ويسترد من تركتها ما زاد **مسألة** الدخول في النكاح
الاولي دخول في الثاني خلافا لمحمد وزفر وهو **مسألة** الاول
تزوجت غير كفو ودخل بها ففوق بينهما والزوم المهر والزمت العدة
ثم تزوجها بهذا الرجل في العدة بغيره الى ففوق قبل ان يدخل كان عليه
المهر الثاني حمل او عليها عدة مستقلة استحسانا ومحمد بن نصف
المهر وبغية العدة وعند زفر بلا عدة وقيل لا مهر عندهما لفساد
النكاح بلاولي الثانية تزوج نكاحا صحيحا ودخل بها ثم طلقها باينا
ثم تزوجها في العدة ثم طلقها قبل ان يدخل بها الثالثة تزوج
صغيرة ودخل بها فبلغت فاخترت نفسها ثم تزوجها في العدة
ثم طلقها قبل الدخول الرابعة تزوج صغيرة ودخل بها ثم طلقها باينا
ثم تزوجها في العدة ثم بلغت فاخترت نفسها قبل ان يدخل الخامسة
تزوج ودخل ثم ارتدت وبانت ثم اسلمت فتزوجها في العدة
ثم ارتدت قبل ان يدخل السادسة تزوج ودخل ثم طلق باينا ثم
تزوجها في العدة ثم ارتدت قبل الدخول السابعة تزوج امة ودخل
ثم عتقت فاخترت نفسها ثم تزوجها في العدة ثم طلقها قبل الدخول
الثامنة تزوج امة ودخل ثم طلق باينا ثم تزوجها في العدة ثم عتقت
فاخترت نفسها قبل الدخول التاسعة تزوج نكاحا فاسدا ودخل
ففوق بينهما ثم تزوجها في العدة صحيحا ثم طلقها قبل الدخول **مسألة**
حد الاياس **والبليغ** حد الاياس لم يقدر في رواية وفي رواية
التقدير فالحمل خمس وخمسون سنة فان رأت بعد ذلك دمًا
اسود او احمر يكون حيضا واصفر واحضرا لا يلوغ الغلام بالسنة تارة
وبالاخرى

وبالاختلام او الاحبال اخرى والتجارية بالسنة والخيف والاحتلام والحبل وادنى
المدة فيها تسع سنين في المختار وللغلام اثنتي عشرة سنة والحد
ببأسن للغلام اذا دخل في التسع عشرة والتجارية في الثامن عشرة
وقيل يعتبر نبات شعر العانة وهو قول مالك وهو رواية عن
مسألة **حد المتيقن** الذي يصير قارا **وجبة** المجنون والمعتوه وبنت
الصدوق حالة الطلق لم يصح بالانفاق خروج المارزة فطلق في تلك
الحالة يصير قارا بالوقت وتترث في العدة كذا اذا اخرج ليعقل قصصا
او رجعا فطلق بخلاف ما اذا كان محصورا او مجبورا بدم او في صف
القتال او نزل مسبعة او ركب سفينة فطلق من اخذه وجع البطن
فهو بمنزلة صاحب الغواش وحد المريض الذي يصير قارا ان يكون صاحب
فراش قد اضناه المرض وهو في شدة وتعذر في اداء الصلوة جاك
فالتكليف الرجعي تترث طلاق المعتوه غير واقع وهو في الاحكام كالصبي
فالعاقل من يستقيم كلامه وافعاله غالبا والمجنون ضده والمعتوه
من يخلط كلامه وافعاله وقيل المجنون من يفعل لا عن قصد والعاقل
يفعل افعال المجانين في الاحايين لا عن قصد والمعتوه عن قصد
وقيل المعتوه قليل الفهم يخلط الكلام فاسد التدبير لكن
لا يضرب ولا يثبتم كالمجنون رجل عرف انه كان مجنونا مرة فقالت
امراته طلقني البارحة فلما قال اصابني الجنون ولا يعرف ذلك
الا بقوله قال قوله له ولو قال طلقني اوانا نايم قال قوله لها طلق
وقد انت عليها تسع عشرة سنة ولم تحض لتحسد بالاشهر جامع
المطلقة باينا على وجه الزنا لم تقبل العدة جامعها منكر اطلاقها
ثم اقر استقبلت في المختار منكر الطلاق طلق بعد ثلاث حيض قبل
يقع وقيل لا جامع المطلقة باينا وحلت فعدتها لا تنقض بوضع
الحمل الا اذا كتم طلاقها عن المعتقدة عن نكاح فاسد ان يخرج
الا ان يمنعها الزوج لتحصيل ما به المطلقة باينا تمت طبا كاستا
الواسعة لا الطرف الاخر **مسألة** **الاقرار بحمة الرضعا**
وغیره اجبرت واحدة اني ارضعها لاجرم به النكاح اقران هذه
امه او بنته او اخته من الرضعا ثم اراد ان يشزوها وقال غلطت

المجرب
الطلاق

قوا واهمت ومصدقته لان تنزوها وان ثبت على قوله الاول لا وان اقرت
 بذلك وانكر الزوج جاز نكاحها سواء كذبت نفسها او لا بعد النكاح
 هي اخت من الرضاع او بنت او امي ثم قال او همت لا يفد النكاح ولو
 ثبت عليه او شهد به الشهود يفرق بينهما ولا ينفعه الجحود واذا اقر
 ان ما قال حق ثم جاء بعد ذلك وقال او همت لا تقبل منه قال هذه
 اختي او امي وليس لها نسب معروف ثم قال او همت صدق قال
 لعبد هذه ابني او لامته هذه ابنتي عتق قال لامرأته هي بنتي من
 نسب وثبت عليه ولها نسب معروف ومثلها يولد لمثلها لم يعزق
 بينهما كذا لو قال هي امي وله ام معروفه ولو قال هي بنتي وليس لها
 نسب معروف ومثلها يولد لمثلها وثبت عليه فزوج بينهما قال
 اقرت المرأة انها بنته ثبت النسب وان كان مثلها لا يولد لمثلها
 لم يثبت النسب ولم يفرق بينهما قالت طلقني زوجي غلاما ثم
 ارادت ان تزوج نفسها منه اصررت على ذلك او قالت كذبت
 جاز النكاح في المختار كذا امرأة قالت هذا ابني من الرضاع وثبت
 عليه ومع هذا تزوجت به جاز لان الحرمة ليست اليها كما بعد
 النكاح ووطئها في الحيض ثم طلق في الطهر لا يكون سنيا كذا اذا طلقها
 في الحيض ثم طلقها في الطهر قال لغير المدخول بها انت طالق ثلاثا
 للسنة يقع واحدة ظاهرة كانت او حايضا ثم لو تزوجها يقع
 اخرى كذا لو تزوجها ثلث نفي ولده بجري اللعان وينقطع
 النسب لكن اذا نفي بعد الولادة مدة قصيرة وتقدره منقوض
 الى راي القوي وقدره بربعين يوما فاذا نفي بعد ذلك لا ينقض
 النسب ولا يجري اللعان بل يجد هذا اذا لم يقبل التبرئة
 اما اذا قبل التبرئة بان هتني فكت لا وهكت في ام الولد
 اذا اولدت الا ان التكت عند التبرئة في ولد ام الولد
 ليس يقبل وكذا الملا عن مقطوع النسب من وجه دون وجه
 وهو كالوقوف لو ادعاه غيره لا يثبت النسب منه والملا عن
 اذا الكذب ينفى فيثبت فيعتبر ثابثا فيمحقط فيه كاستنماع
 قبول الشهادة ووضع الزكوة وحرمة المناكحة ولا يعتبر في حق
 وجوب النفقة والميراث نسب ولد ام الولد يثبت من غير
 دعوة

الطلاق

دعوة كمن يفتني بغير النفي خلاف النكاح قال طلقك الله يقع وهبها من ان
 فان نوى الطلاق يقع قال لا نكاح بيني وبينك ناو يا يقع قال انا بري
 من نكاحك ونوى يقع قال انت طالق بالكسر يقع بلائيه قال انت طالق
 لمشيئة الله او في علم الله يقع وفي مشيئة الله لا قال ان كان حملك هذا غلاما
 فانت طالق واحدة وان كان جارية فتبين فولدت غلاما وجارية لم
 يقع شيء طلق حالة الصبا او العتية فاجاز بعد البلوغ والعقل لا يقع
 طلاق من سكر من الثلث واقع طلق من سكر يشرب المحرم مكرما قيل
 يقع وقيل لا قالت له وهو يشرب الصداق قل عفا شرا عفا انت طالق
 غلاما فقال ذلك طلقت قصدا وان لم يعلمه قال انت طالق قيل
 كم قال ثلاثا وقع ثلاث انت طالق كل تطلقه ثلاث وكل التطلقه
 واحدة قال انت طالق وسكت لا تقطع النفس ثم قال ثلاثا وقع الثلاث
 ولو قال انت طالق لا قيل ولا كثير يقع ثلاثا ولو قال لا كثير يقع واحدة
 وقيل يقع ثلثان في الفصدين ولو قال انت طالق ما لا يجوز عليك
 من واحدة قال انت طالق عدو ما في الخوض من السمك وليس فيه
 سمك فهي واحدة قال كل امرأة امكها فهي طالق ان فعلت كذا
 فهذا اعطى من في ملكها يوم حلف قال ان تزوجت امرأة كان لها زوج
 فهي طالق فان امرأتها ثم تزوجها لم تطلق له اربع نسوة فقال
 حلال الله على حرام يقع على كل واحدة تطلقه وقيل على واحدة غير
 عاين قال طلقها بين يدي فلان وطلق الابن يديه يقع وكله بان
 يطلقها بالف ثم ابانها ثم طلقها الوكيل لا يقع ولو وكله بالصرح يقع
 في العدة بخلاف ما اذا تزوجها بعد العدة ثم طلق الوكيل قال لها شأني
 الطلاق صحيح التفويض وباريدي لا قال انت طالق واراد ان يعلق فاخذت
 فمعه ثم خلع عنه فعتق موصولا لم تطلق ما لم يوجد الشرط كما لو اخذه
 العتق قال انت طالق ان او قال بالفارسية ازل لم يقع علق وخافت
 في نقطة التعليق او في نقطة الاستئذان بحيث لا يسمع ولكن بين الحروف
 قيل يصح وفي المنيح رلا قال انت طالق تطلقه لا يقع عليك الاعدا
 وقعت للحال قيل ان امرأتك نزلت فعتق الطلاق به قال نعم له
 ان لم تفعل ان لم ينو المجازاة قال ان فعلت كذا فامرأتها طالق وله امرأتان
 فالتي عين اليه استتبهت المطلقة حين لا يجمل وطهرهن بالحرى وحيلته

او قال لم يكن بيننا نكاح
 لم يقع وان نوى
 نية البينة في انت
 طالق ونحوه لا يقع
 في الاصح

فقال
 وكذا ان طلقها ثلاثا
 انت طالق ثلاثا
 في الحال محال
 واحدة ولا تطلق في الجوار
 والى ذلك لا ينفذ
 البينة التعليق والافاق
 اذا احضرت نصف حضة
 لم تطلق حتى تطار قال
 انت طالق

ان يتزوجهم في البائن ويراجعهم في الرجعي وفي الثلاث يطلق لكل واحدة
 طلقة ويدعون حتى تنقضي عدتهن ثم يتزوجهن على الترتيب تعين
 الرابعة للثلاث آلى من امرأته ثم قال اشركت هذه في الايلاء لا يصح
 آلى من احديهما ثم طلق احديهما قبل مضي المدة لم يصح آلى من احديهما واحدهما
 امته فهو مؤول من واحدة غير عاين فان بائت الامه قبل شهرين
 تعينت الاخرى للايلاء من وقت البين طلق التي ظاهرها ثلثا
 ثم عادت اليه بعد التحليل وارتدت ثم عادت مسلمة عاد الظاهر
 ولو كانت سقطت الكفارة اعتاق الطفل عن الظهار جاز دون
 الجنين والكربى الذي الغالب منه الهلاك اذا قصدت اللعان يقول
 العصى اشركت الخصومة والنصر في فان تركت وانصرفت ثم خاصمت صح
 فان انكر الزوج القذف فعليه ان ياتي بثبتهين فان عجزت
 فلا يمين عليه حيث اؤخرت او ارتدت بعد لعانه سقط
 اللعان ولا يحد لو امر القذف ان تلعت او لا فقد اخطا وامر بما بعد
 لعانه مرة اخرى فرق آلى بعد التعان من مرة او مرتين لم تقع
 الغرقة وبعد الثلاث تقع قد فها ثم ابانها فلا صد ولا لعان قال
 يزاينة بنت الزاينة فاجتمعت المرأة مع امرأها على المطالبات
 بدى احد لاجل الام وسقط اللعان وكذا امرأة البصة المراهق
 يثبت النسب منه زوج امته من رضيع فولدت فادعاه المولى
 يثبت نسبه منه جارية كخرج في الكوايح فولدت واكثر ظن المولى
 انه ليس منه فهو في وسعه من غيب غابت عن امرأة الكرويات
 عشرين مثلاً فتزوجت فولدت اولاداً فالاولاد للزوج الاول في
 ظاهر الرواية وعن الامام انهم للزوج الثاني وعليه الفتوى والله اعلم
كتاب الحضانة تنزع الولد منها اذا ارتدت فاذا اسلمت ترد
 اليها اثرات الانتقال الى دار احب ليس لها ذلك وان كان
 افضل العقد فيها الا ان يكونا حراً بين اختارت نفسها بالادراك
 او الاعتاق او عدم الكفاءة وهي متدخول بالمال بالنفقة والكنة
 في العدة وان طالت فالت انقضت عذقي وانكحها الزوج
 تخلف بامته انقضت عدتها معتدة عن طلاق رجعي تزوجت
 بنزوح آخر ودخل بها ثم فرق بينهما فلا نفقة لها على الاول والثاني ولو

لا يملك ثمنه
 اي من المولى لعدم
 امكانه من الرضيع
 سر

لانه منع من
 سر

لعدم الجبر
 سر

كانت عن ابائه فنقضها على الاول حلف ان يقضي حاجته فلان نقلا حجة
 ان يطلق امرأتك له ان لا يصده قال لامرأة تزوجتك على انك طالق
 فقالت زوجتك نفسي لم تطلق ولو كانت البداية منها طلقت
 الاولى ان يطلق تاركة الصلوة وان لم يكن له شيء يعطى مهرها اراد ان
 يجامع المطلقة بائناً للمفاطرة قال انت طالق في الكلك وفي شركك
 فاتيها وجد طلقت ولو وجد لم تطلق الا واحدة ولو قال في الكلك
 وشركك يشترط وجودهما قال امرأة اتزوجها في كورة كذا فلهي
 طالق امرأة من تلك الكورة وتزوجها لم تطلق قال لامرأة ان لم
 يكون علي ايهون من التراب فانت طالق فان استهانت به استهانت
 لم تطلق قال ان لم اجامعك في حيضتك فانت طالق ثم قال في حيضتها
 او بعد ما طهرت قد جامعك في الحيض فالت قول له طلق الحامل فقال
 لم اجامعها فله عليها رجعة قال انت طالق ابدى يوماً ويوما لا طلقت
 ثلاثاً اخرها اليوم السادس **كتاب العتاق** قال لامرأة انت حرة
 من هذا العمل تعتق نوى اولم بنو وتونى الحرية مع العمل بصدق لا
 قضاء قال يا سبيدي او يا مالك لا يعتق بلائيه وبنيه عن محمد واثان
 قال لامرأة يا سبيده ما لدا بنو ولم ينو لا يعتق وتونى قيل يخشى ان
 يعتق قال يا ازاد مرد او يا ازاد زن لا يعتق في الاصح قال هذا
 عمي او خالي يعتق وفي اخي واخوتي لا وفي رواية الحسن يعتق قال
 يا ابني لا يعتق في الاصح قال هذا كوجه من لا يعتق في الاصح اشهد
 ان اسم عبده حر ثم دعاه يا حر لا يعتق وتو قال يا ازاد يعتق وجواب
 عكس عليه عكس قال عبده حر ان لم يكن دخل فلان الدار ثم قال امرأة
 طالق ان كان دخل عتق وطلقت قال ادخل الدار وانت حر فهو
 وقوله اذا دخلت سواء الا ان جواب الشرط بالنفي وجواب الامر
 بالواو وعكس هذا اد آلى الف وان انت حر شري العبد بمال دفعه والكتابة
 وغيره عكس دفع الى رجل مالاً قال اشترى من مولاي واعتقته ففعل
 نفذه الاصح فعلى المشتري الممن مرة اخرى اعن او كاتب على شيء بعينه فني
 جوازه روايتان مات المكاتب لاهن وفاء قيل تنفسه الكتابة حتى
 لو تبرع ان يبدل الكتابة منه بذلك قبله قال هذه امتي ان
 احتججت الي بيعها ابيعها وان بقيت بعد موتي فهي حرة فباعها بجاز

فاخرج
 سر

ع

لا يقبل وفي قول ان الليث
 لا ينفخ حتى ينفخ الكا
 ويصح الكبرج منه

وقد قيل في الغصب قيل قيمة القن وان غير يد وقيل ثلثا لبقاء
 منفعة الوطى والحاجة بعد الموت وقيل ام الولد ثلث القن على هذا
 وقيل في المدبر ينظر بكم يستخدم مدة عمره حريرا وقيل قيمة المدبر نصف
 القن لكون المنفعة نوعين بيعا وما شاكله وقد زال واجارة وما شاكلها
 وقد بقي وهو الاصح وعليه الفتوى قال العبد دبرك او ذكرك حر لا يعتق
 قال الشيخ ونوى العتق يعتق وان لم ينو لا قال عتقتك على واجب
 لا يعتق ويحب نفس العبد منه يعتق قبل اولا كذا اذا باع نفس العبد
 منه قال قد عتقتك الله يعتق قال حر فقبل من نوب فقال عبيدي
 يعتق قال لعبده سرف بلا دانه حيث شئت ونوى العتق لا يعتق
 اشترى الوكيل قريب نفسه لا يعتق عتق قال لمولاه ان اعنتني وال
 لا فتلك فاعتقه مخافة القتل عتق ويسعى في قيمة ربي بجارية
 ابيه او امه او جده او جدته فولدت ولدا فهو حر قال العبد اهل الدنيا
 احرار وعبيد اهل الروم وهو منهم لم يعتق في المختار قال لعبد
 يا حرة اولامته يا حر يعتق قال لعبد انت ولدك الاكبر يعتق فضاء
 قال يا نبيم ازا ادعت نصفه قال سهرم منك حر يعتق سهرم قال
 يا حولى زاده او ابواك حران لم يعتق قيل له اعتقت هذا العبد فادعى
 براسه اي نعم لا يعتق قال اعتقت عبيدي وانا نائم او اعتقت امرؤا فقلت ان
 لم يعتق قال انت حر وعليك الف عتق بلا قبول قال لا منته احد بكما حرة
 ثم قال لم اعن هذه عتقت الاخرى فلو قال بعده لم اعن هذه الاخرى
 عتقت الاولى فاعتق ان جميعا الوطى لمعلق بين في المبهم قال احدكما
 حر غدا ثم بين قبل الغدا لا يبيع رالتضمين ان يكون له مال قدر قيمة
 نصيب الف كت قال للمكاتبه ان انت عبيدي فانت حر لم يعتق قال
 انت حران ش فلان يتعلق كشيبة في مجلس علمه فان قام وشاء لم
 يعتق قال انت حران ش الله وشاء فلان فث فلان في مجلس علمه
 حمل الجارية لا يدخل في يمين كل مملوك لي قال ان ادبت الى في كسب بعض
 فانت حر فادى في كسب بعض لم يعتق كذا اذا قال ان ادبت الى عبد اراد بالدين
 فادى اليه عبدا مرتقا قال لعبد به احدكما حر بالف والاخر بغير شني فقبل
 عتقا بغير شني قال انت حر غدا فند له يخرج الى ملك من يثق به ثم
 يستوجه بعد الغدا انت حر بعد موتى بكذا تدبر مقيد قال اعتقه

عن
 المدبر
 المدبر
 المدبر

عتق بعد موتى ثم باعه جازا امت فلا سبيل لاحد عليك اقرار بالتدبير
 وتدبر عبده على الف درهم وقيل فهو مدبر ولا شئ عليه قال العبد اوصيت
 لك بروحك او بروقتك صار مدبرا قال كل مملوك املكه حر
 بعد موتى فالموجود في ملكه يصير مطلقا والحادث بعده مقدرا ام
 ولد بين اثنين مات احدهما عتقت ولم تسع للاخر عند الامام اعتق
 عبده فتبناه للمولى الا ان يواريه ولو اراد ان يجعله بالام الولد يوصيه
 لها نذر ان يعتق فاعتق ابغا جاز قال ان بعته فهو حر فباعه جازا او معا
 لم يعتق ولو باعه فاسد اعتق الا اذا كان في قبض المشتري وقت البيع فلا يعتق
 قال عتقتك على ما في هذا الصندوق من الدراهم فقبل عتق وعليه
 القيمة قال اي عبيدي شئت عتقه فاعتقه ليس له ان يعتق نفسه
 قال لمولاه اعنتني على الف درهم فقال اعتقت نصفك عتق نصفه
 بغير شني ويسعى في الباقي ولو قال بالف عتق نصفه بخمسائة جاز
 الخبر في الكتابة ثلثة ايام كاتب صغيرا لا يعقل لم يجز الا ان
 يقبل عنه ان لا فيوقف على ادراكه العبد الوسيط يصلح بدلا
 كذا الثوب الهروي والكر الوسيط كاتب على ذراهم فدت ونعتق
 باء ثلثة دراهم وبه يفتي زوج المكاتب ولده او كشتري له
 لم يجز ليس له ان يقرض ويجاز اقراره بالدين والاستيفاء كاتب
 اوصى فهو باطل الا اذا اجاز بعد العتق ويحب بدل الكتابة للمكاتب
 عتق ولو رد الهبة ارتد بدل الكتابة ولا تبطل صريته اشترى
 المكاتب اباه او ابنه فوجد به عيبا لم يقدر على رده ولا يرجع بالنقصان
 ولو رد المكاتب في الرق فالمولى يرد به بالعيب كاتب الجاني ولم
 يعلم بالعيبة ثم عجز فانه يرفع او يفتي مكاتب اشترى امراته
 لا ينفسخ النكاح المكاتب لا يجلس في دين الكتابة وفيما سوى دين
 الكتابة قولان سلم اشترى في دار الحب عبدا فاعتقه وشتي
 سبيله لا يكون الولاء له سلم اعتق كافرا في دار الاسلام فولاه له
 لكن لا يرثه لكونه حرى اعتق عبدا في دارنا فولاه له مسلم كان
 او ذميا ولو اعتق الحرى حريبا لا يعتق الا بالتحلية واذا اخلى سبيله
 لم يكن الولاء له اعتق عن ابيه الميبت فالنواب له والولاء لابن
 في ولا بالمولاة يرث المولى الاعلى من الاسفل والا اسفل من الاعلى لا

با
 بناية

الا اذا شرط التقيط اذا درك له ان يوالى من شاء الا اذا ضمن عنه بيت
المال استلم على يد رجل لا يصير مولاه بنفس الاسلام وله ان يوالى من شاء
كتاب الامانة البراءة من الاسلام يمين كذا البراءة من القبلة في الاصح
قال بحق الله يكون يميننا وخلف لا وتوفى لا واحق لا افعل كذا فان اراد يميننا
فهو يمين وان لم يرد به اسم الله لا قال وحق الله لم يكن يميننا الا في احدى
الروايتين عن ابي يوسف واما انه يمين الله عند ابي يوسف وعقبة
ليس يمين قال والله والرحمن والرحيم او قال والله والعزير والحكيم كان
كامل واحد منها يميننا وبرواية الحسن بن علي واحد وتوفى والله والرحمن
كانا يمينين والله والله يمينان في ظاهر الرواية وذكر ابن سماعة انه
واحدة الله الله يمين واحدة باتفاق الروايات لا الاكل يوميا ويوما فهو
يومان ويوما ويومين ثلاثة ايام وتوفى والله الا اكلت يوما ولا يومين
ينقض اليمين بيومين قال والله الا اكلت اليوم ولا عدا ولا بعد عند
فله ان يكلمه بالليل خلاف قوله لا اكلت اليوم وغدا وبعد غدا فانه يمين
واحدة كقوله ثلاثة ايام قال لا اكلت كل يوم من ايام هذه الجمعة
فكلمة مرة في تلك الجمعة حنث وتوفى في كل يوم من ايام هذه
الجمعة لم يحنث حتى يكلمه سبع مرات في كل يوم مرة ثم لا يحنث
الا مرة واحدة وفي قوله لا اكلت كل يوم من ايام هذه الجمعة يدخل
الليل وفي قوله في كل يوم لا وفي اليوم وغدا وبعد غدا يحنث بكلام
واحد ويدخل الليل وفي قوله في اليوم وفي غدا وفي بعد غدا لم يحنث
حتى يكلمه كل يوم سبعا ولا يدخل الليل كذا قوله لامرأة انت على كذا
اتي كل يوم لم يقر بها ليل او نهارا حتى ينفق وتوفى في كل يوم يقر بها ليل او كان
منظما في كل يوم يبطل الظهار ويجحى الليل ويعود بجحى الغدا فان كفو عن الظهار
بطل في ذلك اليوم وعاد من الغدا كذا قوله انت على كذا في كل يوم
وكذا جاء يوم كان منظرهم اليوم ويبطل بالليل ويعود من الغدا حنث
لا يكلمه فقال يا حبيب كذا او كذا لا يحنث وان كان غرضه اسماء وذكر القدر
انه لا يحنث حتى يكون كلاما مستانفا فان كان موصولا لمثل ان يقول
ان كلمتك فانت طالق فاذهبي او فتعومي لا يحنث بقوله فتعومي قالوا
اذا ذكر جرح عطف نحو فاذهبي فاذهبي فليس بكلام مبتدأ وان
اراد بقوله فاذهبي طلاقا طلقت به واحدة وباليامين اخرى حلف لا يكلم

صدق

صدق فلان او زوجه او ابنه وكل من كان منسوب الى فلان لا بالملك يدعي
وجود النسبة وقت اليمين حتى لو حدث الولد والزوجة بعد اليمين
فكلم لا يحنث قال لا اكلت عبيدك فهو على ثلاثة ان كلم اثنين لا يحنث
وكل شئ من هذا مما يضاف اليه اضافة ملك او غيره فهو على ثلاثة
الا الاخوة والبنات والاعمام فان ذلك على اثنين وقيل في الاولاد
والزوجات والاصدقاء والاخوة لا يحنث حتى تكلم جميع من كان منسوب
اليه به كك الوصف وقت يمينه وعن ابي يوسف في عبيد فلان ان كان
له من العبيد ما يجمعهم بتسلم واحد لم يحنث حتى يكلم الكل فان كانوا
اكثر من ذلك وكلم واحد حنث وكذا في النيات ان كان له من النيات
ما ليس بلبنة واحدة لا يحنث حتى يلبس كلها وان كان اكثر فليس
قنوب وعنه ايضا في عبيد فلان على ثلاثة ودوابه ونياجه مثل
بني آدم على واحد وفيما يضاف اضافة ملك يشترط الملك يوم الحنث
لا غيره وفيما يضاف اضافة نسبه كالابن والزوجة والاخ والصديق
تعتبر النسبة وقت الحلف وان انقضت بعده لانها كما لا سماء
والكنى واللقاب وان قال ابنا له او اخاه ونحو ذلك يقع على احد
بعد اليمين ايضا بسم الله لا افعل كذا ليس يمين في المختار
او قال ان فعلت كذا فاشهد واعلم بالنصانية او ان فعلت كذا
فانا بري من المصنف قال انا بري من الله ورسوله ان فعلت كذا
فهو يمين واحدة بري من الله وبري من رسوله يمينان بري من
الكتب الاربعة يمين واحدة وتكرر بر يا فاربعة ايمان حلف
باسم على شئ ثم حلف في محله على ذلك وحنث لزمته كقوله ان
الا اذا نوى بالثانية الاولى حلف لا يكلمه فدعاه وهو نائم فلم يستيقظ
فقبل يحنث واختار السخسي انه لا يحنث حلف لا يكلم الفقراء
فكلم واحدا منهم حنث حلف لا يكلم الا بدم وكلمة مرة حنث حلف
لا يكلم فلانا وفلانا لم يحنث بكلام احدهما الا اذا نوى ذلك هو المختار
حلف لا يكلم فلانا فكم على جماعة وهو فيهم حنث الا اذا استثناه فتوان
بقوله ولو سلم وهو على يمينه او براه في الصلوة لم يحنث حلف لا يستدبره
بكلام فالنقيا وكلم معام لم يحنث كذا لو كلمه بعد ذلك حلف لا يكلم
ستر فلان لم يحنث بالاشارة وان خرس بعد الحلف حلف لا يكذب
فقبل عن شئ اكان كذا فخر كراسه بالكذب لم يحنث قال ان اخبرني

ان فلانا قد قدم فعبدته حتى فاجبه كذا باحت وكذا قال بقدم فلان لا
والاعلام والبشارة يقع على الصدق والاعلام بالابحار يكون والاعلام
معرفته اسماء الالان حلف لا يكلم صبيا او غلاما او شابا او
فتى او كرها او شيئا فقبل البلوغ صبى وغلام وبعد شابة وفتى الى
ثلاثين سنة وقيل ثلاث وثمانين ما لم يغلب عليه الشمط واذ اجازته
فكهل الى خمسين وبعد شيخ الارملة التي بلغت ومات زوجها او
فارقها دخل بها او لا والايم التي لا زوج لها وقد جمعت بكاح صحيح
او فاسد او فحور والشيب كل امرأة جمعت بحلال او حرام لها زوج
او لا والسكر كل امرأة لم يجامع بكاح ولا غيره وان ذهبت العذرة بجيش
وغيره لكن اذا شتمت العذرة في الشراء فوجدت زانية العذرة
فله الرد حليف القوم من يقول انما منكم ويحلف على ذلك ويحلفون
له على الموالاة **معرفته اسماء الزمان** **فصول السنة**
قال ابن شهر اشهر الهلال واذا اهل الهلال ولائته له فله الليلة الاولى
ويومها وتكون في العتمة التي اهل فيها صحت نيتة قال اول الشهر ولائته له
فهو من اليوم الاول الى خمسة عشر يوما واخر الشهر من السادس عشر الى اخر
واخر اول الشهر الخامس عشر واول اخر الشهر اب وسع عشر حتى لو قال
انت طالق آخر اول الشهر طلقت في الخامس عشر واول اخره في اب وسع
عشر ولو قال بده على صوم يومين متتابعين من اول الشهر واخره يصوم
الخامس عشر واب وسع عشر وعشرة الشهر الليلة الاول ويومها في العرف وان
كان في اللغة ثلاثة ايام من اول الشهر وسبع الشهر على التاسع والعشرين
في العرف وفي اللغة على الثامن والعشرين ايضا والغداة من الفجر
الى ما قبل الزوال والسم من بعد ذهاب ثلثي الليل الى الفجر انك
وصلوة الظهر وقت الظهر كله ولو قال عند طلوع الشمس فله من حين
تبدد الى ان تبيض وقت الضحوة من حين تبيض الشمس الى
ان تنزل وفي المساء ينوي لان المساء ما ان بعد الزوال وبعد
الغروب **واما فصول السنة** ان كان عندهم حجاب يعرفون به
الشتا والربيع والصيف والخريف فهو على حجابهم وان لم يكن
فالشتا ما يشد فيه البعد على الدوام والصيف ما يشد فيه
الحج على الدوام والربيع ما ينكس فيه البعد على الدوام وقيل ما يجامع
فيه الى شين الوقود ولبس المحشوف فهو شتا والصيف ما يستغنى
فيه

فعل هذا الخريف تسمى
فيه الحج على الدوام

فيه عنهما في هذا الربيع ما يستغنى فيه عن احدهما والخريف ما يجامع فيه
الى احدهما وقيل اذا قال الناس باجمهم ذهب الشتاء والصيف
فهو كذلك يعتبر فيه العرف وقيل ما دام على الاشجار اوراق ونهار
فهو صيف واذا ابقي الاوراق لا غير فهو خريف واذا لم يبق الاوراق
التي فيها شتاء واذا اخرجت الاوراق دون النصار فهو ربيع ومع
الازهار ايضا قيل اذا لم يكن لهم حباب فيمينه على هذا لانه اسر
وتوذكر نوروز فهو على نوروز المسلمين اي نوروز الخليفة وتو
قال الى وقوع الثلج واراد به وقت الوقوع فهو على وقت الثلج
وهو اليوم من الشهر الذي يقال بالفارسية اذروا ان لم ينوا وتو
حقيقة الوقوع فهو على حقيقة الوقوع وان يكون بحال يجامع الى كنه
ولا يعتبر ما يطير في الهواء وما لا يستبين على الارض الا على رؤس البحار
او الحياض او الخيش فان وقع الثلج في هذه الصورة في بلدة اخرى
دون ما فيها الحالف لا يعتبر ولو كان الحلف في بلدة لا يقع هناك
بلج تنابذ اليهم ولو قال الى قدوم الحاج فقدوم واحد منهم انتهت
اليهم وتوذكر ليلة القدر فان كان لا يعرف اختلاف العلم فيها
فهو على الليلة السابعة والعشرين من رمضان وان كان تعرف
لا ينصرف الى ذلك فان كان الحلف في نصف شهر رمضان فيمينه
الى النصف من رمضان القابل عندهما وعنده الى ان تخضع لبالي كل رمضان
القابل به يعني والاختلاف بناء على ان ليلة القدر في رمضان بلا خلاف
لكن عنده قد تقدم وتاخر وعندهما ليلة بعينها لا يتقدم ولا تاخر
قال ان فعلت كذا حتى يمضي شئ فانت طالق ففعلت قبل
مضي شئ لا يحث لانه في شئ غير معين **الاخبار والبشارة والاعلام**
والمعرفة والمعاودة قال هنا كلام واخبارا واثارة واثارة
وافاء واعلام وتكلم بالاث وكتابة واثارة فالكلام لا يكون
الا بالاث حتى لا يكون بالكتابة والاشارة والاخبار والاقرار
والبشارة يكون بالكتابة والكلام ولا يكون بالاشارة والاظهار
والايات والاعلام يكون بالاشارة ايضا فان توى في الاظهار والاشارة
والاعلام الاخبار بالكلام والكتابة دين لاني العضا حلف لا يجده لا يحث
الا بالاث نه والمحاوثة حلف لا يعرف فلانا وهو يعرف بوجهه لا باسمه

ونسبه لا يحنث شهادته فهو المدعى عليه انه او دعيه رجل نعرفه بوجهه
 لا باسمه ونسبه لا يذفع عنه الدعوى عند تحلفه الا باليمين حنثه واني يوفى
 حلف لا يحدى فلانا فاعاداه بقلبه وحفظ لسانه وجوارحه لا يحنث
مسائل اليمين على الاكل والشرب واللبس حلف لا ياكل هذا اللان
 فشر لا يحنث واكلا ان يشرفه حلف لا يشرب فاكل لا يحنث حلف
 لا يذوق فاكل وشرب حنث واكثر شرب غير الاكل في العربية وبالفا
 يحنث فيهما وبه يغتفر حلف لا ياكل طعاما ينصرف الى كل مطعم بخلاف النوكيل
 بشرا الطعام حلف لا ياكل خبزا فاكل خبز الذرة او الارز ان كان من اهل
 بلد معاد ذلك خبزا فيه يحنث حلف لا يشرب الشراب ولا نية له
 فهو على الخمر دون غيره حلف لا يشرب لبن هذه الائمة فشر شيا
 منه حنث حلف لا يشرب من لبن ثمانين اثنا عشر فشر من احدهما
 او قال لا اشرب من ماء هذه الائمة فشر من ماء نهر واحد حنث كل شئ
 اذا حلف على الواحد من يحنث في قليله فاذا جمع بين اثنين او اكثر يحنث
 في قليل حلف لا ياكل هذه الرمانه فمصرها مقصلا لا يحنث حلف لا ياكل هذا
 الرغيف فاكل ويغني شئ قليل يحنث الا ان ينوي كلة فيصدق ديان
 وفي القضا روايتان كما لو نوى الكل في قوله لا اشرب من الماء ولا اكل من
 آدم ونحوه حلف لا ياكل الحرام فاضطر الى ميتة فاكل حنث حلف
 لا ياكل من مال فلان فغصبت حنثه فاكل حنثه فاكل حنث
 وقيل لا حلف لا يشرب مع فلان فالشرط ان يضمهما مجلس واحد وان
 اختلفت الانية حلف لا ياكل مع فلان طعاما فاكل من انا وفلان
 من آخر لا يحنث حلف لا ياكل مع فلان فيمينه على ان ياكل من مائدة واحدة
 قال لها وفي يد ما قدح ماء ان شربته او صببته او وضعت او اعطيت
 ان نأفانت طالق ترسل فيه ثوبا حتى ينشف الماء لكن انما يحتاج
 الى هذا التلطف ان لو قال مع ذلك او ثيابا منه ايا اذا قال كما ذكرنا
 فشربت بعضه وصبت بعضه لا يحنث حلف لا يتغدى
 كما جاز الى تفسيره ووقته وما يتغدى به فالاول عبارة عن اكل
 مترادف يقصد به الشبع ووقته من طلوع الفجر الى زوال الشمس
 والثالث فعل عادة تلك البلدة حلف لا ياكل عينا فلان كورمي
 بقشره وحبه وابتلع مائة لم يحنث وكورمي بقشره واكل الباقي حنث

البحور

البحور اليابس فأكلمه في المبسوط وقال حماد الدين في عرفنا لا اكل لحم غنصبا
 حنث في يمين الحرام حلف لا يتغى لا يحنث بلغيمان حلف لا ياكل
 من مال فلان فتن هذا فاكل الحالف لم يحنث حلف وقال في تخورد يحنث
 بكل غنصبي والنبيذ يبيع على المسكر من ماء العنب كذا اسم سبكي يبيع عليه حلف
 لا يشرب فغبت في فيه فدخل بغير صنعه لم يحنث ولو شرب بعد ذلك
 حنث حلف لا يشرب مسكرا فغبت مسكرا فيما لا يكره ان كان المختلط يكره
 منه حنث حلف لا يشرب خمر اخ هذه القرية فشر في كرومها اوضيا
 خارج العمران لم يحنث قال ان شربت او قمارت فعبد كذا يحنث باحد هما
 وينتهي اليمين عوب في الشرب فقال ان تركت شربه ابداف امراته كذا
 فان كان يعزم ان لا يترك شربه لا يحنث حلف لا يشرب دواء فشر
 عكلا لم يحنث **مسائل اللبس** حلف لا يلبس ثوبا فلان فوضع
 ثوبا عليه كغيبه يحنث حلف لا يلبس ثوبا فوضع على كغيبه فقياس ما ذكر
 ان المحرم اذا فعل هكذا الكفارة عليه فوجب ان لا يحنث وقيل يحنث
 لانه كذا يلبس عادة ولو قال هذا القبا يحنث كذا لو حلف لا يلبس ثوبا
 بعينه فاتزر به او ارتدى به يحنث حلف لا يلبس ثوبا فوضع على عاتقه
 به يد حمله لا يحنث حلف لا يلبس السراويل فادخل احدى رجله لا يحنث
 وكذا في الخفافين تقطع ثوبا من رجليه حلف لا يلبس من غزل فلانة فلبس
 ثوبا من غزولها وغزل غيره ما حنث قال ان بعث غزلك فانت طالق
 فباع غزول الاناس فيها غزولها يحنث وان لم يبع حلف لا يلبس هذا
 الثوب فالتقى عليه وهو نائم فلما انتبه الفاه عن نفسه لم يحنث حلف
 لا يلبس من غزل فلانة فلبس من غزولها عمامة عن محمد ان لا يحنث
 ولو لبس ثوبا من غزولها يحنث عند ابي يوسف وعند محمد لا يحنث
 وبه يغتفر قال هذا الثوب على حرام فهو على اللبس حلف لا يلبس ثوبا
 من غزل فلانة فلبس ثوبا من غزولها وغزل غيره لم يحنث ولو حلف
 لا يلبس من غزل فلانة فلبس ثوبا خيط من غزول فلانة لم يحنث ولو
 كان عليه ثوب من غزولها فدام عليه يحنث ولو غلب غزولها في المستقبل
 لم يصدق قضا حلف لا يكسو فلانا فاعاره كسوة او كغنه بعد موته
 لا يحنث الا اذا اراد به السندون التملك حلف لا يلبس هذا لينة
 ياذن له فلان فمات فلان سقطت اليمين **مسائل اليمين على الكسوة**

حلف لا يلبس ثوبا فلبس ثوبا
 او فلبس ثوبا لم يحنث ولو لم
 يلبس ثوبا يحنث

حلف لا يكن هذه الدار ان كان الحالف لا يكن بالاهل كالابن الكبير مع
الاب فهو على سكنه بنف كذا كل من لا ينسب اليه السكن كالمرأة ومن
في عيال غيره اذا خرج بنف بتر ومن كان قواما على عيال منسوب اليه
السكن حنت الا ان ياخذ في النقلة من ساعة ثم لا بد من نقل الاهل
والمساكن كل حتى لو بقي وتنه مثل لم يتر وعند ابى يوسف يعتبر الاكثر وعند
محمد ما يقوم به كدخاينه واذا انتقل من ساعة الى منزل آخر بتر وان
انتقل الى المسجد او الكوفة او الى غير ذلك من الدار الى غيره باجارة
ونحوها او كان فيها باجارة ونحوها فرد ما وهذا اذا كان الحلف على السكن
بالعربية قال حلف بالعربية فخرج بنف على قصد ان لا يعود لا يحنث
وبه يفتي وان كان الحلف على سكن المصرتي في يمينه بالانتقال بنف
وان كان على سكن القرية فاختار ميراث الدين انه بمنزلة المصرتي
لا يكن الرقة شهر افكنا ساعة حنت وكذا قال الاقيم بالرقة شهرا
ما لم يقيم تمام الشهر لا يحنث حلف لا يكن هذه الدار فاراد ان يخرج وجد
الباب مغلقا يحنث لا يمكنه الخروج او قيسد ولم يترك الخروج لم يحنث
قال لا ان سكنت هذه الدار فانت طالق وكانت اليمين بالليل نهى
معذرة حتى يصبح وكذا قال لرجل لم يكن معذورا حلف لا يكن كوفة فم
بما ونوى اقامة بها خمسة عشر يوما حنت وبما ونه لا حلف لا يكن
كوفة شهر افكنا يوما حنت لا اكل فلانا ابائنا وكل مرة حنت **باب**
اليمين على الخروج حلف لا يخرج من هذه الدار فصعد السطح لا يحنث
كما حلف لا يدخل وقيل ان كان الحلف بالعربية حنت والاول اصح قال
ان خرجت من باب هذه الدار فانت كذا فخرجت لا من الباب حنت
قال خرجت بغير اذن فانت طالق فطلقها بائنا ثم تزوجها فخرجت
بغير اذن لم تطلق وكذا هذا في العبد اذا باعه ثم اشتري وفي الامير
اذا غزل ثم تولى قال ان خرجت الاباذني فخرجت مرة باذنه ثم بغير
اذنه حنت ولا يحنث الآمرة قال ان خرجت الاباذني ثم قال عني
الاذن مرة يصدق قضاء في الاصح وبلائية يشترط الاذن في كل
مرة والحيلة فيه ان يقول كل اريدت الخروج فقد اذنت لك
فاذا قال ذلك لا يعمل نهية عند ابى يوسف وعند محمد يعمل وبه يفتي
وكذا ان لها بخرجة واحدة ثم نهى عنها تلك بخرجة يعمل نهية بالاجماع
ولو دار

ولو قال في غضب اخرجي ولائيه له كان على الاذن قال ان خرجت الا ان اذن لك
او حنت اذن فاذن مرة ترفع اليمين والغراسي بين قوله الاباذني وبين
الا ان اذن لك في انه لا بد من الاذن في كل مرة والابرضي او بهوى او با رادى
كالا باذني والآن ارضى او اهوى او اريد كالا ان اذن وتفرق من وجه
آخر وهو ان في الرضا والهوى والارادة اذ ارضى ولم يسمع المحلوف
عليه لم يحنث اجماعا وفي الاذن خلاف والابامري يستدعي الامر في كل
مرة والا ان امر مرة قال لعبد ان خرجت الاباذني ثم قال لغيره اذن
له فاذن له فخرج حنت كذا لو قال ذلك الرجل للعبد ان مو لا ك
اذن لك وكذا قال المولى اذنت له بالخروج فاجبه ان يخرج لم يحنث
وكذا قال المولى ان فعلت كذا فقد اذنت لك لا يكون اذا حلف
لا يدخل على فلان فدخل مسجدا هو فيه لم يحنث حلف لا يدخل بل كذا
فهو على العمان وكذا قال كورة كذا او رستا كذا يحنث اذا دخل
او اضيق حلف لا يخرج من هذه الدار فارقت اغصان شجرة فيها
خارجة من الدار حتى صار بحال لو سقط سقط في الطريق لم يحنث
حلف لا يذهب بغير اذن غريمه ففقد الدين سقطت اليمين توى الخروج
الى السفر في يمين الخروج لا يصدق قضى حلف ان لم يخرج اليوم فكذا
فقد ومنع حنت هو المختار قال الامراته ان لم تاتيني الليلة فكذا
فمنعها الولد عن الاتيان حنت **باب اليمين على البيع والشراء**
والملك حلف لا يبيع فباع المديرة لا يحنث وكذا باع فاسد احنث وباطلا
بالمينة والدم وكذا لا يبيع فباع خيار البايح او المشتري حنت
في قول محمد خلا قال لا يبيع حلف لا يشتري فاشترى فاسدا قبض
اولم يقبض حنت كذا الوبايع فضولي حنت قبل اجازة المالك عند محمد بن جعفر
النخعي وعند ابى يوسف هو مشتري عند الاجازة كما في الكا حلف وكذا مشتري
بمينة او دم او شئ مكاتب او مديرة او ام ولد لم يحنث قال واسم
لا يبيع هذا الثوب بعشرة حتى يزد فباع بتعة لم يحنث وكذا قال
لا يبيع بعشرة الا بزيادة او الاكثر فباع بتعة حنت قال لا يبيع
بعشرة فباع بتعة لم يحنث قال لا اكثر بعشرة فاشترى باعده عشر
حنث حلف لا يبيع عبده الا بعشرة فباعه بخمسة ودينار حنت
وبعشرة ودينار لا قال لا يبيعك هذا بعشرة حتى تزدني فباعه بتعة

لا يحنث في القياس قال وبه نأخذ قال ان اشتريت عبدا فهو حرقا شترى
نصفه ثم باعه ثم اشتري الباقي يعنى بخلاف قوله ان ملكك عبدا فانه
لا يعنى الا اذا نوى الملك متغرقا كذا لو قال ان ملكك ماني درهم فملكه
على ان تصدق بها فملكها متغرقا ولم يجتمع في ملكه لا يلزمه شيء ولو نوى
بإشراء الملك لم يدين قضا ولو اشترى الى عبد بعينه فقال ان ملكك
او الى ماني درهم بعينه فقال ان ملككها فملكها فمجتبى او متغرقا
يحنث قال كرجلين ان ملكتهما عبدا او ان اشتريتهما عبدا فعبدا كذا
فملكهما عبدا بينهما او اشتري احدهما وبعاه من الآخر حنث بخلاف قوله
ان ملكك قال ان كنت املك الا خمسين درهما ولم يملك الا عشرة
لم يحنث ولو ملك خمسين درهمي عشرة دنائير او شيئا للتجارة او يحنث
حنث وان ملك مع الخمين شيئا الغير التجارة لم يحنث لانه اراد به
المال وانه ينصرف الى مال الزكوة حلف ان يبيعه اليوم فنديم فبيده
ان يبيعه بشرط الخيار ثم يفسخ حلف لا يشتري ذهب فاشترى عبدا
اشترى فهو حرقا الى سنة فاشترى عبدا لا يعنى حتى ياتي عليه من يوم
اشتراه سنة حلف لا يشتري بهذه الدراهم غير الذي اشتري فاشترى ببعضها
دقيقا وبيع بعضا شيئا آخر لم يحنث حلف لا يعنى فاشترى اياه حنث
كذا اذا كاتب عبده فادى الكتابة او امر غيره باعائه ففعل حنث
سبل اليمين على العقود حلف لا يتزوج فتنزوج فاسد او زوجها
فضولي لا يحنث في الفضولي اجماعا وفي الفاسد في الاصح كذا التوكيل بالنكاح
المطلق لا ينصرف الى الفاسد في الاصح تزوج العبد بلا اذن ثم اذن له
فاجاز جاز استخنا حلف لا يفعله فامر غيره ففعل لم يحنث الا ان يكون
سلطانا ونحوه لا يتولى بنفسه فيحنث بالامر ولو كان الخالف هو الوكيل
يحنث وفيما لا يتعلق **حقوقه بفاعله** كالطلاق والعناق والنكاح والهاية
والصدقة او لا يكون له حقوق كالضرب والقتل والقضاء والاقتضا
يحنث في جميع ذلك بالامر وان كان الخالف يفعل بنفسه كذا في الشريعة
وفيما لا يتعلق بالحقوق بالفاعل اذا قال نويت ان لا اتولى بنفسى دين
لا في القضاء او في ضرب عبده ودين شاة دين في القضاء ايضا قال لا يحنث
ان خرجت من زوجك فامراني طلاق فخلعها الاب او غيره فاجازت
لا يحنث لان الخلع من جانبها بيع ومن حلف لا يبيع لا يحنث باجازه
مع

ذلك هو ونحوه
حنث قال كل

فيما يتعلق
بفعله كبيع
والشراء
والاجارة
كالقسي
والمعجبر
الى هذه الاشياء التي ذكر
مع

بيع الفضولي الا ان يكون ممن لا يتولى العقد بنفسه حلف لا يضرب فلانا فامر
غيره بالضرب لا يحنث والسلطان والقاضي يحنثان لانه يبيع منها الامر
فاسد لهما كما لمولى يحنث ان لا يقرب عبده فامر غيره حلف لا يضرب
امراة سخرها او خنقها لاني ملاعبة ان حلف بالعربية يحنث
وبالفارسية لا فان حلف العربي بالفارسية قيل ينبغي ان يقال فان
اراد به ما يبرى بالضرب بالعربية ووضع لفظه زدن موضع لفظه الضرب
فهو كالحلف بالعربية وان اراد به ما يبرى بالفارسية فهو كالفارسية
وان لم يعلم لغته التي حلف بها وتو حلف فارسي بالعربية فهو
على هذا قال المنكوحه كالحاقا فاسد ان طلقها فعبدا حر فيمينه
الطلاق بالثالث قال لا حنة من الرضاع او لامراة لا تحل له ابدا وقد علم
ذلك ان تزوجتك فعبدا حر فتنزوجها حنث قال لطلقة رجعا
ان واجعتك فانت طالق فيمينه على الرجعة حتى لو بانث فتنزوجها
لم تطلق ولو كانت مبانة معتدة او منقضية العدة فهو على التزوج
قال المنكوحه ان راجعتك ينصرف الى الرجعة حتى لو طلقها ثم تزوجها
لا يحنث وانما يحنث اذا راجعها قال لا جنبية ان راجعتك فعبدا
حر ينصرف الى العقد اجماعا سنة ثم حلف وقال للمسا ج لا اتركتك
في داري فاذا قال اخرج من داري بتر حلف لا يبيع فلانا يدخل الدار فهو على
النهي ان لم يملك منعه والافعل النهي والمنع جميعا حلف لا يبيع ماله
اليوم على غريمه فقدمه الى الله وحلفه بتر حلف ليقتضين فلانا اليوم
حقه فتوارر رجعا فنصب الوصي وكيل لا يقبض لا يحنث وبه يفتي وكذا
لو دفع الى الوصي قال ان لم افك به اليوم في موضع كذا فاني به ولم يجده
لا يحنث لكن المختار ان تدفع الى الله حتى لا يحنث وان كان في نزع
لا فان ثمة يحنث وبه يفتي كزيم رجلا فحلف المملوم ليا يمينه
غدا فانا في الموضوع الذي لزمه فيه لا يترحم حتى ياتي منزله وان لزمه
في منزله فحلف ليا يمينه غدا فتمحول الطالب الى منزل آخر فاني
الخالف المنزل الاول فلم يجده لا يترحم حتى ياتي منزله الذي تمحول اليه
ادعى عليه فحلف بالطلاق ماله عليه شيء فقامت عليه البينة
بالمال يحنث عند ابي يوسف وعليه الفتوى فانه نفس عليه محمل انه
يحنث بخلاف حلف لا يبيع غريمه حتى يذهب فنام فذهب الغريم
مع

لم يكن حلف ليقتضيه حق اليوم فاعطاه ولم يقبل فان وضعه بين يديه
 بحيث تناله يده لو اراد لم يكن حلف ليقتضيه حق اول الشهر فاعطاه
 في النصف الاول بتر في يمينه حلف ليقتضيه حق راس الشهر فاعطاه
 الاولي منه ويومها وان قضاه قبل راس الشهر او مات الطالب او المطلوب
 قبل راس الشهر لم يكن حلف ليقتضيه الى خمسة ايام دخل اليوم الخامس
 في اليمين حلف ان ياخذ او يسوفي منه دراهمه فاخذ مكانا عرضا او عبدا
 ونحو ذلك لم يكن حلف حلف على الاثر ان يكون حلف الا اذا اراد به الاستيفاء
 حلف لا يقبض ماله من المديون قبض من وكيله حلف ومن كفيل لا حلف
 لا يتزوج فزوجه فضولي فاجاز بالقول حلف وبالفعل كسوق المهر ونحوه
 لا حلف لا يتزوج من بنات فلان ولم يكن له بنات ثم صارت فتزوجها
 قبل لا يكون حلف وقال حاتم الدين حلف لا يتزوج من بنات بغداد
 فتزوج جارية ولدت ببغداد ونشأت ببغداد اخرى وتطنت بها حلف
 حلف لا يتزوج من شرا فتزوج بشرا حلف لا يتزوج من همدان فتزوجت
 البصرة فعبده حلف لا يتزوج امرأة حلف قال ان تزوجت فعبده حلف
 ثم قال نويت فلانة لم يصدق قال اخر امرأة اتزوجها فهي طالق فتزوج
 امرأة فطلقها ثم تزوجها ثم مات لم تطلق حلف لا يطلق فتزوج الثانية
 وقبض الزوج بدل النكاح لم يكن حلف رجل قبل ان كنت فعلت كذا
 فامراتك طالق فقال نعم وقد كان فعلت **باب اليمين**
على العمل واليمين الى آخره حلف لا يعمل يوم الجمعة فخلع ربا ساءا الى
 الخياط وامره ان يخط لا يكون حلف قال ان وضعت يدك على الدورك فانت طالق
 فوضعت يدك على الدورك ولم تغزل لا يكون حلف في يمين وضع القدم لوني عين
 وضع القدم صدق ولا يكون حلف برحله راكبا وانما يجعل مجازا عن الدخول اذا
 لم يكن له نية كذا اذا حلف لا يلبس من غزله ونوى حقيقة الغزل في يمين
 قوله ان اتيتك او قربتك ونحوه ونوى غير الجماع لا يصدق قضاء قال
 كل امرأة اتزوجها او كل امرأة املكها ونوى امرأة من بلد كذا او امة من
 الرومية لا يصدق الا في رواية الخصا كذا في يمين الطعام نوى طعاما دون
 طعام بنتا على تخصيص العام بالنية لم يصح قضاء في ظاهر الرواية حلف
 لا يركب دابة فركب بعيرا لم يكن حلف الا بالنية حلف لا يركب فرسا فركب
 برذونا لم يكن حلف لا يصوم اثرا فصام يوما حلف بخلاف قوله الابد
 فانه

مغزل
 س

فانه يقع على جميع العمر حلف لا يصوم شهر رمضان بكوفة فهذا على عموم الشهر كله
 حلف لا يصوم بكوفة وكان في يوم الفطر ولم ياكل ولم يشرب حلف لا يصوم
 لا يصوم فصلا بغير طهارة لم يكن حلف وكذا قال ان كنت صليت وقد كان صلي
 بغير طهارة حلف لا يصوم شهر رمضان ونوى ان لا يصوم فاقصد به رجل
 حلف قضاء وكذا في صلاة الجنازة وسجدة التلاوة لم يكن حلف
 لا يصوم القرآن اليوم ينبغي ان يصلي صلاة النهار حلف الامام حلف لا ينام
 حتى يمشي كذا كذا ركعة او يكثر المصلي فنام جاز لم يكن حلف لا يصوم
 امرأة فاستنق على قفاه فقصت حاجتها منه فالحمل ان يكون حلف
 لا تغسل رأسها من جنبه زوجها فهو على التمكن من الجماع حلف لا يفعل حراما
 لم يكن حلف بالدخول في النكاح الفاسد كذا أبو طي البهيمه الا اذا دلت الدلالة
 بان كان الحالف من جهل الراس يتق ممن يمشي خلف الدواب حلف
 لا يفتح التكة بخلال وحرام فجامع من غير حل التكة لم يكن حلف ان لم ينو الجماع
 ويصدق قضاء قال ان لم ياتيني حتى اجامعك فانت طالق فانه
 ولم يجامع لم تطلق عند محمد وبه يعني خلافا لابي يوسف حلف ليضرب بهذا
 الصبي على الارض حتى ينشق بنصفين فضر به على الارض ولم ينشق لم يتر
 حلف ليضرب عبده بالسباط حتى يموت فبالغ في ضربه ضربا عفيفا بتر
 حلف لا يضرب ولده فامر غيره فضر به لم يكن حلف ولو كان في العبد حلف
 قال للحر حلف لا يضربها الا من جرم ثم ضربها فقال ضربتها من جرم فاقول
 له مع اليمين قال ان قتلت يوم الجمعة فعبدي حلف بغيره بعد اليمين
 قبل الجمعة ومات يوم الجمعة حلف **باب اليمين على امرين**
 قال امرأة طالق ان كلمت فلانا او اكلت كذا او شربت كذا او اخر الطلاق
 فقال ان كلمت فلانا او اكلت كذا او شربت كذا فامرأة طالق فها سواء
 ما لم يجمع الشرط لا يقع الا ان ينوي شيئا فان قال انت طالق ان كلمت
 فلانا وان اكلت وان يشرب فاني شئ وجد من هذه الاشياء يقع ثم لا
 يقع بوجود الآخر وان اخر الطلاق واعاد كلمة الشرط ما لم يجمع لا يقع
 فوقع التفاوت بين تقديم الشرط وتأخيره اذا اعاد كلمة الشرط
 وفيما لم يعد لا تفاوت قال ان لم ادخل ما بين الدارين اليوم او ان لم اضرب

سوطين اليوم فانت كذا فدخل احد بهما او ضرب سوطا واحدا كجنت لان
 شرط البتر وجود بهما **سائل المذنب والكفارة** قال الله على ان اعتق
 هذه الرقبة وهي ملكة فعليه ان يغني به وان لم يغني فهاو انتم ولا تجبره الله
 اذا اعطى عشرة مائة كين كل واحد الف من حنطة عن كفارة الايمان
 لم يجز الا عن واحدة كذا الكفارة الظاهر خلاف المجد كقوله عشرة بالكتين
 مشبعين جاز يعطى عن كل صلوة منون حنطة وتودفج جملة
 الى فقير واحد جاز بخلاف كفارة اليمين ولا يجوز ان يعطى لفقير واحد اقل
 من منون كفارة اليمين وتسعة امنا يكون عن اربع صلوات
 وكفارة اليمين منوان ايضا تدر معصية كان يميننا نذر ان لا يشرب
 فشرب فعليه كفارة يمين نذر بناء الرباط او المسجد او السجدة
 او القنطرة ونحوها لم يصح وكذا آداة القدران تدر صدقة ولم ينوشا
 فعليه نصف صاع من تبر قال ان فعلت كذا الف درهم من مالي صدقة
 ففعل فلم يملك الا عشرة لم يلزمه الا ذلك القدر ولو لم يملك لم يلزمه
 شيء كان مخفونا وقت وجود الشرط لزمته الكفارة تاخير كفارة
 اليمين لا يسعه الكفارة ترفع الاثم وان لم توجد التوبة من تلك
 الجنابة واحد من عشرة فطيم لا يجوز وفي الشبان اختلاف اعطى
 عشرة مائة اثم استغنوا ثم افتقروا فاعاد مائة الم يجز
 دفع مائة قيمته ازار سابع جاز ولو كانت قيمة صاع شعيرة
 او تمر الا ويغفر بالسوة بما يستمر العورة وثوب خلق يعلم انه يتفقد
 به اكثر من نصف مده احد جاز كقوله عشرة لم يجز اعتق الم تدر عن الكفارة
 لم يجز كقوله عن ايمان كثيرة رقابا او غيره ولم ينوع كل واحدة جاز اعتق
 الا بقى عنها جاز قال ان اشتريته فهو حر عن كفارة يميني فاشتراه
 جاز للزوج منعها عن صوم الكفارة وكل صوم لزم بايجابها قال
 ان كان في يدي درهم سورت لاشته في يدي صدقة وفي يده خمسة
 دراهم لم يجز ولو قال من الدراهم جنت حلف لا يعمل معه في
 القسارة ونحوها ففعل مع شريكه جنت ومع عبده الماذون له لا حلف
 ان يجلس فلانا عندا جاعا يانا فنجبه عندا جاعا يانا فاطمأن
 اولى

قال ان قلته من الكفارة
 كذا ان تغفر كلامه
 عما كان حنت

او كذا حنت حلف ان فلانا ثقيلا وهو عند الناس غير ثقيلا وعنده ثقيلا
 لم يجز الا ان ينوي ما عند الناس قال ان شكوت مني الى اخيك فحطبت
 عند اخيه صبيلا لا يعقل ان زوجي فعل كذا وكذا لم يجز رجل اراد ان
 يقوم لما ربه فقال المتروا الله اكرخي لا يلزمه شيء **سائل**
البيع جاز البيع والشراء بلفظ السلم وفي السلم بلفظ البيع روايتان قال
 اذ جاز به هذه السلعة اليوم فان ربيتها فهي لك بالف فذهب به جاز
 كقوله بعثك على انك بخيار الى الليل قال بعثتك بالف ان شئت يوما الى
 الليل فهو في معنى شرط الخيار قال جعلت بيع هذا العبد اليك بالف فقال
 قد اخذت لم يلزم البيع حتى يقول البائع سلمته لك او يقول اجرت او جعلته
 ببعالك قال بعث بالف ان شئت فقال شئت صح قال بعثتك
 هذا بالف ان رضيت فلان جاز اذا بين وقت الرضا وتخي الكساح صح الكساح
 لا الشرط قال ان ادبت الى كذا درهما من هذا فقد بعته منك فادى
 في المجلس صح استحنا قال بعثتك بالف بالحق درهم فقبضه المشتري ولم
 يقل شيئا انعقد البيع قال بعثتك بكذا فيقال هو حر لا يثبت الملك ولا
 يعتق ولو قال فهو حر عتق ولزمه الثمن وقيل يعتق في قوله هو حر الاكل
 والبس بعد قول البائع بعثت بكذا ببيع قال اقل لك هذا بكذا
 فقبل لا ينعقد البيع في المختار قال بعثت راس هذا العبد او وجهه او روجه
 صح فام احدهما قبل قبوله عن المجلس بطل وان لم يذهب في البيع والخلع
 احد المتعاقدين اذا رجع قبل قبول الآخر صح وان لم يعلم به الاخر كذا الو
 رجعت عن الخلع قبل قبول الزوج صح وان لم يعلم الزوج اذا كان المثار
 اليه خلاف جنس المستمي والعبرة للتسمية اذا لم يعلم المشتري انه خلاف
 فان علم بالعبرة للمثاليه قال بعثتك هذا الخمار واشتريه الي عبدي صح
 اذا علم المشتري به قال اشتريه جارية بهذه الالف الدرهم واشتري
 الي الدنانير تعلقي التوكيل بالدنانير فلو اشتري بالدراهم يقع لنفسه
 اشتري بدنانير قلت ولم ينص على العدد جاز استحنا وفي درهمه
 قلت لم يجز في الاصح اشتري بدنانير او دنانير ولم يعتد بالدراهم
 ولا بالفلس ينصرف الى الدراهم من الفلس بالعرف اذا كان المشتري
 شيئا خبيثا يشتري بدنانير فلس قال بعثتك بالف درهم ثم قال بعثتك
 بمائة دينار فقبل المشتري كان الشري باليمن ان اشتري بالدين وعلم

البيع
 سائل المذنب

ان لا دين عليه الا ببيع بغير ثمن لا يملكه المشتري وان قبض وان سكنت
عن الثمن يملكه قبضه قال اشترى ثمنك بكذا فقال هو لك او ات
التمن ثم قال ابعثك واراد به الايجاب فقبل او قال المشتري اشترى ثمن
منك بكذا فقال بعت ثم قال رضيت بعشرة فقال بعت ثم لم يسمع
البيع قول المشتري لم ينعقد وان سماع اهل المجلس قال الموجب لم يسمع
وليس في اذنه ولم يصدق قضاء قال بعت بعشرة وقال الآخر بشيعة
وتف بضا ومضيا عليه كان البيع بتسعة فينظر الى آخرهما كلاما يتبايعا
وهما يمشيان او يسيران على دابة او دابتيان قال الاجاب الميا طيب متصلا
بكلام صاحبه ثم وان فصل لا وان قل بخلات السفينة قال بعت من
فلان بكذا فبلغه الخبر فقبل لم يسمع كذا بالاني بعت من فلان فبلغه
الكتب فقبل في مجلسه ثم قال بعت من فلان بكذا فاذهب واخبره فاجبر
الرسول فقبل في المجلس ثم **باب بيع الموهون والمسا جرم والمقصود**
والابن وحلال الدم والجنان والغرس العائد ببيع الموهون يعني
بانه يبيع ولا ينفذ كذا ببيع المساجد وليس بغير المشتري فسخه والمشتري
بالخيار علم به او لم يعلم في الاصح ببيع الموهون ثم باعه من آخر فاجاز المهرتان
البيع الثاني ينفذ الثاني ولو كان هذا في المساجد ينفذ البيع الاول
ولو رهن الموهون بعد البيع ثم اجر او وهب فاجاز المهرتان الاول الرهن
والاجارة والرهن وسلم الى الموهوب له او المهرتان الثاني نفذ البيع دون
الرهن والاجارة والرهن ببيع المقصوب من غير الغاصب اذا كان الغاصب
مقر اوله بئنه يبيع في الاصح كذا ببيع العقار قبل القبض قبل نقد الثمن
بائع الابن او الجنان ثم ظهر الابن وولد الجنان لم يجز وقيل في الابن اذا
ظهر لزوم البيع هو الاصح الا اذا فسخ القاضى قبل الظهور ببيع الابن والمشتري
يعلم بمكانه جاز فان قال المشتري بعثني ولم اعلم بمكانه وقال البائع
علمت فاقول للبائع في الاصح وان لم يعلم احدهما بمكانه لم يجز فان
وجده ودفعه اليه فاعتقه عتق وعليه قيمته في قول ببيع حلال الدم
موقوف ان قتل بطل في الاصح ببيع الغرس العائد الذي لا يؤخذ الا
بحيلة لا يجوز **باب بيع الفاسد والباطل والمقصود على**
سوم الشراء المشتري شراء في سدا قبل يملك التصرف لا العين بدليل
انه لا شفعة به ولا يجل الوطى في الامه وفي الاصح يملك العين بالقبض بدليل

انه لو بيعت بغيرها دار فله الشفعة ولو رد ما على البائع فعليه الاستبراء ولو اشترى
من الاب او الوصى عبدا يبيع فاسدا وقبض واعتقه جاز وقيل بكونه في المشترة
ولا يحرم ولو علفت منه صارت اتم ولد له وغيره قيمتها لا عقربا في الاصح
ولو ازدادت قيمتها في يده ثم استهلكها فعليه قيمتها وقت القبض
في الاصح وفي اشترى خمر اشترى فاسدا فتخلل عنده لا يصنع فعليه رد
الحل ان كان قابلا وردد مثل ان كان سكرها كما ورد قيمته ان عجز عن
المثل كما لو كان غصبا عنده اشترى بالمدينة والدم لم يملكه المشتري
بالقبض بالاتفاق وقيل انه مضمون عليه وقيل انه امانة ولو جاء
مستحق يبيع على المشتري لا خصومة بينهما خلافا لما لو اشترى
بالخمر او الخنزير وكو بيع الماذون بالمدينة والدم فلو علف اذنه والخمر والخنزير
بطل الاذن بعد القبض المشتري في الفاسد يبيع فاضا بالتحلية
جمع بين ماله وماله غيره وباع من ذلك الغير صفقة واحدة قبل لا يجوز
فيهما وقيل يجوز فيما هو ماله هو الاصح وجدت في الضيعة المشترة
قطعة وقف قبل بطل البيع في الكل كما لو جمع بين حرقه في الاصح جاز
في الملك كما لو جمع بين عبدا ومذبر وان جمع بين المسجد والملك بطل في
الكل اذا كان مسجد حاصية وان كان عامه لم يبطل في الملك وبيع دار
بغنائها فاسد عند الامام المقبوض على سوم الشراء انما يكون مضمونا اذا سمي
التمن بان قال اذهب به فان رضيت اشترى بعشرة اما اذا لم يقل بعشرة
فلا طلب من الميراث ثوبا فاعطاه ثلاثة قال هذا بعشرة والثاني بعشرين
والثالث بثلاثين احملها الى منزلك فاتي ثوب ترضاه بعت منك
فحمل فاحترق الكل في منزله ولم يدر انما هلك على التخي قب او علم لكن
لم يدر الاول هلكا كاضمن ثلث قيمة كل ثوب وان علم الاول لزومه
قيمه والاخران امانة وان هلك الثوبان لزومه قيمة نصف كل واحد
منهما اذا لم يعلم الاول وردد الثالث لانه امانة وان هلك واحد
لزومه قيمته وردد الثوبين وان احترق الثوبان وبعض الثالث
ولا يعلم الترتيب رد ما بقي من الثالث ويضمن نصف كل واحد من
الثوبين ولا يضمن نقصان الثالث ببيع العلق يجوز ببيع ثم السباع
والحمار وخنزيره مذبو حاي يجوز ولا ذبح لا اعطى هدية عظيمة واخذ شعر
النبى عليه السلام لا على وجه البيع والشراء الا بائس به سكة غير نافذة باعها

وطى

اهلها لم يجز كذا القسمة ببيع سرقين الرباط لا يجوز الا اذا اجمعه اشترى طيناً بواحد
فان لم ينفق به سوى الاكل لم يجز اشترى تراب الصوانين ان وجد فيه ذهباً
او فضة جاز والا فلا باع مرة فان اسلم حج وان قتل بطل اشترى جارية
بشرط انها مغنية جاز وبشرط انها حامل لا ويبيعها بهذا الشرط جاز ولم
يرد بعد الحمل لانه عيب اشترى عبداً على ان يطعمه الخبيص فسد اشترى جارية
على انها ذات لبن جاز في الاصح ماتت البايع او المشتري او ماتا لم يجز
لوارث المشتري ان يبيعها من وارث البايع باقل مما باع قبل نقد الثمن
بايع عبداً بالف نسيئة وشرط الخيار لاجنبى فاجاز ذوالخيار البيع ثم
اشتراه ذوالخيار بخمس مائة قبل نقد الثمن جاز والبايع لا اشترى
عبداً وديعة عنده شراً فاسداً فاعتقه فان كان العبد حاضراً جاز
الحمام اذا علم عددها وامكن تسليمها جاز ببيعها اشترى شاة على انها
حلوب جاز وعلى انها لبون لم يجز اشترى حيواناً على انها حامل فسد
مسائل البيع بشرط الخيار بشرط ان يجبل البايع ان
على المشتري بالثمن لم يجز العقد ولو بشرط ان يجبل المشتري البايع بالثمن
على غيره جاز استثنى كاشترط الكفيل بالثمن بجمع من آخر شيئاً بكذا
على ان يقرضه فلان الاجنبى وقبل المشتري ذلك لا يفسد البيع لان الشرط
جوى بين احد المتعاقدين وبين الاجنبى ولا يجبر البايع اذا لم يقرضه قال
بع عبدك من فلان على ان الثمن على العبد لفلان قيل جاز وانه خلاف
ظاهر الرواية قال بعيتك بهذا على الف وعلى ان تقرضني عشرة جاز
ولا يصير شرطاً في البيع اشترى بشرط ان تكفل فلان بالدرك فهو
كالبيع بشرط ان يعطى المشتري بالثمن رهناً معيناً او بنصفه كفيل
حاضراً فانه يصح ولو بشرط رهناً مجهولاً فسد الا اذا اتفقا على تعيين
الرهن في المجلس او نقد الثمن ولو بشرط رهن كرحضة جيدة جاز
وان لم يعين ولو امتنع المشتري عن تسليم الرهن بعد القول لا يجبر
ويقال اما ان تدفعه او قيمته او تفسخ باع شيئاً على ان يوفيه الثمن
في بلد كذا ان كان مؤجلاً الى شهر جاز والا فلا وفي المؤجل اذا حل الاجل
بطل له في المكان المشروط فيما له حمل وموثة وفيما لا حمل له على اختلاف
الروايات اشترى على انه ان لم ينقد الثمن الى ثلاثة ايام فلا بيع
بينهما جاز كشرط الخيار فان اعتق المشتري في الثلاثة نفذ وان لم
نفذ

ينقد في الثلاثة فسد البيع ولم يفسخ حتى لو اعتقه مادام في يده نفذ ولو اشترى
ونقد الثمن على ان البايع ان رد الثمن الى ثلاثة ايام فلا بيع بينهما جاز
استثنى كشرط الخيار للبايع ان اعتق البايع حج وان اعتق المشتري
لا اشترى وقبض ثم وكل رجلاً على انه ان لم ينقد الى خمسة عشر يوماً فلو كبل
يفسخ البيع لم يفد الا بعد العقد وصرح الشرط حتى لو لم ينقد في المدة
كان للموكل ان يفسخ باع رقبته الطرية على ان يكون للبايع حق المرور
جاز وان لم يجز ببيع في رواية كذا الوبايع التسفل على ان يكون له حق
قرار العلو عليه باع بر باع بشرط ان يبنى البايع حوايط الكرم فسد
وان قال اشترى حتى ابني الحوايط جاز ولا يجبر على البناء لانه وعد لكن
يرد عليه المشتري ان شاء في خيار المشتري اذا انقضت العاين او
ازدادت لزوم البيع وان لم يتولد منه كالهبة والكسب والغلة لا اذا
كان الخيار لهما فنقضت ايها كان فسخ اشترى مكناً او موزناً او عبداً
وشرط الخيار في نصفه او ثلثه جاز الاستخدام واللبس والركوب
للفطر في البيع بشرط الخيار ليس باختيار الا اذا انكرت دعماً اجارية
المشترى الى فراشه لا يبطل خياره كذا اذا زوجه ولم يبطأ الزوج
قال احمد هما مضت مدة الخيار بعد النقص وقال الآخر بل بعد الاجازة قال قول
لمدعى الاجازة خيار البايع بان بعد موت المشتري اشترى على انه كانت اجاز
قادمى المشتري انه ليس كذلك لم يجز على القبض حتى يعلم ذلك اشترى
على انه كره فقال المشتري لم اجد ما كره او قال البايع كانت كره فقال قول للبايع وان لم
يقبضه حتى اخلفا نظر اليها الف ولزمته بقولها بل يمين وان لم
يكن عند الف من يمين يمين لزمته ولا شيء على البايع اشترى على انه بالخيار
لم يجز على تسليم البايع وان نقد الثمن اشترى شاة او برة على انه بالخيار
فجلب لبيها بطل خياره ولو اشترى كلباً على انه نطوح وليس كذلك
لا خيار له كما لو شرط مغنية اشترى خفا به خرفى على ان يجزه البايع
او خلقت على ان يرفعها البايع جاز قال البايع للمشتري بعد قبض البيع
بايام لك الخيار ثلاثة ايام صح ذك الخيار اشترى ما يفد كالسمك
الطوى ونحوه وخيف الف قبل الاجازة يقال للمشتري اما ان ترد
او تأخذ **مسائل في اشتراط قدر المبيع وصحة اشترى**
صبرة على انها عشرة اقفزة فانزلت لا تسلم له اشترى حنطة مثلاً
اليها على انها عشرة اقفزة فوجد ما كذلك جاز ولو اشترى على انها اكثر

من عشرة فوجد ما اشترى جاز وان وجد عشرة او اقل لا وان شرط ان لا يقل فوجد
 اقل جاز وان وجد عشرة او اكثر لا في الاصح وفي الدار على ان عشرة اذرع
 يجوز في الوجه كله اشترى نصف ما في هذا الكرم من العنب الذي
 عليه على انه خمسين من جاز ان وجد ما كذلك اشترى مكيلا او موزونا
 على انه كذا فوجه ناقضا جاز وهو بمنزلة الاستحقاق ان كان قبل القبض
 او بعد قبض البعض له بخلاف ان شاء رد ما لم يستحق وان كان بعد قبض الكل
 لا اشترى عدل زط على ان فيه خمسين ثوبا فاذا فيه احد وخمسون او تسعة
 واربعون فالبيع فاسد لانه جهل المبيع في الزيادة والتمن في النقصان
 وان سمي لكل ثوب عشرة دراهم فعني الزيادة كذلك وفي النقصان
 جاز وبخبر المشتري في الاصح باع ثوبا ثمانية اوزان وثلاثون مثقالا فوجد ما
 مثقالين سلمت الزيادة للمشتري بخبر سبي اشترى شاة او بقرة
 على انها حلوبة جاز وعلى انها تحلب كذا لا اشترى على ان يعتقه وقف
 عند الامام فان اعتقه جاز وان هلك قبل اعتاقه فعليه قيمته شرط
 الخصا في العبد فاذا هو فحل لا يرد وفي عكس يرد ولو وجد عينا له ان
 يرد اشترى ما على ان البائع لم يكن وطيبها لم تبين خلافة ليس له ان يرد ما
 وفي رواية له الرد السفيح ان كان مشروطا في القرض فهو حرام والقرض
 فاسد وان لم يشترط جاز باع شجرة بشرط القلع الاصح انه لا يجوز بشرط
 القلع الا يجوز وقيل بشرط بيان موضع القطع باع نصيب من الشجرة
 مشاعا والاشجار قد انتهت جاز اشترى ارضا فيها اشجار على ان
 لاحدهما الارض والاخر الاشجار جاز باع احد فرعى شجرة جاز ان باع
 موضع القطع والاضر فيه جميع نزل الكرم بشرط الترك لا يجوز باع
 نصف نزل الكرم مشاعا ولم يدرى لم يجوز الا من الشريك والجملة فيه
 ان يبيع الكل ثم يفتق في نصفه او ثلثه باع نزل الكرم بعد ما يفتح وادرك
 مشاعا وغيره جاز اشترى الكرم مع الغلة وفتق ان رضى الاكار
 جاز وله حصته من الثمن وان لم يرض لم يجوز البيع اشترى اوراق التوت
 على ان ياخذ شيا فثبالم يجوز وان لم يذ كر شيئا فان اخذ ما في اليوم
 جاز وان مضى يوم فسد والجملة ان يشترى الشجرة فياخذ الاوراق
 ثم يبيع الشجرة من البائع **باب السلم والتاجيل** الا بائس بائس
 في الفلوس عددا في الاصح الاسلام بلفظ البيع والشراء يجوز في الاصح اسم
 الكيل في وزني يتعين بالاشارة كالزعفران او الحد يد جاز وقيما لا يتعين

كالدرهم

كالدرهم والذنا غير لا يجوز واذا لم يجز سلم ان كان بلفظ البيع يجوز بيعا
 بمن مؤجرا وان كان بلفظ السلم قبل لا يجوز وقيل يجوز وقيل بشرط ان
 وصف الخطة حد القطع السلم فيه ان لا يوجد في السوق الذي يجوز فيه بيع
 كذا القطع العدلي واذا انقطع السلم فيه عن ايدي الناس في او انه يتخبر
 رب السلم وعن الامام انه يفتح السلم مكايلا فيما ثبت نصا او موازنة
 فيما ثبت كيو نصا في جوازه روايتان وانفقت الروايات ان ما ثبت
 كيوه بالنص لا يجوز بيعه بجنه وزنا كالخطة بالخطة وزنا الا ان يعرف
 ت ويها كيوه ولا ما ثبت وزنه نصا بجنه كيوه كالدرهم بالدرهم
 كيوه الارواية شاذة عن ابي يوسف انه يجوز اذا اعتاده الناس باع السلم
 بالتمه كيوه او وزنا جاز لانه يكال ويوزن كذا كل ما يكال ويوزن اسم في الملبس
 ثوبا او وزنا جاز لان ما انقص فيه فالعبرة للعرف اسم في الخلق والعصير
 لا يجوز كيوه وزنا وفي البادخا ن عدد اذ في البعسل والثوم وزنا وفي الجنة
 لا يجوز اصلا في قول الامام دفع دراهم الى خباز ياخذ منه كل يوم شيئا
 يقول له كل ما اخذت فهو على ما قطعك عليه اسم في الاجر يجوز اذا
 بين الملبس اشترى مائة آجرة من الاوز لم يجوز ذكر الطول والعرض بالذرع
 في المذروعات بشرط جواز السلم كذا باسكان او حريرا وبشرط ذكر الوزن
 في الحرير في الاصح وقيل بشرط في الخبز لا الخبز يبيع ثوب خبز بثوب خبز
 ثيابا لم يجوز الا اوزنا كذا والى الصفا قاله بعض السلم وبقاؤه في البعض
 جائز جاز بالسلم فيه اذ يبدد او وصف او قال خذه وزني درهما او
 او انقص قدرا او وصف او قال خذه وارده عليك درهمي يجوز في المكيل
 والموزون في الزيادة والنقصان قدرا او وصف او في المذروع في الزيادة
 قدرا او وصف او لا يجوز في النقص قدرا او وصف الا اذ بين في العقد
 لكل ذراع حصته فيجوز في نقص قدرا المذروع وعند ابي يوسف يجوز في
 الكل بطريق الزيادة والخطا خذ في الذي جاء به المسلم اليه انه جيد ام
 لا يريه احكم رجلين من اهل تلك الصناعة فان اجمعا انه مما يوقع
 عليه اسم الجيد بغير رب السلم على اخذه من المسلم اليه رد المسلم اليه راسا
 المال او بعضه وقال هو زيف او سقوة وقال رب السلم لم اعطك هذا
 فان كان اقرب قبض الجباة او حقه او راس المال او باستيفاء الدرهم لم
 يسمع دعواه وان لم يقرب القول له انه زيف او سقوة او راسا
 لا يملكه استيفاء حقه

نيكيل وقيل عليه احد
 التذليل كذا قوله سره
 وزنه

بحجر عندنا خلافاً لغيره وقيل ما ذكره خواجه زاده اصح من بيع العدة واحداً باثنين جاز
 ان كان يدا بيد وفي الخطر يعني الا في الاصح اذا كانت الدراهم صنوفاً في بعضها
 غلبت الغضة على صنفاً وفي بعضها على العكس في البعض مت ويا فلا باس
 ببيع بعضها ببعض متفاضلاً يدا بيد ويصرف فضة احد بهما الى الصف الآخر ولا
 خير فيه نسبة اشترى قلباً بعشرة ثم غصب بايع القلب عشرة او عشرة
 يكون عن بدل الصرف المستحق عليه **باب الاستصناع** لا يجبر المصانع
 على العمل ولا المستصنع على اعطاء الاجر وان شرط التعجيل وان قبض المصانع الدراهم
 ملكها وبطل الاستصناع بموت المصانع والمستصنع خيار اذا اراده ولا خيار
 للتصانع ويجبر على التسليم اذا اراده المستصنع ورضى به وقبل رؤيته له ان
 يبيعه وبذلك المدة يصير له فيما لا تعامل فيه كالشباب بالاجماع كذا فيمنه
 تعامل عند الامام وهذا اذا كان ذكر المدة غير وجه الاستعمال لا الاستعمال
 وقيل ان كان ذكر المدة من المستصنع فهو استعمال ومن المصانع استعمال
باب كمال الثمن الثمن اذ اكتم قبل القبض فسد البيع
 عند الامام خلافاً له وان غلب او رخص لا خيار لاحد ثم عند ابي يوسف تجب
 قيمته بايوم العقد وعند محمد آخر ما كنت ولو تقابل بعد اكتم البيع البايع
 ومثله في قياس قول الامام كما في الاستقراض فانه اذا استقرضه ثم
 كثر فعليه مثله عنده وعند ابي يوسف قيمته بايوم القبض وعند محمد قيمته
 قبيل الاكتم اقترضه طعماً بالعرفاق فاحذ به مكة قال ابو يوسف عليه قيمته
 يوم اقترضه وقال محمد قيمته بالعراق يوم اختصما وليس عليه ان يرجع معه العراق
 في اخذ طعامه والخلاف في كد ما في الغصب كالخلاف في الاستقراض وفيقي
 بقول محمد رفقاً بالناس اشترى براجية ونقد بعض الثمن ثم كثر العقد
 بقدر ما لم ينقد ولو اشترى بدراهم كاسدة وقت العقد غير معينة لم يجز ولو
 كان في كسح يجب من المثل تزوج امرأة على دراهم كاسدة فلها ذلك ان
 بلغت قيمتها عشرة والا يبلغ عشرة وان تزوجها على راجحة ثم كثر
 فعليه قيمتها بايوم العقد والاكث ان لا يزوج في بلد وقع العقد فيه وعند محمد
 ان لا يزوج في جميع البلدان بناء على ان اصطلاح بعض الناس يعني لا بطل
 الثمنية عندها لا عنده سلم في فلس فاكتم ياخذ راس مال **باب**
اتحاد الصفقة وتعدو في السبع ثلاثة اشياء عاقدة وعقد ومثن فاذا
 اتحد الكل اتحدت الصفقة وان تعدد العاقدة بان كان البايع او المشتري اثنين
 واتحد

بيع

الى

واتحد العقد والمثن بان قال للمثني يبيع منكى او قال لبايعنا منك فالصفقة
 متحدة ولو تعدد الثمن بان قال البايع هذا بكذا وهذا بكذا او قال للمثني في ذلك
 والعقد والعاقدة واحد فذلك لك ولو تعدد العقد ذلك لا يتصور مع اتحاد الثمن
 لان تعدد العقد ان يقول بعتك هذا بكذا او بعتك هذا بكذا فمتحدة
 الثمن فيتعدد الصفقة كما تعدت الاشياء الثلاثة ولو اتحد العقد وتعدد العاقدة
 والمثن قيل بتعدد وقبل لا وبقيت فمتى تفرق العقد تفرق الثمن لا مجال لتفرق
 الصفقة لرجمان جنبه التفرق ومنه اتحد العقد يجوز ان يتفرق الثمن ويجوز
 ان يتحد والعاقدة كذلك فيفتي انه متحدة الصفقة اذا اشترى من آخر ثياباً
 كل ثوب بدرهم على ان ثمن هذا بعينه حال وثن الباقى من ثوب لا يملك المشتري
 قبض ثمن من الثياب حتى يوفى جميع الثمن الحال لان الصفقة واحدة **باب**
قبض المبيع وهلاكه قبل القبض والنقص فيه قبل القبض بايع
 وخطى بينه وبين المشتري ببيع قاض حتى لو هلك يملك على المشتري
 ولو قبض المبيع قبل نقد الثمن بغير اذن البايع حتى وجب تسليمه الى البايع
 فخطى بينه وبين البايع لا يصير البايع قابضاً حتى يقبضه بايع خلافاً في ذلك
 بينه وبين المشتري وختم المشتري على الدق وتتركه على حاله فهلك يملك
 من مال المشتري اذا كان البايع اعار منه كمن اشترى حنطة ثم قال للبايع
 كلها في غرايرك ففعل والمشتري حاضر يصير قابضاً اشترى مسلم من مسلم
 عصير او لم يقبضه حتى تخم فسد البيع فان صار خلافاً قبل ان يترافعا يتخير
 المشتري في اخذه وتتركه وان خاصم قبل التحلل ابطال البيع فان
 تحلل بعده لم يكن له عليه سبيل وقيل عند محمد يبطل بحد النحر ولا يمكنه
 اخذه بعد التحلل وقيل اراد محمد بقوله يبطل اي للمشتري ان يبطل وليس
 فيه خلاف اشترى حنطة بعينها فاستعار من البايع جوالق وامره
 ان يكيل فيه فان كان الجوالق بعينه صار المشتري قابضاً بكميل البايع
 فيه وان كان بغير عينه بان قال اعطني جوالق وكلها فيه فان كان
 المشتري حاضراً فهو قبض والا فلا وقال محمد ليس يقبض عند غيبته في
 الوجهين حتى يقبض الجوالق ويسلم اليه ولو دفع المستقرض جوالق ليكيل
 المقرض فيه ففعل لم يكن قابضاً كالتسليم قال للمشتري احنط معك ففعل
 فعطيت الدابة فهي على المشتري ولو كره قبض اشترى دهناً عينا
 ودفع دبتة وقال زن فيها فوزن فهلك في يد البايع فله ملك على المشتري

يكيل

اذا وزن كحضرة وان كان الدهن غير معين لم يصير قابضا وزن بخمسة لانه
 لم يصح الامر بالوزن قبل الشراء وتشرى التقاطي انما يتم بالقبض او التحلية ولم يصح
 التحلية في دار البايع او دكانه فاذا قبض الآن صار شترى قابضا ثم قبل
 لا يحل له التصرف قبل الوزن وقيل يحل وبه يفتي اشترى دهن معين او دفع
 اليه قارورة صحيحة وامره ان يكسبه فيها فلما وزن رطلها انكسرت القارورة
 وسال الدهن فوزن الباقي ولم يعلم به في وزن قبل الانكسار فله ملك على
 المشتري وما وزن بعده فباع البايع والباقي بعد الانكسار شيء مما وزن قبل
 الانكسار فافرجه البايع وصوب على الباقي ضمن ذلك القدر للمشتري وان كان
 دفع القارورة مكسورة ولم يعلم به واما البايع بالصب فيها فصوب وهو لا يعلم
 ايضا فذلك كله على المشتري وان كان المشتري يملك القارورة بيده
 فله ملك في جميع ما ذكرنا على المشتري اشترى خطبا في المصنف فله ملك قبل تسليمه
 الى منزل المشتري على البايع لان تسليمه عليه كما لو ساج دابة الى مكر كذا
 كان له ان يبلغه على الى منزله وليس للمكاري منعه بالعرف كذا اكل ما يباع على
 ظهر الدواب كالنخلة والخطبة وغيرهما يجبر البايع على حملها الى منزل المشتري
 وشرط الحمل الى منزل المشتري مفيد وشرط الايفاء في الاصح وكذا شرط على المسلم
 اليه ان يوفيه في مصر كذا قلنا ان يوفى في اى محلة شاء اشترى عقارا فحق البايع
 سلمته اليك وقبل المشتري فان قدر المشتري على فتح الباب واغلاقه يكون
 تسلما والا فلا اشترى بكم فوطئها يصير قابضا فلو هلك فهو على المشتري
 فان احدث البايع منعا بعد وطئه صار ناقضا قبضه والهلاك على البايع
 الا انه يبقى حصته نقصان ذوالملك الجارة من الثمن على المشتري ولو كانت
 ثيابا يصير بالوطئ قابضا ولو هلك بعد احدث البايع المنع يملك كلها على
 البايع ولو وطئ البايع قبل التسليم لا يجبر المشتري في المشهور لان الوطئ
 قبل البيع ليس بجيب فكذا قبل القبض وعن الامام انه يجبر وبه اخذ بعض
 المشايخ تزوج مكاتبته على امة بعينها فزوجته ما منه قبل القبض فدخل
 بها ثم طلقها قبل الدخول بالمكاتبته خيرة بين اخذ نصف الامة وبين اخذ نصف
 قيمتها يوم وطئها لان وطئها عيب فاحش حصل بتسلطها فيختار كما
 لو قطعت المكاتبته بدالامة اشترى شيئا فلم يقبضه حتى قضى به دينه لم يجز
 لان في القضاء معنى البيع وبيع قبل القبض لا يجوز اجارة المبيع منقولا
 او عقارا لا يجوز قبل القبض وهب المبيع لغير البايع قبل القبض وامره قبضه
 فقيه

وبه يفتي
 هبة ودهن
 وودع الدهن فاروه
 صحيحة
 وان كان العارون
 مكسورة
 هبة خطا
 المصا
 كل ما يباع على
 ظهر الدواب على
 البايع حمله
 الى منزل
 المشتري
 هبة بكم
 فوطئها يصير
 قابضا

فقيه خلاف ولو وهبه للبايع فقبله كان اقاله بخلاف ما لو باعه منه حال البايع
 رجلا على المشتري بالثمن سقط حقه في الجبس ولو حال المشتري البايع على ان
 فكذا الارواية عن محمد اعاد البايع المبيع من المشتري قبل قبض الثمن او اودعه
 منه يبطل حق الجبس والتمس لو اعاد الرهن من الرهن او اودعه لا يبطل
 الرهن وجد البايع الثمن رصا فادستوقا او مستحقا فله ان يسند المبيع
 ولو وجده زيوفا او بهرجة لا والتمس ان يسترد في الوجه كله اذا اعطى
 المشتري الثمن اجبه البايع على القبول والبايع ان يقض فيها وجد من الزيون
 يردده هبة بعض الثمن قبل القبض وهبة كله خطا الا ان هبة الكل لا يلحق
 باصل العقد وهبة البعض يلحق اذا لم يكن المخطوط تبعا او وصفا اما اذا
 كان فلا حتى لو اشترى بخيار فرضي البايع بزبون لا ياخذ الشفع الا بالجباه
 ولو اشترى بعبد فوجد العبد اعور او اعور قبل القبض فرضي البايع بالاعور
 فان الشفع ياخذ بقيمة العبد صحيحا واذا لم يكن البعض المخطوط تبعا ولا
 وصفا ياخذ الشفع بما بقي من الثمن حجة الدين لمن عليه الدين تصح بلا قبوله
 وبه يرد بركة قال امرأته طلق ان كان له مال فهو على مال الزكوة ونقطة
 الملك على الكل اذا وارث بين رجلين باع احدهما كله جاز في نصيبه ولو باع
 نصيبه من عاشره كره ان يبطل البيع اشترى قرية ولم يستان المقيمو المصا
 فسد ولو اشترى ولم يستان حدودا قبل يجوز وقال السرخسي لا اشترى
 ارضا على ان جميع خراجها على البايع ابدا فهو فاسد وعلى ان الزايد على خراج
 الاصل على البايع جاز بيع المعاملة وبيع الوفاق فاسد وبه يملك بعد
 القبض وقيل هو رهن حقيقة لا يباح الانتفاع للمشتري الا باذن البايع
 وبعض ما اكل واستهلك والبايع استرداده اذا قبضه وبه يمتي شاء
 قال كذا ان كنت ارضا خربة في موضع كذا لا يابى شئ في بيعها
 منه بكذا ولم يعرفها البايع فباعها بكذا الثمن وهي اكثر من ذلك جاز
باب تصرف الفضولي والوكيل والاب والوصي والمريض
واليسير من العيب والغبن اشترى الفضولي لغيره على وجه احد
 اضاف الشراء اليه نصا بان قال البايع بعتك من فلان وقال الفضولي اشترى به
 فلان او لم يقل فلان يتوقف الثاني قال بعت منك وقال الفضولي
 قبلت وثوى بقلبه فلان يتخذ ولا يتوقف الثالث قال الفضولي
 اشترى به فلان فقال بعت منك لا يتوقف الرابع قال بعت منك لاجل

اعاد البايع
 من المشتري
 والمهر من الوعا
 الرهن
 عهده من
 مخرج لا يملك
 هبة بكم
 المقابر

فلان فقال اشترى او قال اشترى لاجل فلان فقال لا يتوقف شرطه
بشرط الخيار بان قال اشترى لفلان على ان ذلك الفلان بالخيار لا يتوقف
بائع الوكيل بحضرة الموكل فالعبرة على الوكيل بالبيع مطلقا بملك البيع
بشرط الخيار وملك الغنم الموكل اذا وجد عيبا بترد على الوكيل اقاله الوكيل
بالتم جازية عند اي حنيفة ومحمد كالا براء كذا اقاله الوكيل بالبيع لا على
البائع واقال الوكيل بالشراء لا يجوز اجماعا عرض الدلال المباع على صاحب
الدكان وتركه عنده فهرب صاحب الدكان وذهب بالمباع ليضمن الدلال
لانه لا يجوز له تركه عنده الوكيل بشرائه متى اذا وجد به عيبا ان رضى به قبل القبض
لزم الموكل فاحش كان العيب او ليسه اعند الامام وعندهما في الفاحش
لزم الوكيل والفاحش ما يغوت به جنس المنفعة كاللعج وقطع اليد من لا قطع
احدهما وفق احدهما وقيل ما لا يدخل تحت تقويم المقومتين كما قيل في الغبن
وان رضى به بعد القبض يلزم الوكيل الوكيل لان العيب قبل القبض
لاحقة له من الثمن فالرد كالرد بحيا الشرط والرؤية والوكيل يتمكن
من الزام العقد فيهما فلما بعد القبض فله عيب حصته من الثمن وكان
الرضا به ابطال حق الموكل والوقوف الامر حين راي العيب لا ترض به فرضي
به لزم الى مورسها لورضى به بعد القبض ابر الموكل بالشراء البائع عن العيب
صح حتى لا يملك الوكيل رده فسخ الموكل مع المشتري بجائز قبيل في الغبن
اليسير والفاحش في العروض وانه يتم بغيره في العقار وانه بازده ويجوز
ده ووازده وما زاد في حش وقيل ما يدخل تحت التقويم بغيره وما لا يدخل
فاحش في كل خواهر زاده هذا التحديد فيما ليس له قيمة معلومة كالعب
وغیره اما ماله قيمة معلومة كالخبيز والحم ونحوهما فاد الوكيل بالشراء
قل او كثر لا ينفذ على الموكل لانه لا يدخل تحت التقويم ببيع ما يريهما
بالف درهم في غير رواية الاصول يجوز ولا يكره في قول ابي يوسف وقال
محمد بكره ثم الغبن اليسير متحمل الا في سبب ما بل احدها الوكيل
اذا باع من عند نفسه او ممن لا يجوز شهادته له ان ثمنه ببيع رب المال مال
المضاربة الثالثة شراء الوارث من مورثه في مرضه الرابعة اذا اخذ
المالك قيمة الجارية من الغاصب بقوله مع يمينه ثم ظهر ان قيمتها زائدة
بدانق للمالك اخذ ما الخامسة اوصى بثلث ماله ثم باع الموصى في مرضه
شيئا وحايا بيسيرة يدخل المخاباة في ثلث ماله الب دسة المرض النزي
عليه

عليه بن محيط بما لم يرض باع ما يري في الفسخ بحسب ما من الاجنبى ولما لم يسواه
ينفذ المخاباة بقدر الثلث فيقال للمشتري اما ان تبلغ الثمن الى تمام الثمن
ولا يترد شيئا من المبيع واما ان يفسخ وليس له ان يترد شيئا من المبيع باع
من وارثه او اشترى منه بمثل القيمة لا يفسخ البيع والشراء اصلا قبل اجازة
الورثة خلافا لهما وبالمخاباة لا يفسخ اجماعا اجازت الورثة او لا وفيقال للمشتري
اما ان تبلغ الثمن الى تمام القيمة والآن يفسخ الاب اشترى للصغيرة طعنا
من مال نفسه يكون مبرعا وان كان للصغيرة مال استحق باع ضيعة ابنة ثم
كبر ان كان الاب محمودا عند الناس ومستورا فبيعه جائزا وليس للاب ان يطله
لكن يطالب منه الثمن فان قال فباع او انقضت عليك قبل قوله وان كان
فاستقا لا يجوز بيعه باع الاب او الوصي عقار الصغيرة وراى ان يفسخه اصل
للصغيرة كان له نقضه باع الوكيل على انه بالخيار ثلاثة ايام فمات هو والموكل
ثم البيع في الاصح باع الاب او الوصي بشرط الخيار فمات هو واليتم اودرك
في الثلاثة ثم البيع وعند محمد في ادراكه تحول الخيار اليه باع المالك بالخيار
او الماذون فحجز او حرج عليه في الثلاثة ثم البيع باع الاب او الوصي ثم بلغ
اليتم ترجع الحقوق اليهما ولو باع مال احد الابن من الآخر ثم بلغ
فالعهدة عليه ما باع مال نفسه من الصغيرة ثم بلغ فالجور الى الابن ولو باع
مالا الصغيرة من الاجنبى او اشترى مالا الاجنبى للصغيرة ثم بلغ فالجور الى
الاب لا يجوز البيع والقسمة على من يمين ويقيم وعلى المبرسم والمفج عليه
الا اذا كان وكيله وقد وكله حال افاقته ببيع المالك مال اليتم من نفسه
او ماله من اليتم لا يجوز له نقضه ولو اشترى من وصي اليتم جاز وان
جعل الوصي وصيا اشترى الاب مال ابنة الصغيرة لا ينزل عن الثمن حتى
ينصب الوصي وكيله من الصغيرة ليقبضه من الاب ثم بعد القبض يافره
الوصي بالرد على الاب باع ماله من ابنة الصغيرة لا ينوب ذلك عن قبض
الشراء فماله يتمكن الاب من القبض حقيقة بملك من مال الاب
اشترى ثوبا من الفضولي فقطعه ثم اجاز المالك جاز ولو اجاز بعد ما حاطه
لا يملك العنان اشترى ذات رجم محرم من شركه لزم المشتري دون
الشريك ولو اشترى للصغيرة او المعتوه ذارحم محرم منها لزم الاب
بيع انكران من الحرم لازم وان كان بغين فاحش حتى لا يعقل باع ثم
اجازه بعد البلوغ او اجاز له ولم يفسخ ولو كان يعقل جاز بالا جازة

بيع الوصي عقال الصغير يجوز باحدى شرائط ثلث ان يكون لصنف قيمته اوان
الصغير الى ثمنه او كان على الميت دين لا وفاقا له الا انه اشترى الوصي لاحد
اليتميين من الآخر لم يجز وكذا لو اذن له ما فني بغيره ما اذا تباعا
باذن الاب اذا جن الابن شره ارجا بيع الاب عليه وفيه دونه **لامت**
العيب ودعواه والافرار والابراء والقيل قال البايع بعد تمام المبيع
قبل القبض تجب المبيع والتمه المشتري في اخباره ويقول عرضه ان ارد
عليه ويكذب فقبضه لا يكون رضا بالعيب ولا تصرفه اذا لم يصدقه
لكن الاحتياط ان يقول له لا علم لي بذلك وانا لا ارضى بالعيب فلو ظهر
عندي ارد عليك فاحش العيب ما لا يدخل تحت النقص ثم اشترى
حنطة مثارا اليها فوجد رديته فالرداة ليست بعيب خلافا لما لو وجد
مسوسة او غفنة كذا لو اشترى انا فغفنة فوجد رديته من غير كسر وعش
لم يكن عيبا كذا اذا وجد الجارية سوداء الوجه لم يكن له حق الرد العمومية
في الشعر عيب وهو لون بين الاصفر والاحمر والشمط عيب وهو الشيب
قبل وقته اشترى غلاما امرء فوجده محمول المصحة له ان يرد فيج تجارية
ليس بعيب الكساح عيب في الرجل والمرأة عمة الجارية عن طلاق رجعي
عيب وعن البايع لا اشترى جارية قد ولدت عند البايع لامنه او عند
آخر ولم يعلم المشتري بذلك له ان يرد في الاصح لان تكسر الولادة لا يرد ولا يرد
نفس الولادة عيب في بني آدم وفي البهائم لا الا ان يوجب نقصا ناعدا المقتان
في الغلام والجارية اذا كانا جليدين ليس بعيب وكذا في المولودين الصغيرين
وان كانا كبيرين فهو عيب الغلام قال الامام رضي الله عنه لا علم لي بوقت
الحضان ولا رواية فيه عنهما وقد رده بعض المتأخرين بتع سنين او عشر
وجده العبد ولد الزنا فليس بعيب وهو عيب في اجارية اشترى جارية
فوجد ما لا تحض لا تسمع خصومة ما لم يرد ارتفاع الحيف بسبب الداء
او الجبل فان ادعى بسبب الجبل فالمرجع فيه قول النافان قلن هي جلي
يحلف البايع ان ذلك لم يكن عنده وان قلن ليست بجلي لا يمين
على البايع وان ادعى بسبب الداء فالمرجع فيه قول الاطباء من المسلمين فاذا
اخبى عدلان من الاطباء المسلمين ثبت العيب في حق سماع الخصومة ويحلف
البايع مع ذلك ولم يثبت بقوله العدلين منهم لا يمين على البايع وما لا يطلع
الرجال عليه يثبت العيب في حق سماع الخصومة بقوله امرأة واحدة ويحلف

وجدها لا تحيض

البايع

البايع فان حلف والاردت بنكوله وقال ابو يوسف ان كان قبل القبض يرد بقول
الناس في كل ما لا ينظر اليه لا النافان وقال محمد في رواية يحلف البايع مع ذلك
قبل القبض وبعده وفي رواية يرد بقول النافان قبل القبض وبعده ما دخل الجبل
اشترى خفتين فوجد احداهما ضيقا ان كان لا يدخل لعله في الرجل ليس له ان
يرد والا يرد وان كان كلاهما ضيقا لا يرد اشترى بنز البطيخ فزرع فذا
هو بنز القث يرد على البايع مثل ذلك واخذ ثمنه ادعى المشتري العيب لا
يحسبه على الدائن ما لم يغم البينة او يحلف كذا المديون اذا ادعى ايضا الذين
اشترى عبدا فابق بعد القبض لا خصومة له مع البايع حتى يحضر العبد قيام
العيب في الحال شرط صحة الدعوى فاذا ثبت يحلف البايع للرد على البينات
او يحلف على العلم بقيام العيب للحال عندهما يحلف وعنده لا قول المشتري
ليس به عيب ليس باقرار بانتفاء العيوب حتى لو وجد به عيبا كان له ان
يرد ولو عتق فقال ليس باقرار بانقضاء الا باق كذا لو شهد الشهود
انه باع بشرط البراءة عن كل عيب لا يكون اقرارا من الشهود بالعيب حتى لو شهدوا
ان يرد فوجد به عيبا له ان يرد وكذا لو شهدوا انه باع على انه بري من الاباق
كان له الرد بعيب الا باق ولو شهدوا انه باع على انه بري من اباقه كان اقرارا
حتى لو شهدوا ان يرد ليس له ان يرد به ذلك ولو قال بعث منك على
اني بري الا باق لا يكون اقرارا بعيب الا باق ولو قال اني بري من اباقه
كان اقرارا به المشتري الاول ابرأ بايعه عن العيب بعد ما وجد المشتري
ان عيبا قبل الرد صح حتى لو رد عليه ان ليس له ان يرد به على بايعه
ادعى عيبا في جارية وانكر البايع فاضطل على مال على ان يبرئ المشتري
البايع عن ذلك العيب ثم ظهر عدم العيب وبرأه عنه فكل بايع
ان يرجع بما ادى من بدل الصلح وكذا لو زال العيب بعد الصلح
باب يمنع الرد وما لا يمنع قال البايع بعد ما وجد المشتري به
عيبا يبيعه فقال نعم لزمه وبطل الرد ولو قال بعه فان لم يشتر فرده على
فرض فلم يشتر لا يرد ولو قال المشتري بعد ما وجد البايع الثمن يرد
انفقه فان لم يرجع رده على فاذ لم يرجع رده استحق استثنى ضيعة
في الخريف فوجد في الربيع مع الزعار وقد كان في يد البايع كذا
فان كان في يد المشتري بسبب نهم آخر لا يرد وان كان بعين ذلك
السبب يرد سواء كان الزعار في يد المشتري كذا او ذلك القدر وعلى

من

هذا اذا اشترى كرمًا فظهر فيه المشتري سمارى فالعبرة بالاحوال السبب اشترى
ارض فوقها لا يرد بالعيب كالاعتاق والتدبير ويرجع بالنقصان
حدث عند المشتري عيب يرجع بنقصان العيب القديم فان قال البائع
انا قبله كذلك ولا اريد النقصان فذلك اشترى ثوبًا ففصل لابنة
الصغيرة ثم وجد به عيبًا لا يرجع بالنقصان ابقى العبد ثم علم المشتري
بعيب لم يرجع بالنقصان ما لم يمت او يعود لان البائع ان يقبله
معيبًا العبد المأذون لا يملك الرد بالعيب اذا ابره البائع عن الثمن
او وهبه له وقبل ولو كان حرًا يملك الرد قبل القبض لا بعده ولا
يرجع بشئ اقر المشتري ان المبيع كان لفلان غير البائع وكذبه فلان
ثم علم بعيب له ان يرد وكذا كوابعه ثم رد عليه باسباب يكون فسخي
من كل وجه ثم علم بالعيب ولو كان الاقرار خيره بعد رؤية العيب فذلك
اذا كذبه المقر وفي المبيع بعد العلم بالعيب ليس له الرد وان كان
فسخي من كل وجه باع ما اشترى فوجد المشتري الثاني عيبًا يحل
مثله فقال كان عند البائع الاول واذا عي المشتري الاول حدوده عند
الثاني فاقام الثاني البينة انه كان عند البائع الاول يرد على بايعه
وبايعه على بايعه عند ابي يوسف خلا فالحمد للمشتري الثاني في علم بالعيب
وقدمات المبيع او حدث عيب عنده يرجع بالنقصان على بايعه
وبايعه على بايعه لا يرجع حتى لو ضلح عن ذلك مع بايعه لم يصح وهذا
عند الامام خلا فالحمد لهما اذا ارد المشتري الاخر على بايعه بغير قضا
لم يرد بايعه على بايعه في الاصح اخبر البائع ان عبيد هذا ابق فاشتره
لم يرد بالاباق وطئ الثيب والتقبيل والمنس شهوة يمنع الرد
بالعيب الاستحرام مرة ليس يرضاه الا ان يكون على كره من العبد
الزيادة المتصلة لا تمنع الرد بالعيب ويمنع الاسترداد الاعلى
قول محمد وجب تقاضيها ايضا عبدا بجارية وهذا العبد قبل التسليم
وقد ازدادت اجارية متصلة في يد مشتريها فليس لبائع اجارية
ان يسترد ما الا عند محمد وكذا الزيادة المتصلة في الصداق بمنع استرداد
الزوج نصفه اذا اطلق قبل الدخول عندهما والزيادة المتصلة بمنع
الرد بالاجماع ومنع الاسترداد على الاختلاف الزيادة المتصلة المتولدة
من الاصل كالحمال والجنلا بياض العين والبر ويطل الحمار ونقد البيع
عندهما

عندهما خلا فالحمد فعنده لا عبرة للزيادة المتصلة المتولدة في المبادى وان كانت
المتصلة غير متولدة من الاصل كالصبي والخياطة ولت السويق باليمن
والغرس والبن سطل الحمار بالاجماع والمنفصلة المتولدة كالولد والارض
والعقر والدين والصوف والتمر ونحوها يمنع الرد ونحو المتولدة كالهبة
والصدقة والكسب الفلانة لا يمنع الرد وان فسخ المشتري خيار الشرط رد
الاصل ولم يرد غير المتولدة من الاصل في الاصح فسخي شئين وقبضهما
قباع احدهما ثم وجد بهما او بالبايع عيبا له ان يرد المعيب ولو باع
نصف العبد لم يرد بالعيب ولو اشترى طعاما في وعاء فباع بعضه
فهو بمنزلة عيب باع نصفه ولو كان في وعاءين فهو بمنزلة عيبين وعند
محمد اذا باع بعض ماني وعاء واحد ثم وجد به عيبا رد ما بقي وقيل به يفتي
ولا يرجع بنقصان ما باع الموصى به اذا وجد معيبا لا يرد بالعيب وان لم
يترك وارثا يجب ان يرد بالعيب ضمن الغاصب للمالك بعد البيع
والتسليم ثم رد عليه عيب فله ان يرد ويسترد القيمة لا اثر المشتراة
بقولها في وجع الضرر من دعي المشتري زوجها فقال البائع كان فظفها
قبل البيع او مات فاقول له بلا يمين ولو اقام المشتري البينة على النكاح
لم يقبل حتى يحضر الزوج ولو اقام على قرار البائع قبلت فمشتري تركت
لا تعرف التركة فله الرد والرهنية اذا لم تعرف الرهنية ان عد
اهل البصر ذلك عيبا يرد والا فلا اشترى عيانا بركبته ورمها حاد ثا
فاذا هو قد لم ليس له الرد اشترى عبدا فباع من وارثه ومات
فوجد الوارث عيبا نصب القاص وكيل او ورد الوارث على الوكيل والوكيل
على البائع وبأخذ الثمن ويدفعه الى الوارث فمشتري على ان به عيبا
صح مع جهالة العيب فان وجد عيبان وحدث عنده آخر رجع بنقصان
العبدان الاولين اشترى امه فعلم عيبا فامر بها ان يرضع صبيًا او امرها
بالجنحة او الطبخ او غسل الثياب لم يكن رضا وكوجب من لبنها فشرب
او باع فامور رضا وكذا اذا حزن صوف شاة اشترى فاجره ثم وجد
به عيبا له ان ينقض الاجارة ويرد ولو رهنه لا ينقض الرهن البائع
في سعة ان لا ياخذ المعيب مع علمه حتى يقضى عليه القاص فيمكنه الرد على
بايعه البطل في الفراض في الصبي انما لا يرد عيبا اذا كان ربا عينا أما
اذا كان خماسيا فلا قاله الحنفيا قصد المشتري الرد بالعيب فقال البائع

كرباع عبد بالغ درهم ورطل من خمرة لانه بالخيار فقبضه المشتري باذن
البائع واعتقه في مدة الخيار لا يجوز لانا فذا لا موقوف الاستخدام
والركوب للنظر الى سفر والبس في البيع بشرط الخيار لا يكون دليل
الاختيار فان استخدم في المرة الثانية او ليس او ركب فهو اختيار
وتوقيل او نظر الى فرجها بشهوة فهو رضا تقبيل المجاورة المشتري
بشهوة في مدة خياره يسقط خياره اذا اقر انها قبلته بشهوة
الا عند محمد وكذا في خيار الرؤية والعيب وكذا المطلقة رجعتا
اذا فعلت ذلك بزوجها يصير مراضعا عندها وعن ابي يوسف
اذا فعلت اختلاسا وهو كاره لم يكن رجعة ولا اختيارا لان الوطى فانه
نقص ولهذا يمنع الرد بالعيب وان كان من غير المشتري وتونظرت الى
فرجها بشهوة واقر المشتري انه بشهوة سقط خياره وكذا في الرجعة
وكوشهد الشهود انما فعلت عن شهوة لم يقبل تحلاف شهادتهم
على الجماع لانه ثبت همد والقبلة والتمس والنظر الى الفرج بشهوة اذا
كان من غير تمكن الزوج فهو اختيار ورجعة وتثبت حرمة المصاهرة
بالاجماع وان فعلت اختلاسا فكذا عندها ولو قبلها المشتري سقط
خياره وعن محمد لو قال المشتري قبلتها لغير شهوة فالقول له باع على
انه بالخيار ثم غصب المبيع لا يكون رضا باستقاط اختياره كني ابتداء
في خيار الرؤية والشرط والعيب في القسمة والبيع جميعا دليل الرضا
هو الصحيح **باب خيار الرؤية** يثبت في عقد ينفخ بالرد كالمبيع
والاجارة والقسمة والصلح عن مال لا يفي لا ينفخ كالتحلف والنكاح
والصلح عن القصاص وما اشبه ذلك اشترى شاة فتبته لا يسقط
خيار الرؤية الا بالنظر الى ضرعها وفي شاة لم يلبث من الجس وتيسقط
خيار الرؤية برؤية روس الاشجار في البستان وفي الدار برؤية ظاهرها
اذا كان لا يتخالف ظاهرها باطنها اشترى ضيعة لم يرها ولها اكار فزوج
الاكار برضا المشتري يبطل خيار الرؤية برؤية الوكيل بالشراء
كسرؤية الموكل ورؤية الرسول لا وكل او ارسل قبل الشراء حتى رآه
ثم اشتراه الموكل او المرسل بنفقه ثبت له خيار الرؤية التوكيل
بالرؤية مقصود الا يصح ولا يصير رؤية الوكيل كرؤية الموكل حتى لو
وكل بها وقال ان رضيت فخذ لا يجوز اشترى مائة موكلة ولم يعلم
الوكيل

الوكيل يثبت للوكيل خيار الرؤية اذا لم يره اشترى ثوبا ملفوفا كان رآه ولم يعلم
ان المشتري ان ذلك المسمى يثبت له خيار الرؤية اشترى ثوبا كان رآه
من مدة فقال وجدته متغيرة فان كانت مدة يتغير فيها غالبها فالقول
للمشتري والا فالقول للبائع وعلى المشتري البينة اشترى دهنا في
قارورة لا يسقط خياره حتى ينظر الى الدهن خارج القارورة في الاتح
اذا كان المشتري اشياء فان كان من العدد المتفاوتة كالشباب
والبطائح ونحوها تشترط رؤية الكل وان كانت متقاربة كالجوز والبيض
والكميل والموزون ان كان في وعاء واحد فبرؤية البعض يكفي اذا كان
الباقى على تلك الصفة وان كان في وعاءين فبرؤية احدهما كروية الكل
في الاتح اذا كان الباقي على تلك الصفة والقول للبائع مع يمينه في ان
الباقى على تلك الصفة في كل موضع يكفي رؤية البعض وعلى المشتري
البينة اشترى كوش شاة بعد الذبح قبل السخ جاز واذا اخرج البائع
فللمشتري خيار الرؤية ولو كان الشراء قبل الذبح لا يجوز باع او رهن قبل
الرؤية فرد عليه بقضاء او افتك الرهن لا يعود خيار الرؤية
الا في رواية عن ابي يوسف زاد البائع في الثمن بعد ما ذبح انة المشتري
جازت وبعد ما ماتت لا وبعد ما حاط الثوب فميتا او جعل احد سيفا
جازت وبعد ما طحنت الحنطة المشتري لا اشترى بميتة ونحوها فالمقبوض
في يده امانة قال بجنته بالف درهم فقال اشترى به بالفين جاز
فان قبل الزيادة بم الفين والاف الف باع فاسد اعلا ما فتق بضائهم
ابراه البائع من القيمة ثم مات الغلام ضمن العتمة ولو قال ابراهيم من الغلام
فموسى فابعتك باع درهم الامامية لقد ست المال فالتمن تسعائة نقد
ست المال قال اشترى به هذه الدراهم التي في هذه الصرة فباعها فاذا
هي على خلاف نقد البلدة فانه يبطل به بنقد البلدة لانه مشروط عرفا قال اشترى
بهذه الدراهم التي في هذه الخابية فباعها ثم راي الدراهم فله الخيار
ويسمي هذا خيار الكمية ادعى مكسلا او موزونا ذبا عنه منه وقبض الثمن
ثم تصادقانه لم يكن عليه شيء يبطل البيع قال بجنته منك بعشرة ووجبت
لك العشرة وقبل المشتري جاز الشراء ولا يبرأ من الثمن لانه لم يجب بعد
باب سري المغيب في الارض لم يذكر في ظاهر الرواية وعن
ابي يوسف ان كان المشتري المغيب في الارض مما يكال او يوزن كالنوم

والبصل والجوز فقلع باذن البايع او قلع البايع وذلك شئ يدخل تحت
الكيل والوزن فلا خيار حتى لو رضى به لزم البايع في الكل اذا وجد البايع
كذلك لان روية بعض المكيل والموزون كروية الكل اذا وجد البايع
كذلك **واذا قلع** بغير اذن البايع لزمه ولم يكن له ان يرد شيئا ان كان المقلع
شئاً لم يرد وفي الجمل اذا قلع البعض ثبت الخيار لانه عددي متفاوت
اشترى جزرا في جزاين فوجد في اعلاه جزرا طويلا وفي اسفله قصيرا قال
كانت قيمة الطويل اكثر من قيمته وقيل اذا اشترى جزرا او بصل او شيئا
مغيبا في الارض عند الامام لا يسقط خياره ما لم ير الكل **باب ما يجوز**
بيعه وما لا يجوز بيع قوائم الخراف جارية وبيع الصوف على ظهر الغنم
لا وبيع الكراش يجوز وان كان يتمول اسفله للتعامل بشري الشجرة على
وجوه اما ان يشترى للقلع فيؤمر به وله القلع بعروقها لا الى ما تنشاها
اليه العروق بل على العادة الا اذا شرط البايع القلع عن وجه الارض
او يكون في القلع من اصلها مضرة للبايع من شق او انه يهدم حائطه في
يقطع من وجه الارض وان قلع او قطع ثم نبتت من عروقها شجرة فهي
للبايع الا اذا قطع من احد السبعة فما نبت عنها يكون للمشتري ولو
اشترى بايع قرارا من الارض لا يجبر على القلع ولو قلع له ان يغرس مكانها
اخرى ولو لم يشترط شيئا قال ابو يوسف لا يدخل الارض وقال محمد يدخل
وله القرار كما في الاقرار والقسمة اجماعا وشري الشجرة بشرط القلع
جائز ويقطع ويحيط من وجه الارض وقيل انما يجوز اذا ابيت موضع
القطع وبشرط القلع يجوز في الاصح وله القلع باصلا ببيع الحنطة في
سبيل ما يجوز وعلى البايع تحصيلها وبيع الثمن قبل الكس لا وبعده
جاء وبيع الثمرة بعد الظهور جاز كذا القليل قبل ان يصير منتفعا
به اشترى حنطة او شعيرة او المبيع في ملك البايع لكن لم يصف البايع
اليه بالاستشارة والاباء بطريق الاستم جاز لانه باع ما يملك شري
ماية آجرة من الاتون لا يجوز بيع المجره يجوز في الاصح سواء سلم ثم باع
او باع ثم سلم لكن اذا سلم بعد البيع بيوم او يومين لا ثلاثة ايام
باع البيت مع الحمام بالكيل جاز وباشترى را لا ذكر لحد ودينار ذكر
الطول والعرض يعني لبيع **باب ما لا يجوز** باع نصف
عبد بينه وبين غيره جاز باع نصيبه من مال مشترك من شركه او من الاجنبى

اسم جزرا
في جوارحه

اسم مما يغيب
في الارض يسقط
حصاره

شري الشجرة
على وجوه

بيع الحنطة في
سبيل

بيع الثمن

بيع الثمرة بعد
الظهور

باع البيت مع
الحمام

بذن شركه جاز وان كان بغير اذنه فان كانت الشري بالخط او الاختلاط بغيره لا يجوز
وان كانت بالارث او الهبة او الصدقة لو اشترى جاز باع من نصيبه من
شجرة مشتركة من الاجنبى لا يجوز ولا من احد شركه اذا كانا ثلاثة ومن شركه
جاز ولا يجوز بيع النزر المشترك لامن الاجنبى ولا من الشركه الا ان
يقطع ولو لم يقطع حتى ادرك جاز باع العامل من رتب الاشجار حصته من
الثمن جاز وعلى الا انه ليس للعامل تركها عليها ولكن لو لم تنازعا
حتى ادركت جاز لزال المكس وعلى هذا ريب الارض مع الاكار في النزر
كمن باع المخرج في السقف واخرج وسلم باع نصيبه من بناء من اجنبى
بغير اذن شركه لا يجوز بيعة وارض بين اثنين باع احدهما نصيبه من
اجنبى من البيعة من غير ان يكون له طريق في الارض جاز وعلى ان يكون
له طريق في الارض لا قال بيعت نصيبى منك من هذه الدار كذا او علم المشتري
بنصيبه لا البايع جاز اذا اقرانه كما قال المشتري واربعين باع احدهما
بثمن معين قبل جاز في نصفه وقيل لا اقران يبطل البيع زرع احد الشريكين
فثبت فتمراضا ان يعطى الآخر مثل نصف البذر حتى يكون الخارج بينهما
جاز وقيل ان يثبت لم يجوز ولو طلب الآخر القلع قسمت الارض فيقلع
الزراع ما في نصيب شركه وبغيره النقص لو كان زرع ارضه فاشترك
في الزرع والارض جاز وفي الزرع وحده لا وقيل انما لا يجوز بيع النزر
المشاع مع حق القرار فان كان في ارض غصب جاز لان القلع بحق
وكانه استحصد والشجر كالزراع فشراف نصف حائط بارض جاز وبلا ارض
لا الا من الشركه وبيع نصف النزر مع الارض جاز **باب ما لا يجوز**
المبيع اشترى صدقة فيها اللؤلؤة فهي له الصلح وسمكة في بطنها لؤلؤة
فهي له لقطه ولو اشترى سمكة فوجد في بطنها لؤلؤة فهي للبائع ولو
كانت اللؤلؤة في صدق في بطنها فهي للمشتري وكل ما هو غداء للسمكة
كالصدف وسمكة اخرى فهو للمشتري تحلة في ارضه اشترى رجل بطريقها
في الارض ولم يبين الطريق جاز عند ابو يوسف ويدخل اليها من اى النواحي
شأ اذا كان لا تنفاوت وآل تنفاوت فسد وعند محمد اذا لم يبين بطل
باع شجرة يدخل ما تحتها في البيع بقدر غلط الشجرة وقت البيع حتى لو
ازداد غلطها فلصاحب الارض ان يخذل الشجرة ولا يدخل من الارض
ما تنشا اليه العروق والاغصان اشترى من دار يدخل ما تحته وقيل لا

حائط

بذن

بِقِسْمِهِ
مَعَ حِیَا فِی بَیْتِ
وَلَا یُحِیْنُ اَخَوَاجِهِ
صَلِّ مَعَ اَوَّلِ
وَقَالَ اِنَّمَا مَالِغٍ

[illegible]

اربعین حبیبی اصحابی
اجازۃ والاظ
شیراز

کتابخانه المصنف
المجلد الرابع

عليه كرامة السجدة
والحاضر

ان دلالت علی ضلالت
فلک کذا

فبعضه فعليه جبر المثل لا يجوز درهما ثلاثة استوجروا على عمل بالشركة فمضاهيهم
وعمل الآخران ذلك العمل لا جرة بينهم وكانا متطوعين في نصيبه استأجر
دابة الى مكان معلوم ليحمل عليها طعاما فلما ذهب لم يجد الطعام فله اجر
الذي لم يجد فجوز اجر نفسه وسلم من العمل وجب الاجر اذا استأجر بحالة
المستع كدستيمية ثوب او دابة يجب اجر المثل بالغاما بلغ وسبب آخر لا يجاوز
المستع الثياب والعروض تصليح اجرة بذكر القدر والصفة والاجل والحيوان
لا الا اذا كان معلوما **باب الاجارة الطويلة** اجر عبده او دابة
اجارة طويلة ينبغي ان يجوز كاللدور استأجر كوما اجارة طويلة فورا غدا على من
قال ان باع الاشجار كما هو المعتاد لا شيء على الآخر بل الغرض على المسأجر
وهو المشتري والعمل الى ان يصير فارغا على الكدور وان اخذ معاملته
فما هو على الآخر دفع ارضه من اربعة على ان يكون البذر على المزارع حتى صار
المزارع مستأجرا لا ارض ثم اجر من غيره طويلة بلا رضاء المزارع لا يجوز
لانه اجر المسأجر وان رضى به المزارع انفسحت مزارعته وينفذ الاجارة
الطويلة بخلاف اجارة المسأجر اذا رضى به المسأجر الاول حيث لا ينفذ
عليه وهنا ينفذ الاول الحاجة الناس باع الآخر المسأجر جرة في الاجارة
الطويلة ثم جاء وقت الاختيار ينفذ في اصح الروايات ان لا يبيع في الاجارة المضافة
قبل الوقت بناء على ان الثابت في الاجارة الطويلة عقود فيكون في المستقبل مضافا
وكذا لو اجر من غيره في الاجارة الطويلة فالاجارة الثانية لا ينفذ في ايام الخيار
في احدى الروايتين وتوابع في مدة الخيار قبل الخيار ينفذ بالاجماع ان لا يبيع دالة
الفسخ واختلف المتأخر انما عقد واحد عقود ويبنى على هذا اما اذا اجر
دار البيتم او استأجر له اجارة طويلة لا شك ان العقد نفذ في المدة التي هي
قليل اجر في الاجارة وكثير اجر في الاستيجار وفي البتة هل نفذ من جعل عقد
واحد فالنفذ من جعلها عقود الا حتى تواسا جرة طويلة في السنين الاول سوى
السنة الاخيرة هل يصح فعل هذا الاختلاف والخيار ان يجعل عقود ادفع
لنفسه منها اشتراط اختيار زيادة على ثلاثة ايام وغيره وعين ابي يوسف
ان من استأجر على انه باختيار ثلاثة ايام في آخر الشهر كان له الخيار في جميع
الشهر وعن محمد ان من قال بعثتك هذا اعيانك باختيار في رأس شوال
وقبل المشتري وفيه في رمضان كان له الخيار من وقت العقد الى رأس
شوال فثبت الخيار في مدة الاجارة كلها فينفذ انما عقود الا ان فيه شكالا
او

٤٥
آخر وهو ان العقود الآخرة يكون مضافة وفي المضافة لا يملك الاجرة بالتعجيل
واشترط فيجعل عقود الا في حق هذا الحكم لحاجة الناس وتيسر هي عتق
بالاتفاق لعدم دخول الايام الثلاثة في العقد ولا يملك الاجر بالتعجيل وعن
اصحابنا انه يملك فصاريه روايتان وهب المسأجر الاجرة في الطويلة
للاجر قبل انفاخ الاجارة لا يبيع لان الاجرة صارت ملكا للآخر بالتعجيل
التعجيل المسأجر اجارة طويلة اذا اجر من المالك مشاهرة لا يبيع وما اخذ
من الاجرة فهو من رأس المال وتنقض الاجارة الاولى في الشهر الاول وفيها
بعده شك الفضل لان الثانية وقعت على شهر واحد وكلما دخل شهر
بعده شهر يجب ان تنقض الاولى لانه كلما دخل شهر انعقدت فيه اجارة
باب في فسخ الاجارة وفسخ بيع الاجر اذا طلب مال الاجارة
فهو دليل الفسخ حتى لو قال الآخر نعم ففسخت الاجارة واعطيتك المال يجب
ان يفسخ العقد اما اذا اخذ مال الاجارة بلا طلب مالم ياخذ الكل لا يكون
فسخا وبه يفتي واذا فسخت الاجارة يعني المسأجر فحسب بماله الاجارة
اخر داره مشاهرة حتى كان لكل واحد فسخ العقد عند تمام الشهر ففسخ
احدهما بغير حصة صاحبه عنده لا يجوز ولو غاب المسأجر وخلف امرانه
ومعها فيها فحيلة الفسخ ان يوافي هذه الدار من ان قبل رأس الشهر الذي
يريد فسخه فيه فاذا دخل ذلك الشهر انفسخت الاجارة الاولى وانعقدت
الثانية وتلك ان يخرج امرانه الغائب ويسلمها الى الثاني مثالة ذلك من باع
شيئا بالخيار وادار الفسخ بغيبة المشتري لم يجز عندهما فلو باعه
من غيره جاز وانقض البيع الاول ثم اذا كان حاضرا يفسخ في الليلة
الاولى ويومها وتقول قبل رأس الشهر ففسخت الاجارة التي بينت
في هذه الدار واذا جاء رأس الشهر فقد فسختك الاجارة لم يجز
بخلها وما اذا قال اذا جاء رأس الشهر فقد اجرتك فانه يجوز وقيل
ان فسخ ساعة اهل الدار لا يصح والافلا في الاصح يجوز الفسخ في الليلة
الاولى ويومها وبيع الاجر والواهب لا يفسخ بفسخ المسأجر والمتره
في الاصح **باب العذر** استأجر دكانا بزازي كند ثم بدله ان
يقوم من هذا العمل ويعمل عملا آخر فمعه عذر بخلاف ما اذا استأجر غلاما
ليعمل له عمل الخياطة ثم بدله ان ياخذ في عمل آخر قال المسأجر ان يفسخ
لا يفسخ مجرد قوله انه يهدم بيت من الدار او سقط حايط للمسأجر

هذا هو الحق لا يخفى على احد
 وان لم يبين المدة يتعد كمن قال قد اخرج المثل والافلا وكذا تعلم
 سائر الاعمال كالخط والهباء والحب ولو شرط عليه ان يحذر في العلم وتعلم
 لم يحذر اذ ليس في وسعه ذلك وليس له حد فيكون مجهولاً لا تقع غلامه الى
 حاكم مدة معلومة لتعلم النسخ على ان يعطى لها للمولى كل شهر كذا اجاز
 ولو لم يشترط على احد اخرج فليعلم العمل تلك الاستاد الاجر من المولى والمولى
 من الاستاد ينظر الى عرف تلك البلدة في ذلك العمل فان كان العرف
 يشهد للاستاد حكم باجر مثل تعلم ذلك العمل على المولى وان كان يشهد
 للمولى فباجر مثل الغلام على الاستاد كذا ذلك لو دفع ابنه وكذا القصار
 استاجر سطحاً لبيت عليه سنة جاز استاجر ارضاً ينصب فيها الشبكة
 للصبي جاز ان وقت ارضاً ليلين منها فالاجارة فاسدة واللين
 لليلين وعليه قيمة التراب ان كان له ثمة قيمة واجر مثل الارض وان
 كان في رفعة منفعة للارض فلا شيء عليه اجارة الاجام والانهار للسكك
 او غيره لم يحذر لانها وقعت على العين وهو السكك والقصب في الماء كذا
 لو استاجر بئر البقي ارضه او غنمه او نهرا او عيناً والحيلة فيه ان
 يواجر منه موضعاً معلوماً من حريم النهر او البئر ليكون عطفاً لمواشيه
 وينبغي له سقي المواشي من النهر او البئر ان كان ينقطع الماء من شربها والا
 لا حاجة الى الاذن للشفعة اذ الم يضر البهايم بحريم النهر وكذا اجارة
 الممر في فاسدة والحيلة فيه ما ذكرنا استاجر نهراً ليجري فيه شرباً
 لم يحذر لان الضرر تنقذت بقله الماء وكثرت وكذا ذلك مسيل الماء من
 السطح او استاجر سطحاً لبيت عليه ماء المطر لم يحذر ولو استاجر الموضع السطح
 مدة معلومة ثم سبل فيها الماء جاز اجر ارضه ليجري فيها الماء جاز نهرا
 او يجرى فيها الميئات والسرقي او سطحاً او داره ليجري ميزاباً او حايطة
 لبيت عليه بناء او يضع عليه حيلة لا يجوز في جميع ذلك استاجر طريقاً
 مدة معلومة ليمر فيه او علو البني عليه لم يحذر في قول الامام خلافاً لها
 استاجر من رجل موضع جند يضع عليه حايطة او موضع كوة ينصبها في حايطة
 له للمضوء او موضع ميزاب في حايطة او موضعاً من حايطة لبيت فيه لتعلق
 عليه شياء لم يحذر استاجر وند التعلق به شياء او كتباً ليقرا فيها او اجاراً
 ليحفظ عليها الثياب لم يحذر ولا اجر استاجر حجر النزن به مدة معلومة
 جاز ان كان حجر القيمة والافلا استاجر اشجاراً ليشترى عليها الثمار المشتركة
 الى

هذا هو الحق لا يخفى على احد
 وان لم يبين المدة يتعد كمن قال قد اخرج المثل والافلا وكذا تعلم
 سائر الاعمال كالخط والهباء والحب ولو شرط عليه ان يحذر في العلم وتعلم
 لم يحذر اذ ليس في وسعه ذلك وليس له حد فيكون مجهولاً لا تقع غلامه الى
 حاكم مدة معلومة لتعلم النسخ على ان يعطى لها للمولى كل شهر كذا اجاز
 ولو لم يشترط على احد اخرج فليعلم العمل تلك الاستاد الاجر من المولى والمولى
 من الاستاد ينظر الى عرف تلك البلدة في ذلك العمل فان كان العرف
 يشهد للاستاد حكم باجر مثل تعلم ذلك العمل على المولى وان كان يشهد
 للمولى فباجر مثل الغلام على الاستاد كذا ذلك لو دفع ابنه وكذا القصار
 استاجر سطحاً لبيت عليه سنة جاز استاجر ارضاً ينصب فيها الشبكة
 للصبي جاز ان وقت ارضاً ليلين منها فالاجارة فاسدة واللين
 لليلين وعليه قيمة التراب ان كان له ثمة قيمة واجر مثل الارض وان
 كان في رفعة منفعة للارض فلا شيء عليه اجارة الاجام والانهار للسكك
 او غيره لم يحذر لانها وقعت على العين وهو السكك والقصب في الماء كذا
 لو استاجر بئر البقي ارضه او غنمه او نهرا او عيناً والحيلة فيه ان
 يواجر منه موضعاً معلوماً من حريم النهر او البئر ليكون عطفاً لمواشيه
 وينبغي له سقي المواشي من النهر او البئر ان كان ينقطع الماء من شربها والا
 لا حاجة الى الاذن للشفعة اذ الم يضر البهايم بحريم النهر وكذا اجارة
 الممر في فاسدة والحيلة فيه ما ذكرنا استاجر نهراً ليجري فيه شرباً
 لم يحذر لان الضرر تنقذت بقله الماء وكثرت وكذا ذلك مسيل الماء من
 السطح او استاجر سطحاً لبيت عليه ماء المطر لم يحذر ولو استاجر الموضع السطح
 مدة معلومة ثم سبل فيها الماء جاز اجر ارضه ليجري فيها الماء جاز نهرا
 او يجرى فيها الميئات والسرقي او سطحاً او داره ليجري ميزاباً او حايطة
 لبيت عليه بناء او يضع عليه حيلة لا يجوز في جميع ذلك استاجر طريقاً
 مدة معلومة ليمر فيه او علو البني عليه لم يحذر في قول الامام خلافاً لها
 استاجر من رجل موضع جند يضع عليه حايطة او موضع كوة ينصبها في حايطة
 له للمضوء او موضع ميزاب في حايطة او موضعاً من حايطة لبيت فيه لتعلق
 عليه شياء لم يحذر استاجر وند التعلق به شياء او كتباً ليقرا فيها او اجاراً
 ليحفظ عليها الثياب لم يحذر ولا اجر استاجر حجر النزن به مدة معلومة
 جاز ان كان حجر القيمة والافلا استاجر اشجاراً ليشترى عليها الثمار المشتركة
 الى

استاجر سطحاً
 لبيت عليه
 ماء المطر

الى وقت الادراك فلا اجر عليه وطالب له الفضل لانه ترك باذن صاحبه
 الا ان اخرجت فاعتبرت في حق الاذن لا غير وقيل هذه اجارة لاجازة ولا فاسدة
 اكثر اهل السوق استاجر واحارث وكذا الباقون جاز وتوخذ الاجرة
 من الكل كذا اذا استاجر ريشهم عين ماء القرية استاجر بعض اهل تلك
 القرية اجرة القطع الاحجار ويجوز العين ليزيد الماء فيه فالزيادة لجميع
 اهل القرية كذا لو حفر عيناً اخرى في حريم هذه العين او زاد في سعة هذه
 العين او سفلها ولو حفر في غير حريم هذه العين فالماء له وليس له ان
 يحرق تلك الزيادة في نهرا اهل القرية الا برضاهم جميعاً بل يحفر نهرا
 في ارض موات او ملك نفسه استاجر عبد البيعة له ويشترى جاز
 فلو لحقه دين اخذ المصاجر بذلك ولا سبيل للتعويض على العبد استاجر
 راعياً وشترط عليه ان لا يجرى مع غنمه غنماً اخر جاز استاجر رجلاً
 يقوم عليه في حمل القضا باجر معلوم جاز جماعة استاجر وارجل لا يرفع
 امرهم الى السلطان وي دفع الظلم عنهم جاز ان وقتوا وان لم يوقتوا
 جاز ايضا فيما تهيب اصلاح الامر يوماً او يومين الا استجار لحفر
 القبة جاز اجر من ابنه الصغير داره جاز استاجر وراقاً وشترط عليه
 الحية جاز والكاغدا استاجر دابة بعينه غنماً جاز فربما اجر باقل من اجر المثل جاز
 من جميع المال استاجر دابة ان حمل حنطة فبدرهم وان حمل شعيراً فنصفه
 جاز وقطع غنماً الى حايكة لبيع بالثلث ونحوه حوزة مشايخ بلح وابو الليث
 وغيره بالعرف اجر النضر ان بالثمن ان لم يحذر والبعض بالجار جاز استاجر
 لغسل الميت او حمله لم يحذر استاجر الوالد للخدمة لا يجوز استاجر
 بنتاً ليصلوا فيه شهر رمضان لم يحذر استجرى شيئاً واستاجر البائع
 لحفظه لم يحذر والغسل او ذبحه جاز استاجر الممرتين الراهن لحفظه
 الرهن لم يحذر استاجر طاحونة على ان عليه الاجر حاله تقطاع
 الماء لم يحذر استاجر حماماً سنة على ان يحط عنه شهرين للتقطيل
 لم يحذر وتوشرط حوط قدر ما كان معطلا جاز استاجر ليعلم ولده
 حرفه كذا اعطى ان يعمل له ولده مدة معلومة لم يحذر استاجر مشاطة
 لتزيت العروس فدت استاجر امرأة للخبرة والطبخ لبيع جاز وان لم
 يكن للبيع لادفع ارضه الى رجل ليعرس فيها اشجاراً على ان يكون الارض
 والشجر بينهما نصيبان لم يحذر فان فعل فالشجر لرب الارض وعليه قيمة

رجلاً

وَرَبُّ الثَّوبِ فِي الْأَجْرَةِ وَلَمْ يَأْخُذْ فِي الْعَمَلِ تَخَالُفًا وَتَرَادُدًا بَعْدَ الْعَمَلِ
الْقَوْلَ لِرَبِّ الثَّوبِ قَالَ أَكْتَسِبْتَ إِلَى الْقَادِسِيَّةِ بِدَرَاهِمٍ وَقَالَ الْإِمَامُ
إِلَى مَوْضِعٍ آخَرَ وَقَدْ رَكِبَهَا إِلَى الْقَادِسِيَّةِ فَلَا كَوَاعِلِيهَ لِأَنَّهُ خَالَفَ أَدْعَى
رَبَّ الْبَيْتِ الْأَجَارَةَ فَالْقَوْلُ لِلتَّاكُنِ **مَيْلُ التَّهْلَاكِ عِنْدَ الْأَجِيرِ**
المشتركة الْأَجِيرِ الْمُشْتَرِكِ أَنْ يَقْبَلَ الْعَمَلَ مِنْ غَيْرِ وَاحِدٍ وَالْعَقْدُ فِيهِ
يُقَيِّعُ عَلَى تَسْلِيمِ الْعَمَلِ لَا النَّفْسَ وَالْأَجِيرُ الْوَاحِدُ أَنْ يَقْبَلَ مِنْ وَاحِدٍ هُوَ عَلَى تَسْلِيمِ
النَّفْسِ

عدم ضمان
الملاح

فكذلك اعند الامام وهذا الكثرة اذا لم يكن رب المصاع او وكيله في السفينة فان كان
لا يضمن في جميع ما ذكرنا اذا لم يجاوز المعاد لان محل العمل غير مستقيم اليه اسما
دابة المحولة بعينها في الكاري الدابة ورب المصاع معه او لا فعنيت
نفس المصاع ضمن باتفاق بيننا كذا انقطع الحمل وان كان عبدا صغيرا
ففي الكاري باذن رب العبد فسقط لم يضمن وان كان لصغره لا يملك
نفسه اسما جردا بة يحمل عليها مساعا فحملت رب المصاع مساعه وركبها في
الكاري الدابة فعنيت وفي المصاع لا يضمن اجماعا لجمال حمل فاقطع
حمله وسقط يضمن بالاجماع لانه فرط حيث حمل يحمل واهي شرط ان
لا يسري على الحجام ونحوه لا يصح وعلى القصار ان لا يتخلف في حمله انما حمل على
انثى فعطبت لم يضمن البقار خاف البقار على بقرة من الموت ان دبح
لم يضمن وان لم يذبح فماتت فلذا اكثر في الكروب فاروق صغيرا يعذر
ثقله ضاع البصير من يد الظير او شرا من شيا به او حليته لم يضمن لانها
اجيرة الوحد من الحمار المساجير ان ذهب بحيث لا يشعر وعلم انه لو طلبه
لا يظفر به لا يضمن يترك الطلب بدت نشاة من القطيع فحيا والراعي
على الباق ان تبعها فلا ضمان عليه في النادرة اسما جردا بة الى موضع كذا
فركبها في المصاع ولم يذهب الى ذلك الموضع يضمن ولو كان في الثوب لا
انفتح حلقوم الطاحونة وضاعت الحنطة ضمن الطحان قال الحماط
انظر الى هذا الثوب فان كفا في قميصا فاقطعه بدرهم فقال بعد ما قطعه
لا يكفيك ضمن وتو قال انك فيه قميصا فقال نعم فقال اقطعه فاقطعه فاذا
هو لا يكفيه لا يضمن لانه اخرج الكلام فخرج المشورة اسما جردا بة
وكان من الغزاة فزحمة الناس في الطريق فاكملت لا يضمن حلقا
حلق راس عبد فحجب للاجرة ضمن كذا احتمال ونعاس الثوب **مسألة**
خلاف المساجير في الاستعمال اسما جردا بة ليركبها فركب حمل
مع نفسه حملا فعطبت يضمن قدر الزيادة ونقصه ان سال اهل البصر
ان هذا الحمل لم يزد في الحمل والنقل وهذا اذا كان ركوبه في موضع والحمل
في موضع اما اذا ركب على موضع الحمل ضمن تمام قيمته استكرى ليحمل عليها
عشرة مخاتيم خنطة فجعل في اجوان عشرة من تحتها واما الكاري ان يحمل
هو عليها فحمل هو ولم يركب المستكرى في الحمل فعطبت الدابة فلا
ضمان على المستكرى وكذا لو حمل المستكرى جوا لقا ورب الدابة
حوالوا

اسما جردا بة المحولة
بعينها
اسما جردا بة يحمل
عليها مساعا
خاف البقار على
بقرة من الموت
ضاع البصير من يد
الظير
ضل الحمار المساجير
ندت نشاة
من القطيع
انفتح حلقوم الطاحونة
قال الحماط انظر الى
هذا الثوب
اسما جردا بة
حلق راس
عبد

جوا لقا وتو كانت في وعاء فحملها يضمن المستكرى ربع القيمة استكرى دابة بحمل
فوضع عليها الزاملة ضمن لانها اسما جردا بة الى موضع باربعة دراهم على ان
يرجع في يومه ذلك فرجع بعد خمسة ايام لزمه درهمان لانه خالف في الرجوع فليزم
اجرة الذئب خاصة استاجر الى موضع معلوم فجاوز ثم ردها الى الموضع الاول
ففقئت فلو ضامن وكذا العارية اسما جردا بة ليركبها فركب وارود غيره
فعطبت يضمن نصف قيمة الدابة وان اردت صبيلا لا يملك نفسه يضمن
بقدر ثقله وان لم تطلق الدابة يضمن تمام القيمة ولا اجر عليه اسما جردا بة ليركبها
يوما الى الليل فحس ولم يركب ان اسما جردا بة ليركب خارج المصاع الى مكان يضمن
لان هذا الجبس لا يوجب الاجر فلم يكن ما ذونا فيه بخلاف ما اذا اسما جردا
ليركب في المصاع وانما يضمن في الاول اذا امسك في المصراع اذ اعلى ما يملك
الناس عادة للتمتع بالخروج الى ذلك المكان **مسألة** **في تسليم المعقود عليه**
وما يجب على الاجر ونحوه الرد وما لم يمتدح له الاجر اسما جردا بة
والرد وقع اليه رب الدار المغناج وقال رونكه دار فقال المساجير بعد المدة لم اقدر
على فتحها فقال قدرت وسكنتها فالقول لرب الدار ان كان ذلك
مفاجع تلك الدار والاقول للمساجير وبيعته تساجر دابة الى امر قد
وخطي رث الدابة بينه وبين الدابة جاز ويكفي لوجوب الاجر ولا يجبر على
ارسال الغلام اسما جردا بة ليحمل له علفا او طعاما من مطبوعة سيما
فذهب ولم يجد قسم الاجر على ذمائه وحملته ورجوعه فليزمه الاجر مقدار
ذمائه وان لم يسم المطبوعة ينظر الى اجرة مثله في ذمائه ولا يجاوز به
مقدار المستحق يعني من حصته اسما جردا بة ليبلغ الكتاب الى فلان
فوجد فلانا ميتا فدفع الكتاب الى ورثته او كان غائبا فدفعه الى
ان لم يستلم اليه اذا حضره بالاجر بالاجماع وان رد الكتاب بغير
الاختلاف ولو وجد المرسل اليه ولم يوصل اليه لا يثبت الاجر اسما جردا بة
ليبلغ رسالة الى فلان ببغداد فذهب فوجد فلانا ميتا او غائبا
فبلغ الى ورثته ان كان ميتا او الى احد يوصل اليه ان كان غائبا ولم
يبلغ الى احد وجا يستحق الاجر جميعه بالاجماع ولو كان مكان الكتاب
شيئا له مؤنة فوضعه على يدي عدل ليوصل اليه وهو غائب يجب الاجر
اسما جردا بة خياطا او قصارا فقال اسما جردا بة ليحيط او لتقصر ففعل
بيد غلامه يستحق الاجر وان قال بيد نفسك لا وفي الارض لتضع

فارضعت بشدي جارتها يستحق ولو شرط عليها ان ترضع نفسها اختلف
المشايخ والماوجه ان يستحق اسما جرجلا ليجعل له هذا الخشب المعين
على العجلة من كرمينه الى بخار الجار بها في الماء فتبل له اجر المثل اسما جرج
حفر في الحفرة حوضا عشرة في عشرة وبين عمقه فخوخة في خمسة يجب
ربح الاجر لانه او في ربح العمل المكاري الى بلدة يجب عليه ان ياتي الى
منزل المسافر استحقاقا ربح الدار اذا امتنع عن ترفيع بيت الخلاء
لم يجبر لكن لا تسكن ان يفتح الاجارة ولا يجبر على اصلاح المنيزاب نظمان
السطح ايضا اسما جرج دارا فيها بئر ماء له ان يستقي ماء الوضوء بلا اذن
رب الدار في الاجرة المشتركة كالتحياط ونحوه يجب ان يكون مؤنة
الورد عليه لان منفعة القبض له لان له عينا وهي الاجرة ولرب
الثوب المنفعة فيكون هو مؤجر نفسه ومؤنة الرد على المواجه ومؤنة
رد الوهن على الراهن وفي الوديعة على رب الوديعة وفي العارية
على المستعير وفي الغصب على الغاصب اسما جرج دابة ليجعل مقدار
فارد المكاري ان يضع متاعه عليها مع متاع المسافر فلا تسافر
منعه ومع هذا لو وضع وبلغت الدابة الى ذلك الموضع يجب
جميع المستر ولو اسما جرج دارا وشغل رب الدار بعضها بمتاع نفسه يسقط
من الاجر حصته لكنه ان يواجر ويعير ويؤجر فيما لا يختلف الناس في الانتفاع
به رجلا ان اسما جرج اشيا فدفع احداهما الى صاحبه ليمسك لا يضمن اذا كان
شيا لا يحتمل القسمة اسما جرج خيمة الى مكة له ان يواجر من غيره لانها مما لا يختلف
الناس فيه كالبيت فان اسير فيها جاز وان اخذ ما يطبخ ضمن الا اذا
كان مؤثرا لذلك بان كان متخذ امن المشح اسما جرج ليركب بنفسه ليس له
ان يواجر غيره والا ان يعيره المسافر اجارة فاسدة بملك الاجارة
من غيره في الاصل للمسا جرج ان يربط الدابة في الدار المسافرة لانه من
السكنة اجبر عليه مذكر في المسافر منه بطلان ليس له ان يودبه
الا اذا اذن له ابوه ليس له استاجر الدابة ان يضربها اصلا عند الامام
وان ضرب فعطبت يضمن كذا الكعب بالتمام وقال لا يضمن بالضرب المعنوي
وان ضرب بها بمررت الدابة فاصاب الموضع المعتاد لا يضمن بالاجماع
وفي غير الموضع المعتاد يضمن الا ان يكون ما ذونا في ذلك الموضع وليس
لمسافر العبد واستعير الدابة ان يضرب **سبل اعلام المعقود عليه**

تجاري انما مسماة بغيره من كوفة الى مكة جاز وقيل نفسه ان يتقبل المكاري
المجوز فيكون في الذمة لكن يغني اجواز مطلقا بالعادة اسما جرج دابة
ليطحن بها كل يوم بهذا جاز بشرط ان ياتي ما يطحن في الاصح اكثر من ابرار
من بخار الى بغداد للبحر ثم اختلف في وقت الخروج من بخار ابوخذ يقول
من يبريد الخروج في الوقت المعتاد الذي فيه يخرج اهل بخار التمسك في
الى مكة من كوفة للبحر ذامبا وجائبا ان يترك البعيرة يوم التروية
وعرفة ويوم النحر وثلاثة ايام التشريق اسما جرج اجبر اليوما عليه
ان يعمل من حين يصلون الفجر الى غروب الشمس لا اذا كان العرف
المستمر او الغالب انهم يعملون الى العصر فله ان يمتنع بعده وان لم يكن
غالب فلا ويجبر الى الغروب الستة في الاجارة اذا كان حين يهمل
البرال بالاهلة اثني عشر شهرا وفي بعض الشهر بالايام ثمانية وستين
وقال في بعض الشهر يكمل بقية الشهر بالشهر الثاني عشر واحد عشر
بالاهلة وفي العدة تعتبر بالايام اجماعا اسما جرج من اوز جند الى سمرقند
جاز لان سمرقند اسم بلدة واحدة ومن سمرقند الى بخار قيل لا يجوز
لان من كرمينه الى فرس بخار اقصار كحال اسما جرج الى راى لا يجوز لكن
في عرفنا يراد به البلدة فيجوز ويهتج حمل البعير ما بين ان واربعون
مثلا لان الوسن حمل البعير في كلام العرب وذلك ستون صاعا
سبل الاجارة الفاسدة والسكن زيادة على المدة واجارة
الغاصب والمبتولى ان كان الفوق بجهاكة المستع بان كان الاجارة
او ثوبا يجب اجر المثل بالغ ما بلغ وان كان معلوما لا يجاوز به المستع
آخر دارة سنة بعد سن ولم يرفع العبد حتى اعتقه فعليه ثلث المافض
اجر المثل بالغ ما بلغ وينقض الاجارة فيما بقي وان بدله على ان الاجارة
العين لو هلك قبل التسليم بعد السكن لزم اجر المثل بالغ ما بلغ
وفي سائر الاجارات الفاسدة لا يبراد على المستع وينقص عنه
وان كان اجر المثل مختلفا بين الناس في مثل تلك الدابة ينظر الى
الوسط من المواجهين اذا مات الاجر او مضت المدة قبل قبض المسافر
في الاجارة الفاسدة والصحة ليس للمسافر احداث البعد عليه
اسما جرج شهران فان شهرين عليه اجر الشهر الثاني في المعقود للاستعلا
دون غيره ولا تفصل بين الدار والحمام والارض اجاز المالك اجارة

الغاصب فالأجر فيما قبل الاجازة للغاصب وبعد المالك ولو مضت
 المدة بلا اجازة فكل للغاصب وهو كما لو أجز العبد سنة ثم اعتقه وسط
 السنة فأجاز العبد الاجارة فيما مضى للمولى وبعده للمعتق اجارة
 الفضولي تتوقف ان اجاز المالك قبل استيفاء المنفعة فالاجارة له وان
 اجاز بعده فللعاقبة وان اجاز وسط المدة فالمضى والمباقي للمالك
 عند أبي يوسف وعند محمد الباقي له والمالك للغاصب ولو دفعها مزارعة
 فأجاز رب الارض فان كان النزع قد سنبل ولم يسمي فكل للمالك وان
 سمي النزع لم تلحق الاجارة وهو للغاصب أجر الغاصب سنين
 ومضت ثم ادعى المالك اني كنت اجرت عقده لا تقبل الا ببيئته
 ولو قال كنت امرته تقبل كبا لفته زوجها ابو يونس فمات الزوج فقالت
 كنت اجرت لا تصدق الا ببيئته ولو قالت كان بامرى قبل ولها
 الميراث غصب دارا فأجر ما تم اشتراطا فالاجارة ماضية واستينافها
 افضل أجر الغاصب ثم ان مساجره اجز منه واخذ الاجارة فللغاصب
 ان يسترد الاجارة لان عقد مساجره يقع رد الغصب كما لم يشر
 شرائفا كد ابا ع من ابي انا جعل ذلك نقض للعقد ساحة بين
 يدي حانوت رجل في اثناع عشر اجرا من رجل يبيع الناقة فاجارة
 للعاقبة قال ابو الليث انما يجب الاجارة اذا كان بني هناك دكانا
 او نحوه حتى يصير غاصبا انما تبدو له فلا لانه ليس باحق من المتاجر
 الوكيل مساجر الدار للموكل سنة ثم الى ان يدفع الى الموكل وسكنها
 بنفسه سنة قال ابو يوسف الاجارة عليه وقال محمد على الموكل لان قبضه
 كقبض الموكل والوكيل صار غاصبا فلا أجر عليه أجر المتولى الوقف
 ان كان الواقف شرط ان لا يواجر اكثر من سنة لا يجوز الزيادة
 عليه وان لم يكن شرط جازت الى ثلاث سنين لا غير في الاصح **باب**
اجارة ما يتعدت سنة اجر البناء دون الارض يجب ان لا يجوز
 لانه في معنى المبيع وروى عن محمد ما يدل على اجازة فانه قال من اسماجر
 ارضا فبني فيها ثم أجزها من صاحبها استوجب من الاجر حصته البناء
 فلم يجز اجارة البناء وحده لما استوجب حصته الاجر ولو كان البناء
 ملكا والعرضه وقف فاجر المتولى باذن مالك البناء ينقسم الاجر على
 البناء والعرضه فيما احصا البناء فهو للمالك وكذا اجارة اجارة
 الفلأط

والارض

الفلأط والافرن بينهما آجر ارضا فبنيها لم يدرك او شجر وغيره مما يمنع
 الزراعة فشت وان ادرك النزع وجب ان يجوز ويؤمر بالمصاد والتسليم
 وببغية كما أجز دار فيها مباحة يؤمر بالتقريع والتسليم وقيل عن محمد
 انه لا يجوز في الفصلين وان فرغ الآبار شيئا فالاجارة وقيل اذا كانت
 اشجار في وسط الارض لا يجوز اجازتها ومزارعتها وان كانت في النواحي
 على المسناة جازت وان كانت وسط الارض شجرة او شجران صغيرتان
 كتالة مضى عليه حول او حولان جازت وان كانت عظيمة لالانه يتضرر
 المتاجر بظلها وكثرة عروقها كذا الآبنة وسط الارض يمنع وفي النواحي
 لا واذ ارفع البناء بعد ذلك يدخل في العقد كذا التالفة مساجر ضياعا
 بعضها مشغول وبعضها فارغ تصح الاجارة في الفارغ حصته من الاجر تنقصة
 الاجير ليست على المساجر ولو شرط عليه بقيد الاجارة على جواب الكتاب
 وقيل في زماننا لا تقيد مساجر خياطا او خفافا فالمعتبر في الخط عادة
 تلك البلدة سلم الثوب الى الخياط واخذ منه كفيل بالخياطة جاز ومن
 الكفيل خياطة مساجر دار سنة فوجب له الاجارة شهر رمضان
 جاز ولو ولدت شاة او بكرة في يد الراعي المشترك فتمت ك الولد في ايجانه
 حتى ضاع لم يضمن لانه ليس عليه رعي الاولاد الا ان يشترط عليه بخلاف
 اجير الواحد **كتاب الوكالة** **باب** **مبايل الناط التوكيل الوصاية**
 في جوة الموصي وكالة قال هذا وكيل في كل شيء فهو وكيل بالحفظ استأنا
 وتويزاد فقال وكيل في كل شيء جاز امره فهو وكيل في الحفظ والبيع
 والشراء وتواضع ديونه وحقوقه والهبة والصدقة وغير ذلك من
 الطلاق والعقار وكيل في المعاوضات خاصة وقيل لا يجوز شيء
 مما صنع وبه قال ابو الليث وكله بالخصومة في كل حق له في مصر كذا او
 بقبض غلاته في مصر كذا يصير وكيل فيما كان واجبا يوم التوكيل
 وفيما حدث بعده كذا او وكله بتقاضي ديونه في مصر كذا او وكله
 بالخصومة مع فلان في كل حق له قبله يكون وكيل في كل حق له قبله
 التوكيل لا غير قال وكلتك بالخصومة في كل حق لي قبل اهل هذه
 البلدة او قال في بلد كذا ينصرف الى ما كان واجبا يوم التوكيل وما
 يحدث له استثنى والقياس ان يكون تعيين المصروف والرجل سواء
 ولو وكله بكل حق له او بالخصومة في كل حق له جاز وان لم يعين

تنقصة الاجير

المصر والرجل تعليق الوكالة بمطلق الشرط جائز وتعليق الكفالة بالمعاقفة
منه لا غير فكل نفس رجل على انه ان لم يوف به غدا فعليه ما عليه الاصيل
صح وتوفى ان وافقك به غدا فعليه ثم وافي لم يلزمه المال لانه شرط لزومه
ان احسن اليه الوكالات لا تبطل بالشرط الفاسد وكل ان انا لا يصير
وكيل قبل العلم هو الحق قال اذهب بعدي هذا الى فلان فبيعه منك فذهب
به واخبره ان رب العبد امره ببيعه فاشتره صح الشرع منه وان لم يخبره بذلك
لا قال بايعوا عبدي فقد اذنت له في التجارة فبايعوه جاز وان لم يعلم العبد
بالامر او صح الى غايب او جعله وصيا بعد موته ثم مات فباع الوصي شيئا كليل
علمه بالوصاية والموت جاز ويكون قبول الوصاية فلا يملك اخراج ثمنه وكل
غايبا فبخله فرد فلم يعلم الموكل بالرد حتى قبل ببيع ان يصح كالوصي اذا
رد فلم يعلم الوصي به حتى مات ثم قبل صح ويجوز ان يعين رد الوكيل
دون الوصي والظاهر هو التسوية التوكيل بالا فراض جاز ولا يستقرض
لا قال لا انهاء عن الوكالة لا يصير وكيل او كلفه بشيء مملوك بكذا ولم يبين
المزكوة والا نوتة لم يصح وكله بشيء اجمار او فرس ونحو ذلك ولم يبين التزكوة
والا نوتة صح جاز للوصي ان يوكل بما يعمل بنفسه في امر البيت **باب**
التوكيل بالبيع وهو انواع قال رجلين ابي باع هذا فوجازوا وقال
ان باع احد هذين فوجازنا فابا باع جاز قال وكلت هذا او هذا ببيعه
بطل قياسا وصح استخفافا قال باع احد هذين ابيع هذا او هذا جاز ببيع
احدهما قال باع عبدا من عبدي فباع معتنا منهم جاز ولا يصح
الموكل في قوله لم اعين هذا لا يتوقت التوكيل بالتأقيت حتى لو وكله
بشيء اليوم ففعل غدا جاز ولو وكله به غدا كان وكيله به غدا او بعده دون
اليوم **باب** التوكيل بالبيع بالف باع بالفان او الوكيل بشيء بعينه
بالفان اشتره بالف جاز خلافا لفرامر رجلا ببيع غلامه بمائة دينار
فباعه بالف درهم ولم يعلم الموكل بما باعه به فقال الامور بعث الغلام
فقال اجزت جاز البيع كذا في الكفاي وان قال قد اجزت ما امرتك
به لم يجز وكل بيع عبده بالف وهي قيمته ثم صار يدي الفان ليس
للكيل ان يبيعه بالف وكل بيع جارية بالف فباعها بالف على انه بالخيار
فزادت قيمتها الى الفان للوكيل ان يجيز البيع وان يكت حتى مضت
المدة وعند ابي يوسف ان اجاز لم يجز وان سكت جاز وعند محمد لم يجز
في الوصاية

في الوصاية قال الراهن للمرهن بيع الرهن واستوفى دينك ابيع كسيفا
دينتك فباع باجل جاز التوكيل بالبيع المطلق باع بمن مؤجل قبل على قول
الامام جاز وان طالت المدة وعقد بهما جاز باجل متعارف في تلك السعة
وبدونه لا يمكن ابي يوسف ان وكله ببيعه للتجارة جاز بالنسيئة وان وكله به
لحاجته الى النفقة او قضاء الدين لا قال خذ عني هذا فبيعه بالنقد فله
ان يبيعه نسيئة وكذا القول له بعه وبعه من فلان فله ان يبيعه من غيره
لان ذلك مشورة كما لو دفع مالا مضاربة فقال خذ مضاربة واشتره
البنز وبع كان له ان يشتري غيره البنز وكل ان يبيع عبده من فلان فباعه
من غيره لم يجز واوامره ان يشتري له من فلان خادما بعينه فاشتره
من وكيل او ممن اشتره منه فهو جائز اسم الوكيل الى غير من سمي موكله
صار مخالفا كما لو سمي في غيره باسمه وكله بان يعاوض عبده فلا يابسته
هذه فباعها من فلان غيره فلو وكيل ان يعاوضه بما مع المشتري لان
مقصود الموكل تحصيل الامنة قال باع بشهود ابيع واشتره فباع بغير
شهود جاز وتوفى لا يبيعه الا بشهود او حتى تشهد او قال باع على
ان يشتره فباع بغير شهود لا يجوز وقوله باع بالرجل او بالكيل ابيع
وخذ رجلا او كيلا كقوله لا تبع الا بالرجل والكفيل لان الشهود
تفيد عند الجود لا الاقرار وذالك في المحالين قال بعه وانتقد ليس
له ان يبيعه نسيئة وكل بيعه نسيئة فباع بالنقد ان باع بما يبيع بالنسيئة
جاز كذا القول لا يبيعه بالنقد فباعه بالنقد بما يبيع بالنسيئة وتوفى
بيع بالف الى سنة فباعه بالف او اكثر نقد جاز ولا يقل ولا وتوفى بالف
الى سنة فباع بالفان الى سنة وشهر لم يجز قال الامر لا تدفع بعد
البيع حتى تقبض الثمن فباعه المأمور ودفع قبل قبض الثمن ونوى الثمن
على المشتري جاز البيع ولا ضمان على البائع كما لو باعه الوكيل ثم قبل
ان يدفعه نهاه عن الدفع قبل قبض الثمن وقال ابو يوسف ليس له ان
يدفعه قبل نقد الثمن ولو دفعه رد على البائع حتى ياخذ الثمن فان مات
في يد المشتري سلم البيع وعلى الوكيل الثمن للامر ويرجع به البائع على
المشتري وليس للامر على المشتري شيء وتوفى للامور جاز دفع العبد
اليه بعه بالف ولا تبعه حتى ياخذ الثمن الا لم يجز الا ان ياخذ الثمن اولا
ثم يقول بجنتك بهذه الدراهم قال وكلت ببيعه بشرط ان لا يقبض الثمن

وبعه

فله قبضه والنهي باطل والآية وخذ زهنا فاخذ زهنا فليكن جازع عند المال
وعند ههنا لا آفهما يتغابن فيه **نوع** بيع الوكيل ممن لا يقبل شهادة له
ياقل من قيمته لا يجوز عند الامام وبالكثير من قيمته جاز وبمثل قيمته روايتا
وقيل الخلاف في غير بيع المضارب او شراؤه ممن لا يقبل شهادة
له بالقرابة او الزوجة بغاين يسير لم يجز عند الامام كالوكيل وبالكثير
البيع يجوز وباقول الشراء وبمثل القيمة روايتان **فصل في المتصرفين**
تصرف الاب والجد والوصي ومتولى الوقف لا يجوز الا بمعروف او غاين
يسير ومن التجار كنه كيف ما كان كذا المكاتب والعبد الماذون لدى
الامام وقا لا مقتد بمعروف ومن المضارب وشريك العنان والمفاوض
والوكيل بالبيع المطلق جاز البيع بغاين فاحش وشراؤهم به عليهم
والمرضى المديون المستغرق دينه لا يبيع بغاين يسير ويبيع وصيه
به بعد موته لقضاء ديونه وبيع المريض من وارثه لا يبيع اصلا عند الامام
وعند ههنا يقي بقيمته والكثير وبيع المديون من مولا به غاين يسير لم يصح
عند الامام وبيع الوصي وشراؤه من اليتيم لا يجوز الا اذا كان خيرا لليتيم
عند الامام وعند ههنا لا يجوز اصلا ولو قال للوكيل ما باعته به من شيء
فهو جائز في بيعه من الخلق جائز الا من نفعه وولده الصغير ومملوكه الذي
لا دين عليه **نوع** الوكيل بالبيع لا يطالب بالثمن من نفعه بخلاف الوكيل
بالشراء ولا يجبر على التفاضل ولا استيفاء الا اذا كان وكيل بالاجابة
والستور والدلال واذا لم يجبر يقال له احل الموكل على المشتري ولو نقض
الوكيل بالبيع الثمن من ماله نقض عن المشتري جاز ولا يرجع به
على المشتري ولو نقضه على ان يكون له ما على المشتري لم يجز ولو ان
الوكيل بالبيع صالح الموكل عما على المشتري على جارية للوكيل جاز
والجارية للموكل وبرى المشتري ولا شيء للوكيل عليه ولا على الموكل
ولو باعها الوكيل من الموكل بما على المشتري لم يجز لانه يملك الدين
من غير من عليه اما الصلح فاستقاط حتى لو صالحه عليها على ان يكون
الدين الذي على المشتري للوكيل لم يجز ايضا لانه بيع معنى قبض
الموكل الثمن صح استحسانا وان كان الحق للوكيل الا ان شرط فان
ثمة لا يجوز لانه بمنزلة الايجاب والقول الوكيل مادام حيا وان كان
غائبا لا تنتقل الحقوق الى الموكل وان مات الوكيل بالبيع عن وصي
محمدا

بالحقوق تنتقل الى وصيه دون الموكل وكومات ولم يوص به الى ان ينيب
وصيا وقيل تنتقل الى موكله ولاية قبض الثمن الوكيل بالشراء يملك ابراء
البايع عن العيب عندها وعند الجا يوسف يملك قبل قبض المبيع لا بعده لان
قبل القبض لا حصنة للعيب من الثمن حتى لو صالح من العيب على ثوب يكون
الثوب زبادة في المبيع لا بدل العيب حتى ينقسم الثمن على قدر قيمة المبيع
والثوب وبعد القبض لا حصنة من الثمن فلو صالح على ثوب يكون بدل
عن العيب وقيل عنده يملك الا ببراء مطلقا لانه بمنزلة الموكل فيما
لا يضر بالموكل ولا ضرر حرمها لان الموكل مخير في اخذ المعيب والزامه
للوكيل الوكيل بالبيع يملك استقاط الثمن عن المشتري بالاقبال
والابراء والمقاصة بما على الوكيل عندها ويضمن الثمن على الموكل ويبيع
المبيع في الاقالة عند الوكيل وعند الجا يوسف لا يملك استقاط
الثمن عن المشتري وبالاقالة يصير مشتريا من المشتري فيبقى
الثمن على المشتري للموكل والمشتري على الوكيل وكذا حط بعض
الثمن وما جيله وقبول احواله على من هو دون المشتري في الملاءة
او فوزه واخذ العوض عن الثمن والصلح منه على شيء يملك الوكيل
ذلك كله عندها وهي المقاصة ان كان دين المشتري على الموكل
مثل الثمن صار قصاصا جاعلا وان كان دينه على الوكيل فعلى
الخلاف وان كان عليهما يصير قصاصا بدين الموكل لانه يملك
استقاط الثمن عن المشتري بالاجماع وعلى هذا الجمل في موضعين
احدهما اذا كان لرجل على زيد دين لا يؤديه يتوكل الدين عن الغير
في شراء عين من زيد فاذا اشترى يقع المقاصة بين دين الوكيل
على البايع وبين دين وجب للبايع على الوكيل ثم الوكيل ياخذ
الثمن من موكله الثاني ان يوكل رب الدين غيره بالشراء من المديون
فتقع المقاصة بين دين الموكل وبين ما وجب للبايع على الوكيل
نوع اذا دفع المديون عبدا الى رب الدين وقال له جعه وخذ حقك او دفع
اليه دنانير وقال اصرها وخذ حقك منها وحقه في الدراهم فباع
او صرف وقبض الدراهم وهلك في يده هلك على المديون ما لم يحدث
الدائن فيها قبضا وبمنزلة لو قال له جعه بحقك وبع الدنانير بحقك
ففعول يصير المقبوض مضمونا عليه كما قبض قال الموكل قد اخرجك من

الوكالة فقال قد بعته امر لم يصدق لانه اخبر حين لا يملك الاثا ولو
 اقر الوكيل بالبيع لان فقال الموكل قد اخبرتك من الوكالة جاز البيع اذا
 ادعاه ذلك المشتري لانه اخبر حين يملك الاثا الوكيل بالبيع اذا
 لم يسلم المبيع اليه حتى قال بعته من هذا وقبض الامر الثمن او قال قبضته
 قد دفعته الى الامر او قال هلك عنك وكذا به الموكل في البيع دون قبض
 الثمن في حق الموكل فان شاء المشتري نقد الثمن ثانيا الى الموكل وقبض
 منه المبيع وان شاء فسخ البيع وله الثمن على الوكيل في الحالين الا
 في قوله قبض الامر الثمن من المشتري وان صدقه الموكل في البيع وقبض
 الوكيل الثمن وكذا به في الهلاك او الدفع اليه فالقول للوكيل في ذلك مع
 يمينه ويجوز للمولى على العبد الى المشتري من غير ان ينفذ الثمن ثانيا
 هذا اذا لم يكن العبد سائما الى الوكيل اما اذا كان سائما اليه فالوكيل
 مصدق في ذلك كله وتسلم العبد الى المشتري والتمس على الوكيل
 دون المشتري لان العاقد اقرب كبراته فان حلف الوكيل على ما ادعى برى
 هو ايضا وان نكل ضمن الثمن للموكل فان استحق العبد بعد ذلك من
 يد المشتري رجع بالثمن على الوكيل ولا يرجع الوكيل بذلك على موكله
 اذا لم يصدق الموكل على قبض الثمن الاول لان الوكيل مصدق في حق
 دفع الضمان عن نفسه لاني حق الرجوع على الموكل وله ان يحلف
 موكله على العلم بقبض الوكيل فان نكل رجع عليه بما ضمنه وكذا
 اذا اقر بقبض الوكيل وكذا به في الدفع والهلاك هذا اذا
 اقر الوكيل بقبضه الثمن اما اذا اقر بقبض الموكل من المشتري
 لا يرجع المشتري لاعلى الوكيل ولا على الموكل ولو لم يستحق المبيع
 لكن وجد المشتري عيبا فردّه على الوكيل نقض ان كان اقر
 الوكيل بقبضه الثمن يسترد منه الثمن ويرجع الوكيل به على موكله
 ان كان صدقه في قبض الثمن ويكون المبيع للموكل وان لم يكن صدقه
 لم يرجع وله ان يحلف الموكل على العلم بقبضه فان نكل رجع عليه
 وان حلف لا لكنه يبيع العبد ويستوفي ما ضمنه من ثمنه ويرد
 الفضل على الموكل ولا يرجع بالنقصان على احد هذا اذا اقر الوكيل
 بقبض ثمنه فان كان اقراره بقبض الموكل من المشتري لم يرجع
 المشتري بالثمن لاعلى الوكيل لعدم الدفع اليه ولا على الموكل لانها
 لا صدق

وقبض الثمن او في
 قبض الثمن وحده
 صدق الوكيل في
 البيع

لا يصدق ان على الموكل في اقراره بما قبض ويحلف الموكل بانما كان نكل رجع
 عليه والمبيع له وان حلف لا يرجع لكن يبيع المبيع ويستوفي المشتري
 منه الثمن ويجوز للمولى هو الذي باعه وسلمه وكل رجلا بقبض الثمن فقال
 الوكيل قبضت فضاخ او دفعت الى الامر وحده ذلك موكله فالقول للوكيل
 مع يمينه وبرى المشتري من الثمن واذا اوجده عيبا فاردده على البائع
 لم يكن له ان يرجع بالثمن على البائع لعدم ثبوت القبض في زعمه ولا على
 الوكيل لانه لا يعقد بينهما انما هو امين في قبض الثمن وانما يصدق في دفع
 الضمان عن نفسه كما ذكرنا واذا اراد المشتري على البائع باعه القاضي
 واوفي الثمن للمشتري من ثمنه ورد الفضل على البائع ولا يرجع عليه
 بالنقصان ولا على الوكيل اشتري بجارية وقبضها فباعها من غير
 وقبضها ثم اشتراها المشتري الاول من الثاني وقبضها ثم علم بعيب
 كان عند البائع الاول فان المشتري الاول لا يرد على البائع ولا على المشتري
 الثاني **نوع الثاني** اذا امر امينه ببيع المأذون بطلت الغرامة ان قال
 جعلتك امينا في بيع المأذون العهدة حتى لا يرد المشتري على الابن
 بعيب بل يطلب من القاضي ان ينصب امينا الاول او غيره فيرد
 عليه ولو قال القاضي بعه ولم يرد لا يلحقه العهدة ايضا في الاصح قاض
 او امينه باع عبدا للغرماء واخذ المال فضاخ واستحق العبد رجع
 المشتري على الغرماء ولو كان الوكيل باعه للغرماء باع القاضي ثم استحق
 او مات قبل القبض وضاخ الثمن رجع المشتري على الوكيل والوصي
 على الغرماء ولو باع امين القاضي للوارث والباقي بجارها رجع المشتري
 على الوارث ان كان اهلا والا ينصب القاضي عنه من يرضى **نوع**
 الوكيل بالبيع يملك الوكيل بقبض الثمن الوكيل ببيع اذا وكل غيره ببيع
 اليه بخبرة الاول جاز لكن لا يحق الرجوع الى الاول والوكيل الى العاقد
 وقيل اذا باع الثاني بيمينه الموكل جاز بيمينه الاول وفي الاصح
 لا الا بخبرة الاول او اجازة او اجازة الموكل وكله بشرا عهده
 بيمينه فوكل الوكيل اخر فاشتراه لزوم الامر الثاني وهو اشتراه
 بخبرة الوكيل لزوم الامر الاول **باب المستبضع والوكيل**
بالشرا وهو النوع المستبضع لا يملك الا بضاعة والا بداع **نوع**
 ما لا بضاعة وامره ان يشتري له ثوبا يصفه في البضاعة المطلق كالمأذون

بالمشقة وقع الف درهم بضاعه وامره ان يشتري له شيئا جاز وكل ما يجوز في البضاعة
يجوز في المضاربة لكن المضارب يبيع ما يشتري والمستبضع لا يدفع اليه الف
درهم بضاعه ليشتري له ثوبا او رقيقا فاشترى ببعضه ذلك وانفق
البعض عليه وفي الكراء لا يضمن ولو اشترى الكحل وانفق من ماله كان متطوعا
وكذا المضارب على هذا التورب البضاعه غيره ان يشتري له شيئا في
المضاربة واشترى وانفق في النقل من مال نفسه يرجع في الاحتياج ان اشتري
المستبضع ببعضه ثم مات المستبضع ثم اشترى بالباقي او اتفق الباقي
في الكراء والنفقة ففي الشراء يضمن علم بموت المستبضع او لا وفي الاتفاق
ان علم بضمين والا فلا في الاستحسان وان مات رتب المال قبل ان يشتري
المضارب شيئا فليس له ان يشتري وان لم يعلم بموته وان مات
بعد ما اشتري المضارب رقيقا له ان يشتري بما بقي من المال ما يصلح
من الطعام والكسوة وان علم بموته محال لو نزل المضارب بعد الشراء
عن التصرف التوكيل بالشراء قال لاخر اشترى جارية بالف او قال
من مالي او قال بهذه الف واشترى الى مال صح التوكيل اما اذا قال
اشتر جارية بالف او هذه الجارية بالف فهذه مشورة لا توكيل
وقع اليه الف وقال اشترى ثوبا او ثوب شيئا جاز كذا اشترى بها
الدواب او الثياب او الاشياء كذا الاثواب في قول لانه لا ذكر للف
والكلام ولم ير المعهود لعدم ولا كل الجنس استحالته علم انه اراد به ما هو
من جنس ذلك اشترى الى الاشياء بهج وشيا ونوبا ودابة لا
وان بين الثمن ونوعه كهرى وحمار وفرس جاز ببيان الثمن ونوعه
وجارية ودار بيت الثمن وشيا ودواب كالثياب والدواب جاز
ببيان الثمن وقع الى سم الف درهم وقال اشترى بها فهو امر له بشراء
ما هو معروف بشرايه وكله بشرا الحنطة او غيره من المقدرات ولم يستم
كثيرا ولا ثمن لم يبيع حتى لو اشترى ما من غيره دفع المال اليه لزم المأمور
وان امره ان يشتري بها له طعنا فاشترى بها فاكهه او لحما لم يجز
على الامر ويقع على الحنطة والدقيق استحقاقا وهذا عرف اهل كوفه
فانهم يسمون سوق الحنطة والدقيق سوق الطعام حتى لو اشترى
شعير لم يجز ايضا وقيل ان كانت الدراهم كثيرة تشتري بمثلها الحنطة
لا غير كما يلزم الامر غير ما وان كانت قليلة لا تشتري بمثلها الا بخبره
فعل ذلك قال ابو جعفر ان كثر
الدراهم فحط
الحنطة او ان قلت

من التوكيل
بشراء

فعل ذلك قال ابو جعفر ان كثر
الدراهم فحط
الحنطة او ان قلت

ففي الجوز وفيما بين ذلك على الدقيق وفي عرف الطعام ما يمكن اكله بلا ادم
كاللحم المطبوخ والمشوى فينصرف الوكالة اليه دون الحنطة والدقيق
والخبز كونه يخبز وتحت الى يوسف اذا كان ثمة وليمة فالدرهم الكثيره
على الخبز وكله بشرا اللحم بدرهم فاشترى المطبوخ او المشوى منه لم يلزم الامر
ان كان مباحا في انزل خانا ولحم الطير والوحش لزمه ان كان في بلد يباع
في اسواقه واشترى الثمة الحنطة او المذبوحة لا يجوز عليه وان سمي بعشرة
ذنا شرا الا ان يكون مملوكة ولو امره بشراء البيض فهو على بعض الاحاج
بمخالف بيان اكل البيض حيث يقع على البيض الطير ايضا امره بشراء
فاكهه فاكهه تبايع في الاسواق جاز وكله بشرا دهن فاكهه دهن
اشترى جاز وكله بشرا الاضحية يتقيد بياض الاضحية والتوكيل بها
وبشراء الغنم ويجوز ان يشتري في وقتها من السنة الثانية لا يجوز
وقيل يتقيد بالتوكيل بشراء الاضحية والغنم والبهائم ويمن الى يوسف
اما عند الامام بعشرة الاطلاق نوع وكله بشرا جارية فاشترى ذات
رحم محرم من الموكل او جارية حلف الموكل بعثتها ان ملكها صح وعققت
وكذا العبد المأذون اشترى قريب مولاه والصبي المأذون اشترى
قريب نفسه صح وعققت ولو اشترى الاب او الوصي قريب البصع او المعنوة
لا يلزم المشتري اشترى للمعنوة امة قد استولت بالملكاح يلزم الاب
في الاصح حصة او معنوه وبيع له اخوه فقبضه له والده او وصيه جاز
وعققت بخلاف الشراء كذا اذا وبيع له نصفه لكن لا يضمن البصع بل
يسعى العبد في نصيبه كذا وكله بشرا جارية ونحوها فاشترى
له عميا او مقطوعة اليد لزم الامر في قوله خلافا لما ذهب اليه العوراء
ومقطوعة احدى اليدين جاز اجماعا وكله بشرا رقيقه لم يجز العميا ونحوه
لو قال جارية تخدمني لوسمي عملا من الاعمال ولو قال جارية اطعمني فاشترى
اخت الامر لم يلزمه قال زوجني امرأة فزوج عمتها جاز ولو قال امرأة
سوداء فزوج بيضا لم يجز ولو قال عمتي فزوج عمتها جاز وكله
بشرا جارية فاشترى اخت امرأة الموكل او عمة امرأة من نسب اورشاع
او اشترى جارية لها زوج او هي في عدة باين او زوجا او وفاة كان
مخالفا ولو اشترى اخت امة قد وطئها لزمه ولو اشترى صغيرة
لا تطبق او مجوسية فهو مخالف وبالنظرانية واليهودية لا كذا بالصابية

اذا

من التوكيل
بشراء

في قياس قوله ولو اشترى رتقا ولم يعلم بالزمن الامر وله حيا الرد وان حكم
اولم يعلم وشروط براءة البائع عن كل عيب فهو مخالف كذا القول في الامر جارية
اعتقها عن ظن يري فاشترى عيبا او مقطوعة اليدين ولم يعلم فزمنه وله
الرد وان كان يعلم فهو مخالف وكذا قال جاريتين اطاهما فاشترى اخاتين
في عتقة واحدة او جارية وعمتها او خالستها من رصاع او نسب فهو
مخالف وفي صفقتين لا وفتيل كواشترى له امرأة وبنتها للزمن الامر
لان وطيرهما حلال له وانما يحرم عليه وطى احد بهما بوطيه الاخرى وكله
بان يشترى له عبد فلان بكذا فقال رب العبد للوكيل بعت هذا العبد
من فلان الموكل بكذا فقال الوكيل قبلت لزمن الوكيل لان الموكل امره
ان يقبل على نفسه حتى يلزمه العهدة فتقبل على الموكل فصار مخالف
فيستوقف على اجازة الوكيل بشيء بعينه ان اشترى بنفسه
لا يجوز الا اذا خالف في الثمن لا الى خيرة او الى جنس آخر او وكل غيره
بالشراء فاشترى له صحب بخلاف الوكيل ببيع امرأة معينة اذا تزوجها
لنفسه بنفسه حيث يبيع قال المأمور اشترى هذا واشترى فلان
فهو للامر ولو قال لنفسه فهو له ولو سكت فان قال قبل حدث عيب في
او هلاك اشترى فلان فالقول له وان قال ذلك بعد ما مات او تعينت لم يقدر
الا ان يصدق في الامر فالأخر اشترى فلان بينه وبينك فقال نعم فذهب فقال
له آخر اشترى عبد فلان ذلك بنى وبينك فقال نعم فاشترى المأمور العبد
فهو بين الامرين ولا شيء للمشتري ولو لم يشتره لحي لقيه ثالث فقال
له مثل ذلك فقال نعم والاوان غائبان ثم اشتراه فهو للامر من الاولين
لانه لم يخرج عن وكالتهما ما لم يعلم فان علما بقبوله من الثالث ثم اشتراه
كان بين المشتري والثالث ولا شيء للاولين قال الآخر ما اشترى اليوم
من البعير للاضحية فبيني وبينك فقال نعم ثم قال آخر مثل ما قال الاول فقال
نعم ثم اشترى بقرة للاضحية فان نصف الامر ونصفها بين الامر الاول
وبين الماخوز نصفين قال ان اشترى بقرة للاضحية فهي بينه وبينك
فقال نعم فذهب واشترى كانت بينهما وبمثلة في العبد لا يكون بينهما
لان الوكالة بشر العبد من غير بيان الثمن لا يجوز وفي البعير يجوز اشترى
عبد او فضة ثم قال الآخر اشترى كذا فيه فلم يقبل شيئا حتى قال المشتري
لغيره قد اشترى كذا فيه ثم قال اجمعا قبلت فالعبد بينهما ويخرج المشتري
الاول

عبد
ضم

الآخر

الاول بمنزلة من يقول لآخر بعتك نصف هذا العبد خمسينية وقال لآخر بعتك نصفه
خمسينية فقال اجمعا قبلت قال الآخر اشترى عبد فلان فقال نعم ثم وكله
آخر بان يشترى له فاشتراه الوكيل واشترى له للآخر ان كان قبل الوكالة
منه بحضرة الاول فهو للثاني وان كان لا بحضرة فهو للاول وكذا كان
قال الاول اشترى لي بالف درهم وقال له الآخر بمائة دينار فاشتراه
بمائة دينار فهو للآخر لانه يملك الشراء لنفسه بالدينار بعد ما يوكل
عن الاول في شرايه بالدرهم فيملك كغيره بما امره بان يشترى له
بقرة بعشرة دنانير فاشترى بمائتي درهم وقيمة الدنانير مثل الدراهم
او كان على العكس لزمن الامر استحشا في قول ابي حنيفة وابي يوسف خلافا
لمحمد وزفرو لو اشترى بعروض قيمته مثل الدراهم لم يلزم الامر اجمعا وكله
بشرا ببقرة سودا للاضحية فاشترى ببيعنا او لزم الامر ولو قال
بقرة انشئ فاشترى ذكر لم يلزمه وكذا الثالثة ولو قال بقرة ولم يقل انشئ
لزم الامر ولو قال كبش اقرن او اعين للاضحية فاشترى كبش ليس
باعين ولا اقرن لم يلزم الامر الوكيل باسم اذا اضاف العقد الى دراهم
الامر فالعقد للامر الى دراهم نفسه له وان لم يصف اصلا تعبت نيته
فان قال لم تحضرني نية قال ابو يوسف يحكم النقود سواء صدقة الامر
او كذبة وقال محمد ان كذبه فكذا وان صدقه فالعقد للمأمور بكل حال
واما الوكيل بشرا شي بغير عينه اذا عقد ولم يحضره نية من المثل يخرج من
جعله على هذا الخلاف ومنهم من قال الجواب فيه عندهما جواب محمد في
التم وكل عبد اذ ذابا بالشرا بالنقد فاشترى الما دون صح للامر والعهدة
على العبد استحشا ولو امره بشرا شي نية ففعل يقع للعبد قيات
واستحشا لان الاول معاوضة لان له جسد يشترى الى ان يستوفي
الثمن وفي الثاني لا فكان كفاية فيحتاج الى الاذن وعدم الدين
نوع الوكيل بالشرا يطالب بالثمن من مال نفسه وان لم يدفع اليه الموكل
بعد الوكيل بالشرا اشترى نية فخل الثمن بموثة لا يجل على الامر
الوكيل بالشرا يملك جسد المشتري خلافا لفرقان هلك في يده قبل
الحبس هلك على الموكل وبعد الحبس يضمنه كالغصب بالقيمة عند
زفرو وعند ابي حنيفة ومحمد كالمبيع بالثمن وعند ابي يوسف كالمهرين
بالاقل من قيمته ومن الثمن ولو لم يجس الوكيل المشترا عن الامر حتى

نقد خمس مائة ثم طلبها منه فمنعها فملك من الوكيل ستمائة الخمسة المفقودة
وبطلت الباقية عن الأمر ولو كان جبراً في الابتداء فعلى رد المقبوض أيضاً
أشترى الوكيل جارية بالف فوهب البائع الألف للوكيل بترجع الوكيل على الأمر
ولو وهب له خمسمائة ثم الباقية رجع الوكيل بالخمسمائة الثانية لا الأولى
لأن الأولى حط والثانية حصة ولو وهب تسعين مائة ثم المائة الباقية لا يرجع
على الأمر إلا بالمائة المأمورة بشرط تعيينه بالف أشترى ألف ومائة ثم حط
البائع المائة عن المشتري فالعبد له دون الأمر أبراً، البائع الوكيل العتق
يرجع على الأمر بحال الوهب له بخلاف الكفيل فإنه يرجع على الأصيل برتبة الطاب
له دون الأبراء والنوق أن الوكيل إنما يرجع على موكله بالثمن لبيعة من الموكل
فبشترى الأبراء والهبة كما لو باع منه حقيقة والكفيل إنما يرجع لملكه
ما في ذمة الأصيل حتى أنه لم يرجع قبل الأداء وإنما يملك ما في ذمة
الأصيل بالأداء، أو برتبة الطالب لا بالأبراء رجل نسي يده عبد لآخر
فوكّل غيره أن يشتريه له من مولاه فقال الوكيل أشترى منه ونقدت
من مالي وصددت الموكل بوجهه بأداء الثمن إلى الوكيل ولا يلتفت إلى
قوله إلى أخاف أن يتكرر لعبد أشترى منه ومنه فلو كان موثقاً لعبد
وانكسر البيع رجع الأمر على المأمور بما أعطى أشترى من غيره ما لزمه فحاله
وانكسر التوكيل عند التقاض وغاب فطلب البائع النقض من القاضي بنقض
بينهما وأن طلب المشتري بيمين المالك بأمته ما وكله فالقاضي لا يفرق الفسخ
بل يقول للمشتري الفضل لبيع والطلاق وإطاعت بينه وبين وكيل
المشتري بالرد بالعيب أو أودع عليه البائع رضا المشتري بالعيب
واراد يمينه فإن القاضي يخلفه ولا **نوع** في طريق ثبوت الملك للموكل بالشراء
وتوكيل الوكيل قبل الملك ثبت للوكيل ثم تنتقل إلى الموكل وقيل ثبت
للموكل ابتداء وهو الأصح حتى لو كان المشتري قريب الوكيل ومنكوحته
لا يعتق ولا يفد النكاح أمر رجلاً أن يوكل له أن نافذ فاشترى
الوكيل يرجع الوكيل على الموكل وهو المأمور والمأمور على الأمر لا يرجع
الوكيل على الأمر قال الآخر وكل فلاناً بأن يشتري لي منك ما بدا لك
كان ذلك جائزاً الآن الأول كالرسول وتوكل وقال وكل من شئت بأن يشتري
لي منك ما بدا لك لم يجز قال لو كفل اجزت ما صنعت حتى ملك
توكيل غيره فوكّل الوكيل وقال له مثل ذلك قال ثانياً لا يملك التوكيل
وكل

وكل الوكيل وقد قيل له عمل براكب صار الثاني وكيل الموكل وينعزل الأول
والثاني يموت الموكل ولا ينعزل الثاني بموت الأول وانعزاله وملك
الأول عزل الثاني إلا أن يقول الموكل كل فلاناً فوكّل لا يعزله لأنه كالرسول
وتوكل وقال وكل من شئت يعزله وملك الوكيل بيع ما شئت وكيل
مسألة التوقض والدبوت التوكيل بالأقراض جائز وبالأستقراض
لا أمر رجلاً أن يرهق مالا ويشتري الزرع لمواوي إليه الأمر فادى المأمور
لا يرجع على الأمر بما أودى لأن التملك مقتضى الأمر والأداء إنما يثبت
إذا صح الأداء بأمرة ولم يصح فلا يثبت التملك مقتضى الأداء بأمرة الوكيل
بقبض الدين يصير خصماً في اثبات الدين وفي اثبات الأبراء والألفاء
عليه باليمين عند الإمام خلافاً لما قاله المطلب حلف الوكيل ما يعلم
أن الطالب قبض مني إلا يمين على الوكيل ولا ينتظر تخليف الموكل بل يدفع
المطلوب إليه ثم يتبع الموكل فيخلفه الرسول والمأمور بقبض الدين لا
يملك الخصومة بهذا الوكيل بقبض الدين إن كان من القاضي إجماعاً
كما لو وكل رجلاً بقبض ديون الغائب التوكيل بقبض الدين أو بالخصومة
إذا قال في مجلس لقض قبضت ودفعت إلى الموكل صح أقاربه في الميثلين
جميعاً الوكيل بقبض الدين إذا قال قبضت وهلك عندي أو دفعت
إلى الموكل وكذبه الموكل يصدق في حق براه المديون لأن حق الرجوع
على الموكل بتقدير الاحتفاق حتى لو احتق أن ما أقر الوكيل بقبضه
وضمن المصدق الوكيل لا يرجع الوكيل على الموكل الوكيلان بقبض الدين
لا يملك أحدهما القبض ولو وكل بالخصومة والقبض بخاصم أحدهما
ولا يقضان إلا معاً التوكيل بقبض الدين وكل من في عياله صح حتى لو هلك
في يد الثاني يملك على رتب الدين أحد رتب الدين إذا وكل اجنبياً بقبض
نصيبه فقبض صح حتى لو هلك في يد الوكيل يملك على الأمر لكن إذا كان
قائماً كان للشريك أن يشرك كما لو قبض أحد رتب الدين فملك في يده
فهو من نصيبه وشركه فيما كان قائماً وكل المديون بقبض الدين من نصيب
أو من عبده لا يصح ولو وكل ببراءة نفسه يصح لأنه كان عاملاً لنفسه بتفويض
ذمة فهو عامل رتب الدين بأسقاط دينه وشرط الوكالة كونه عاملاً
لغيره لا كونه غير عامل لنفسه التوكيل بالتقاضى يعتمد العرف إن كان
في بلد كان العرف بين التجار أن المتقاضى هو الذي يقبض الدين كان

التوكيل بالتقاضي توكيلا بالقبض والا فلا الرسول بالتقاضي بملك القبض لا بمنزلة
الرسول بالقبض والامانة بالقبض اجماعا **باب اثبات الوكالة**
التوكيل بقبض الدين اذا حضر خصما فاقتر بالوكيل انكر الدين لا يثبت الوكالة
حتى لو اقام الوكيل البينة على الدين لا يقبل ادعى ان فلانا وكله بطلب كل حق
له بالكوفة وبقبضه والخصومة فيه وجاء بالبينة على الوكالة والموكل غائب
ولم يحضر الوكيل احد قبله للموكل حق فالقاضي لا يسمع من شهوده حتى يحضر
خصما باحد ذلك ومقرابه فيسمع وينفذ له الوكالة فان حضر بعد ذلك
غريبا آخر لم يرجع الى اعادة البينة وكذا دعي الوكالة بطلب كل حق له فقبل ان
بعينه يشترط حضور بعينه واذا ثبت حضوره في انخصم آخر بقيم
البينة على الوكالة مرة اخرى ادعى انه وكله بقبض كل حق له والموكل غائب
هذا كذا واما بينة شهده واعلى الوكالة والحق على المدعى عليه دفعة واحدة
تقبل على الوكالة لا غير ويومر باعادة البينة على الحق عند الامام وعندهما
تقبل على الامر بقبض بالوكالة او لا غير بالمال كذا ادعى انه وصى الميت وميت
على هذا كذا واما البينة على الوصاية او المال او ادعى انه ابن فلان مات
ولا وارث له سواه ولا بينة على هذا كذا فعند الامام تقبل البينة على الامر
الاول ثم على الثاني وعندهما على الامر دفعة واحدة اقر المطلوب
بالدين وانكر الوكالة فلا يمين عليه منه وقال لا يحلف على العلم ادعى انه وكله
بقبض هذه العاين فاقتر الذي في يده العاين بالوكالة فله ان يمتنع من الدفع
ولو كان دينه فاقتر بالوكالة والدين ليس له ان يمتنع ثم في العاين اذا اقر
وامتنع عن الدفع فاقام المدعي البينة على الوكالة صح وان كان يقيمها على
المقرح اذا ادعى دينه في تركه واحضر وارثا فاقتر فاقام البينة على هذا
المقرح لا يخدم من التركة شيئا له ذلك حضر مجل القاضي ووكلا رجلا بقبض
كل حق له بخلافه ان كان التمس بغير الموكل يقبل هذا التوكيل ويجعل
وكيلا حتى اذا حضر خصما بعد غيبة الموكل يسمع خصومته وان كان لا يسمع
الموكل لا يقبل لانه لا يعرف وقت القبض لمن يقبض وان اراد الموكل ان يقيم
البينة انه فلان بن فلان الفلاني موكل بهذا لا يقبل لانه ليس هنا خصم
حاضر ويمثله لو اقام البينة انه فلان بن فلان بن فلان الفلاني موكل بهذا
ليكتب هذا القاضي له كتابا الى قاضي آخر ان فلان بن فلان بن فلان الفلاني
وكل يقبل لان حضرة الخصم ليست بشرط السماع البينة للكتاب شهده واحد
انه

انه وكله بالخصومة في هذه الدار عند قاضي الكوفة وآخر قال عند قاضي البصرة جازت
شهادتهما **باب المأمور بدفع المال بحجة قضاء الدين وغيره**
قال يديونه البعث به مع فلان او ارسل به مع ابني او ابني او مع غلامي او غلامك
ففعل المديون قضاء منه فهو من مالي المطلوب لانه رسول المطلوب وتوكل البعث
مع فلان ليس توكيلا ولو قال دفع الى ابني او ابنتك او غلامي او غلامك فيما بيني
به فهذا التوكيل فان ضاع من مال الطالب وتوكل القضاء الدين فقال الوكيل قضيت
فصدقه الموكل وان لا يدفع اليه بخلافه الخار القابض واخذة ثانيا بغير الموكل
على القضاء للتوكيل فان جاز الدين وانكر بقبض من الموكل ثم هو يرجع على الوكيل
بما أدى وان كان صدقة الموكل وبعضهم وضعوا المسئلة في التوكيل بشرط العاين
امر رجلا ان يقض دينه فقال المأمور بعد ذلك قضيت وصدقه الامر وكذا به
رب الدين وحلف يرجع رب الدين على الامر لكن لا يرجع المأمور على الامر لان
المأمور وكيل شرعا ما في ذمته الامر بمثل ونقد الثمن من مال نفسه فانما يرجع
على الامر ان لو سلم للامر ما في ذمته كالمشتري انما يؤمر بدفع اذا سلم له ما اشتري
وذكر الغدوري انه يرجع رب الدين على المديون بالدين والمأمور على المديون
بما قضى امر غيره بقبض دينه فقبضه وجاء ليرجع عليه فقال للمأمور
ما كان لفلان عن دين اصلا ولا امرتك ان تقضيه ولا انت قضيت شيئا
ورب الدين غائب فاقام المأمور البينة على الدين والامر بالقبض والقضا ان
فان القاضي يقضي بالمال على الامر للغائب وبالرجوع للمأمور على الامر وان كان
رب الدين غائبا لان عنه خصما حاضر احكاما لان ما يدعيه للغائب سبب
لثبوت ما يدعيه لنفسه وفي مثله ينصب احاضر خفي امر غيره بان يتفق
عليه فانفق يرجع على الامر وان لم يشترط الرجوع قال غيره اقبض عنه
دينه فقبضه يرجع عليه ولو قال اذ زكوة مالي او وهب لفلان عني
الفا ففعل المأمور لا يرجع عليه الا اذا قال له على اني ضامن كذا لو قال
عوض الوهاب عني او اطعم عن كفارة يميني والاصل في جنس هذا انه
من ملكه المدفوع اليه مقابل ملك المال فالمأمور يرجع وفيما ملكه غير مقابل
به لا الا بشرط الضمان قال لا آخر اقبض عني او قال الذي له عني او دفع
عني ان لك عني فادى المأمور له ان يرجع على الامر ولو قال اقبض فلانا
او ادفع قضا ولم يفعل عني ان كان المأمور شرعا له او خليفته ونفسه
ان يكون في السوق بينهما اخذوا عطا او المأمور في عيال الامر كالزوج

عنه

التمنم

يا مزر ووجهه اوكث وان لم يكن هو في عياله لان العترة فيه كانت فيرجع وان لم يوجد
 شيء من هذه الاشياء الثلاثة لا يرجع عندها وعند ابى يوسف يرجع ثم عندها
 الدفع لا يرجع على المدفع اليه بما دفع فيها قال افضيه او دفع قضا وفيه لم يذكر
 القضا يرجع وحمل على الامر بالايدي قال ان قد عني فلانا الف درهم او الف
 درهم له على او دفع اليه او اعطاه الذي له على او دفعه ماله على او اعطاه عني او
 افضه ماله على او افضه عني ففعل المأمور يرجع به على الامر وقوله عني اقرار
 بان المالك عليه ولو قال ان قد عني ضامن لها او كفيل بها او على انها
 كنت على او آلى او قبلي فهو سواء اذا انقد رجع بها وكذا لو نفقه بها ما يتر
 دينار لو باعه بها جارية او عبدا او دابة ونحوها يرجع بها عليه ولو امر خليفته
 ان ينقد فلانا عنه الف درهم جيدة فنقده الف بغير رجعة او غلة لم يرجع
 الا بمثل ما اعطى لانه رجع بحكم الاقراض ولو كان المأمور كفيل يرجع بالف
 جيدة لانه رجع بحكم ملكه ما في ذمته الاصيل **باب التوكيل**
بالخصومة طلب المدعي من القاضي ان يأخذ من المدعى عليه وكفيل بالخصومة
 اخذ كالوكالة بالنقل لكن اذا ابي الاجبة بخلاف الوكالة وكله بخصوصية
 واخذ حقوقه من الناس على ان يكون وكفيل فيما يدعي على الموكل صح فلو
 اثبت الوكيل المال للموكل ثم اراد المدعى عليه الدفع لا يسمع على الوكيل
 وكله بالخصومة واستثنى الاقرار وصحت الوكالة والاستثنى في ظاهر
 الرواية وكله بالخصومة واستثنى الانكار صح عند محمد خلافا لابي يوسف
 لمجرد ان الانكار قد يقصر الموكل بان كان المدعى او بضاعته وذكر
 في بعض المواضع صحة استثناء الانكار ولم يذكر خلاف ذلك المطلوب
 وكفيل في خصومته ثم اراد بعد ذلك ان يستثنى اقرار الوكيل عليه
 جاز عند محمد مطلقا وعند ابى يوسف بغيبة الطالب لا وعلى هذا
 الخلاف اذا اذن المطلوب لتوكيله في ان يوكل غيره ثم اراد ان يحج
 عليه في حق هذه الزيادة حتى لا يملك توكيل غيره الوكيل بالخصومة
 اذا اقر في غير مجلس القضا لا يصح اقراره لكن يخرج من الوكالة وكذا اذا
 استثنى اقراره قال الوكيل قبضت هذا الحق من الغريم فضايع
 منه او قال دفعته الى الطالب صح اقراره وبيرى الغريم بخلاف ما لو اقر
 بقبض الطالب لان قبضه يبطل حق الوكيل في الاستيفاء وذلك استثنى
 وقبض الوكيل مقرر حقه في الاستيفاء صح والقول له مع يمينه في دعوى
 الضياع

لا

الضياع او الدفع الى الطالب التوكيل من غير رضا الخصم كما هو لازم بالاتفاق
 اذا كان على سيرة ادنى السفر هو لازم اذا اراد السفر لكن اذا صدقه خصمه فان
 كذب يبال مع من يريه السفر كما سماه ويرى السفر فيل رفقة واذا تحقق الفسخ بعذر
 السفر لم يتركه من غير رضا الخصم وتسقط المطالبة باعطاء الكفيل
 وتقدم دعواه في مجلس القضا وكل المضارب بشرط عهده بالف درهم بالمضاربة
 ثم مات المضارب بطلت وكالته وكفيله وتوكيل الوكيل لا ينزل بموته
باب التوكيل بالطلاق والخلع والنكاح والاعتاق وغيره
 التوكيل باليمين بالطلاق جائز قال الامراء الغيرة ان دخلت الدار فانت
 طالق فاجاز الزوج فدخلت طلقت ولو دخلت قبل الاجازة لافان عادت بعد
 الاجازة فدخلت طلقت لانه يصير ميمنا متصورا على حاله الاجازة لانه كالمعلق
 بالاجازة بخلاف ما لا يصح تعليقه بالشروط كالبيع ونحوه فان الموقوف منه اذا انقلت
 به الاجازة يثبت حكمه من وقت العقد حتى يثبت الملك للمشتري في الزايد
 الحادث بعد العقد وتزوج امرأة بغير اذنها في ظاهر من اجازت في الظاهر
 باطل بخلاف اعتاق المشتري من الفصولي قال الوكيل طلاق لا يطلق احدكما
 دون صاحبه فطلق احدهما ثم الاخر او طلق واحد ثم اجاز الاخر لم يقع ما لم يجتمعا
 وكذا في وكيل عتاق ولو قال طلقا جميعا ثم اثنى لم يقع شيء ما لم يجتمعا على
 الثلاث يتعذر واحد وكيل طلاق به لا احدهما جعل امرهما بيد لهما ولا
 احد وكيل خلع او تزويج او عتق على ماله قال الامراء انه طلقا انك كما
 ثلاثا فطلقت احدهما ملك في المجلس نفسه وصاحبه في المجلس او غيره ثلاثا
 طلقا ثلاثا ولو قال طلقا انك كما ان شيئا فطلقت احدهما لا تطلق
 لانه وجد بعض الشرط وكيل الطلاق خالع على ماله ميم في غير المدخول
 به لا المدخول وقيل لا يصح فيهما خالع الوكيل بالف على انه ضامن
 صح وان لم يامر المرأة باليمين وكذا يرجع قبل الاداء بعده والوكيل
 بنكاح المرأة اذا تزوج على انه ضامن للمرأة فهي بالخيار في مطالبة الوكيل
 والزواج والوكيل لا يرجع على الزوج اذا اخذت منه وكله بطلقة
 فطلق ثنتين لم يجز عنده وقال لا وقعت واحدة وكل بالطلاق او العتاق
 ففعل الاجنبه فاجاز لم يجز لان المطلوب عبارة وكذا لو وكل الوكيل
 فطلق الثاني بحضرة الاول بخلاف الوكيل بالبيع والخلع والخلع
 والكتابة اذا وكل وفعل الثاني بحضرة او فعل اجنبه فاجاز وكله

بان يعتق نصف عبده فاعتق كله لم يجز وفي عكس يعتق نصفه وقال لا يعتق كله
 في الوجهين وكيل رجلين بعتا في عبديهما قال اعتقت احدهما ومات قبل
 البيان في القياس لا يعتق واحد وفي الاستحسان يعتقان ويسعى كل واحد
 في نصف قيمته لانه وان كان وكيله بالمجزة والمبرم كالمعلق بالبيت لكنه
 منجز في حق المعتق دون المكيل وكيل عتق قال اعتقته اسس وكذا الموكل
 لم يعتق وفي وكيل البيع القول قوله لان وكيل البيع لو اجاز بيع غيره جاز
 وكيل العتق لو اجاز اعتاق غيره لا التوكيل بالبيع توكيل قبض الثمن
 احد وكيل قبض الدين لا ينفرد به وفي رد الوديعة وقضا الدين ينفرد
 التوكيل بالاجارة ليس له قبض الاجرة وجسر المساجير ولو وهب
 الاجرة قبل القبض جاز ان لم يكن شيئا بعينه **سائل العزل عن**
الوكالة في الرجوع عن الرسالة بلا علم الرسول عزل وكيل الكفا لم يصح ما لم
 يعلم وكذا وكيل الطلاق بزوج كتاب كوكلة بالعزل اليه بعزله اذا علم
 ما فيه كذا اصول رسول كايضا من كان وان اخبره به عدل او اثنان غير
 عدلين ان عزل وان كذب المخبر اظهر صدق الخبر وتجب واحدة غير
 عدل ان صدقه ان عزل والا فلا في قول الامام وان ظهر صدق الخبر وقال
 ان عزل ان ظهر صدق الخبر وان كذبه وكذا الخلفاء في العبد المأذون
 وفي الاخبار التي تبيع ببيع الدار والاخبار للمولى بالاعبده حتى
 على بني آدم والاخبار للبكر بالملك والاخبار لمن اسلم في دار الحرب
 ولم يهاجر اليها بالشرع عند الامام بشرط العدالة او العدة في اصح الروايتين
 لا بشرط في الاخبار بالصلوة العدة التوكيل لا يملك اخراج نفسه عن الوكالة
 بغير موكل منعته المرأة الزوج عن السفر الا ان يوكّل بالطلاق ان لم
 ينجح الى وقت كذا فوكّل ولم ينجح حتى صار وكيله ان يعزله بل حضرها
 في الاصح ولا يجزى التوكيل على الطلاق قال لها طلقى فتركت فلك ان يعزله
 وتوكل الاجنبى طلقها ان شئت فهو عليك يقتصر على المجلس
 والا يملك الرجوع عنه خلافا لرف قال وكلتلك ان تطلقى نفسك
 فهو موقوف لا توكيل حتى الموكل او المولى بعد ان عبده ان ابن مطبقا
 ينعزل والا فلا وتنفى المطبق مرفى الكفا وانما ينعزل بجنونه فيما يملك
 عزله وفيما لا يملك كالعبد في الرهن والامر باليد للمرأة لا ينعزل التوكيل
 بالمحصرمة بالتمسك الخصم ينعزل بموت الموكل وبنونه كذا التوكيل بالطلاق

وما يخرج به
 التوكيل

آتت الموكل فوكالة التوكيل موقوفه عند الامام ما فذرة عندها وان كان الموكل امرأة
 فهو على وكالة حتى تموت او تنق بدار الحرب وكذا بان يزوج فلانة فاذا
 لها زوج فبانت منه فزوجها منه بعد العدة جاز وتوكل زوجها الموكل بنفسه
 ثم ابانت لم يكن للتوكيل ان يزوجها اياه وتوكل زوجها التوكيل ودخلت ابانتا ثم زوجها
 منه جاز كذا الزوجان بعد ما ارتدت وسببت واسلمت في قول خلاف لهما الا
 وتوكل زوجها الموكل انما اودات رحم منهن او اربع سواها فقد اخرج من
 الوكالة وكلت رجلان يزوجها ثم تزوجت قبل تزويج التوكيل فقد اخرجت
 من الوكالة آتت الموكل ولحق بدار الحرب يتوقف وكالة وكيل التوكيل
 بالبيع ينعزل اذا باع الموكل بنفسه فان عاد اليه قد يم ملكه عادت الوكالة
 والاذن في التجارة لا يعود وكل بالطلاق ثم طلق بنفسه او خالع وانقضت
 عدتها ثم تزوجها فطلق التوكيل لا يقع وكيل الطلاق الا يخرج عن الوكالة بتطبيق
 الموكل الا بالثلاث وكيل الخلع يخرج بخلع الموكل خيرا او جعل امرها بيد
 ثم طلقها باينة او قال لها انت طالق واحدة باينة ان شئت فقلت
 شئت سقوط الخبر والامر باليد ولو كان رجعا لا يسقط قال لها انما ارى
 اذا شئت او امرت بيدك اذا شئت فطلقها باينة ثم تزوجها فاخترت
 نفسها طلقت باينة في الاصح وكل يبيع عبده فباعه الموكل ثم رد عليه
 بقضاء كان للتوكيل ان يبيعه في الاصح كذا الوكيل احد وكيل ببيع فرد
 عليه عيب فلكل واحد منهما يبيعه ببيع التوكيل فرد عليه عيب لان
 يبيعه ثانيا وكذا بان يهب عبده فوهبه التوكيل ثم رجع الموكل في
 هبته لم يكن للتوكيل ان يهبه مرة اخرى وكل تزوج فلانة ثم زوجها لنفسه
 ودخل وجأت بالا ولاد ثم طلق وانقضت العدة ثم زوجها من الموكل
 جاز وكل يكتب عبده ثم كاتبه الموكل او التوكيل ثم يحضر لم يكن للتوكيل
 ان يكتبه ثانيا **سائل العزل عن الوكالة المتعلقة بالارثة**
 يصح العزل قبل وجود شرط التوكيل حتى لو قال له اذا جاء غدا فطلقني
 بالف او قال العبد اذا جاء غدا فعتقني بالف جاز وتوكلته او نهى العبد
 مولاه قبل مجي الغد ثم جاء غدا فطلق او اعتق بالف لم يصح وعن ابي يوسف
 انه لا يصح العزل عن الوكالة المتعلقة قبل الشرط قال وكلتلك وكالة غير
 جائزة الرجوع عنه ان كان في الطلاق والعتاق لا يملك عزله كما لو قال
 لرجل طلق امرأتى متى شئت او اعتق عبدي متى شئت لا يملك عزله

وكيل

كالربهة

فكذلك اذا قال وكلتكم غير جائزة الرجوع فالحق هذا بالامر لا باليد وان كان
 ذلك في البيع والشراء والاجارة بوجه العزل وقال شيخنا ان العزل في
 الفصول كلها ولو قال وقت التوكيل كل عزلتكم فانت وكيل وكما كان
 مستقبلا ثم عزل بيعتكم لكن يكون وكيل بوكالة مستقبلة قال اراد
 عزله عنها قيل يقول كنت وكلتكم وقتك كل عزلتكم فانت
 وكيل ففقد عزلتكم عن ذلك كل عن المطلق والمعلقة فبمعزل
 ولا يصير وكيل الا بتوكيل جديد وقيل يقول عزلتكم كل وكلتكم
 او عزلتكم عن الوكالات كلها والاصح فيه ان يقول او لا رجعت
 عن الوكالة المعلقة وعزلتكم عن الوكالة المنقذة وقوله رجعت
 احتمل ان عن خلاف ابي يوسف انه ما يجوز ابطال المعلقة بلفظ العزل
 تعليق العزل بالخط لا يجوز اخيطة عقل الوكيل بالشراب ويعرف
 الشراء والعقبض فهو على وكالة بخلاف ما اذا اختلط بشراب البيع
 لانه بمنزلة المعنوية قال الموكل رد على الوكالة فقال ردوها فخرج
 عن الوكالة اتمام البينة على وكيل قبض الدين انه اوفاه لرب
 الدين قبلت ويرى دفع الى اخر عشرة دراهم لينفقها على اهله
 فانفق عشرة من عنده فالعشرة بعشرته قال امرتك ببيع
 عبيدي بالنقد فبعته ثلثة فقال امرتني به مطلقا فالقول
 للامر وكيل تزوج زوجي او بلا تسمية جائزهما المثل **كتاب**
الشهادات لا بأس للامان ان تتحوز عن تحمل الشهادة طلب
 منه ان يثبت شهادة او يشهد على عقله فان كان الطالب يحذره فذلك يهد
 ان يابي والا فلا كتب الشهادة فطلب منه الادعاء بما كان له شاهد
 اجابوه ممن تقبل شهادتهم وسعه الامتناع ايضا وان لم يكن سواه
 او كان ممن لا تقبل او شهادته هذا السرع قبول لا يسعه الامتناع يشهد
 على الصك ولم يعلم بما فيه اتفق اصحابنا انه لا يجوز تحمل هذه الشهادة
 وانما اختلأهم في كين ان في عندي خفيته وخبر ابي يوسف اولا
 وعند ابي يوسف آخر الا يشترط علم الشهود وبكفيهم شرا والحق
 انه كثر به وجهه الى فلان وجد خطه مكتوب في صك ولا يذكر الشهادة
 لا يحل له ان يشهد عند الامام خلافا لما كذا القاضي وجد في ديوانه محجلا
 بخطه وختمه او خط نايبه ولم يتذكر فانه لا يفيضه عنده وكذا لو وجد
 في ديوانه

مح

في ديوانه شهادة شهود وهو مكتوب بخطه او خط نايبه مختم لكن لا يذكر
 تلك الشهادة كذا في رواية الاخبار اذا وجد سماعه مكتوب بخطه ولا يذكر ذلك
 لا يحل له عنده ان يروي او الم يحفظ عن ظهر القلب من حين سمع الى ان
 يروي خلافا لما في الخبر سمع اقرار رجل بحق جازله ان يشهد به وان لم
 يعاين سبب الحق ولم يشهد وان سمع من وراء الحجاب لا يجوز له ان يشهد
 واذا دخل في بيت وعلم انه ليس فيه غيره واحد ثم خرج ووقف على الباب فليس
 للبيت منسلك اخر فاقتر من في البيت حل لم ان يشهد اقترت
 وراء الحجاب لا يجوز لمن سمع ان يشهد على اقراره الا اذا راي شخصها
 ولم يشترط في النوال رواية وجهها توسط بين رجلين فقال لا يشهد
 علينا كما نسمع ثم سمع من احدهما ما يكون اقرارا حل له الشهادة وكذا لو سمع
 يقول لاخر كان لك على كذا او قد قضيت حل له ان يشهد لكن كما سمع يزوج
 امرأة بمسرة وبعد العهد وولدت منه اولاد او الشهود يتذكرون قيل
 لا يشهدون الاحتمال سقوطه كله او بعضه بعد هذه العوارض وفي الاجمحل لهم
 ان يشهدوا به وبه يفني راي عيني في يدان ان يتصرف فيه تصرف المالك
 او لم يتصرف فيه حل له ان يشهد بالملك له وفي العبد والامة ان كانا مع وفين
 بالترف فكذلك والا فلا وقيل بما يحل اذا وقع في قلبه انه ملكه رجل
 في يده عبيد لا يعبر عن نفسه وقال هذا عبيدي وسمع ذلك منه رجل
 ثم تكلم الغلام فقال انا حريص ذلك الرجل ان يشهد انه عبيده وان لم يكن
 سمع ذلك منه لم يسعه ان يشهد ولو راى ثوبا في يده ولم يقل هو ثوبي
 ثم اعماه رجل وسعه ان يشهد انه ثوبه ثوب في يدي رجل قد رايته
 قبل ذلك يوما او يومين فادعاه رجل لا يسعك ان تشهد انه
 ثوبه وقيل اذا رايته في يده وسعك ان تشهد انه له وان لم يكن
 رايته قبل ذلك في يده وهو الاصح الا في العبد والامة اذا عاين
 الدابة تتبع الدابة وترتضع فهذا مطلق له اداء الشهادة بالملك
 والنجاس شهادته ان فلان بن فلان مات وترك هذه الدار ميراثا
 لابنه فلان ولم يترك الميراث فشهدا بطلانها لا يشهدان
 بالملك بلا معانينة سببه ولا رويته في يده **باب اداء الشهادة**
 شهد احد الشهود بالحق مفسرا والاخر على شهادة او على مثل شهادة
 لا تقبل بالاجماع اما اذا شهد بمثل شهادة فتقبل عند عامة من يخشا

سمع

غير خصاف وقيل تقبل الاجمال من الشاهد لا يجوز ان كان بحال يمكنه البتة لولا
حشمة مجلس القاضي ومن الفصح لا وقيل ان لم يحسن الوجه بترهمة يقبل
الاجمال وان احسن لا وبه يعني وهو كما روي عن محمد انه اذا اتهم الشهود
فروي والا فلا تروى الكتاب عندك ههنا فشهد ان لهذا المدعي
جميع ما سمي ووصف في هذا الكتاب على هذا المدعى عليه او يقول هذا
المدعى الذي تروى ووصف في الكتاب في يد المدعى عليه بغير حق
وواجب عليه تسليمه نص هذه الشهادة لان الحاجة تمتش اليه تشهد
احدك ههنا بنسخة قرا بالكتاب والآخر قرا رجل من النسخة
وهو يعرفه مع مقارنا لقراءة هذه غير صحيح لانه لا يثبت القاري
بمن اتهم في الشهادة على الحاضر يحتاج الى الاثارة الى المدعى عليه
والشهود به وفي الشهادة على الميت او الغائب اذا حضر الوصي
او الوكيل لم يكف نسبة المدعى عليه الى ابيه حتى ينسبوه الى جده
الا على قول ابي يوسف يكفي نسبة الى ابيه وقيل محمول على يوسف
وذكر الصناعة لا تقوم مقام ذكر الجدة الاصناعة يعرف به الاحالة
سائل فيما يزبدالك ههنا في شهادة او ينقص شهد
الشهود فيما تقع الشهادة فيه بالشهادة وقالوا لم نحسين لكن اشهد
عندنا يقبل بحكم قولهم لا نارا بينا العين في يده يتصرف تصرف
الملاك حيث لا يقبل وان قالوا وقع في قلبك انه ملكه ولو قال
شهدنا لا ناسمعنا من الناس لا تقبل وكوشهد على موت ادا شهد
على موت انك وقال لم اعين موت لم يقبل شهد انه ملك المدعى
ولم يشهد انه في يد هذا بغير حق لا تقبل وبه يعني شهد ان هذا
وقف على كذا ولم ينسبوا الواقف ينبغي ان يقبل وقيل اذا لم يكن الوقف
قدما لا يترتب بيان الواقف شهدوا ان هذه الضبعة وقف ولم
يذكروا الحقيقة لا يجوز ويشترط ان يقولوا وقف على كذا ادعى دارا
في يد رجل انه اشترى من فلان وشهد الشهود انه ملك المدعى
اشترى من فلان وفلان يملكه او شهدوا انه كان للبايع فلان
اشترى هذا المدعى او شهدوا انه اشترى من فلان وسكنها اليه
فلان تقبل شهادتهم وان شهدوا انه اشترى من فلان لا غير
لا يقبل ادعى عينا في يدان ان ملكه فشهدت ههنا انه بايع
هذه

هذه العين فلان وهو في يده من هذا المدعى تقبل ولا يحجبان الى ان
باع وهو يملكه وكذا كوشهد ان المدعى اشترى هذه العين من فلان
وقبض حتى يكون شهادة انه كان في يد البايع يوما للبيع وكذا لو كان
مكان البيع هبة وقيل ان كان المدعى في المدعى عليه لا يحجبان ان
يقولوا باع وهو يملكه وان لم يكن في يده يحجبان وان شهدوا انه ملك
المدعى اشترى من فلان يعني من غيره ان يقولوا وفلان يملكه ادعى ثوبا
في يد رجل انه اشترى منه وحجج ذواليد فشهد الشهود انه باعه منه لئلا
لا تروى احواله الا فانه يقتضيه بشهادتهما ادعى عينا في يدان انه
اشترى ما من فلان الغائب وانكر ذواليد انه كان ملك البايع بحكم المدعى
الى اقامة البينة انه كان لبايعه واذا شهدوا به تقبل وان لم ينصوا على كونه
للبايع يوم البيع ادعى فقال هذه العين لفلان اشترى منه مني او شهد
ان هذا ان كذا لم يبيع باضمار كان اي كان له فاشترى منه مني ههنا ذواليد
بايعه من المدعى ولا تروى احواله البايع ام لا تقبل وكذا لا تروى العين
لنا وهو باعه منه بغير شهادتهما المدعى اقام البينة ان اياه اشترى
هذه الدار من ذواليد وقدمات ابوه لا يخطف اقامة البينة ان اياه
مات وتركه امير انا له لكن بغير البينة انه لا وارث له غير ههنا وان
ابن الميت او وارثه ولم يشهدوا انا لا نعلم له وارثا غيره ولا قالوا وارث
له غيره تقبل وتقوم العاصم مدة يقتضيه رايه ثم يرفع اليه شهد الشهود
ان هذه الدار كانت بجد المدعى لا تقبل لعدم الجواز وكوشهدوا على
اقرار ذواليد انها كانت بجد المدعى كفاه واذا شهدوا انه
كان في يد المدعى لا وكوشهدوا على اقرار المدعى عليه انه كان في يد
المدعى او اقرار المدعى عليه بذلك يومه بالتسليم الى المدعى ادعى
الميراث فشهد انه كان في يد مورثه لا تقبل وكوشهدوا ذواليد
بجسم شهد له بانه كان على التسليم الى ورثة المدعى **سائل اختلاف**
الشهادين في مخالفة الشهادة الدعوى اختلاف الشهادين
في الزمان او المكان او في الالاف والافان كان الاختلاف في الفعل
حقيقة وحكما كالجنابة والغصب او في قول ملحق بالفعل كالسكاح
لتضمنه فعل احضار الشهود يمنع قبول الشهادة وان كان الاختلاف
في قول محض كالبيع والطلاق والعناق او في فعل ملحق بالقول وهو العرض

لا يمنع القبول وان كان لا يتم القرض الا بالنقل وهو التسليم لكنه يجوز ان يقول
المقرض قد قبضت فصار كالطلاق والعناق والبيع وهنا فصلان احدهما
ان يكون الاختلاف في الزمان او المكان فيقول لا يتم القرض الا بالقبض كالهبة
والصدقة والرهن وفيه اختلاف معروف فان شتره على معاينة القبض
جازت عندهما وعند فخران شتره على اقرار الراهن والواهب والمنصديق
جازت وعلى معاينة القبض لا والثاني في القذف ان اختلاف الزمان
او المكان لا يمنع القبول عند الامام خلافا لهما ولو اختلف في الاقرار والاثبات
يمنع بالاجماع شتره على الاقرار بالبيع واختلف في الوقت او المكان تقبل
ولو شتره على الحكم في الوقت والمكان فعلا لا انعاما لك تقبل شترها
في الشهادت على الاقرار باختلاف المكان جازت شتره احد هما انه اقر في المسجد
منه والاخر انه اقر في السوق او شتره احد هما انه اقر غدة والاخر انه اقر عشية
جازت شتره احد هما ان قيمة الثوب المصنوب الرهاك كذا وشتره الاخر على
اقراره بذلك لا تقبل وكذا لو ادعى عينا في يدان ان له غصبه منه الذي
في يده شتره احد هما انه ملك المدعي وشتره الاخر على اقرار ذي اليد بالملك
لا تقبل شتره احد هما انه اشتراه وبه هذا العيب والاخر على اقرار البائع
انه اشتراه وبه هذا العيب به لم يقبل وكذا لو شتره احد هما على الملك للمدعي
والاخر على اقرار المدعى عليه بالملك للمدعي لا تقبل ادعى ملك دار فشتره
له احد هما انها له او قال ملكه وشتره الاخر انها كانت ملكه تقبل شتره
احد هما على اذن المولى للعبد في التبر والاخر في الطعام وانكر المولى الاذن
تقبل شترها دتهما ولو شتره احد هما على صريح الاذن في التبر وشتره الاخر
انه راه شترى التبر فكذلك لا تقبل شتره احد هما انه اعتق عبده هذا
وشتره الاخر انه اعتق نصفه لا تقبل ادعى حنطة جيدة فشتره احد هما
بالجيد والاخر بالردى يقضي بالردى وكذا اذا ادعى البيض من الدراهم
فشتره احد هما بالبيض والاخر بالسود تقبل على السود وهو حكم القرض
من البيض شتره احد هما انه اشترى عبدا فلان بالالف والاخر بالف وخمسماية
فالشهادة باطلة وان كان المدعي يدعي الشراء بالاكثير شتره احد هما انه
اقر بالف درهم والاخر انه اقر بالفين فان ادعى الاقل لا تقبل بالاجماع
الا ان يدعي التوفيق بينهما وان ادعى الاكثر فكذا عند الامام خلافا لهما ولو
ادعى الفين او الف وخمسماية فشتره احد هما بالف والاخر بالف وخمسماية

فرض له بالالف اجماعا بخلاف ما اذا شهد احد هما بعشرة والاخر بمائة عشر شتره احد هما
بالف والاخر بالف وخمسماية والمدعي يقول لم يكن الا الف فشهادة من شتره بالف
وخمسماية باطلة ولو ادعى الفين فشتره له بالف تقبل اجماعا ولا يقض مخالفة
الدعوى الشهادة في المقدار شتره احد هما انه طلق امراته فثنيان والاخر على
واحدة لم يقبل عنده خلافا لهما شتره احد هما على اقرار الطالب بالاستيفاء
والاخر على البراءة لم يقبل ادعى انه استوفى فشتره على البراءة جازت وعلى الرهبة
والصدقة او النخل لا ادعى عشرة الاف درهم فشتره على مبلغ عشرة الاف
لم يقبل شتره على دعوى ارض انها خمسة مكاييل واخطى المقدار قبلت ادعى
ملكها مطلقا فشتره الشهود بالملك سبب تقبل وعلى العكس لا ادعى
على امرأة نكاحا فشتره الشهود على اقرارها بالنكاح تقبل كما في الغصب اذا
حلفت الشهادة الدعوى صورة ومعنى لا تقبل ما لم يوفق المدعي كما اذا شهد
بالف وخمسماية وقد ادعى الف فان ادعى التوفيق بان قال كان الف وخمسماية
الا اني استوفيت خمسماية تقبل والا فلا وكذا لو ادعى الشراء فشتره شهوده
بالرهبة والقبض لا تقبل الا بالتوفيق بان قال اشتريتها من فلان فاشترى مني
منه واعاد البينة على الهبة والقبض ولو ادعى انه ورثها من ابيه فشتره
احد هما بذلك وشتره الاخر انه ورثها من امة لا تقبل ادعى دارا فشتره له
الشهود بذلك وقضى له بالوارث ان المدعي اقوان البت كان ملك المنفصل
عليه يبطل القضا بالارض للمدعي وبمثلته لو شهد وانصا بالاصل والبت المسئلة
بحالها يبطل مات وترك ابنتين اقام احد هما البينة على رجل ان لابي
عليه الف درهم فريض واقام الاخر البينة ان عليه الف درهم من غنم
جارية باع امة ونصدا قانه ليس عليه للاب الف واحد يقضى
للمرأة واحد بخمسماية واذا استوفى احد هما الخمسماية لاث ركة الاخر
تقبل شهادة قرعته على الولادة وشهادة امرأة فيما لا يطلع عليه الرجال
قبيل شتره لفظ الشهادة وقيل لا والشهادة على الافلاس ان شهدا
او بقوا لا انعمل ما لا يسوي ثياب ليله ونهاره **باب الرجوع**
عن الشهادة قال القوم شهدوا ان الشهادة التي شهدت بها عند
القاضي لفلان على فلان بكذا فهي زور وباطلة لا يبطل شهادته بذلك
لكونه في غير مجلس القاضى ولو رجع في مجلس قاض غير القاضي الذي
شهد عنده صح رجوعه حتى لو اقام المشهود عليه البينة على رجوعه في

واحد بالالف وخمسماية
حدودها

غير محقق لا تقبل عند قاض آخر تقبل ولو ادعى رجوع مطلقا لا يقبل وان لم
 يكن المدعى الرجوع بينة وادعى ان كان له ان ادعى رجوع مطلقا
 او في غير محقق القاض لا يتخلف وان ادعى في محقق القاض يتخلف ادعى على
 الشهود الرجوع عند القاض ولم يدع القضاء بالرجوع لا يقبل الا اذا
 ادعى الرجوع والقضاء به ولو اقر ان شهدا عند القاض انهما رجعا
 في غير محقق القاض يصح ويجعل الاقرار بمنزلة الاثبات شهدا على رجل فلم
 يقض بشهادتهما حتى شهد رجلان عليهما انهما رجعا عن تلك
 الشهادة فان كان اللذان اخبر اعنيهما بالرجوع بعد فرما القاض ويقدر لهما
 وقف امرهما ولم ينفذ شهادتهما شهدا انه سرق من هذا ثم قال غلظنا
 او او حينا بسرق من هذا لم يقض باصلا لانهما اقرارا بالغفلة شهدا ثم زاد اقبل
 القضا بما اوبعه وقال او حينا ان كانا على دليل غير مترجمين قبل ذلك مشرعا
 شهدا انه امر امراته ان تطلق نفسها واخر ان انها طلقت نفسها وذلك
 قبل الدخول ثم رجعا فاقض على شهود الطلاق لانهما اثبتا الوصل والنفقة
 بشرط كونه سلبا وبطل هذا اذا شهدا انه جعل عتق عبده بيد فلان
 واخر ان انه اعتقه ثم رجعا وشهدا انه امره بالعتق واخر ان
 المأمور عتق واخر ان على وجود الشرط ثم رجعا فاقض ان على شهود العتق
 شهدا ان باع عبده بحسب سنة او في الاحالة واخر سنة وقيمة العبد
 مائة والبائع يحضر فوضه بذلك ثم رجعا فالبائع بالخيار ان شاء رجعا
 على المشتري الى الاجل وان شاء ضمن ان يدين قيمة العبد حاله فان
 ضمنهما رجعا بالتمن على المشتري اذا حل الاجل لانهما باءا الضمان قاما
 مقام البائع واذا رجعا على المشتري يطيب لهما قدر مائة ويتصدقان
 بالفضل ويجوز له لو شهدا بالبائع بحسب سنة وفضه ان شهدا ان البائع
 آخر الثمن ثم رجعا عن شهادتهما جميعا ضمننا الثمن بحسب سنة عند الامام
 كما لو شهدا باجل دين ثم رجعا ضمننا ثم العبرة في الرجوع لبقاء من بقى
 على الشهادة لا رجوع من رجع حتى تخرج احدنا هدين ضمن نصف
 المال او رجعت امر امان وبقى رجل ضمن نصف المال وتو رجعت
 واحدة فربيع المال وان رجع واحد من ثلاثة لا يضمن فان رجع آخر ضمننا
 نصف الحق شهد رجل وعشر سنة فرجع ثمان فلما ضمان وان رجعت
 ناسعة فعليه من ربع الحق وان رجع الكل فعليه سدس وعليه من
 خمسة

فيما

خمس اسد اسد الامام وتحت هي نصف عليه ونصف عليهما وان رجعا دونه
 فعليه من نصف الحق ولو شهد رجل وثلاث شهود فرجعا فعليه خمس وعليه من
 ثلاثة اشخاص وعنده هي نصفان ولو شهد رجلان وامرأة فرجعا فاقض
 عليهما دون المبرة عند همدان بالعفو عن القضا ثم رجعا لم يضمن
باب من تقبل شهادته ومن لا تقبل شهادته العبد والعتق
 فيما لا يخفى الا الصبيان لا تقبل عند مالك وشهادة رجل وامرأتين
 في احد ود تقبل عند غيره وكل ذلك خلاف مذهبنا شهد العبد
 لمولاه فردت ثم شهد با بعد العتق تقبل ولو شهد المولى لغيره بالبيع
 فردت ثم شهد له بعد العتق لم يقبل لان المردود كانت شهادته وكذا
 البصير او المكاتب اذا شهدت ثم شهد بها بعد البلوغ او بعد العتق جازت
 لان المردود لم يكن شهادته بحكم المملوك شهادته لمولاه ثم شهد بها
 بعد العتق قبلت لا تقبل شهادته لزوجه الامه تحمل لزوجه شهادته
 فشهد بها بعد ما بانت جازت اعتق عبده في مرض موته ولا
 مال له سواء شهد هذا العبد لا تقبل عتق في يد رجل فاستحقه رجل
 بالبيعة ثم استحقه آخر منه بالبيعة ثم ظهر شهود احد هما عبدا
 فان كان الاول رد العبد على المشهود عليه الاول وان كان الثاني شهود
 الثاني فعمل المشهود عليه الثاني مدعى اقراره ثم سلم او
 غلام ثم بلغ او عبدا ثم عتق فشهدوا واحازت شهادته الحربي
 المسامن على الذمي لا تقبل وعلى المسامن تقبل شهادته الاخرى لا تقبل
 في حادثة ما شهادته في اللبس وغيره لا تقبل اذا كان عند الظن والاداعي
 فان كان بصيرا عند الظن الا اذا كان عند الامام وعنده هي تقبل الا في
 احد ود والقصاص شهادته الخصة مقبولة كذا الاطراف لان ترك سنة النحان
 لا رغبة عنها لا يوجب الفسق وهو بعد الكبر لصيانة محبة لا رغبة
 شهادته ولذا الزنا مقبولة اذا كان عدلا شهادته من بحت ساعة
 ونفيق ساعة يجوز في حال صحة وقيل قدر يوم او يومين شهادته
 اهل السجين بعضهم على بعض فيما يقع في السجن والصبيان فيما يقع في
 الملاعب والكن في فيما يقع في الحمامات لا تقبل **باب شهادته**
المنهم شهادته الوصية لم يثبت والورثة كلهم كبار ولا يجوز لان العقب
 في الدين والوديعة له حتى يبرأ الغريم والمودع وشهادته بدين على الميت

شهادة الصبيان
 ما لا يقبل عند
 مالك
 شهادة العبد
 لمولاه
 شهادة المولى
 لغيره
 حمله الزوجه
 شهادته

شهادة الخصة
 والاقارب
 شهادة ولد الزنا
 شهادة من يخبى
 ساعة ونفيق
 شهادة اهل السجن
 والصبيان والكن
 شهادة الوصية

لا اجنبى اولوارث كبير لا صغير تقبل لعدم التهمة وشهادة للبيتم بعد العزل
لا وان لم يجزهم بخلاف الوكيل اذا شهد بكونه قبل الخصومة وقبل القضاء
بوكالته تقبل عندهما خلافا لابي يوسف وكل الخصومة بحضر القاضي فحسم
الوكيل المطلوب بالف درهم ثم اخرج الموكل من الوكالة فشهد للموكل
على المطلوب بما به دينار جازت وتحتك الوكيل بغية محضر القاضي فحسم المطلوب
بالف درهم واقام البينة على الوكالة ثم عزله الموكل فشهد له على المطلوب
بما به دينار كانت للموكل على المطلوب بعد قضاية للوكيل بالوكالة
لم يجز شهادته لان في الوصل انما اتصل القضاء بما صار الوكيل خصما في
جميع حقوق الموكل على غمائه فاذا شهد بالكدنا نيه فقد شهد بما هو خصم
فيه وفي الاول علم القاضي بوكالته ليس بقضاء فلم يصح خصما في غيره وكذا به
وهو الدرهم فتجوز شهادته بعد العزل في حق آخر شهد التاربع للمشتري
على الشفع كسب الشفعة بعد تسليم الدار لا يقبل وان لم يجز مع
الشفع شهادته اجماعا لولا استداذه لا تقبل في تجارته وغيره اما
اجبة مياومة كان او من مائة او سائمة وشهادة الاجبة المشتركة
مقبولة تشهد بان على ايها بطلاق امرهما ان كانا بجدا ان تقبل
وان اوعت لا ولو شهدا على امرأة ابيهما انما ارتدت وهي تنكر
فان كانت امها حية لا تقبل وان كانت ميتة فان حجدا لا يقبل
وان ادعى لا الشهادة لولو البنت لا تقبل لانه لو قضا له لا يجوز الشهادة
لا بيه من الرضا والابيه تقبل اقروا ثمان بدين على الميت فلم
يقض القاضي عليهما حتى شهدا بذلك لرب الدين تقبل ويثبت
عليهما وعلى غيرهما من الورثة وتوقف عليهما ثم شهد الاكذ القذف
ان نأتم مع نواخر شهد على المقدوف بالزنا تقبل القضاء بالحد
على القاذف تقبل وبعده **باب** **بيل الشهادة على الشهادة**
اقل ما يكفي في الاشهاد ثلاث شينات وهي اشهد عندكم كذا فاشهدوا
على شهادتي بذلك وفي الاداء است شينات وهي اشهد ان فلانا
شهد عندى بكذا او اشهدني على شهادة فانما اشهد على شهادته بذلك
وقوله في الاشهاد اشهد اني اشهد على كذا لا تصح في المشهور الارواية
عن ابي يوسف وقال ابو جعفر لو قال في الاداء اشهد على شهادة فلان
بكذا كفى بلا زيادة يثبت شهادة الاصلين اذا شهدا الفرعان
على

هو

هو

هو

على شهادته كل واحد من الاصلين عندنا وعندك فليلا بد من اربعة يجوز الاشهاد
على الشهادة وان لم يكن بالاصول عند من مرض او سقروا انما يشترط العذر
عند الاداء ولا يصح الاداء اعذر بالاصول في الاصح شهادة الابن على شهادة
الاب مقبولة وعلى قضائه لا عند ابي يوسف خلافا للمجس لا يجوز شهادة
الفرع حتى ينسبوا الاصول الى ابائهم واجدادهم ينبغي للثقات ان يبال الفرع
عن عدالة الاصول فاذا اعدوا اجاز تعدلهم اياهم في الاصح اذا كانت عدالة
الفرع معلومة فان لم يكن يبال عنهم الثقات فاذا اثبتت عدالتهم ثبتت
عدالة الاصول وانما يصح تعديل الفرع لان ينقل الشهادة بتهام حكم النيابة
فيصير اجنبيا ويصح تعديل احد ان يهدى صاحبه ولا يترهم فيه كما لا يترهم في
شهادة بغيره وان قال الفرعان لا نجبرك لا تقبل شهادتهما وعن ابي يوسف
انه تقبل شهادتهما وبالسؤال عن الاصل وتوقفا لا يعرفه اعدل ام لا تقبل في الاصح
وبالسؤال عن الاصل وتوقفا لا يعرفه اعدل ام لا تقبل في الاصح
على شهادته لكونه جرحا لا اصل فكذا قولهم لا نجبرك في المشهور وتكون
الاصول الفرع عن الاداء بعد امره لا رواية فيه عن المتقدمين واختلف
المأخرون فيه شهد بغيره المفسر جازت جرحا ثم شهدا على
الاخر تقبل ان كان عدلا لا رجل لا يحسن الدعوى فامر القاضي عدلين بالتعليم
ثم شهدا العدلان على تلك الدعوى والخصومة تقبل شهادة عمال السليطان
بجائزة قال الفقيه ابو الليث ان كان مثل عمر بن عبد العزيز جازت وتك
ينزبدن معا وبه لا شهادة من يلعب بالشرط يخج ولا يبريد القمار ويتوزع
عن الزور تقبل قال المدعي مالي بينة ثم اقام لم تقبل عند الامام وعند محمد
تقبل قال لا اعلم لي حجة او حقا ثم ادعى حقا او جاز بحجة قبلت منه
احتاج ان يخرج الشهود الى ضيعة كشرابا فاستأجر لهم دواب وكتبهم
ان لم يكن لهم قدرة المشي والامال يتكروا به تقبل والا لا طعن المدعا
عليه في الشهود انهم عبيد فعلى المدعي اقامة البينة على حريتهم وتوقفا
بهما محمد ودان في قذف فعلى الطاعن البينة شهد الفرعان والاصولان
خرب او عيا او ارتد او فقام تقبل **باب** **بيل الشهادة على**
النسب والموت والطلاق والردة الشهادة بالشبهة في النسب
وغيره بقرين الشبهة الحقيقية والحكمية والحقيقية ان يشهد ويسمع
من قوم كثير لا يتصور تواطئهم على الكذب ويشترط فيه التواتر لا عدالة

والحكمية ان يشهد به عدلان من الرجال او رجل وامرأتان بمقظة الشهادتين
انما يكمل بالشهادة في اربعة النسب والنكاح والعصا والموت ولكن الشهادة
في الثلاثة الاولى لا يثبت الا بخبر جماعة لا يتوهم تواطؤهم على الكذب
او خبر عدلين بمقظة الشهادتين وفي الموت بخبر العدل الواحد وقال ابو يوسف
بخبر عدلين وان يكون موته مشهورا نظر الرجل الى القاضي في مجلس الناس
عنده فقالوا هذا القاضي وسعد ان يشهد انه القاضي على اسمه ونسبه او ارايت
رجلا وشهد عندك عدلان انه فلان بن فلان وسعدك ان تشهد به وان لم
يشهد عندك احد انه فلان بن فلان ولم تسمع الا منه وطال مقامه معك
وادناه سنة ووقع في قلبك صدقه وسعدك ان تشهد انه فلان بن فلان
وقبل السنة لا تشهد انه فلان بن فلان ولم يدركك الاب وعيان اياه مات
وترك هذه الدار ميراثا تقبل في النسب لا الميراث تشهد عندك عدل
انه فلان بن فلان قال ابو يوسف وسعدك ان تشهد بذلك وقال الامام
لاحتي يقع في قلبك انه كذلك تشهد اثنان انه طلق امرأته والزوج غائب
لا يقبل وان شهد عند المرأة حل لها ان تعتد وتزوج وكذا اذا شهد
عندنا عدل واحد الشهادة والاخبار عند ولي المرأة كالشهادة والاخبار
عندنا وكو شهد عندنا عدل انه ارتد عن الاسلام ففيه روايتان واذا اخبرنا
واحد عدل بموته حل لها ان يتزوج واذا سمع منه اثنان حل لها ان يشهدا
واذا اخبرنا عدل بموت الزوج الغائب واخبرنا اثنان بموته فان كان
الذي اخبرنا بالموت اخبرنا بمجانية الموت او شهد جنازة فلها ان يتزوج
وان كان اللذان اخبرنا بمجانية قدرها بما روي لا حوج فشهادتهما اولى
شهد اثنان ان زوج فلانة مات او قتل واخرا ان حجي فالشهادة على
الموت اولى ويرد خبر موت رجل من ارض اخرى فصنع ورثة ما يصنعون
على الموتى فعابن ان هذا الصنيع لا يبعه ان يشهد على موته شهدا
على موته وليس موته مشهورا وقال الم تعابن موته لم يجز الشهادة
على الوقف المشهور بالشهرة تجازيه على اصل الوقف لا شرايطه ويحل
لا يجوز الشهادة على الوقف بالشهرة لانه لا بد من بيان الجهة **سبيل**
الشهادة على النفي شهد على رجل انه استقرض من فلان يوم كذا
او صنع في مكان كذا اقام المشهود عليه بينة انه لم يكن في ذلك
اليوم في المكان الذي ذكره الاولان وكان في مكان كذا لا تقبل هذه

الشهادۃ لقيامہ علی النفی قال عبدی حران لم ارج العام فقال تحت شہدا
 انه صحی العام بالكوفة لم یعتقد خلافا لمحمد شہدا علی رجل انما سمعناہ
 یقولنا المسیح بن اسد ولم یقبل قول النصارى فبانت امراتہ والرجل یقول
 وصلت بقولی قول النصارى یقبل الشہادۃ ونفع الفرقة ولو قالنا سمعنا ذلك
 ولم نسمع منه غیرہ لم یقبل آمن الامام اهل مدینۃ فاخلطوا باہل مدینۃ
 اخرى وقالوا کنا جمیعاً شہداً شہود من غیرہم انہم لم یکنوا وقت الامان
 فیما جازت شہادۃ ہم حلف رجل ان لم یخینہ صہری اللیلۃ ولم الکلمہا
 فی کذا فامرأتہ طالق ثلاثاً شہداً انہ حلف بمذاولم یخینہ صہرۃ تلك اللیلۃ
 ولم یحکم فی ذلک الوقت وقد طلقت امراتہ یقبل لان المقصود اثبات
 الثلاث کما لو شہد انہ اسلم وابستہ واخر انہ اسلم ولم یکن یقبل
 علی اثبات الاسلام لانه المقصود مجوز اثبات الشرط بالبیئۃ وان کان نغیا
 کما لو قال العبدہ ان لم اوخل الدار الیوم فانت حر فاقام العبد البینۃ انہ لم
 یدخل ثلثت وراثۃ وارث لا عدم غیرہ لم یموت القاضی مدۃ یری ثم یدفع
 الیہ وان کان ممن یحیی غیرہ کالجدة والاخ والعلم لا یدفع المال الیہ شہداً انہ
 وارث لا وارث لہ غیرہ لا تقبل ما لم یذکر الجہتۃ فیقول انہ ابنہ او ابوہ ولو
 ذکر الجہتۃ ولم یذکر انہ وارث یمنی شہداً انہ مات وشرکاء میراثا لہ ولم
 یشہدا علی عدد الورثۃ لم یقبل یمن محمد بن سلمۃ العدل من یحیی المتشعقات
 ویکون یقطع یعنی لا یمکن سلیم القلب یحیی علیہ الامر ولا یشرع
 العدالۃ تسقط بتأخیر الصلوۃ عن او قاتل ترک الجمعة بغیر عذر مرۃ
 سقطت عدالتہ عند الحدوی وعند الخری لا حتی یشترکہا ثلاثاً یموتوا کما
 اعتادتم مما لیکم واهلہ کل ساعۃ ویوم سقطت عدالتہ یشرب الخمر
 ستر الا یسقط العدالۃ قالہ حماد بن الدین الذمی اذا سکر لا تقبل شہادۃ
 من یحسب مجالس الخمر علی الشرب لا تقبل شہادۃ وان لم یشرب عدلہ جماعة
 وجرہ اثنان فالخمر اولی جہتی احتمل لا تقبل شہادۃ ما لم یبال عنہ ولا بد
 ان یتانی بعد البلوغ قدر ما یقع فی قلوب اهل المسجد ومحلۃ انہ صلیح کذا
 الغرب نزل یقوم وقد ر بعضهم ذلک بستۃ اشهر وبعضہم بستۃ
 وربعینۃ المیزک وجد ان ہد عدل لا فیل یصرخ وان وجہہ فاسفا یقول
 انہ اعلم واذا جرح ما ینبغی ان یقول جرح شہودک بل یقول زد فی شہودک
 او لم یجد شہودک ترک ان ہدان حد من لحدود الاربعۃ قبلت ولو غلط

في حد لا شهد ان لا شهدنا قاضي بل كذا لم كيف مالم يستبها القضي وينسبها الى
ابيه وجده وكذا من شهد على فعل ولم يستبها الفاعل **كتاب القضا**
تعليق تعليل القضا والامارة بالشرط مضى الى وقت في المستقبل جاز بان
قال اذا قدم فلان فانت قاضي بلدة كذا او اذا قدمت بلدة كذا فانت امير ما او قال
ان قدم فلان او ان قدمت فاما تعليق الحكيم بين اثنين بان قال اذا قدم او
ان قدم فلان فاحكم بيني في هذه الحادثة لم يصح عند ابى يوسف وبه يفتي
وفيه خلاف محمد وتعليق عزل القاضي بالشرط بان قال اذا وصل كذا في اليك
فانت معزول قيل يصح وقيل لا وبه يفتي فكذا ان القضا يوما او جملة
هذا تناقض السطبان او الامام الاكبر فوضف قضناحية الى اثنين فقط احدهما
لم يجز كاحد وكليهما بيع فله قض بعد كذا لا يدخل فيه القوي مالم يكتب في منشوره
البلدة والسواد قول الله ثبت عندى كذا حكم في الاصح يوم الموت لا يدخل تحت
القضا حتى لو ادعى ان اباه مات يوم كذا وقض له ثم ادعت امرأة النكاح
بيوم بعده تقبل ويوم النكاح والقيل به دخل حكم الخصمين على الله لا
يمنع ان يبريد على قوله وعليكم يفتي ان يقوم على رأس القضا جلوازم يمنع
الناس من اسائة الادب طلب المدعى عليه ان يبال المدعى من الى سب
يدعى سالة القاضي ولو ابى لا يجبر على بيان السب الدعوة الخاصة التي
لا يجيبها القاضي الى التي لو علم المضيف ان القضا لا يجيبه بترك الدعوة لآباس
ان يقضى وهو متكى ولا يقضى وهو يمشى ويكره ان يفتي الخصوم وقيل
لا باس فيما كان معلوما وان كان شاكيا ينبغي ان يقضى شهوة من جمله
قبل ان يجلس للقضا كل من جاء اولاً فهو اولى بالتقديم الا الغريب فانه
لا باس بتقديمهم الا اذا كانوا كثيرين يتضرر به اهل المصالح يحفظ
النوبة والا حين ان يقضى حيث الجماعة لتغنى التهمة وفي المسجد
لا يكره عندنا واذا جلس للقضا لا يسم على الخصوم ولا الخصوم عليه
سائل العدوى والتكفيل والملازمة المدعى اذا اطلب من
القاضي احضار الخصم وهو خارج المصرا كان الموضع قريبا بحيث لو ابتكر
من اهله امكنه ان يحضر مجلس القضا وتجب خصمه وبييت في منزله يجديه
بمجرد الدعوى كما كان في المصرا وان كان البعد من ذلك قيل يامره باقامة
البينة على موافقة دعواه لاحضار خصمه والمصور في هذا يفتي فاذا
اقام بامره نال يحضر خصمه وقيل يحلف القاضي فان كحل فامره عن مجله وان
حلف

٦٦
حلف بامره باحضار خصمه فالتكفل ان زوجي يريد ان يجيب فخذ منه كفيل
لا يخذ عند الامام واستحسن ابو يوسف ذلك في نفقة شهر رفقاً بالناس
وعلى قياس قوله لو فعل القاضي في سائر الديون لا يبعد قال لامرأة كفلت لك
بنفقتك كل شهر لا يلزمه الا شهر واحد ولو قال انا ضامن لك ابداً
يلزمه ذلك كله قال المدعى لي بينة حاضرة وطلب ان ياخذ من المدعى عليه
كفيل ياخذ الى ثلاثة ايام او الى المجلس الثالث في معرفه فاك ان المدعى عليه
او فجهولا والمال حقير او خطر وتجن محله لا ياخذ في المعروف ولا في المال الحقير
وان كان المدعى عليه غريباً لا ياخذ منه كفيل وكذا اذا قال بينتي غايبة
وتماقيت الكفالة بثلاثة ايام ونحوها لتوسعة الامر على المدعى حتى لا يسم الكفيل
المدعى عليه في الحال فيسيرا ويجوز المدعى عن الاثنين بالبينة فانما يسم
الى المدعى بعد وجود ذلك الوقت حتى لو احضر المدعى بينة قبل ذلك
يجب ان يطالب الكفيل وكذا الكفيل الى شهر انما يطالب بعد مضي الشهر
لا قبله لانه لتوسعة الامر عليه لكن لو عجل الكفيل صح ادعى المدعى عليه
البينة من الدين وقال لي بينة حاضرة يؤجل ثلاثة ايام او الى المجلس
ولا يستوفي منه الحال والتقدير بثلاثة ايام لان القضاة كانوا يجلسون
في ذلك الوقت في كل ثلاثة ايام ادعى المشتري العيب وقال بينتي حاضرة
لا يجبر على دفع الثمن حتى يحلف البائع او يقيم المشتري بينة فان قال
بينتي غايبة يستحلف البائع فان حلف بجبر على دفع الثمن وان كحل حكم
بالعيب ان المدعى عليه اعطى الكفيل بامر المدعى بجلازمة وهو ان يدور
معه حيث ما دار او يبعث معه اميناً حتى يدور معه حيث ما دار ولا
يجلس في موضع ولا يشغله عن التصرف بل هو يتصرف والمدعى يدور معه
واذا انتهى المطلوب الى داره فاما ان يازن للمدعى في الدخول معه او
يجلس على باب الدار ولو كان المدعى عليه امرأة قيل يستجر امرأة فتلازمها
المرأة وقيل له ان تلازمها ويجلس معها ويقبض على ثيابها بالنهار
فاما بالليل فتلازمها النصف فان هربت ودخلت خربة لا باس ان
يدخل الرجل اذا كان ياتمن على نفسه في ذلك ويكون بعيداً منها
يحفظها بعينه فان قال المدعى بهذا الكفيل الذي غير ثقة بجبر على
اعطائه ثقة والثقة ان لا يخفى نفسه ولا يهرب من البلد ان يكون
له دار معروفه لا يسكن بملازم يترك ويهرب ثم انما يامره باعطى الكفيل

اذا اطلب المدعى وبدونه لا وقيل اذا كان المدعى جاهلا بملكه فالحق يطلب عليه
 ان يعطيه كغيره لا بنصفه والمدعى به وهو ما ينقل ويحول فالحق يطلب فان
 الى امره الحق ان يلزمه وان يلزم ذلك الشيء حتى ياخذ منه كغيره بهما
 وان كان المدعى به عقارا لا يطلب الكفيل بالمدعى ولو لم يكتف بالوكيل
 بالنفس والمدعى به وطلب وضع المنقول على يدي عدل بنفس المدعى باق
 في ماله المحبولة من كتاب الدعوى طلب بنفس الدعوى ان ياخذ من
 المدعى عليه وكيلا بالخصومة يطلب لخصم لكن اذا انى لا يجبره عليه **مسائل**
المجس بالدين المجس في الدين كل ما قرضا كان او غصبا او ممن يبيع
 او حرا ولا يجبر في اول ما يتقدم اليه ويقول له ثم فارضه فان عاد اليه جبره
 بتقليد الدين وكثيره اذا ظهر من المظلم سواء فيه الرجال والنساء وان يكون بينهما
 قرابة او لم يكن الا انه لا يجس الوالدان وان غلوا الدين الولد ولو امتنع الوالد
 عن نفقة اولاده الواجبة عليه جبه القاضي لا جلهم تغزير المدعى ان
 كان له عقار يجس لبيعه وان كان لا يشترى الا بئنه قليل قال مدعون ابيع
 عبدي هذا واقضه حقه يؤجله لثلاثة ايام ولا يجس المجسوس
 بالدين يمنع من الكتاب فيه في الاصح ولا يخرج الى الحمام ولو اخرج الى الحمام
 لا بائنه ان تدخل زوجته وجارية السجس فيطأها حيث لا يطلع عليه
 احد فان شرب المدعى رجل يجس المطلوب حتى ياتي بالآخر واجله ثلاثة
 ايام فان جازبه والاخر سبيل لا يخرج للجمعة ولا عيد ولا جنازة قريب
 ولا بعيد الا لولد ولا لوالد الا اذا لم يوجد من يغسلهما ويكفنها ولا يج
 محض في السجن فاضناه المرض وليس هناك من يخدمه افرجه من
 المجس لا يضرب المجسوس ولا يقيد ولا يورد الا اذا اجتاح في الخروج
 والهرب في لواته القاضى باسواط حتى ينتهي عن ذلك نحن الزوج
 اذا جسته المرأة بمهرها او بدين آخر فقال الزوج للقاضي اجسها معي
 فان لم يوضع في المجس لا يجسها معه بل في بيت الزوج المجسوس اذا
 سال عنه القاضى بعد ما مضى زمان على ما علم فاجبره ان يورثه المجس
 وان اخبره ان يورثه المجسوس سبيل وجبر العدل النفقة ينفى والا حوط اثنتان
 ولا يشترط النقطة الشراة طلب المجسوس يمين الطالب انه لا يعرف انه
 الطالب معر يكله اليه فان كل اطلقه وان حلفا به جبه **مسائل بيع**
مال المدعيون يبيع المال ويقضه ديونه عندهما بغير رضاه واصل
 ان

يجس في الدين
 كل ما
 ولا يجبر في اول
 ما يتقدم اليه
 امتنع الوالد
 نفقة اولاده
 الواجبة
 المدعيون اذا كان
 له عقار يجس
 قال مدعون ابيع
 عبدي واقضه
 المجسوس بالدين
 يمنع
 سبيل المدعى رجل
 المجس
 المدعيون لا يخرج
 السجن
 الجمعة ولا عيد
 ولا جنازة
 المرض
 ولا يضرب المجسوس
 ولا يورد
 المجسوس اذا
 سال عنه
 القاضى
 وجبر العدل ينفى
 المجسوس
 والاثنتان لحوط
 الطالب

ان الامام لا يرى القضا بالبحر ولا بالتقليدس وبها ميراثا ذلك واذا باع القاض
 ماله او امر امينه به بقضا ديونه فالعهدة على المطلوب لا على من باع حتى
 لو استحق رجوع باليمن على المطلوب ويرد عليه بالعيب ثم على قوله ما اذا
 باع ماله ينفى له دسيتين من الشيا ب حتى اذا غل احد بهما يبيع في الآخر
 اذا كان للمدعيون نيا ب حصة يمكنه الاكفيل بما دونه يبيع ويقضه الدين
 ويشترى بالباقي ثوبا كغيره سكت العدل على بيع الرهن فامتنع بجبر الرهن
 فان امتنع باع القاضي بالاجماع وان غاب الرهن اجبر العدل وهذا
 اذا شرط البيع في الرهن فان شرط بعد عقد الرهن قيل لا يجبر وفي
 الاصح يجبر ايضا وكذا الوكيل بالخصومة اذا غاب الموكل يجبر على الخصومة
مسائل ولاية القاضي للقاضي ولاية اقراض النقطة من الملقط
 للقاضي ان يقرض مال الغائب وان يبيع منقوله اذا خاف التلف لكن اذا لم يعلم
 بمكان الغائب اما اذا علم فلا لانه يمكنه ان يبعثه الى الغائب وهذا يدل
 على ان للقاضي ان يبعث مال الغائب اليه اذا خاف عليه التلف الا ان اذا
 كان مفقدا مبتذرا المال فلقاضى ان ياخذ مال البيت من يده ويقضه
 على يد عدل الى وقت حاجة الصغير او موعده المرأة تصليح فاضية فيما
 سوى الحدود والحدود والضيم والاعمال لا سلطان قضى بنفسه جاز الا
 اذا كان غالب قضائه على الجور من طلب القضا والامارة لا يولى لان الضرر في
 غيره الدخول في القضا رخصة لمن لا يجان العجز وبما من على نفسه الخلف
 والامتناع عنه عزيمة هو المحار خوارج غلبوا على بلدة وقصدوا قاضيا
 من الخوارج لم يجزوا ان قلده ومن اهل العدل جاز مات السلطان لا تغزل
 قضائه القاضي اذا ارتد ثم صلح فهو على حاله **مسائل علم القاضي في**
المصر وما يتصل به المص شرط لنفاذ القضا في الاصح ومن ابى يوسف انه
 ليس بشرط وتبني عليه مسئلتان احدهما ان كتاب في الرضا في الى
 القاضى لا يصح في ظاهر الرواية والثانية اذا علم القاضي في الرضا في مجاداة
 ثم اراد ان يقضه بذلك العلم ففي ظاهر الرواية على الاختلاف الذي علم
 قبل نقله القضاة بهد سمع القاضى يقضى في الرضا في اهل بيعة ان
 يشهد من غير امر القاضى عن الامام انه يسمع وعن ابى يوسف لا قالوا قاله
 الامام اقيس وما قاله ابو يوسف احوط **مسائل قضاء القاضي**
في المجتهدين قيل العبرة في هذا الاستنباه الدليل بحيث لا يكون خلاف

لا يصح

وان ورد فيها سجل بنفذه لان السجل محكوم به دون الكتاب ولهذا ان
لا يقبل الكتاب دون السجل شفعوى المذهب ادعى شفعة بالجوارح
اختلف المتأخر منهم من قال لا يقضى له ومنهم من قال يقضى كاحد زوجين
فمبين قال ان صاحبه محوم منى وطلب الغرة قالوا ضيق بينهما عند
ابى يوسف ومحمد وبلا طلب الا كذا هتأ يقضى اذا طلب بما هو حق عند
الحكمي وان كان المدعى لا يعتقد ذلك وان كان المدعى عليه شفعويا
والمدعى حنفيا يقضى بما هو مذهبنا ومذهب الوهابي بالاجماع وتسمهم
من قال اذا كان المدعى شفعويا لم يسمع هل يعتقد هذا ان قال
نعم فضع له وان قال لا لا وهذا القول اعد **باب في فسخ اليمين**
المضافة فسخ بالزوجية بينهما ولم يقبل قضيت بطلان اليمين
صح القضا وبطلت اليمين وان كان حلف بايمان مضافة مختلفة
ينبغي ان يعلم القاضي بذلك حتى يقول قضيت بطلان كل يمين
حلفت بها والا لو يقضى بطلان تلك اليمين فلا تبطل اخرى وتوقف
بطلان كل يمين يحتاج الى الفسخ في حق امرأة اخرى عند ابي يوسف
ولو قال قضيت بالنكاح بينكما صح وان كان له ايمان مختلفة ولو لم تبطل
القاضي حتى اجاز نكاح فضولي بما فعل ثم طلقها ثلاثا ثم تزوجها
بنفسه ثم رفع الامر الى الحكمي فان علم بتقدم نكاح الفضولي ومع ذلك
قضى بالنكاح بينهما صح وكان قضا كبطلان اليمين وبطلان نكاح
الفضولي وبطلان الثلاث بعده وان لم يعلم بتقدم نكاح الفضولي
ينبغي ان يعلم حتى يقصد بقضائه موضع الاجتهاد واليمين المضافة
ونكاح الفضولي عقد اليمين على جميع النساء بان قال كل امرأة اتزوجها فهي
طالق فسخ اليمين على امرأة يحتاج الى الفسخ في كل امرأة عند ابي يوسف
فانه روي عنه فممن حلف هكذا فتنه زوج امرأة ولا يبرأ الطلاق المضاف
واقعا فرفعته امراته الى قاض لا يبرأ واقعا فقصص بصحة النكاح وبطلان
الحل بينهما ثم صار الرجل ممن يرى الطلاق واقعا ثم تزوج امرأة اخرى
بعد هذا فانه يحكم المرأة الاولى ويعني الامر في الثانية على رأي نفسه
فيما روي لانه يثبت فيها الحمل الآن ولم يحكم فيها حكم والخيار للفتوى
قول محمد انه يكتفى الفسخ على امرأة واحدة وعلى هذا اذا قال كل عبد اشتريته
الى سنة فامره فاشترى عبد الفخامة العبد واقام على هذه اليمين بينه

دمع

وقضى بعقده ثم اشترى ثوبا اخر على قول محمد لا يحتاج الى اقامة البينة ثانيا خلافا
لابى يوسف اشترى ثوبا من هذا ان كان حلف بعقده كل عبد اشتريته
فباعته الحكمي ثم اشترى عبد اخر قال ابي يوسف بعقده بالشهادة الاولى
وقال الامام لاحي يقيم البينة ثانيا وقيل فسخ مسئلة الشهادة الثانية هذه
على عقده العبد قال لامرأة كلمته وجبت فانت طالق ثم تزوجها ورفعه
الامر الى قاض يرى صحة نكاحها وحلها له فقصص بحلها له ثم طلقها ثلاثا ثم تزوجها
بعد زوج اخر هل يحتاج الى القضاء بحلها ثانيا اختلف المتأخرين بناء على ان
المنعقد بحلها للحال ايمان واحد يتجدد انعقادا كلما وقع النكاح ام
المنعقد بها للحال ايمان فيحدث في البعض بوجود الشرط فيه ويتبع السابقة
منعقدة فمن مال الى الثاني وهو الاصح قال لا يحتاج ومن مال الى الاول قال
يحتاج اما اذا عقدت امرأة واحدة فقصص القاضي بصحة نكاحها ثم رفع
الايمان واذا عقد على كل امرأة يمينا واحدة لا شك انه اذا فسخ على
امرأة لا يفسخ على الاخرى واذا فسخ اليمين بعد التزوج لا يحتاج الى تجديده
النكاح لان الحكمي لا يرفع طلاقا واقعا الى اليه بطلان اليمين ان بقية
حتى لو وطئها بعد النكاح قبل الفسخ بحل وكما يظهر الفسخ في حق هذه
المرأة يظهر فممن كان قبلها الا اذا انقض الفسخ في السنة طلقت قبل
الفسخ بان كانت المرأة المقصودة بالفسخ خاصة فلا يظهر في
الاربع الا ان سبقها لان فسخ اليمين على الخامسة باطل فيبطل في
حق الاربع **باب في فسخ الحكم** فيه اثنان المتأخر والمختار
انه ينفذ وبطل اليمين لكن بينه وبين حكم المولى فرق فمن وهو
انه اذا رفع حكمه الى المولى لم ان ينقض ذلك وان كان في المجتهدين
فيه بخلاف حكم المولى حكم الحكم ينفذ في الطلاق المضاف وغيره وهذا
مما يعلم ولا يفتي به كيلا يظن طريق الجرح الى هدم مذهبنا وقد روي
عن اصحابنا ما هو اوسع من هذا وهو ان صاحب الحادثة اذا استفتى
عدلا من اهل الفتوى فانتاه بطلان اليمين وسع اتباع فتواه
وروي ما هو اوسع من هذا انه اذا استفتى اولافاته بطلانها
وسع امساك المرأة فان تزوج اخرى وقد حلف بطلاق كل امرأة فاستفتى
فقيل اخر فانتاه بصحة اليمين فانه يفارق الاخرى ويمسك الاولى
عملا بفتواهم اذ تحت على زوجها الطلاق او الامة الحرة واقرا الزوج

عبد

هذه

والمولى ثم غاب يقضى على الغائب قضى في مسلكه طلاق المكره على قولنا او
قول الخصم نفذ قضى بالكتاب بغير شهود قال محمد جاز و ابو بكر بن النضر
لا يقضى بقولك مرجوح او مخالف قول اصحابنا جاز اذا كان الوجه من
اهل الرواية والاجتهاد روى بام امرائه فرافعة الى الله فلم يفرق
بينهما واقربا على ذلك فليس لقاض آخر ان يفرق قضى لامرأته
فرجع الى قاض آخر فاجازه لم يكن للثالث ان يبطله لا ينبغي للقاضي
ان يقضى على الغائب وللغائب بالبينه ولو قضى نفذ وقعت للثالث
حادثه او لولده فاناب من هو من اهل الانابة وخصي عنده وقضى
له او لولده جاز قضى للامام الذي قلده القضا او لوليه الامام جاز
القاضي يعلم يقضى بحكم القذف والقصاص والتعزير قضى بشهادته
ويمين لم ينفذ خالف اجتهاده الكتاب او الخبر المشهور لا ينفذ قضى
بعينه في المحل والخاصة به لا يجوز عتوك ثم قلدهم حكم بما شهد
عنده الشهود حتى يعاد قضا قاض رفاق لا ينفذ عنده الامام الرشي
وقضى على الوجه لم ينفذ **كتاب القاضي القاضى**
والتعريف للقاضي ارسل رسول الله الى قاض آخر كما يكون كتاب القاضي
الى القاضي واشهره على ذلك لم يقبله المكتوب اليه كتاب القاضي الى القاضي
فيما دون السوريل في مصر واحد يجوز قال للقاضي كان فلان على كذا ودفعته
اليه او ابراني او وجهي الى وهو في بلد كذا ولا آمن ان ياخذني بذلك
المال اذ اسرت الى ذلك البلد وشهودي ههنا فاسمع منهم والكتب
لي بذلك كتابا الى ذلك القاضي فانه لا يجيبه في قول ابي يوسف
خلاف الجهد ولو قال بجدي الاستيفاء ونجاصته ليقضى في مرتين قال لا
يسمع ويكتب اجماعا ولو قال انه حاضره له حتى لو انكر احضر شهودي
لا ياب عنه ذلك بالاجماع كتاب القاضي في النقليات كالقنوب
والدابة التي نذت من بلد الى بلد لا يقبل بالاجماع وفي العبد
الابن في المختار دون الجوارى وسائر الحيوانات والعروض وعلى
ما عليه المختارون تقبل في جميع النقليات كما في العقار والديون
وبه يفتي كتب الى قاض كورة كذا ولم يكتب الى فلان بن فلان لا يقبل
ولا بد من كتابة اسم الشهود فيه كذا كتابة اسم الاصول في القضا بشهادة
القاضي الى الكتاب الى المكتوب اليه فقال المدعي عليه لست على هذا
الاسم

يقبل

الاسم والنسب فالقول له وعلى هذا اني بالكتاب ان يقيم البينة انه فلان بن
فلان الفلاني فان قال الخصم ان فلان وفي هذا الحي والتجارة رجل غيري بهذا
الاسم والنسب يقول القاضي ثبتت عندي فان اثبتت بالبينه انه قد فعلت الخصومة
والا فلا اثر لرجل ان فلان على كذا انجى رجل من هذا الاسم والنسب وادعى المال
فقال المقر عينت به رجلا آخر يصدق في القضا ولا يعرض عليه اذا كتب
الكتاب يقرأه على الذين يشهد بهم او يجبرهم بما فيه وشرط ان يحفظوا ما فيه
لان معرفتهم ما في الكتاب بشرط الا عند ابي يوسف الآخر ويدفع اليهم
نسخة يكون معهم ويختم الكتاب بخضرتهم ويشهد بهم انه كتب به الى
فلان بن فلان قاض بلد كذا وهذا خاتمة عليه وعند ابي يوسف
الآخر اذا اشهد بهم انه كتب به اليه وهذا خاتمة فشهدوا بذلك عند
المكتوب اليه كفى كتب القاضي الى القاضي ان فلان بن فلان الفلاني
على فلان السدي عبد فلان بن فلان الفلاني يعني بالاتفاق وتذكر
اسم المولى وابيه ولم ينسبه الى قبيلة او صناعة يعني في المختار واسم المولى
كاسم الاب واسم ابى المولى كاسم اجد وتذكر العبد واسم العبد
خاصة واسم المولى لا غير قبل كفى ايضا لانه ذكر ثلاثة اشياء اسم العبد
وبلده واسم مولاه بخلاف ما اذا كان الكتاب بعين العبد حيث لا يقبل
وان ذكر اسمه وبلده ومولاه ويشترط للتعريف ثلاثة اشياء الاسم والنسب
الى الاب والنسب الى اجد او الفخذ او الصناعة وفي المختار لا بد من
ذكر اسم ابى المولى لم يصير ذلك في العبد كاسم اجد في الحر وانما يحتاج
الى الاسم والنسب اذا كان ممن لا يعرف اما اذا كان مشهورا كابي ج
وعينه فلا كتب الكتاب بخضرتهم او اراد ان يجليها ينبغي ان يترك
موضع تحليتها حتى يكون القاضي هو الذي يكتب حليتها في المختار او على
على الكاتب لانه لا بد للقاضي من النظر الى وجهها فيكون هو المحل
لا الكاتب حتى لا يكون اليها نظر رجلين والشهادة على المرأة قبل
لا يجوز حتى يشهد عنده جماعة انها فلانة وفي المختار للفتوى
اذا شهد عدلان انها فلانة جاز كتب القاضي الى القاضي تقبل مع
كسر الخاتم عن شمس الائمة املواي مات القاضي الكاتب او عزل قبل
ان يصل الى المكتوب اليه لم يقبل المكتوب اليه ينفذ الكتاب على

وارث المطلوب او وصيه ان مات المطلوب انتقل المطلوب الى بلد التماس
 فقدم الطالب اليه لم يحكم عليه شهادة اوليك حتى شهدوا بحضوره
 الخصم نائب القضاة اذا سمع البينة او الاقرار وكتب بذلك الى القضاة
 لا يوضع بل يتكلف المدعي اعاده البينة **باب التعديل والرجوع**
 اكثر في انما ياب عن حال الشهود من العدول ولا يثبت بقول القسوس
 الخلفاء في عدد المذكر في تركيبة السروفي تركيبة العلانية بشرط بالاجماع
 والخلاف في عدد المسترجع كالمخلاف في عدد المذكر في السركن المسترجع
 لا يكون الا في العلانية والاهلية الشراعية بشرط في المسترجع لاني تركيبة
 الشرع عدل العبد مولاه او الابن اباه جاز في الشرع لا العلانية وهو
 الاصح والاهلية الشراعية بشرط في تعديل العلانية لا الشرع واحد
 وعدل واحد فليس احدهما اولى بل عن ثالث فان خرج اثنان
 او عدل اثنان فمواوئيل وقيل اذا جرح واحد وعدل واحد فالجرح اولى
 عندهما لان التعديل والجرح يتم باو واحد فصار كالجرح لو عدل اثنان وجرح
 اثنان ومحمد بن موقوف الى ان يخرج آخر او عدل آخر وان جرح واحد وعدل
 اثنان فالتعديل اولى عندهم وان جرح اثنان وعدل جماعة فالجرح اولى
 شهد عند القضاة وثبتت عدالتهم شهد في حادثة اخرى هل يجازي
 الى التعديل فيه كلام والاصح روايتان احدهما انه يفوض الى راي القضاة
 والثاني ان تخلل بين الشهادتين ستة اشهر يجازي والا فلا التعديل
 المشهود عليه اذا كان ساكتا عن جرح عدول فغال بهم عدول
 تقبل بالاتفاق فان جرح وقال بهم عدول لكن اخطاوا او نوا
 ففي صحة التعديل روايتان رجل نزل بين اظهر قوم فلم يظلم
 لهم منه الاخير فامنا يجوز لهم ان يعدلوه اذا سكن عدلهم سنة
 في الاصح تعارض شهود الجرح والتعديل فالقضاة يفسرون شهود
 الجرح عن سبب الجرح لاحتمال انهم جرحوا بما ليس بجرح عند القضاة
 والمعدلين شرك في جماعة متعديا لقطع عدالتهم وتقصير
 ان لا يستعظم تقويت الجماعة كما يفعل العوام لان يستحق
 بالدين فانه كلف ترك الجماعة مرة وقبل ثلثا بغير عذر وتاويل
 يسقط العدالة العدل من يجنب الكباير كلها حتى لو اتى بكثرة
 سقطت عدالته وفي الصغائر العبرة للغالب او المداومة عليها
 للمصر

مع

لان الجرح

لتقصير كسيرة وقيل كسيرة ما يكون حراما محضاً تستحق فاحشة كاللواط
 او شرع عليها عقوبة محضة بنقض فاطح في الدنيا بالحد كالسنة والزنا
 وقتل النفس او الوعيد بالنار في الآخرة كالكل ما كان اليتم شرب الخمر
 لا يسقط العدالة الا بالمدومة والادمان كذا الاكل الزنا او قتل هو
 يسقط حكمه وترك الحثان لا يسقط عدالته لان تركها لا رغبة عنها
 بل صيانة لمصلحة شراعية اهل الصناعة والحرف جازية اذا كانوا عدولا
 وقيل لا لكثرة اليقين الفاجرة والكذب بينهم شراعية بايع الكفن اذا
 ابتدوا وترصد لذلك لا تقبل لانه يمتنع الموت والطاعون اما اذا كان
 يبيع الثياب ويشترى منه الكفن يقبل شراعية **باب دعوى**
الطلاق والعق امرأة قالت لكنا طلقته زوجي ثلثا وتزوجت
 بعد العدة واخاف ان ينكر الطلاق فسله حتى لو انكر اقيم البينة
 اجماعا ادعت طلاقا والامة عتقا واقامت بنت هذا واحد الجاهل بينها
 وبين الزوج والمولى وبأخذ من الزوج كغيب ثلثة ايام فان احضرت البينة
 والا يخرج القاضي الكفيل من الكفالة اقامت بعينة على الطلاق والزوج
 غائب لا يقبل كذا اذا انكر ثم غاب فان اقر ثم غاب يقضى كذا في دعوى
 الامة الحرية على المولى في الوجوه الثلاثة تسرع البينة على الطلاق
 وعقوبة الامة حصة من غيبة دعوى وهل يحلف حصة من غيبة دعوى
 ذكر محمد ما يدل على انه يحلف قال اذا طلق امرأة من ثلثة بعينها
 ثلثا ثم نسي ثم ماتت الا واحدة لا يحلف له وطهرها والقاضي لا يحلف بينها
 وبينه حتى يخبرها عن غير المطلقة ثلثا فاذا اخبر استحلف القاضي
 بانه ما طلق هذه ثلثا فله بشرط الدعوى وقيل لا يحلف
 في موضع ما الا بتقديم الدعوى كذا بشرط الدعوى في التحليف على
 عتق العبد انما الخلاف في اشتراطه لقبول الشهادة جازية ادعت
 انها حرة الاصل وادعى في اليد انها اقرب بالبرق وانكرت قال لقول
 لها قال بينتي غايبة لا يمكنني احضارها فحلفه اجابه القضاة الى ذلك
 يحلف القاضي بمينا واحدة في الدعاوى المختلفة وقيل بهذا اذا كان
 السبب متحدا حلفه في مجلس قاض ليس له ان يحلف ثانيا ولو حلفه
 عند قوم فله ان يحلف ثانيا عند القاض البصير العاقل المادون له يستحلف
 ويقضى عليه بنكوله والفتوى في الاشياء الستة على قولها ما يحلف
 الفتوى في الاشياء

الكسيرة ما يكون
 حراما محضاً
 شرب الخمر
 لوط العدا
 ترك الحثان لا يسقط
 العدالة
 شهادة اهل القضا
 واحرف جازية

امرأة قالت لكنا
 طلقته زوجي ثلثا
 وتزوجت بعد العدة
 واخاف ان ينكر الطلاق
 فسله حتى لو انكر اقيم
 البينة اجماعا ادعت
 طلاقا والامة عتقا
 واقامت بنت هذا واحد
 الجاهل بينها وبين
 الزوج والمولى وبأخذ
 من الزوج كغيب ثلثة
 ايام فان احضرت
 البينة والا يخرج
 القاضي الكفيل من
 الكفالة اقامت بعينة
 على الطلاق والزوج
 غائب لا يقبل كذا اذا
 انكر ثم غاب فان اقر
 ثم غاب يقضى كذا في
 دعوى الامة الحرية
 على المولى في الوجوه
 الثلاثة تسرع البينة
 على الطلاق وعقوبة
 الامة حصة من غيبة
 دعوى وهل يحلف حصة
 من غيبة دعوى

ذكر محمد ما يدل على
 انه يحلف قال اذا طلق
 امرأة من ثلثة بعينها
 ثلثا ثم نسي ثم ماتت
 الا واحدة لا يحلف له
 وطهرها والقاضي لا
 يحلف بينها وبينه
 حتى يخبرها عن غير
 المطلقة ثلثا فاذا
 اخبر استحلف القاضي
 بانه ما طلق هذه
 ثلثا فله بشرط
 الدعوى وقيل لا يحلف

في موضع ما الا
 بتقديم الدعوى كذا
 بشرط الدعوى في
 التحليف على عتق
 العبد انما الخلاف
 في اشتراطه لقبول
 الشهادة جازية ادعت
 انها حرة الاصل وادعى
 في اليد انها اقرب
 بالبرق وانكرت قال
 لقول لها قال بينتي
 غايبة لا يمكنني
 احضارها فحلفه
 اجابه القضاة الى ذلك
 يحلف القاضي بمينا
 واحدة في الدعاوى
 المختلفة وقيل بهذا
 اذا كان السبب متحدا
 حلفه في مجلس قاض
 ليس له ان يحلف
 ثانيا ولو حلفه عند
 قوم فله ان يحلف
 ثانيا عند القاض
 البصير العاقل المادون
 له يستحلف ويقضى
 عليه بنكوله والفتوى
 في الاشياء الستة
 على قولها ما يحلف

الفتوى في الاشياء
 الستة على قولها
 ما يحلف

في دعوى التعزير ولا يخلف الاب في مال البصير كالأوصى في مال اليتيم ولا
في مال الوقف المدعى عليه اذ لم يكن على وجه الصلاح غلظ عليه اليدين
بتركه الاوصاف الكثيرة بخلاف الاخرى ان يقال له عليك عهده
وميثاقه ان كان كذا فيشترطه نعم ادعى على آخره ببناء مؤجلا فانكره
يخلف في اظهر القولين ادعى على عبد مجبور حقا بواحدة بعد العتق
فان انكر بخلاف **باب القرض على الغائب** قال لامرأته
ان طلق فلان امرأته فانت طالق فادعت ان فلانا طلق امرأته
وفلان غائب واقامت ببنته على طلاق فلان لا يصح في الاصح خلاف
مالو قال ان دخل فلان الدار فانت طالق فقامت ببنته انه دخل
وهو غائب لان هناك ليس فيها ابطال حق الغائب فلا يكون
قضا على الغائب وقيل يصح في الأول ايضا وينتصب الحاضر خصما
وعلى هذا ما يفعله الناس انهم من ارادوا اثبات شيء على الغائب من
طلاق او بيع ونحوه يجعلون ذلك الشيء شرط الوكالة حاضرا مثل ان
اراد رجل قامة البينة على بيع الغائب فيقول لغيره ان كان فلان
الغائب يبيع داره من فلان بكذا فانت وكيل في اثبات حقوقي على
الناس ثم الوكيل يحضر رجلا ويرد عليه انه قد صار وكيل فلان بطلب
حقوقه على الناس لوجود شرط الوكالة وهو بيع فلان وان لم يملكه
على هذا كذا فيقول المدعى عليه بتعليق الوكالة وبشرط ان يقيم
المدعى البينة على بيع الغائب فيقضى ببيع الغائب ووكالة
الحاضر وهذا فتوى بعض المتأخرين لكن الأصح ان لا يقبل هذه
البينة ولو خواجه زاد ان الحاضر انما ينتصب خصما عن الغائب
باحدي معان ثلاثة احدها ان يكون الحاضر وكيل عن الغائب والثاني
ان يكون المدعى على الحاضر والغائب شيئا واحدا وما يدعى على الغائب
سببا لثبوت ما يدعى على الحاضر لا محالة ففي هذا يفتى على الحاضر
والغائب حتى لو حضر الغائب لا يلتفت الى انكاره الثالث
ان يكون المدعى شيئين مختلفين ويكون ما يدعى على الغائب
سببا لثبوت ما يدعى على الحاضر بحيث لا ينفك عنه ففي هذا
ينتصب الحاضر خصما عن الغائب ويقضى عليهم جميعا اما اذا
كان ما يدعى على الغائب قد يكون سببا لما يدعى على الحاضر وقد لا يكون

سقط

ينظر ان كان ما يدعى على الغائب نفسه سببا لما يدعى على الحاضر يقضى على دون الحاضر
الغائب حتى لو حضر الغائب وانكر حتى ياتي الى اعادة البينة وان كان ما يدعى
على الغائب نفسه لا يكون سببا لما يدعى على الحاضر الا بالبقاء الى وقت الدعوى
فانه لا يقضى بما ادعى المدعى الا في حق الحاضر ولا في حق الغائب اما تعزير
وهو ان يكون المدعى على الحاضر والغائب واحدا وما يدعى على الغائب سببا لثبوت
ما يدعى على الحاضر لا محالة فبيان ذلك في ثلاث مسائل رجل ادعى دارا
في يد رجل انما ملكه وانكره واليد فقام المدعى ببنته انها له اشترى
من فلان الغائب وهو يملكها فانه يقضى بها في حق الحاضر والغائب
لان المدعى شيء واحد وما يدعى على الغائب وهو الشراء سببا لثبوت
ما يدعى على الحاضر والثانية اذا ادعى على آخره ان كفل عن فلان بما يزوج
له عليه فاقام المدعى عليه بالكفالة وانكره حتى فاقام البينة انه ذاب له
فلان كذا القرض به على الكفيل والغائب جميعا حتى لو حضر الغائب لا يلتفت
الى انكاره الثالثة اذا ادعى شفعة في دار في يدان ان فقال ذو اليد
هي داري ما اشترىتها من احد فقام المدعى ببنته انه اشترىها من فلان
بالف وهو يملكها وأنه شفعها في نفسه بالشري في حق ذي اليد والغائب
جميعا اما الأصل الاخر وهو ما اذا كان المدعى شيئين وما يدعى على الغائب
سببا لما يدعى على الحاضر بيانه في ثلاث مسائل رجل قدف محصنا
فقال القاذف انما عبد فلان وقال المقذوف بل كان اعتقك مولاك
ولي عليك حد الا حار وانثبت بعض المعتوق في حق الحاضر والغائب
ككون العتق سببا لتكميل احد لا محالة الثانية شهدا على رجل فقال
المشهد عليه هما عبدان وانثبت المشهد له ان مولاها قد اعتقهما
قبل هذا وهو يملكهما يثبت العتق في حق المشهد عليه والمولى
الغائب الثالثة رجل قتل رجلا ادعى الحاضر من وليه ان الغائب
عفى وانقلب نصيب مالا وانكر القاتل فقام المدعى ببنته يقضى بها على الحاضر
والغائب فان قيل يبطل هذا بعد بين الحاضر وغائب فادعى على
الحاضر ان الغائب اعتق نصيبه وهو مؤسر وادعى قرضه الحاضر عن
نفسه واقام البينة لا تقبل وان كان ذلك سببا لقرض الحاضر لا محالة
لصيرورته مكاتبا او حرا قلنا انما لا تقبل لجهالة القرض عليه بالكتابة
لان تقدير اختيار التزمين يصير مكاتبا على المعتوق وباختيار التمسعا

على ان كنت انا اذ ادعى شيئا وما ادعى على الغائب قد يكون سببا وقد لا
 بيانه في مسئلتين رجل قال لعبد ان لي اموالا وكنتي بان احملك اليه
 فاقام العبد بينة ان مولاه قد اعتقه يقبل في حق قصده الحاضر لا في حق
 العتق على الغائب ويحتاج الى اعادة البينة بما تكاره التنية رجل
 قال لامرأة الغائب ان زوجك وكلني ان انقلك اليه فقامت
 بينة ان زوجها طلقها ثلاثا يقضي بقصده الوكيل عنها لا بالطلاق
 لان الطلاق والعاقبة يتحققان بلا انعزال الوكيل بان لا يكون هناك
 وكالة وبانعزاله بان يكون بعد الوكالة فمن حيث انه موجب لانعزال
 الوكيل ينتصب خصما في قصده ومن حيث انه ليس بلازم له لا يقضي
 بالطلاق والعاقبة واما ما يكون شيئا وليس ما يدعى على الغائب سببا
 لما يدعى على الحاضر الا ببقائه الى وقت المدعى بيانه في ما يشرى
 بارية فادعى ان البائع كان زوجها من فلان الغائب وقد اشترى
 ولم يعلم به وانكر البائع واقام المشتري بينة لا يقضي بها على الحاضر ولا على
 الغائب لان نفس التكليف ليس بجيب الا بتقدير بقاءه وان شهدوا انه
 امراته في الحال لا تقبل ايضا لان البقاء تبع للابتداء والنية اقام المشتري
 فبدا انه باعه من فلان الغائب لا يقبل الا بطلان حق البائع في الاسترداد
 ولا في حق الغائب لان نفس البيع ليس بسبب لبطلان حق الاسترداد
 لجواز ان باعه ثم فسخ البيع بينهما التنية رجل في يديه دار فبيعت
 بغيرها دار اخرى فاراد ان ياخذ المشتراة بالشفعة فقال المشتري
 للشفيع التنية في يدك ما هي دارك انما هي لفلان فاقام الشفيع
 بينة انها له اشترى فلان الغائب لا يقضي بالشراء لا في حق
 الحاضر ولا في حق الغائب لان الشراية ليس بسبب لثبوت حق
 الشفعة الا ببقائه حتى لو فسخ الشراء او ازال عن ملكه لم يبق سببا
 ثم كما ينتصب الحاضر خصما عن الغائب في اثبات حقه سبب حقه فلذا
 في اثبات شرط حقه اذ لم يمكن اثبات حقه الا به فيجيب بمبطله السبب
 كما هو في مسئلة حرية القاذف طلب الشفعة فقال المشتري انما
 اشترى من فلان واقام البينة انه قال هذا قبل الشراء او انزله
 بشراية منذ سنة لا يقبل اذ لو قبلت لالزم الغائب البيع قبل
 على هذا الوادعى عليه ان الدار التي في يديه واجاب صاحب اليد
 انه

الدين
 بجل

انه وكيل فلان في الشراء لا يندفع الخصومة عنه ادعى دينا على رجل فقبض
 القاض عليه به بينة فغاب المقتضى عليه اومات وله ورثة ومال في المص
 في يد اقام مقرون بذلك للمقتضى عليه لا يندفع القاض من ذلك شيئا الى
 المقتضى له حتى يحضر المقتضى عليه او ورثة اومات لجواز ان الغائب
 قضى دينه وهذا يخالف ما ذكر في الاصل ان القاض يقضي بالبينة لامرأة
 الغائب في مال الغائب اذ كان مودعه مقرا بالتكليف والودعة في حق
 بينهما اراد ان يقضي على وكيل الغائب او وصي الميت يقضي على الغائب
 والميت بحضرة الوكيل الوصية كذا يكتب في نسخ المحضر ادعى على الغائب
 شيئا ليس له ان ينصب وكيل عنه في اثباته عليه وفي نقاد القضاة
 على الغائب بلا خصم روايتان وفيه انه لا يندفع وقيل ان لا يراه القاض فيقضي
 به بغير نقد لان الخلاف في ان البينة من غنة خصم حاضر هل هي حجة فاذا
 صار حجة في رأي القاض وقضى نقدا كالفضايلة المحذورة بخلاف ما لو
 كان القاضي محذورا قال ابو يوسف لو غاب المدعى عليه في المص ناديت على باب
 داره فاذا تبين لي انه حي فاقض عليه فاذا فعل ذلك ثلاث مرات فقد
 عذر القاض وجعله وكيل او قضى عليه كجيلة في اثبات على الغائب ان يكتفى
 للمدعى عن الغائب من رجل ما للمدعى على الغائب ويجوز للمدعى كفاية في المجلس
 فمدعى على الكفيل ما لا مقدرا بسبب الكفالة المطلقة فيقضي الكفيل بالكفالة
 وينكر المال للمدعى على الغائب فيقيم المدعى البينة على الغائب فيقضي
 على الكفيل بالمال الذي ادعى عليه لا قراره بالكفالة ثم يبرى المدعى الكفيل
 عن المال فيثبت المال على الغائب وهذا اذا كانت الكفالة بأكمل مال
 على الغائب ثم ادعى مقدرا اما اذا ادعى مقدرا وادعى انه كفيل به من اذ
 المقدر وان ثبت لا يكون القضاء به على الكفيل قضاء على الغائب
 كان بامر الغائب واذا كان بأكمل مال عليه كان القضاء على الكفيل قضاء
 على الغائب وان لم يكن بأمه ادعى ان على آخره القاض يعلم انه مسخر
 لا شيء عليه لا يسمع الخصومة واساير خواهر زاده الى جواز المسخر فقال
 اذ ادعى حاضر على رجل وذكر انه خصم الغائب وادعى ان الغائب
 وكله بجميع حقوقه على الغائب وانكر المدعى عليه وكالة فاقام البينة
 يقضي بوكالة فدللت المسئلة على جوازه فانه ذكر انه غريم الغائب
 ولم يقل انه غريم الغائب لكنه عندنا محمول على ان القاض لا يعلم بذلك

حاضر سمعت عليه البينة
 وقضيت وعين محمد
 ينادي على باب داره
 انه ض

انت ان ادعى عليه فعلا بان قال انما قبضته فاخذت ما من غير حق ينتصب
ولو قال انما استأجرته قبلك ولكن سلم اليك لا الى المنتصب خصما لان
المستأجر لا ينتصب خصما لاني اثبات الملك والاخر اثبات الاجارة لا بدعوى
الفعل عليه باجماع من آخر شيئا فادعى ثالث ان البايع اجر منه او رهنه قبل ان تسع
منه لا خصوصية حتى يحضر البايع فاذا حضر واقام عليه البيعة تقبل كحاشي ثلاث دواب
ثم اجر واحدة فوجد المشتري الدواب في ايديهم ان كان بايع ما باع من غير جاز
وانتقضت الاجارة وان كان من غير عذر فالبيع مردود اما المستعير فلا خصوصية
بينهما حتى يحضرهما جميعا والموهور لا يخصم فيها اما الاجارة ذكر في الكتاب ان
المستأجر احق بها حتى يستوفى الاجارة من اصحابها من قال مراده المتأجر
الاول والثاني خصم لكن الاصح ان الملك لا يكون خصما للاول حتى رتب الدابة كالمستعير
استحق المبيع بعد تداول الايدي فرجع المشترون على الباعته بالتمن بالقضاء ثم اراد
البايع اقامة البيعة انه ملكه لا تقبل لانه مقضى عليه ولو اقام البيعة على التملك
من المستحق على المشتري لا تقبل عند الامام ويشترط الاقامة على المستحق لان الكتابي
انفسخت بالرجوع بالتمن بالقضاء فلم يبق المشتري الاول خصما للبايع الاول
واذا اقام على المستحق ليس له ان يلزم المشتري اما اذا رجع المشتري على البايع
ولم يقض عليه بالرد حتى اقام البايع البيعة على التملك ان اقام على المستحق تقبل
وله ان يلزم المشتري وليس للمشتري قبضه اذ الى البايع التسليم ولو اقام
على المشتري يجب لا يقبل لانه لو اقام كان له ان يلزم المشتري فيكون دفعه وكذا
في الفصل الاول عند ابي يوسف ومحمد ويرفع ادعى على عبد محجور ما لا يستأجر
او الغصب بشرط حضرة المولى لسماع البيعة لان المولى هو الخصم كالعبد
ولا كذلك المأذون ادعى على الصغير شيئا وله وصيه حاضر فيل لا يشترط حضرة
الصغير والاظهر انه يشترط وباقي تمامه في قسمته هذا الكتاب قامت البيعة
على وصي صغير ثم بلغ الصغير لايكلف اعادة البيعة على الصغير كذا اذا قامت
على الوكيل بالخصوصية ثم حضر الموكل لا يجعل البيعة عليه مات المدعى عليه
او غاب بعد قيام البيعة عليه قبل الوقف او مات الوكيل بالخصوصية
او غاب قبل الوقف بالبيعة ثم زكيت البيعة لا يقض بتلك البيعة
عندهما خلافا لابي يوسف وهذا اذا لم يحضر الموكل فان حضر يحكم عليه
بتلك البيعة ولو اقر ثم غاب يقضى عليه بالاتفاق وان زكيت
البيعة ثم مات المدعى عليه وله ورثة يقض عليهم بتلك من غير الاعادة
وان كانوا

من غيره واعاد
الاخر من الاخر
وباع الثلثة او
ويجب للاخر

الاول

فان المدعى عليه بعد قيام
البيعة

البيعة

وان كانوا غيبا في بلدة منقطعة عن هذه البلدة ينصب الوكيل وكذا اذا ادعى
كتاب قاض الى قاض وقدمات المطلوب قبل كتاب القاض او بعده فالكتاب اليه
ينفذ الكتاب على الوارث او الوصي ايها كان اقام بيعة على الشراء من ذي اليد
وقال ذواليد او غيره فلان واقام بيعة او لم يقر لا تندفع الخصومة ويقضى به
لمشتري فلو لم يقض حتى حضر المقر له الغائب يدفع العبد اليه ويقضى
عليه للمدعى المشتري ولا يلطف اعادة البيعة ولو اقام البيعة رب العبد
انه عبده او دعه الذي كان في يده او انه عبده ولم يزد قبلت وبطلت
بيعة المشتري فان اعاد المشتري البيعة عورب العبد فان كان قبل
القبض بيعة رب العبد يقبل ويقضى له بالعبودية وان كان بعد ذلك لا يقبل
لانه صار مقضيا عليه ودلت المسئلة ان القضا ببيعة ذي اليد قضاء
بملك حقيقة لا قضاء بترك فان حضر المقر له الغائب بعد ما اقام المدعى
شاهدا واحدا على الشراء دفع العبد اليه وان اقام شاهدا آخر عورب
العبد لكن المقضى عليه المقر له المقصود بان حتى من يوالف صاحب
بالبيعة لا يظلم القضا في حق المقصود به حتى لو اقام البيعة على المستحق
تقبل فعلى هذا ينبغي ان لا يبرأ الغاصب عن الضمان ادعى على ذي اليد وفقا
محدودا الى اخره ثم ادعى ان الملك المطلق على المقضى له تقبل بتمترة
الملك المطلق بخلاف العتق حيث يكون قضا على الناس كافة تجدد
ادعاه اثنان اقام كل واحد بيعة انه عبده او دعه الذي في يده وادعى
اليد ينكر فلم يقض بالشهادة حتى اقر ذواليد لاحدهما دفع العبد
الى المقر له فان عدلت البيعتان قضى به بين المدعيان ادعى عبدا
في يد رجل فدعا الوجه المدعى بشهوده فلما قاما عند القاضي باعه ذو
اليد وثقا بضام او دعه المشتري البايع وغاب فاعاده المدعى
الى القاضي ليقم البيعة عليه ان علم القاضي بما صنع ذواليد او اقربه المدعى
لا يسمع بيعة المدعى عليه وان لم يعلم الوجه به ولا اقربه المدعى لكن
اراد ذواليد ان يثبت ذلك بالبيعة لا يسمع الوجه بيعة
وليسمع عليه بيعة المدعى ويقضى عليه ادعى على آخر شيئا واقام البيعة
فاقربه المدعى عليه لغير المدعى او اقر قبل اقامة البيعة لا يصح اقراره
المدعى عليه اقام بيعة ان المدعى شهيد به هذا الغلان او انه استوهبه
منه او اسام او اقر انه ليس له او انه قبله وبيعة تندفع عنه الخصومة

الامة والمرأة وفي العبد لا يحال وان اقام شاهدا واحدا وان اقام مسطورين
 حبل وقيل هذا اذا كان مولاه فاسقا محمولا عليه البتة ويتان وان اقام
 في ستين فغيبه روايتان وفي الامة يحال بشهادة امرأة عدلة اذا كان
 المدعى ثلاث امراء وشهد عدل مثبت بحيلة بان تنصبت امرأة عدلة في بيت
 الزوج يحفظ بان كان الزوج عدلا ولا يخرج من بيت الزوج وفي المطلقة ثلاثا
 لا ينصب امرأة لكن بامر القاضي الزوج ان يجعل بينهما ستره وان كان المدعى
 عتق امة توضع على يدي امينة وتخرج وان كان عبدا لا يحال ولا يخرج
 الا في ثلاثة مواضع ان ياتي المدعى عليه اعطى الكفيل او لم يجد وعجز المدعى
 عن ملازمة الا ان يضعه على يدي عدل والثاني ان يكون فاجرا بالغلمان
 والثالث اذا كان يخاف عليه التغيب او الاباق وان كان المدعى دابة
 او ثوبا لا يوضح الا في الوجه الاول والثالث علم القاضي بحرمة امرأة قبل
 نقل القضا يحول بالاجماع لكن لا يقض بالفرقه ادعى منفولا وطلب
 بنقل لدعوى ان يضعه على يدي عدل ولم يكتف باعطاء الكفيل بنفس
 المدعى عليه والمدعى فان كان المدعى عليه عدلا لم يحبه القاضي والا يحبه
 وفي العفار لا يحبه الا في الشيء الذي عليه ثم لان النثر نقلت في القضا
 لا آمن من ان يظن في زوجي في الحيض فاجعل على يدي عدل في الحيض
 لا يحبه **مسائل دعوى النكاح** ادعى نكاح امرأة فاقرت لاحدهما
 ثم اقام البينة لا يقض لاحدهما كما لو لم يغير تنازع اثنتان في امرأة كل
 واحد يدعي انها امراته واما البينة فان ارضا واحد منهما سبق فهو
 اولى وان كان تاريخهما على السواء ولا يدل واحد منهما عليها او لكل واحد
 يدعيها او لم يورخا لا يقض بها لاحدهما استويا وان ارضا على
 السواء الا ان احدهما عليها يدان يقضي له لان بينة ترحمت باليد
 وان ارضا احدهما دون الآخر فذو التاريخ اولى وان كان لاحدهما
 تاريخ وكلاهما يد فذو اليد اولى كما في الشراء وان اقرت لاحدهما
 وكلاهما تاريخ يقض للذي اقرت له لان الاقرار بمنزلة اليد كذا اذا
 ارضا على السواء الا انها اقرت لاحدهما وان لم تغر لاحدهما فروق
 بينهما وبينهما ولا يقض على احد بشي قبل الدخول فان تنازعا
 بعد موتها فهذا ايضا على وجوه ولا يعبر فيه الاقرار والايدي فان
 سبق تاريخ احدهما يقض له بالميراث وذكر في موضع آخر اذا

ادعى

ادعى كل واحد منهما انه تزوجها او لا واما البينة لا يقبل واحدة من البينتين
 الا ان يترجح على صاحبته بما صدق معان ثلاثة اما باقرارها لو اقرت اقامة
 البينة او بعد ما يكونها في بيت احدهما او يكونها مدخولة احدهما
 فقتل لاني نكاح امرأة او بنيت او لا اعتا فخر ادعاه اخر لا يسمع
 تزوج امرأة فادعى اخا لها امراته وتزوجها قبله ولا بينة له واراد ان
 يتخلف المرأة فلا يمان عليها عند الامام خلافا لهما ثم عندهما لا يتخلف
 المرأة حتى يكلف الزوج فيخلف الزوج الك أو آبايته ما تعلم ان هذا
 تزوجها قبلت فان حلفت بغيري وهي امراته وان يكلف المرأة على البتة
 فان حلفت بغيري عن دعواه وان حلفت فروق بينهما وبين الك وهي الاول امرأة
 تزوج امرأة وابنتها في عقدتين ثم قال لا ادري ايتهما الاولى قال لا يكلف
 لكل واحدة منهما بانهما ما تزوجتها قبل صاحبته والى يديها بانهما شتا
 وان شتا اقرع بينهما فان حلف لاحدهما ثبت نكاح الاخرى وان نكل
 للاولى ثبت نكاحها وبطل نكاح الاخرى قال ابو الليث معني المسئلة
 اذا ادعت كل واحدة السبق وهذا على قولهما اما على قوله لا يمان في
 النكاح لكن الفتوى في هذا على قولهما ادعى عن منكوحة الغير نكاحا شترط
 حضرة الزوج وعند امة البينة كذا رجل وامرأة في دار اقام الرجل
 البينة ان الدار له وهي امراته واقامت ان الدار لها وهو يملكها
 يقبل بيمينته في النكاح لا غير وبينته في الدار لا غير **مسائل**
اختلاف الغزل في الزوجين غزلت قطن زوجها فان كان
 قال لها اغزلي لي باجر كذا فان الغزل له ولها المستمى لكونها اجارة صحيحة
 وان لم يذكرا جارا فان الغزل للزوج وهي متطوعة لان هذا استخدام لا يتجار
 وان اختلفا فغزلت باجر وقال لم اسم شيئا فاقول له مع اليمين
 فان قال لها اغزلي لنفسك فالغزل لها لانه حصة وقد قبضت في ضمن
 الغزل فان قال اذنت لك لتغزلي لي وقالت بل قلت اغزلي
 لنفسك فاقول له مع اليمين لان الاذن تفاد من جهته وان قال
 لها اغزلي لي لكون الغزل لي ولك فالغزل له ولها اجر المثل كما لو
 دفع غزلا الى حائك لم يمسح بالنصف فان قال اغزلي لم يزد
 في الغزل للزوج ولا شيء الا لانه استخدام هذا اذا اذن لها فانها ما تم
 غزلت فالغزل لها وعليها مثل قطنه بالاستملاك كقطن حنطة مضمونة

وان لم ياذن ولم يذبح حتى غزلت فان كان الزوج بايع القطن فاعزلها او يعلم بانها
قطنه لانه النجاسة فكان ناهيا ولا لاله وان جارية الزوج للبيت فغزلت
فهو للزوج وهي متطوعة كما لو كان لها اغزليه ولم يزد ولا ينقص
الزوج وطخت القدر وان وضعه في البيت فغزلت غن الى يوسف ان
الغزل لها ولا شيء عليها كطعام وضعه فاكلته وان دفع القطن وامر بها
بالحفظ فغزلت صارت غاصبة وان دفع اليها ولم يفعل شيئا فاعزل
للزوج اذ لم يكن الزوج بايع القطن غزل قطن غيره فعلى ذوالقطن
بذني غزلت فاعزل الى ذوال الغاذل بغير اذنتك غزلت فليس
الا مثل قطنك فاعزل لذي القطن لان عدم الاذن وان كان اصلا
لكن هذا ظاهرا وبذلك يريد استحقاق قطن غيره والظاهر لا ينبغي الاستحقاق
وان كان يبيع المدفع استمرى قطن الامانة او جوزا واهدت اليها
اخترها قطن فغزلت ونسبت بعضها الكرياس ثم ماتت فان
دفعت هي الغزل كله بغير امر الزوج الى التاج كان الكرياس كله لورثتها
وللزوج في مالها مثل الغزل الذي غزلته من قطنه وان كان الزوج دفع
الغزل الى التاج بغير امرها كان الكرياس كله للزوج وكان عليه
مثل الغزل الذي غزلته من قطنها وان دفعها ذلك او احدهما بغير
صاحب كان الكرياس لهما لهما واحد منهما بقدر غزله والا فمجان على واحد
منهما لصاحبه **سبل وعوى النسب** ادعى على اخيه انه
ابوه لا يصدق الا بيمين او تصديق المدعى عليه واذا ادعى انه ابنه يصدق
استحقاقا قال ان كان في بطن جارية غلام فهو مني وان كانت جارية فليست
منه فولدت ولدا ثبت النسب منه غلاما كان او جارية لان ادعاء الجبل
اليه دون تعيين الوصف نفي والداحة يلا عن بينهما لكن انما ينقطع النسب
اذا انفاه في مدة قريبة وقد رآه بالاربعة فبعده لا ينقطع وقضى الامام
الحارثي القدر بما ولو جهنم فكنت لا يصح نفيه بعده بخلاف المولى
اذا جهنم فكنت نياكوت عند التهمة في ولد المنكوحه وام الولد
قبول من الامه وكتب ولدا من الولد ينفي نفي ولد المنكوحه لا
الا باللعان جارية اثنتين ولدت ولد من في بطنين فقال احداهما
هذا الاصغر ولدي والكبرى ولد شريكى وصدقة الشريكى صحت ودعوة الاصغر
وصارت ام ولد له وغرم لشريكه نصف قيمتها وعليه نصف العقر والا كبريون

فادعت نسبه من مدعى الكبر وعليه نصف قيمة الولد ان كان مورا وسعر الغلام
في نصف قيمته ان كان مورا ويضمن الا ايضا نصف العقر ادعى على رجل انه
اخوه لابعه وامه او انه عمه او ادعت انها اجنتها او انه عمها ولم يبرح
ميراثا او حقا لم يصح ولو ادعى انه ابوه او ابنه يكون حتما اراد اثبات نسبه
من ابيه وابوه ميت لم يقبل بينه الا على خصم وهو وارث ان لميت وغرم
عليه الميت حق او من له على الميت حق او مولى له ولو الزنا يثبت نسبه
من امه دون الزاني فضا القاصم بالنسب بشهادة الزور ينقض باطلا **سبل**
وعوى مال الميت وعليه رجل في يده مال لاني غايب مات الغائب
وجار رجل ادعى انه ابنه وصديق له واليد فان لم يتقدم سواء قال للميت وارث
آخر او لم يفعل فان ظهر وارث آخر والا فمضى المال اليه وقضى الامام بقدره
المكوم الى القاضي وتهما قد رآه باقول في يده مال فقال لرجل تركت هذا
المال لزوجتي وهي اخذك فقال هي اخي وليست بزوجي فاللها
الا ان يقيم الزوج البينة وقال ابو يوسف بينهما نصفان مجهول النسب
في يده مال فقال ورثته من ابى فلاق ثم اقربا في الاب ام فقال المورث انما
ابنه لاني انت فهو بينهما نصفان عندنا كذا اذا اقرت بالوراثة
من الزوج واقوت لرجل انه اخوه فانكر الاخ كونه زوجة له فعندهما
كله للامام وعند ابو يوسف الربع لها والباقي للاخ ادعى دينا في تركه وامام
البينة فان القاصم يحلف بيمينه ما استوفيت ولا شيئا منه وان لم
يطلب البورثة يمينه بل يحلف وان ابوا ادعى بعض الورثة دينا
على مورثة فصدقه بعض الورثة وانكر البعض يستوفى الدين من نصيب
من صدقه بعد ان يطرح نصيب المدعى صدق بعض الورثة مدعى
الدين يؤخذ كله من نصيب خنداصي بنا واخا ابواليث ان
يؤخذ منه حصته وهو من ذهاب الشافعي مات وترك اخوين اقر
احدهما باخ وانكر الآخر يعطى المورثان نصف ما في يده عندنا
ماتت عن الف فقام رجل عليه البينة بالكف دين فقص له ثم ادعى
آخر قبله القاصم البورثة وصدقة المقتضى له بالالف والالف بينهما
سبل التحديد في دعوى العقرار ادعى محمدا ولم يذكر في حدوده
ام محمدا وقال لزيد وارثان بن فلان لم يكف لان التحديد لازم عند
الامام وان كانت الدار مشهورة وعند شهارة الدار تغني عن التحديد

انه وقف جده على ابيه واولاد ابيه جأ آخر يدعى انه من اولاد الواقف و اراد
ان يحلف الذي في يده على دعواه اما اصل الوقف فلا يمان فيه لعدم
الفايدة وان كان في يده شئ من غلة الوقف فليدعي ان يستحلفه على
نصيبه من الغلة حقير الشفيع فانكر المشتري الشراء واقر ان الدار
لابنة الصغيرة والابنة للمشيع لا يمان على المشتري لانه لزمه اقراره
لابنة ولو ادعى دارا ملكا مطلقا فادعى المدعى عليه ان الدار لابنة الصغير
فقال المدعى للحاكم ان هذا استهلك وارى باقراره لابنة فاريد
ان اضمنه قيمتها فاستحلفه الى حيا لو نكل اخذته بعينها فانه يحلفه على
قول من يبرئني غصب العقار خلافا لابي حنيفة وابي يوسف وفيه اختلاف
المشايخ هذا اذا اقر الابنة الصغير فان اقر الابنة غايب لا تندفع عنه
اليمان الا ان يقيم البينة ويجب ارضا من ميراث ابيه وسلمها ثم جاءت
امراة الميث وادعت على الموهوب له ان الارض لها وانهم قسموا الميراث
بعدها ويجب لك الارض وهي وقعت في قسمي وادعى الموهوب له ان
الارض له وانهم قسموا قبل البينة وقد وقعت الارض في قسم الواهب
وعجز الموهوب له عن البينة وحلفت المرأة ليس له ان يحلف سائر
الورثة لان يحلفها ظاهر بطلان الرهبة لانها هيئة الميثع فهي ينقسم فامرو
برو العين اراد يمان المدعى عليه في دار فان كانا ميراث حلف على العلم
وان كان شراؤا وهيئة ونحوهما فعلى البينات فان قال المدعى عليه الدار
ميراث عندي من ابي وقال المدعى وصل اليك بخير ميراث ولى عليك
يمان البينات فيقول المدعى مع يمينه على علمه بانه ما يعلم انها وصلت
اليه بميراث ابية ان حلف له المدعى عليه على العلم لا دعاوى متفرقة قال
ابو جعفر ان عرف المدعى بالتعنت يؤمن بجميع الدعاوى وتحليفه مرة
وان لم يعرف به لا يحلف جمعا بعث القاضي امين او امينين الى
امراة لا يخرج لليمان فقال الامين حلفتها لا تقبل قوله الا بانه
قال ابو يوسف اذا كان المطلوب مريض او امراة لا يخرج بعث
اليها من يستحلفها وقال الامام لا يحاكم الحاكم اذا حلف الخصم ليس للمدعى
ان يحلفه ثانيا عند القاضي لانه استوفى حقه قدم مدعيه في الدين
الموجب الى القاضي قبل الاجل وحلف الرجل له اليوم قبله شئ وجهل
فقبل منه هل يسع استحالف ذلك ان كان لا ينوي ان يذهب بحقه رجوت

حلف لم ذواليد
على البينات
وان لم يحلف
المدة عن حلف
م

فلا يشترط ذكر اسم المجتهد جعل النهر حد ملكك ان فعند الامام غير النهر حد
وعندهما يجب ان يكون احد هو المسافة او حتى حد وادو ذكر احد ود الاربعة
فانكر المدعا عليه ففرض عليه بيينة او يقول ثم اراد ان يقيم البيينة على
المدعى انه اخطأ في احد احد وادو دعواه غير صحيحة لا يسمع ودعواه لانه حان
اجابه صدقه في احد وادو **باب اختلاف** شك الرجل فيما
يتدعى عليه ينبغي ان يرضى خصمه بصلح ولا يعجل باليمين فان ابي الخصم الا ان
يختلف فان كان اكثر رايه انه مبطل وسعيه ان يحلف وفي عكس
ويحلف الاخرس والبصير الماذون له قد مر قال مدعى بيينة محضرة في
المصر لكن استخلفه لا يجيب العصى عند الامام خلافا لهما التخليف
بالطلاق والعاق والايان المخلطة لم يحزه اكثر من اثنا عشر
مست البينة ضرورة يفتي ان الراي فيه الى القاض انما على البعض المدعى
عليه لم يقر ولم ينكر بل قال ابرأني عن هذه الدعوى على من يجب اليمين
والبيينة ان كان المدعى اقام البيينة على دعواه استخلف على البينة
وان لم يكن له بيينة يستخلف المدعى عليه فان حلف برى وان نكل
استخلف المدعى على البينة وهذا قول المتقدمين وهو احسن من قول
بعض المتأخرين اخرج صكا بقرار رجل قاضي الموقر له رد اقراره
واراد تخليفه فله تخليفه بمنزلة من قال له لاخر بعث عبدك مني فقال
نعم لكنك اقلتنه صح وله تخليفه اقر ثم مات قاضي الورثة على
المقر له انه اقر لك بيمينه يحلف المقر له بانه قد اقر لك بقرار
صحيحا اقر بالف لرجل ثم انكر الاقرار بها قال ابو نصر الدبوسي للطالب
ان يحلف بانه ما اقر له بكذا او قال ابو القاسم انما يحلف بانه ما له عليك
كذا الا على الاقرار بجل في يده غلام او جارية او ثوب فادعاه رجلا
فقدماه الى القاض فحلفه احد هما فتكف ففرض ثم اراد الاخر تخليفه فادعى ملكا
مرسلا او بشر من جهته لم يكن له ان يحلف لانه لو نكل لا يعرض عليه لانه
لا يجوز اقراره على الموقوف له ولو ادعى عليه الغصب له ان يحلف لانه
لو اقر بالغصب يجب عليه الضمان فكل من اقر بشئ لا يجوز اقراره
لا يستخلف او انكر ونفسه من ادعى علميت ما لا يقدم الوص الى القاض
ولا بيينة المدعى فاراد يمين الوص فان كان الوص وارثا حلفه لان اقراره
جائز في حصته وان لم يكن وارثا لا يحلفه رجل في يده ضيعة يدعى

ان لا يكون بيباس ولا ينفي للشي ان يقبل ذلك منه بل يخلفه بانه ماله قبله شيء
وقيه دليل ان قوله ليس له قبل اليوم شيء ليس باقرار عليه الف نسبية
فلو اقر ويدعي انها نسبية باخذه الفاضل باقراره ولا يصدق في دعوى
النسبية فحيث ان يقول للوعى سلم يدعي حالة او نسبية فان ادعى
حالة حلف بانه ماله عليه هذه الف الف التي يدعيها ولو حلف بالطلاق
حنث ولو كان مؤسرا لم يسمع ان يحلف ولو قال ان شئت استخف بك به
لست لم يسمع ولو حلف الوعد صاحب النسبة وجهل ان يكلمه احالة
ام نسبية فقال ان شئت الله وسعه حلف الف المدعا عليه فحيث وانما
باصبعه في كفه الى رجل آخر بانه ماله على كذا صدق ديانته لا نقض المدعا
عليه الف يحلف بانه ماله قبل ذلك ما يدعي والاشئ منه لانه قد يكون
عليه الف الا درهم فيكون ضايقا المشتري ادعى على البائع الاقالة كاذبا
وحلفه فنقض الوعد بالاقالة بنكوله حل للبائع التصرف فيه الكلاء
ووطيا وغير ذلك فهو على الاختلاف في القضاء بشهادة الزور اقر
احد الورثة بالدين فللمطالب ان يقيم البينة حتى يلزم جميع الورثة
وكذا لو اقر به جميع الورثة له اقامة البينة مات وتركته عنده وورثته
في بلدة اخرى فادعى قوم حقوقا فان كان بلد الورثة منقطعاً عن بلد
الميت جعل له وصيا فيثبتون ديونهم عليه وان لم يكن منقطعاً لم
يجعل له وصيا لكن يسمع الشهود ويكتب لهم الى قاضي بلد الورثة
ليقتضيه لهم ثم يكتب به الى القاضي الى ان يكتب ليسلم التركة اليهم مات
المدعا عليه بعد تزكية الشهود قبل القضاء يقضى عليه وارثه بلا
اعادة البينة **كتاب الاقرار** الاقرار يصح بلا قبول لكن يبطل
بالرد والمالك للمقر له يثبت بلا تصديق وقبول لكن يبطل برده والمقر له
اذا صدق الاقرار ثم رد لا المقر له يعلم انه اقر كاذبا فاخذ على كره من
المقر لا يحل له فيما بينه وبين الله تعالى وان سلم المقر النية طيب نفسه
بالحل ويكون هيبة مبتدأة من في يده الدار قال لاخر ابراهيم من هذه
الدار فليس باقرار ولو قال ابراهيم على كذا فهو اقرار في الاصح
للمدعي شاكنا دارا قرانه كان يدفع الاجر الى فلان فليس باقرار
وقيل انه اقرار قال ابراهيم من عبدك هذا او مسجوره مني او اعترفتك
داري هذه فقال نعم فهو اقرار به وكذا ادفع الى غلة وكسوى عبدك
هذا

هذا او اعطى ثوب عبدك هذا او افتح باب داري هذه او اسرج دارني هذه لو اعطى
سرج بغل هذا او لجام بغل هذا فقال نعم فهذا اقرار ولو قال في كذا لم يكن
اقرارا ولو قال لا اعطيكها فهذا اقرار بالبخل والجام قال ما في يدك من
قليل او كثير من عبد او غيره لفلان صح الاقرار لانه عام لا مجهول فان
اختلف في عبد من عبيد ان كان في يده يوم الاقرار او لا فالقول للمقر
وكذا في قوله ما في حائوتي لفلان وعن محمد اذا قال لامرأة هذا البيت
وما اعلى عليه به لك وفي البيت مناع فلها البيت والمناج وتكونان
بيع بهذا اللفظ لا به دخل المناج في البيع ويصير كانه قال بعثتك البيت
بحقوقه اقرارا بنبهة في محنة بجميع ما في منزله من الثمن والاواني وغيره ما يقع
عليه الملك من صنوف الاموال وله بالرسالة في دواب وعلمان وهو ساكن
في البلد فاقراره يقع على ما في منزله الذي هو ساكنه وما كان يبعث من الدواب
الى الباقورة بالنهار ويرجع الى وطنه الذي اقر به في شقه وكذا عبيده الذين
يخرجون في حوايجهم وبأذنهم الى منزله كذا اقل في اقراره قال في محنة
جميع ما هو داخل منزلي لامرأة في غير ما على من الثياب ثم مات فادعى ابنه
انه تركه ابيه قال ابو القاسم هنا حكم وفتوى اما الحكم وان ثبت هذا الاقرار
وجب القف لها بما كان في الدار يوم الاقرار واما الفتوى فكل شيء علمت
المرأة انه لها بملك الزوج ببيع صحيح او هبة او كان ذلك ملكا لها
كانت في سعة من ماله والا حجة به هذا الاقرار وما لم يكن ملكا لا يصير
ملكا لا يبرم هذا الاقرار فيما بينهما وبين الله وهو تركه كانه تلف مال والدية
ثم قال لا جميع ما في يدي من المال كنت ثم مات والمال الذي اقر به له
قام بعينه فهو لها وان كان الابن استهلك ذلك وهو مما لا يحل
والا يوزن وقد ترك دراهم او دنانير فما في سعة من ان يتناول الدراهم
والدنانير مقدار ما استهلك بعد قوله جميع ما في يدي من المال فهي لك
لانه بمنزلة البطلان وبالكسب ملك يبطل الصلح وعاد الدين **مسائل**
اخبارك لذي يكون من المدعا عليه اقرارا بدين او لا يكون
والاقرار بالقتل والنسب قال الاخرى عليك الف درهم فقال
قضيتك اوجبتك لك او احلتك بها او وهبتها لي او ابرأتهني
منها او حللتني منها فهذا كله اقرار وكذا اقرتها وانترن ليس باقرار
انتقده او خذه اقرارا وحده وانتقده لا قال المدعا عليه الف لك على

فستقط لا قصص في المشهور كسر السن من الاصل خطأ فيه كمال الدية اي دية
السن ضرب سن ان فتمرك يستاني حولا فان احضر او احمر او اسود يجب
كمال الدية وان اضر اختلف المشايخ في حكومة العذر والصحيح انه لا يجب ثم انما
يجب كمال الدية في الاسود اذ اذات منفعة المضع او يكون من الاثام
التي تترى حتى تقوت جماله فالان لم يكن واحدا منها لما لا يجب شئ ضرب سن حر
فاصغرت لا يجب شئ في اصغر الروايتين عن الامام وان كان سن المملوك ففيه
حكومة العذر وعندهما فيها حكومة عدل قلع سن بالغ لا يستاني لان النيات
نادرة ولو قلع سن العينة يستاني حولا ومع هذا لو نبت سن البالغ الاشئ تنزع
سن رجل ثم انتزع المنزوع سنة سن النازع ثم نبت سن الاول فعلى الاول
خمسماية ولو نبت معوجا يجب حكومة عدل ولو نبت سنة او اذنه بعد
القلع والقطع يحل الارش على عاقلة الحي ان كان خطأ لانه لا يعود الى الحالة
الاولى حتى لو تصور ارتفاع الضمان تحق يد رجل فانزع المعضوض يده
سن العاض لاضمان عند الامام وعند ابن ابي ليلى فيه دية النفس تحق
ذراع رجل فجزه من فيه فقط بعض اسنان العاض والجمدية الاسنان
هدير وعلى العاض ارش ذراعه وهذا بخلاف ما لو ثبت بثوب غيره فجزه
من ثبته به ضمن جميع الخرق شجر راسك موضحة واستوعبت من الجهة
الى القفا او من الاذن الى الاذن فان كان راسها مساويا فانه يقتص من
اي جانب احب لكن مقدار شجرة فان كان راسا حدي اعظم يتجر المشجوع
في شجر مقدار شجرة من اي جانب شاء واستيفاء الارش ضرب بالحب
على عين ان حصة ذهبت عينه تجب الدية في ماله لانه شبه العمد **باب**
اجنباء على اطراف العبد ويسلك بهما ملك الجناية على الاحوال
حتى يجب في مال الجاني حال الاضمان الغصب والاستهلاك شجر عبد غيره
موضحة فعليه نصف عشر قيمة العبد مقطوع اليد قطع ان رجله من جانب
اليد المقطوعة فعليه نقصان قيمة العبد المقطوع يده ولو قطع رجله
لا من ذلك الجانب فعليه نصف قيمة العبد المقطوع يده لانه ليس باثلام
فجاز ان يكون له ارش مقدور وعكس هذا البالغ اذ افطع يد العبد المبيع
يسقط نصف الثمن ولو كان العبد مقطوع اليد فقطع يده الثانية
يسقط عن المشتري بقدر نقصان القيمة من الثمن ان نقص ثلث القيمة
ثلث الثمن كذا لو كان مكان قطع اليد فقدر العين **باب**

كتاب النوب في حق
المتشبه نصف ذك
الرواية م

غيره ثم اقر باستيفاء بدل الكتابة جاز من الثلث وسعى في ثلثي قيمته بخلاف ما لو باع
عنه ماله من اجتهه في مرضه ثم اقر باستيفاء ثمنه حيث يصح من جميع المال
صحتي اقرار بالبلوغ وقاسم الوصل كان مراهما صحيح الاقرار والقسمه والاقبل
قوله اني لم اكن بالغاً وان لم يكن مراهما باطل كان مثله لا يحتمل عادة لا يصح الاقرار
والقسمه وتبين بهذا ان قبل اثنتي عشرة سنة البتة لا يصح الاقرار بالبلوغ
وبعد انما يصح بشرط ان لا يكون بحال لا يحتمل مثله عادة لا يصح الاقرار بالمأذون
بالكفالة بالمال لانه لا يملك الكفالة بالمال بل هو عتد انما اقراره كان حراً لا يصدق
على المشتري ولا يبرأ المشتري عن الثمن اقراره يرضى بالاستيفاء دين وجب
له في الصحة كصدقة سواء كان عليه دين الصحة او لا اقراره لا يجزئ في مرضه ثم قال
هو ابني ثبت نسبه وبطل اقراره قال علي درهم لابل دينار يلزم انما قال بطلت
منه الف او اودعني الف الا انه يتقص كذا ان وصل صدق وان فصل لا الا
ان يكون بانقطاع الكلام ثم وصل قال علي الف بيض لابل سود فعليه افضلهما
قال اقررت لك كذا وانا طعته او نائم قال قول له مع يمينه صحته في يد رجل قيل له
هذه انك فاومي براسه اى نعم ثبت نسبه منه بمجمله النسب اقرت انما
ثبت لجمدة الزوج او لابييه وصدقه المعقوله وكذبها الزوج فرق بينهما
رد اقراره ثم صدقه فليس على المعقوله ولو صدقه ثم رده لا يصح الرد اقراره
هذه الدار كانت له امس امرها بالرد اليه اقر بعد الدخول انه طلقها قبل الدخول
لزومه مهر ونصف **كتاب الجنائيات واحكامها والبرقة**
رجل قطع اصبع رجل عمدا فسقط اصبع آخر يجنبه لا قصاص في شئ
من ذلك عند الامام وقال محمد يجب القصاص فيه ما وعده ابى يوسف يجب
القصاص في الاولى والدية في الثانية لتحمدان سرية فعله مضافة اليه
فيصير في الثانية بمنزلة المباشرة وكما انه في الثانية كالمستب والمخاطي
لانه ما قصد الثانية قطع عمدا اصبع رجل فثلث اخرى الى جنبها عليه
ارش الاصبعين دون القصاص عند الامام وقال عليه القصاص في المقطوعة
والارش في الاخرى كسرق ان من الاصل او نزع من الاصل مستعمدا
يجب القصاص ولو كسر بعضه واستود ما بقي لا يجب ولو لم يسود ما
بقي يجب ولو قطع لا يقطع سنة لكن يؤخذ سنة بالمسرة الى ان ينتهي الى
الحل ويسقط ما سواه وفيما كسر البعض واستود ما بقي لو قال انا استوفي
القصاص في المكسور اترك ما اسود ليس له ذلك ولو كسر بعض السن
فقطت

الحمد لله الذي جعل في الدنيا والآخرة ما لا يحصى
والذي جعل في الدنيا والآخرة ما لا يحصى

طريق معرفة ذئاب
السمع
طريق معرفة ذئاب
البصر
تفسير حكومة العدا

طريق معرفة ذئاب السمع والبصر والحكومة ان يترك المجتنب عليه حتى يغفل ثم ينادي ان اجاب والنفقة علم انه لم يذبح ان يرى اهل البصر فان قالوا بذا ذاب به البصيرة وان قالوا لا ندرك يعتبر الدعوى والانكار والقول للضارب مع يمينه قيل ما يجاب اليه من النفقة واجرة الطبيب وغيره وقيل بقدر المجتنب عليه رقيقا كم ينقص هذه الجناية من قيمته ان كان ينقص عشر قيمته يجب عشر دية وقيل ينظر الى ادى جنايته لها ارش مقدروهي الموضحة فان كان نصف ذلك يجب نصف ارش الموضحة لكن هذا اذا كانت الجناية على الراس والوجه لانها موضع الموضحة فالمجتنب ينظر ان كانت الجناية على الراس والوجه يغتني بالوجه الاخير والا فبالثاني وان تعسر عليه فبالثاني يغتني لانه السر قطع يد رجل او ضربها بخشبة حتى اباها على القصاص لا يقطع التيمم باليسم والالب يد بالرجل ولا عكس فيها في الاصبع القصاص لا يقطع من المفصل الا بالهام بالابهام والتسبابة بالسبابة هكذا اصبحت ايد من يد او رجل وله اصبع زائد ايضا فلا قصاص بينهما وفيها حكومة عدل قطع يميني رجلين قطعت يمينه واخذت منه دية بينهما نصفيان لا قصاص في اللطم ولا في التوكزة ولا في الوجاهة ولا في الدقة ولا في الخد ولا في الفم والعضد والعضد والعضد وفيها حكومة عدل في السن القصاص الثلثية بالثلثية والكتاب بالكتاب والقرص بالقرص لا تؤخذ العدا باليسم ولا عكس قطع ذكرو مولود قد حرك من الخشفة لومن الاصل عدا فغيبه القصاص وان لم يترك حكومة عدل فكذا في الخشفة والعنان كل ما كان في النفس زوجا فغيبه ما دية وفي الخشفة نصف ما كان عشرين افغى احد عشر الدية وفي الكل دية وكل ما كان اربعين فغى احد ماربوع وهي كالاستقرار وكل ما كان واحدا كالعقل او ماصليه او قطع المارن او الذكر والذكر او حلق اللحية او شقها ولم يثبت دية في قطع الذكر والانشيين دفعه ديتان ولو بداء بالانشيين ثم بالذكور فغى الانشيين الدية وفي الذكر حكومة عدل قطع الخشفة خطا فيها دية في الموضحة خطا اذا ابلت وبقى لها اشر نصف عشر الدية على العاقلة **ما يعرف**

العاقلة وما يعقل وما لا يعقل عاقلة الرجل اهل ديوانه ان كان من اهل الديوان فان كان غافيا وله ديوان فعاقلة من يرتق من ديوانه وان كان كاتبا فعاقلة من يرتق من ديوان الكتب بشرط التناصير بينهم وعاقلة كل صانع اهل صناعته ان كانوا يتناصرون بها ان لم يكن

ان لم يكن من اهل الديوان فالمعينة في العاقلة اهل نصرته فان كانت نصرته بالحق والوردية فعديم وان كانت بغيره فكذا لك فيكون في معنى الديوان فان لم يكن له عاقلة من اهل الديوان كاهل البادية فعاقلة عشيرته من قبل ابيه الاقرب في الاقرب فان لم يكن لهم اهل يقيم اليهم اهل عشيرته من النسب لا يقيم اهل ديوان اخر ثم يقيم اليهم اقرب القابل من النسب ثم وهم الى ان يكتفي فان لم يمكنهم يقيم اليهم اقرب القابل الى قبيلة من النسب والقرابة وبرزوا ثبات ان اهل محلة اخرى لا يقيم الى محلة اذ لم تكف محلة لعدم التناصير وان لم يكن له ديوان ولا عشيرة فعاقلة بيت المال وبه يغتني وقيل في مال الجاني وان كان القاتل ذميا يجب في مال البيت المال اجماعا فالحاصل العاقلة ان كان العاقل له ديوان فمن اهل ديوانه وان كان من اهل الحرفة فكما ذكرنا وان لم يكن شئ من ذلك فاهل ديوان مصره لكن من المعاملة لا اهل ديوان مصره كالكتاب وغيره فان لم يكن يعتبر العشيرة الى اخر ما قلت انما الواجب بقتل النفس بخطا على الديوان في ثلاث سنين قل او كثر العمد المحض اذ الواجب الدية في ماله في النفس وفيما دون النفس وانما في ماله على العاقلة اما شبه العمد في النفس بوجوب الدية على العاقلة وفيما دون النفس على الجاني وان بلغ دية كاملة الدية في الخطا المحض وشبه العمد على العاقلة وفي العمد المحض في مال العاقل لكن في ثلاث سنين وفيما دون النفس ما له ارش مقدركا لموضحة فصاعدا او مافيه حكومة عدل وبلغ ارشه اكثر من ارش الموضحة حتى يعلم بقينا انه مقدار ارش الموضحة في جنابة الخطا في العاقلة في العمد المحض في موضع لا يجب القصاص في مال الجاني وفي شبه العمد فيما دون النفس ايضا يجب في مال الجاني اذ شبه العمد فيما دون النفس كالعمد الا ترى ان شبه العمد فيما دون النفس كالعمد في اجاب القصاص في موضع يجب القصاص فكذا في اجاب الدية في مال **ما يعرف الجاني والنفس** **والمجنون** ضرب بطن امرأة فالتقت جنين ميتا بجب الغرة استحقاق ولو التقت جنينين احدهما حيا والاخر ميتا ومات الحي من ذلك فعليه الغرة في الميت والديته في الحي وان ماتت المرأة فخرج منها جنين ميت فعليه دية الام لا غير وفي جنين الامة نصف عشر قيمته ان كان غلاما وعشر قيمتها ان كان جارية وعن الى يوسف فيها ما نقص من الام كسحلة الشاة ضربت بطن نفسها متعمدة

او شربت دواء متعمدة فاسقطت ولو لم يضمن عاقبتها الغرة وهي
 خمسمائة لانها نصف عشر الدية فعلى هذا عند الشافعي ستماية
 ولا فرق بين الذكرو الانثى غصب صبيا او غاب عن يده نجس
 الغاصب حتى ينجى به او يعلم انه مات لم يخطئ صبيا غصب او شيئا
 من السلاح لم يكن له ولم يبايحه ولو لم يخطئ الصبي بذلك فدية
 الصبي في مال عاقلة المعطى وكذلك لو قال الصبي نجس هذا هذه
 الشجرة والفضة ثمارا فصعد وسقط وكذا الوامر به بجملة شيء
 او كسر خطب من غير اذن ولقيه فتلف الصبي في ذلك ولو دفع اليه
 العصا او السلاح ولم يقل له امسكه لم يخطئ بالصبي بالمال او صعد
 الشجرة ولم يقل انفض او قال انفض لنفك فسقط اخلف الماشي
 فيه واذا اختبأ في المسكن الضمان اعطى صبيا سلاحا فقتل
 الصبي نفسه او رجلا الاضمان على المعطى بالاجماع ثم بالغ امر صبيا بالقتل
 فقتل ضمن عاقلة الصبي ثم يرجعون على عاقلة الامر في ثلاث سنين
 علم الصبي في الامر او لم يعلم اذا كان يجهل ويفيق فقتل انما
 في حالة الافاقه يقتل كالصحيح فان جرح بعد ذلك هل يسقط القصاص
 ان كان الجنون مطبقا على حبه ما اختلفوا فيه ليسقط والا لا
 وتوضيح الاستفتاء الى ان يفوق **ما بل قتيلا بوجده في مكان**
ولا يعرف قاتله قتيلا بوجده في مكان بجد الدية والقتل منه وان وجد ميتا
 لا والله صلا لا يكون به اثر القتل ولو خرج الدم من الفم او ذكره او دبره
 لا يكون قتيلا حتى لو وجد به كذا في المعركة يغسل وان كان يخرج من العيان
 او الاذن كان قتيلا ولو لم يزل الا يغسل او وجد به كذا في المعركة وان كان
 يخرج من الفم ان كان يعلم من الجوف كان قتيلا وان نزل من الراس
 لا وجد القتل بين قريتين بجد الدية وانف مة على اقربهما لكن
 اذا كان حال يسمع الصوت اما اذا كان لا يسمع لا يجزئ واحدة من
 القريتين وانما يراعي حال المكان الذي وجد فيه القتل ان كان مملوكا
 بجد الف مة على الملاك والدية على عاقلة المملوك وان كان مباحا الا مة
 انه في ايدي المسلمين بجد الدية في بيت المال وجد القتيلا في المحلة فدية
 عليهم والدية على عاقلة المملوك عليهم لان اهل المحلة صاروا كائنا من قتلوا
 حكما ولو قتلوه حقيقة فالدية عليهم وعلى عاقلة المملوك وجد القتيلا في دار

ص

ميتة او معنوه لا يجزئ القتل والدية بجد على عاقلة اجماعا ولو وجد في دار
 امرأة عليها خمسون مية عند الميعة ومحمد والدية على عاقلة ما وجد قتيلا في
 مسجد محلة فالقتل على اهلها ولو وجد في دار الوقف او ارض الوقف فان
 كانت اربابا معلومين فالقتل والدية عليهم وان كان الوقف للمسجد فهو
 كما لو وجد في المسجد وجد قتيلا في دار وقف بجد الدية على عاقلة وان
 كان ملكا بغيره بغير ممر رجل في محلة فاصابه سهم او حجر ولا يدرى من
 اى موضع اصابه ومات من ذلك فعلى اهل المحلة القتل والدية وحده
 قتيلا في دار دفن كورث عليه خمسون مية فان حلف بجد الدية في ماله
 الا اذا كانا يتعاقبون فيما بينهم في محلة العاقلة رجل احمى ثور انا لقي
 فيه انثى او الفاه في نار لا يستطيع الخروج منها فاحترق او دبح ببيطة
 القصب وغمر بمسكة او ابرة فمات ففيه القصاص بقاء العبد بقراره
 قتل بجدية بلا جرح قتل بجد القصاص وقيل لا شئ بطن رجل فافج
 حشوه ثم حرقه عتقه بالسيف فالقصاص على احماله وان قتل الدية
 وان كان الشئ بحال لا يتوهم معه بقاء الحيوة فعلى الشئ القصاص على احماله القصاص
 وان كانت اجنابتان معا فعلى القصاص بقاء العبد لم يقتصر باطاع
 الطريق اذا قيل ان في جيس الامام قبل ان يثبت عليه شئ ثم قامت
 البينة قتل به مجنون شرب على رجل سلاحا فقتله المشهور عليه لزمته
 الدية والكفارة اراوان بكرة غلاما او امرأة على الفاحشة فلم يستطع
 دفعه الا بالقتل فدمه بجد الدية لا يقتل عبدا لم يجل قتل ولو قتل لم يضمن قتل
 ان نابا بمره بضمن الدية له اب ومولى فالقصاص لما كذا يقتل الرجل بقتل
 الطفل للزوج او الزوجة ان يقتل قتل زوجته لم يقتل ولده منها
 من كذا القصاص القاه في بئر او ضرب به بحجر او بنوع اخر فمات عذرا وكان مستوفيا
 اذن للعبد الجاني في التجارة فلحقه دين لم يصح تخار الفداء كل ما اوجب
 في الحر نصف عشر دية فيوجب في العبد نصف عشر قيمته الا اذا
 بلغت خمسمائة ثم ينقص نصف درهم ويحفي ماله حالا او في يده نصف
 قيمته الا اذا بلغت خمسة الاف فينقص خمسة دراهم وما كذا له ارش
 مقدرة في الحر فبعت في العبد نقصان القيمة وقطع احد اذني العبد في
 رواية فنه نصف قيمته وفي رواية نقصان قيمته كذا نصف احدى الحاجبين
 العفون عن القصاص بغيري عن القصاص والدية لا على ظلمه بقاء عن كذا

ف

ف

القتل بنية من الكيل قطعت يده فاقص منه ثم مات فعلى مقتص منه
القصاص ألف عضو فبيع لم تعرف سلامة فبقي حكومة **عرب** بل
جنابة البرية **وعلى البرية** أرسل كلبا أو دابة أو طيرة أو كلب في فوج
شئ لا يضمن في الدابة دون الكلب والطير عندهما وعن أبي يوسف أنه يضمن
في الكل الكلب بعض الرهوام على رجل فموضع من أرسل كلبا على شاة أن وقف
بغير صغار لم يضمن وأن تيا من أو تيا من أن لم يكن له طريق غيره ضمن والافلا
أرسل كلبا ولم يكن سابقا أي لم يكن خلفه فاصاب في فوج لم يضمن وكذا
لو أشك كلبا على رجل حتى يفره أو موق نيا به لم يضمن إلا أن يكون خلفه وقت
أبي يوسف أنه أوجب الضمان في أموال الناس في هذا كله وذكر أبو الليث
إذا أرسل كلبا فاصاب الشاة في فوج يضمن المرسل وإن لم يكن سابقا
وارسله كسوقه وعليه الفتوى أرسل دابة وكان سابقا لها فاصابت
يضمن البع وأن أرسلها إلى جهة ولم يكن سابقا فكذلك ولو أرسل
كلبًا إلى صيد ولم يكن سابقا فاصابت نالا لا يضمن ولو أرسل إلى الصيد
ولم يكن سابقا يجب أن يضمن أو وقف دابة في غير ملكه فجالت في رباطها
فتلف أذن بها أو شئ ضمن لأنه ممسك للدابة مادامت في موضع رباطها
ولو أوقف دابة على الطريق ولم يشهد ما فرت عن ذلك المكان فالتفت
شئ لا يضمن لأنه لم يمسك في ذلك المكان فصار بمنزلة دابة منفصلة
ترتبط حمارا على سارية في راسه وربط حمارا على تلك السارية فعوض
أحدهما الآخر أن لم يكن ذلك الموضع طريقا ولا ملكا لأحد فلا ضمان على صاحب
الحمار بعد أن يكون في المكان سعة وأن كان في الطريق أو موضع لم يكن
لها أن يربط هناك حمارها فهو ضمن لما اصاب حماره أرسل حماره
فدخل نزع أن فانه أن ساقه إلى الزرع بأن كان خلفه ضمن وأن لم يسبق
لكن لم يتعطف بمينا وشئ لا ذهب إلى الوجه الذي أرسله ضمن أيضا وأن
انعطف بمينا وشئ لا أن كان له طريق آخر لم يضمن والايضمن قال رتب
الزرع لوت الدابة أن دابتك في زرعها فخرجها فموضعها لما أفده حاله
أخرجها وأن أخبره وأمره ألا يخرجها فلا ضمان عليه لأنه بأمره وقيل يضمن
أيضا دابة رجل ذهب ليل أو نهارا بغير راس له فافتت زرع
رجل لا ضمان عليه وقال الشافعي أن ذهب ليل لا ضمان ونهارا لا وجد في ضيعة
دابة فخرجها منها لا يضمن وأن أخرجها وسافر بها إلى ضيعة أخرى فعطبت
ضمن

ضمن وقيل إذا طرد بقرة حتى أخرجها عن ذرعها فاطلها ذئب بغير منعتها
وأن ساقها ليدركها على صاحبها فعطبت الطريق يضمن الضيف وفي الآخر أن
يخرجها من ذرعها ولا يضمن ما لم يسبقها بعد الإخراج وقيل أن ساقها إلى موضع
بأن منها لا يضمن أصاب في زرعها ثورين ليلًا فذهبا إلى مربيها وأراد
أن يربطها فدخل أحدهما المربط وأمر بالآخر فتبعه فلم يظن به فحمله حكم القطة
فإن لم يقدر أن يشدها أخذته ليدركه على صاحبها لم يضمن سواء كان الأهل قربة
أو غيره هم إلا أن يكون في نية حائل أخذه أن يمنع صاحبها فضمن وإن
كان ذلك نهارا فإن كان الثور غيبا بيل فربت فحكم حكم القطة أن اشتد
لم يضمن وأن ترك الاشتداد مع القدر ضمن وأن كان الثور لاهل فربت
فأقده بعد ما خرج من الزرع فضع ضمن اشتد أولم يشهد لأن ما يكون
لاهل قربة لا يكون حكم القطة بالنهار لأنه لا يخاف عليه الضيف
في النهار فحكم حكم الغضب شاة في دابة فوق السرج على رجل فقتله ضمن
نحو دابة أن ثاب بغيره فالت الرالك فمات ضمن النخس
ولو ضربت النخس فمات فدمه هدر **مس بل الطريق والفتا وما**
بذلك بالمصنوع فيها وفيه الغرور بالطعام المسموم قال
الشيخ اسلك هذا الطريق فانه آمن فسلكه فآخذته اللصوص لا يضمن
وكذا لو قال له كل هذا الطعام فانه طيب فأكله وهو مسموم ومات لا يضمن
لأن الغرور في البيع إنما يوجب الضمان لنوات الولاية المستحقة بالعقد
رشد الماء على طريق فعطبت به دابة أو آدمي يضمن وقيل في الأدمي إنما يضمن
إذا رشح كل الطريق أم الأجير والسقاء بالنخس فربس فناء وكان الأدمي ضمن
الأدمي دون الراش والخارج رشح يضمن كيف ما كان ساق حمارا خطب
فقال كوتيت إلا أنه لم يسمع حتى أصاب ثوبه وتخرق أو سمع لكن لا نهى له
التخي لضمين المكان يضمن ويسوى الجواب في الأصم وغيره أما إذا
امكنه التخي بعد ما سمع ولم تتخ لا يضمن وضع قنطرة على نهار خاص فخرج
عليه أن فاختسف به أو تعلق به فمات أن نعد المور عليها لا يضمن
وأضع القنطرة ولم يعلم المارة يضمن كمن وضع حشبة في طريق المسلمين
أو حديد فمات به دابة كمن غير سوق أحد فعطبت فمن وأن كان النهر لعامة المسلمين
فكذا في ظاهر الرواية وعن أبي يوسف أنه لا يضمن حبوبا في مفازة بغير
أذن الإمام وليس عمر ولا طريق لأن فجاءت أن فوقع فيها لا يضمن المحافر

وكذا الوقوع في المفازة او نصب خيمة فعمته به ان يتخلف طريق الناس
 حقوا بغير انهم كبسها ان كبس بالتراب او بحصن او بما هو من اجزاء الارض
 ثم جاء آخر ففرغها فوقها فيها ان لا يضمن الثاني ولو كبس الاول بالطعام
 ونحوه والمسئلة بحال لا يضمن الاول لانه لم يزل اسم البئر بالكبس به كما اذا
 حفروا غطى رأسه فرفع آخر الغطاء يضمن الاول او كان الطريق غير نافذ
 فلكل واحد من اصحاب الطريق ان يضع فيه حصة ويربط وابته
 وان يتوضا فيه حتى لو غطى ان لا يضمن وان حفروا بئر او بنا
 بناء فغطى به احد ضمن لكل صاحب دار من الانتفاع بفناء داره
 ما ليس لغيره من الفاء الطين والخشب وربط الدابة وبناء الدكان
 والتنوير لكن بشرط السلامة احدث في سكة غير نافذه حدثا ليس
 بسكنى فيكلف به ان لا يضمن حصة نفه ويضمن حصة الشراكا وان
 كان حدثا من جملة السكنى كوضع المئاع وربط الدابة لا يضمن لان
 من احدث في ملكك مشتركك شرا من جملة السكنى لا يضمن **مسائل**
العامل والامر استاجر اجير المخرج له جناح في فناء داره او حائوته
 ان اخبره ان له حق الاشراع في القديم فقط وقتل ان لا يضمن الاجير
 قبل الفراغ او بعده ويرجع الاجير على الامر اما اذا اخبره انه ليس له حق
 البناء في القديم او لم يخبره وعلم الاجير بذلك ان سقط قبل الفراغ
 من البناء فقتل ان لا يضمن الاجير ولا يرجع على الامر وبعد الفراغ كذا
 في القياس وفي الاحتياط يرجع بمنزلة ما لو امره غيره ببيع شاة فاذا
 بى شاة جاره استاجر رجلا ليحفر بئر في فناء داره فحفر وخرج من العمل
 ثم وقع فيه ان ان كان اخبره الاجير ان له حق الحفر فالضمان على
 الامر وان اخبره انه ليس له حق الحفر فعلى الاجير قياسا وفي الاحتياط
 على الامر ان كان بعد الفراغ من العمل لان الامر والاجير كل واحد منهما
 مستتب فتتقيد الضمان بالتعدي وذلك من الامر وعلى الامر ببيع
 الشاة واشراع الجناه هي مباشران فلا يتقيد بالتعدي فيضمن الاجير
 لكن يرجع حكم الغزو وقدر في الطريق ببيع باذن السلطان فتعثر به
 ان لا يتكلف لم يضمن القى حية او عقرا باعلى الطريق فلدغت رجلا
 ضمن الا اذا تحولت ثم لدغت رجلا وضع سيف في الطريق فتعثر به
 ان ان ومات وكسر السيف فدمه على صاحب السيف وقيمة السيف على العاثر
 ما لم يلحق

مسائل الحايطة المايل والاشهاد اذا سقط الحايطة المايل الى دارك
 او الطريق الاعظم فالتلف بك او مالا ان كان قبل الاشهاد على صاحب
 الحايطة لا يضمن وكذا بعده في القياس وبما خذالت نوع وفي الاحتياط يضمن
 وهو قول علي بن ابي طالب ونفسه لا يشهد ههنا ان يتقدم اليه من له حق المطالبة
 بالنقص لا حقيقة الاشهاد وانما ذكر الاشهاد لجواز الحاجة اليه عند
 الانكار واذا مال الى دار رجل فالاشهاد الى صاحب الدار ما كان او مستاجرا
 او مستعيرا وان مال الى الطريق فالى واحد من الناس يشهد على صاحبه
 فهو اشهاد وهو ان يقول اشهد وانى تقدمت اليه في يدهم حايطة
 فاذا لم ينقص بعده حتى تلف به شئ فان كان في طلب من ينقصه لا يضمن
 وان ترك اصلا ضمن طوبى بالنقص عند الاحتياط الحايطة المايل
 ان يوفره اياها ففعل القاض لم يصح ما خبره حتى لو تلف به شئ ضمن
 وان اخبره الذي اشهد ان مال الى دارك وقد اشهد هو صحيح ما خبره
 وان مال الى الطريق الاعظم واشهد واحد من عرض الناس لا يصح ما خبره
 انهم دم الحايطة المايل فتعثر عنه دابة فقتلت رجلا لا يضمن صاحب
 الحايطة الا ان يسقط الحايطة على ان اودابة حايطين ثلثة اشهد
 على واحد فلم يفعل حتى سقط ضمن قدر نصيبه واشهاد على الملك
 العتيقور كالاشهاد على الحايطة عند مشايخهم فقد وقال حسان الدين
 فيه نظر اشهد على ولي البصر ثم بلغ يعاد الاشهاد واشهد عليه في حيا
 مالا فلم ينقصه حتى سقط فقتل ان لا يضمن عشر ينقصه وغطى ضمن
 صاحب النقص ولا ضمان عليه فحين غطى بالعتور على القتل ولو كان
 مكان الحايطة جناح ضمن عاقلة **مسائل مشتركة بين الجنائيا**
والحدود والضمان كسر الزاني رجل المزدني بها في الزنا نجا الارض
 في ماله لانه شبه العمد زنى بامرأة فافضاها جعل خطا حتى وجب الدية
 على العاقلة وتجب لشيء العمد حتى وجب في ماله ولو اذهب بكارة المرأة
 بحر او غيره يجب المهر ولو دفع بكر اجنبية فسقطت فذهب
 عذرتها فعليه مهر المثل في ماله والتعزير ولا فرق بين الصغيرة
 والكبيرة ولو دفع امرانه ولم يدخل بها فذهب عذرتها فطليقها
 فعليه نصف المهر في قول الامام وعند محمد وزوج المهر دفع امرأة
 غيره فذهب عذرتها ثم تزوجها ودخل بها فلها مهران جاريتي

طوبى بالنقص
 عند الاحتياط

حايطة بين
 ثلاثة
 اشهاد على الهب
 العتيقور
 اشهد على ولي البصر
 اشهد عليه
 حايطة مايل

وفتت جارية اخرى فذهبت عذرتها قال محمد عليها صدام مثلها قال كذا
 بلغنا عن عمر رضي الله عنه في جاريته ان تدافعت في حمام وطمى البائع
 المبيعة قبل التسليم فلا عقر عليه عند الامام بكر كانت او نيك وعندها
 يجب لعقر ونقصان البكارة ان كانت بكر وبه دخل الاقل في الاكثر وعلى
 هذا اذا طوى جارية بكر لانت ينبغي ان يجب الاكثر من العقر ونقصان
 البكارة حتى زنى بصبيته لاحد عليه وعليه المهر في ماله ان لم يواخذ
 بافعاله ولم يصح اذنها وان كانت بالغه منكره فكذا ذلك وان
 كانت مطاوعة لا يجب المهر لانه لو وجب لرجع ولي البص على كمن
 امر صبيته بشي فليحقه غرم يرجع وليه على الامر فلا عقر وعت الامة
 صبيته فزنى بها يضمن المهر لان امرها لم يصح في حق المولى وطمى بهيمة لا حجة
 ثم ما ذا يصنع بها فان كانت غنيمه ما كونه سبي ثم تحرق ويضمن الواطى
 قيمتها ان كانت لغنيمه وان كانت ما كونه تزويج كوكول ولا حرق وعين
 ابي يوسف حرق كالتى لا توكل ويضمن القيمة ان كانت لغنيمه وزعم
 الشافعي ان وجوب الاحراق ليس مذهبا ضربا بحد او المطرقة
 على المحرقة تطاير الشرا عن الحد بدفاح حرق ثوبا او دابة خارج المحانوت
 فعليه قيمته وان اكلت ثقتا او عتد افعلى عاقلة وان لم يطمى
 من دقة لكن احتملت الترح النار فهو يهدر يهدم داره فله قيمته فان هدم
 حدار غنيمه لا يضمن شيئا لقصاب فقيمت غنيمتها فغيرها ما نقص
 كذا قطع اذن لبحار وذنبه واما في عين بقره الحراث وعين جزون
 وعين الغرس والبغل والجار فربع القيمة وقطع احد قوائم الدابة ان
 ضمن جميع قيمتها رأت رجلا مع امراة يترى بها او مع جرم وبها مطاوعة
 قبل الرجل والمرأة جميعا حرق ووقع في محلة فهدم رجل دار غنيمه بغير
 امره وبغير امر السلطان حتى ينقطع عن داره ضمن ولم يامر باخراج
 الى الطريق الا اعتد كفيف او مينا او جوصنا وهو النرج الذي يكون
 في الحائط او بين دكانا فلو احدث من عرض الناس ان يهدم ليس لاهل
 درب ان يشع كفيف او مينا بالابادون اهل الدرب المتعجب
 التي في الطريق ليس لاحد ان يخاصم فيها ولا يرفعها به افعى بعضهم
 طرقت البنية في سكة غنيمه نافذة لم يضمن وان كانت نافذة ضمن ما تلف
 قال الشيخ سمرقند لا يضمن لعموم اهل بلوى في بلادنا رجل قوط صبيته
 قالوا

قالوا في الشمس حتمات ضمن سقي اننا سمي ما فأت فعله التعزير سبع
 سنين او نحوه وقع في الماء او سقط من سطح فمات فان كان يحفظ نفسه لا شيء
 على الابوين وان كان لا يحفظ فعله ما التوبة والاستغفار او وقع اننا
 في البحر فبج ساعد لم يضمن آخرس زنى بنصبيته او عتد لم يضمن استلغى
 على قفاه عجات امرأة وقعدت عليه وقضت حاجتها فماتت او عتد امراته
 فحاجته غنيمه فوطى حدة وان قالت حيا وعانا فلان لم يضمن كافر زنى
 وثبت زناه ثم اسلم لم يطل القذف لا القيمة احد الخالص لله تعالى بعلمه
 اجتمعت احدى ود يحد القذف ثم اذ ابر ان شاء كذا الزنا وان
 كذا السرقة ثم كذا الشرب ضعيف البنية اذا حيف عليه بحيلة خفيفا
 بقدر تخلفه امر الله عليه السلام في مثله بعثكال فيه مائة شمره قذف محصنا
 في دار الحرب لم يضمن زنى المقدوف سقط احدى قذف خشن يبلغ ولم يبين
 حمله لم يضمن قذف بعد ما ضرب احدى الاسوط لم يضرب الا ذلك السوط
 قال بالوطى او وطئت فلان حراما لم يضمن وعملت عمل قوم لوط يحد قذفها
 في نكاحه ثم يدين انها اخته من الرضا لم يضمن بيا في نماز يعزور وبيا
 ابله وناكس لا يضمنه وباضحك قبل يعزور وقيل لا يضمن كذا او رفع
 منديل في السوق عن راسه عزرا لمر وجوب التعزير بحلف اعتاد
 الفسق بانواع الف يهدم عليه بيته تنشر الحجر في دار الاسلام وقال
 ما علمت كحرمته احد سكر الذمي من الحوام حد في الاصح **مسألة**
الامر بالمعروف والنهي عن المنكر **وحدود الامر بالمعروف والنهي عن المنكر**
 غالبا ويعلم غالبا او يقيت انه لا يعرفهم واتلاف الملاهي يباح عند الامام
 بشرط الضمان ويحد بها الاكبح الضمان شق زنى خمر مسلم ضمن الزنى
 الا ان يكون اماما يبري ذلك نفسه ان كان باذن الامام لا يضمن
 والا ضمن رضى عن اصحابنا انه يهدم عليه بيته ذمي اظهر بيع الخمر
 في المصر مبيع منه فان اراقه ان ضمن الا ان يكون اماما يبري ذلك
 النفس كالمريض في اقامة احدى والحايض كالصبي القاص القاذف
 حتى يأل عن الشهود ويجعل في المسئلة عنهم وكذا اذا اقامت هذا
 واحدا وقال في آخر حضرة فانه يكلف المدعي بالثقة الذي تدعيه حقا
 واجب لك عليه ثم يجب حتى ينجى باخر فان شهد الواحد العدل
 او المستور ان بالقتل عمدا يحبس اياما فان اثبت هذا عدل والا

ان

في سبيله وكذا اذا شهد بالقتل خطا في الاصح زنى او سرق حال سكره حذ
 ولو اقر بالحد ود حال سكره لم يجد في طلاق سكره الطلوي الكران كالصالح
 في اقراره وافعاله الا في الردة فانه لا تبين امراته بها سكران قد يحد به
 يجوز للفقهاء التعزير بالشتم والتعريض بالشتم وغيره لا يوجب
 التعزير اسماء الملاهي والجلوس عليها فسق والواجب ان يحتمل ما يمكنه
 حتى لا يسمع ويجوز الدخول عليهم بغية فنهام المنع لانه فرض قال محمد
 كل شيء امنع عنه المسلم امنع عنه المشرك الا الخمر والخمر لا يابس
 بلعب الصبيان يوم العيد بالجوز على سبيل المقامرة رجل يصوم
 ويصلي لكن يضرب بالناس لا غيبة في ذكره ذكره ويؤى ان على وجه
 الاحتمال لا يابس به ويكره ان يكون موبد السبب والنقص من اغتاب
 اهل كوز او قرية فليس بعيبه حتى يسمي قوما معروفاين علم ان
 فلانا يتعاطى المتكسرة فان وقع في قلبه انه لو اخبره بذلك يمكنه
 ان يغتبه عنه حل لا الاخبار والا فلا رجل راى على ثوب انث اكثر من
 درهم بخمسة فان وقع في قلبه انه لو اخبره اشتغل بغيره لا يسعه
 ان لا يخبره وان وقع في قلبه غير ذلك وسعه ان لا يخبره خطيئته
 معصيته لا ياتى ما لم يعزم عليها المسلم لا يقود اياه النصرا في البيت
 الى البيعة وليكوده من البيعة الى البيت **سبل السرقة**
وقطاع الطريق لا قطع في سرقة تير وزنة عشرة ولا شترط ان يكون
 عشرة حاله مضروبة او ما ياب ويرا في ثمة في الاصح سرق ثالثة
 او غيره من الاشجار لا يقطع سرق متاعا من رجل في الصحراء وهو حافظ
 له قطع بسواء كان نائما او يوقظا وهذا المشارة الى ان الكرمي اذا نام
 لم يكن تاركا للحفظ لكن اذا نام قاعدا لا مضطجعا ولا يشترط في الاصح
 ان يكون تحت جنبه والمودع والمستعير لا يضمنان بمثل ذلك ولو
 كان سرقا للحفظ لضمننا سرق بقره او شاة من المرعى ان كان تحت
 من يحفظها قطع والافلا قوم في دار كل واحد في معصوم عليها باب مغلق
 فنقت رجل من اهل الدار على صبيبه وسرق منه ان كانت الدار عظيمة
 بحيث ينتفعون بصحن الدار انتفاع السكة يقطع وان كانوا ينتفعون
 به انتفاع المنزل لا يقطع سرق من الحمام لا يقطع رد السرقة الى دار
 المالك او الى من في عياله لا يبرأ عن الضمان ويسقط عنه القطع
 اسي

سبل ثوب على صاحب
 ان سكة فسق
 ان لم يقطع

استحق سرق العبد لا يقطع يده الا بحضرة المولى عند المح وحده كذا الخلاف في سماع
 البينة في القصاص على العبد بغية المولى ولا يقبل على المولى بغية العبد اجماعا
 سرق عليه ما يلبث كالغصن الصغير ان سرقه في المصر نهرا لا يباح قتله
 ولو قتله يضمن وان سرقه في المصر ليلا او في المغارة ليلا او نهرا لا يباح ولا يضمن
 بقتله وان سرقه ما لا يلبث كالسيف والنج الكبير يباح قتله في الاحوال كلها
 ولا يضمن بقتله سرق عشرة عند ان عشرة رجال قطع سرق ابريق
 فضة فيه ماء او شراب لا يقطع عند عشرة من الزكوة ليؤذيها في قرا
 منه فغير قطع سرق ما في عشرة فتتاصلا الى القاضي في بلد لابل وى عشرة
 لا يقطع سرق من السطح قطع سرق من محرمه من الرضاع قطع جماعة
 تروا خانا او بيتا سرق بعضهم من بعض لم يقطع وان كان يحفظه او تحت راسه
 ولو كان في المسجد جماعة قطع سارق جمع الثياب وحملها حمارا ثم ذهب
 فخرج الحمار بعده وجاء الى منزله لم يقطع كذا الرق على ثيابا وتركه في المنزل
 ثم طار بعده ذلك الى منزله واخذ منه وكذا لو طرح المتاع في نهر جار في الدار
 ثم خرج واخذ لم يقطع الا اذا كان الماء ضعيفا جرى في كربة بيده او في الزفة
 فقال كرفته ام ضمن المال ولم يقطع ولو اقر بعبده بالسرقة لم يقطع ايضا
 سرق بسير فندس لوالى او لى او اوز جند ان يقيم لانه في ولاية سلطان
 آخر قال انا سارق هذا الثوب بالاضافة قطع وبلا اضافة لا سرق الكران
 قطع وباقراوه وباقراوه بها لا اقر بالسرقة مع صفة او مجنون لم يقطع لا يقطع
 في الحر الشديد والبرد الشديد للامام ان يقتل السارق ساية لعيه
 في الارض بالف شتم قطع الطريق امرأة فقلت واخذت المال دون
 الرجال لم يقتل المرأة وقتل الرجال في الخيانة عشرة نسوة قطع الطريق
 واخذن المال وقتلن قتلن وضمنن المال اخذ المال ولم يصنع غيره حتى
 جاء تايبا وظهر فيه سيما رجل صالح قبل ان يوضع فعلية انا بر دما اخذ
 او ضمانة ان هلك حكم قطع الطريق فيما يقطع ابريهما وارحلهما
 حكم السارق فيما عرف من شدة الكبد ويوسهها وذباب بعضها واثاق
 اذا قطع جس حتى يحدث توبة ويظهر فيه سيما رجل صالح لرب
 المتاع ان يقاتل اللص مادام المتاع في يده فاذا رمى به لم يقاتله
 استقبله للصوم ومعه مال لا ياب وى عشرة حل له ان يقاتلهم
 لخص معروف وجده رجل يذهب مشغولا بالسرقة ليس له ان يقاتله

وله ان ياتي به الى الامام ليحسمه وحق منهم استعناوا بقومهم فخرجوا
في طلبه لسترا في ان كان في ارباب الاموال معهم او غابوا عنهم يعرفون
مستاعهم ويقدررون على رده عليهم جاز لم ينفذ منهم ان يقالوا
الستر لا يسترد المال وان لم يعرفوا المال ولا يقدررون على الرد لم يجز
لهم ان يقالوا الستر **كتاب الغصب والضمان** امرت
بخدمه الغنيم والضمان على الاخذ لان الامر لم يصح في كل موضع لم يصح الامر
لا يجب الضمان على الامر الجاني اذا امر العوان بالاخذ يضمن الاخذ على كل
حال في الاصل ثم يهل يرجع على الامر ان كان دفع الماخوذ الى الامر يرجع وان
هالك عنده او استهلكه لم يرجع وان الفقه في حاشه الامر بامره فهو بمنزلة
المأمور بانفاق مال نفسه في حاشه الامر من استعمال عبده غيره فهو بمنزلة
غصبه حتى لو هلك من ذلك العمل يضمن بعث المودع العبد الوديعة
في حاشه صا غاصب ليس الحاشه في الخنصر البني او اليسرى فهو بمنزلة
لا حفظ وقيل الخنصر والبصر سوار والاح ان الاذخال في غير الخنصر ليس استعمال
بل هو حفظ اما اذا جعل الحاشه الواحد في الخنصر حتى يكون استعماله لا يجعل
الغنصر من جانب الكف قيل لا يكون استعماله لا وترين وقيل يكون
وبه يفتي وان ادخل على خاتم في خنصره فان كان معروفا انه ليس خاتمين
للتزيين يضمن والا فهو حفظ بختم المهرين بخاتم الزهرين في غير الخنصر فسقط منه
لم يضمن وهو بما فيه وان تختم به في خنصره ليس او البني يضمن وتكون
خاتم آخر لا يضمن وفي الاصل على التفصيل الذي مر وان كان المهرين امرأة
فتختمت به في اتي اصبح كان ضمنته اخذ خاتما من اصبع نايم او دراهم
من كيه او خفا من رجله ثم اعاده الى مكانه وهو نايم او اعاده بعد
ما انتبه ونام نومة اخرى ان كان في مجلسه لم يضمن وعند محمد وعنه
ابي يوسف انه اعتبر النومة الاولى لا الجلس في الصحيح من مذهب
الامام انه لا يضمن الا بالخنصر بل اخذ لقطة ليعرفها فاعادها الى مكانها
ان كان قبل الخنصر يبرأ من الضمان وبعده لا في الاصل لانه صار عاصبا
والعاصب لا يبرأ به ولا الدابة الى اصطبل المصوب منه وعلى قيل
على قول زفر يبرأ ولا يبرأ في اختلاف زفر ويعقوب يبرأ اذا
كانت دابة فركبها ثم نزل وشركها في مكانها على قول ابي يوسف يضمن
وعلى قول زفر لا وشرها اذا نزع الخاتم من اصبع نايم ثم اعادها بعد ما انتبه
ونام

ونام عند ابي يوسف لا يبرأ وعند زفر يبرأ وشرها اذا كان ثوبا فليس ثم نزع
واعاده الى مكانه فعلى هذا الخلاف وهذا اذا البسه على وجه العادة اما اذا
وضعه على عاتقه ثم اعاده الى موضعه لم يضمن لانه حفظ الاستعمال وشرها
اذا اتفقد سيف ثم نزع واعاده ضمن عند ابي يوسف كذا لو كان متقلدا
سيفا فتقلد بهذا السيف وان كان متقلدا بسيفاين فتقلد بهذا السيف
ثم اعاده لم يضمن دخل بيت رجل نحو المتاع من بيت الى بيت او الى ضمن
الدار وانما يضمن الدار غلما لم يضمن استحل اذا كان هذا الموضع في
الحجر مثله شق زرق غيره وفيه سمن جامد فاصابة سمن فذاب
لا يضمن ولو جمل فذبح الغنيم فذبح العبد لم يضمن الا ان يكون
العبد مجنون فلو كان المجنون مقتدا في بيت يغلق فخر رجل فبذره يضمن
وفتح اخر الباب فذبح فاليضمان على الفسخ فتح باب الغنصر فطار
الطير لم يضمن خلافا للمحمد وعندنا في ان طار في فون ضمن والا فلا
وعلى هذا الخلاف اذا حل رباط الدابة وفتح الباب ولو حل رباط
الزرق فان كان ما فيه ذابا ضمن وجامدا او باب بالشمس لا شق
راوية اثنان في ل مشر يضمن ما شق مشر وما سال وما عطبت
بال بل منها فان ساق صاحب الراوية وهو يعلم بذلك في سبال
بعد ذلك لا يضمن الشاق وكذا الوحل وكذا الوشق ما حمله الحمال في سبال
يضمن فان ذهب الحمال وهو يعلم به لا يضمن اثنان في ما سال بعده قصا
اشترى شاة في اثنان وذبحها فان كان الوشق شد رجلها للذبح
لا يضمن الذابح وان كان لم يكن شد ضمن ذبح اضحية الغنيم بخير اذنه
في ايام الاضحية جاز استحسانا ومن هذا الجنس ما يل احدها بهذه
والثانية اذا وضع القدر على كائون وجعل اللحم فيه ووضع الحطب
تحتها فاشتعل ان النار في الكائون واحرق الحطب لا يضمن
والثالثة اذا جعل الحنطة في دلو الرحا وربط الحمار فيه فسا
ان الحمار حتى صار دقيقا لا يضمن والرابعة اذا اراد رفع
جرة نفسه وامالها الى انفسه في اثنان واعانه على الرفع فانكسرت
فيما بين ذلك لا يضمن والخامسة سقط حمل ان ن عن دابة
في الطريق في اثنان وحمل بغير اذن المالك فملك الدابة لا يضمن
لان الاذن ثابت دلالة في هذه المواضع تلف شئ من العقار

نفس میں حق
الفا حشر و التیسر

قيمة يضمنها وان لم يكن قيمة فان انتقصت الارض يضمن والا فلا انتقص
 بين الحق الفاعل واليسير قبل ما ينقص ربع القيمة فهو فاحش وما دونه
 لا يؤكل الا يصلح الباني لثوب ما فهو فاحش والصحيح ان للفاحش ما يثوب
 به بعض العاين وبعض المنفعة واليسير ما يثوب به بعض المنفعة المتلف
 احد مصرعي باب او خفيه او مكعبه فليكن لك ان يذم اليه الآخر ويضمنه ان
 قيمتهما هذا اجواب لاصل وقيل لا يضمن الا التي استهلكها وانما لهما
 حكم شيء واحد في الشراء اذ اوجد باحد هما عيبا لم يرد به بل يرد بهما ان شاء
 غضب دابة فلقبها صاحبها في المفازة في المهلكة ولم يسترد بالمبير
 غاصبها غضب من جنيته ثم رده عليه ان كان من اهل الحفظ لم يرد
 والا فلا وان رد عليه ضمنا بعد الهلاك ان كان ما ذونا يبرأ والا
 فلا غاصب لغاصب رد على الغاصب بمرى كما لو رد على المالك وقيل
 لا يبرأ بالرد على الغاصب المشتري فليفضه بدنيا رد دفع الدينار
 ولم يقبض القلب حتى جاز ان يقبض القلب واجاز المشتري
 قبضه فملك في يده لا يضمن الفايض وقبضها دقيقة وهي ان من
 غضب من آخر شيئا فجاز المالك قبضه كما اجاز يبرأ عن الضمان
 وان انتفع به فامره بالحفظ لا يبرأ لانه لم يجز قبضه الاول وانما امره
 ان يحفظه فاذا احفظ يبرأ فعلى هذا الواووع مال الغير رجلا فاجاز
 المالك يبرأ عن الضمان اختلف في قيمة المغصوب في التول للغاصب
 مع يمينه بانه ما قيمته الا عشرة واذا ضمنه الفايض بيمينه بما يباع
 في السوق من الدراهم او الدينار وان كان يباع بها فليقاضي الحياض
 الغزل من ذوات الامثال فخرق صك ان بالدين ضمن قيمة
 صكا وقيل قيمة الكاغد مكتوبا وقيل يضمن قيمة ما يتقوم به عند مالك
 الصك لان المعبرة القيمة عند المتلف عليه كاتلاف خير الذي اخرج
 الغريم من يد الطالب لا يضمن لكن يجوز تحية المالك في اخذ الضمان
 من الغاصب او غاصب الغاصب وليس له ان يأخذ بعض الضمان
 من الاول والبعض من الثاني كسر غصن شجرة فصاحبها ان شاء ضمنه
 قيمة الغصن ونقصان الشجرة والغصن للكاسر وان شاء ضمنه
 نقصان الشجرة والغصن لرب الشجرة غضب انا فضة او ذهب
 فمشم فان شاء اخذوا لشيء له غيره وان شاء ضمنه من خلاف الجنس

روزہ عامہ غنیمت ص ۴۸

اختلاف في قيمة
المقصود

عبد المولى اذ كتب فيه
الدين خرق مسكت
مالمس

اخرج الغرم من
الطريق

[illegible]

وكذا انية الصفر والشبه والرماس والنحاس اذا كانت بنوع وزنا غصبي
فصار خلا او غصبا فصا رديا فان شاء المالك اخذه وان شاء ضمنه
منه غصب ثوبا فقطعه فغصبه او قبا، ولم يخطه فان شانه تركه وضمنه
قيمه او اخذ الموقوف وضمنه نقص القطع غصب بدارج بما قد اواه
حيث براء اخذه المالك غصب حنطة فعققت في يده فان شاء اخذها
ولا شئ له وان شاء تركها وضمنه مثلها **باب ما يطيب وما لا يطيب**
اشترى طعنا بدارجهم مفضو قتل حل الاكل لانه اذا اشترى الدارجهم لا يبطل
الشراء كما لو تزوج امرأة بنوب مفضو حل له الوطى ولو اشترى طعنا
او جارية بنوب مفضو لا يحل الاكل والوطى قبل اداء الضمان لانه لو اشترى
النوب تزوجا جارية وقيل اذا اشترى بدارجهم مفضو فني الوجوه الاربعة
وهي ما اذا اشترى البراء ونقد منها او اشترى روم ونقد منها او اشترى الى غير ما
ونقد منها او اطلق ونقد منها لا يطيب التناول من المشتري قبل الضمان
وبعد الضمان لا يطيب الزخ هو المختار للفتوى واحبار في الواقعات
خلا في اكتسب المفضو ثم استده المالك مع الكسب لا يصدق بالكسب
ولو ضمن الغاصب القيمة عند الهلاك او الاباق حتى صار الكسب يتصدق
بالكسب انكسب حمامة طيارة لعابة يضمن قيمتها غير لعابة كذا اذا
انكسب قرعاً منقشاً مصوراً او جارية مغيثة او كلباً تطوحاً
او ديكاً منقشاً قطع شجرة في دار غيره بغية امره فان شاء ربه الدار ترك
الشجرة على القاطع وضمنه قيمة الشجرة فائمة وطريقه ان يقوم الدار مع
الشجرة فائمة وبلا شجرة فيضمنه فضل ما بينهما وان شاء امسك الشجرة
وضمن النقصان وهو ان ينظر الى قيمة الشجرة كما ذكرنا فائمة والى
قيمتها مقطوعة فضل ما بينهما نقص القطع صحت الماء في شئور رواس
مسجور يضمن ما بين قيمة مسجور الى غير مسجور استدر المفضو
واخذ نقصان بياض العين او القرع او الخيتم ثم ارتفع البياض او برك
القرع او زالت الخيتم في يده يرد ما اخذ من النقصان غصب تالفة
وغرسها في ارض المالك او ارض اخرى فنبتت ملكها بضمها غصب
دار او حصصها ردة على المالك ويعطيه المالك ما زاد بالتخصيص
الا ان يرضى صاحبها ان ياخذ حصته غصب راجع او دائر فطالبه بما في بلد
آخر فعليه تسليمها وليس له مطالبة القيمة غصب غصب فلقية ما لكها

عنه

في بلد آخر والعين في يده والقيمة ثمة مثل القيمة في مكان الغصب او اكثر ان شاء
اخذ قيمة العين بغير مكان الغصب وان شاء انتظر وان كان المالك او من
ذوات الامتثال وسعوه ثمة مثل سعر مكان الغصب او اكثر يرد المثل وان كان
السعر اقل تخيير بين اخذ قيمة العين وبين الانتظار غصب من مسلم خمر فخلها
فلقا جها ان ياخذها غصب ثوبا فغصبه فلصاحبه ان ياخذها ولا شئ عليه
المفضو منه استدر المفضو بدارجها وبها وبها الغاصب كذا اذا البس
المفضو علم انه ملكه او لم يعلم آخر من الغاصب لينجده او يلبس برب
الغاصب استدر الغاصب ليعلم العبد عملاً او استدره ليعمل الثوب
المفضو لم يبرأ استدر الغاصب كذا العين في يده قائم صح وصار ودبغة
وضع المفضو في حجر المالك او يده او بين يديه بربى وان لم يعلم انه
ملكه كذا الوضع القيمة عند الهلاك في حجره او يده وبين يديه لا يرد
الى احد من ورثة المفضو منه لم يبرأ عن نصيب الاخرين اذا كان
الرد بغية فضا من عليه الدين اذا قضى اجد مع عليه قيل غصب على القول
وقيل لا وبقية باع المفضو باذن المالك قبل التسليم لم يبرأ كذا عين الامام
عن محمد فممن صبت على حنطة رجل ماء ثم جاء آخر وصبت ماء عليه وازداد
بما نقصنا نأبرى الاول والضمي على الثاني اخذت اغصان نخلة رجل
هو دار آخر فقطع رب الدار الاغصان فان كانت الاغصان بحال يمكن
لصاحبها ان تشد ما يجبل ويخرج هو اذ ارده ضمن القاطع وان لم يمكن الايمن
اذ اقطع من موضع لورفع الى احوال امره بالقطع من ذلك الموضع آخر المفضو
يستعين باجره ضمان القيمة ويتصدق بالفضل رجل كخضم فيات بلا وارث
تصدق على صاحب الحق قدر ما عليه ليكون ودبغة عند الله كذا بوصولها
الى خصمائه يوم القيمة امرأة زوجها في ارض غصب فنقول لا اقدم معك
فيه ليس لها ذلك والاثم على الزوج **كتاب الرهن** اختلف
الراهن والمرتهن فقال الراهن هلك في يدك وقال هو لا بل في يدك بعد
ما قبضته بحكم الرهن فالقول للراهن والبينة بينه وان قال المرتهن هلك
في يدك قبل ان اقبضه بحكم الرهن فالقول للمرتهن والبينة بينه المرتهن
مر رهن بعبد اقيمة الف بالف وسلم الى المرتهن ثم استعار منه ثم رده اليه
وقيمة خمسمائة فهلك عند المرتهن ابره ملك بجميع الدين اعينه قيمة يوم
القبض الاول لو كان مكان الرهن غصباً والمسك بحالها فباع الغاصب

انما هو ان يرضى صاحبها ان ياخذ حصته غصب راجع او دائر فطالبه بما في بلد آخر فعليه تسليمها وليس له مطالبة القيمة غصب غصب فلقية ما لكها

قيمته يوم غصبه ثانياً بين المهرين من يد المهرين ونقص بسقوط الدين ثم عاد
 من الأباقي يعود على ملك الراهن ويكون رهناً وعند نزول على ملك المهرين
 وفي الغصب إذا قضى على الغاصب بالقيمة ثم عاد عاد على ملك الغاصب
 باع الراهن المهرين وسلم خبير المهرين أن شاء ضمن الراهن وإن شاء
 ضمن المشتري وإن شاء أجاز البيع واخذ الثمن وهذا إشارة
 إلى أن البيع موقوف القضي بخبر الراهن على البيع لقضا الدين وإن إلى
 فالعقار يبيع وهذا قولهم لكن هذا إذا شرط في الرهن أن يبيع العود
 ثم مات العود أو جاز لا في كل رهناً عند الإمام الفقهاء أخذ رهناً
 بالكنز نبيل والكنزة أن فليس يرهن أحد عمامة المديون بغير رضاه
 فهو غصب قال هذا ما شئت رهناً بكنز فأخذها لم يكن رهناً
 قبل أن تختار أحد من كسب المهرين وما وحب له وقصد في عليه
 لا يدخل في الرهن وما تولد منه ومن جملة الارش والعقر يدخل
 في الرهنية ويضم على قيمة الأصل يوم الرهن والزيادة يوم الفكاك
 وإن هلك الثمن قبل الفكاك صار كالفكاك لم يكن وعادت حصته
 من الدين إلى الأصل من كسب رهناً أو كتب ليس له أن يقر فيه بغير
 أذنه وبأذنه ما دام بعراً كان عارية فإذا فرغ عاد رهناً غاب
 الراهن وخاف المهرين هلاك الرهن المنقول رفع إلى القاضي
 يبيعه ويدفع الثمن إلى المهرين للمسط على بيع المهرين أن يبيع بغير
 محضر الورثة رهناً بغير قيد وطالب المهرين بقضاء الدين بأوس فإني
 الأبا حضار الرهن فإن للرهن حمل وموتة بخبر الراهن على قضاء
 الدين بعد ما حلف المهرين أنه ما توى الرهن ولا يجبر على حضار
 الرهن دفع جلد المهرية وبأوى درهما فمورهن بدهم رهناً
 فزاد قيمته أربعون بعشرة فأكله السوس وصارت قيمته عشرة
 يفتكه بدهميه ونصف رهناً بخرقة فرصاد وهي مع الورق
 بأوى عشرة فذهب أو ان الورق فانتقص منه فالدين
 على حال بمنزلة تخيير العر كبت دابة الرهن ليردنا إلى منزله
 فهلك بركوبه يهلك بالدين هلك الدراهم أو الدنانير
 أو المكبل أو الموزون المهرية بجنسها هلك بجنسها من الدين
 وإن اختلفت في جودة اتفاقان الرهن أن ضاع ضاع بغير شيء

مهر

مهر

مهر

كان

لم يكن

لم يكن كذلك ويهلك بالدين قال لا اقرضك شيئاً الا برهن فرهنه شيئاً
 فضايع لا بد أن يقرضه شيئاً واقله درهم قال أخذه رهناً ببعض حقوقك
 فأخذه فهلك يهلك بما شاء المهرين أحد الرهن بشرط أن يقرضه
 كذا فهلك في يده قبل أن يقرضه هلك بأقل من قيمته ومما سته له
 من الدين حتى الرهن على نف سقط من الدين بقدر ما انتقص من
 المهرين موتة الرد على الراهن ومداواة على المهرين إذا كانا الدين
 والقيمة سواء وإذا كان الدين أقل فمداواة بينهما بالحب الرهن
 إذا كان كرمافا تسقى والعمارة والمخزاج على الراهن والمخفظ على المهرين
 وقع بالثمن رهناً بعد قبض المبيع فهلك الرهن ثم وجد المبيع حراً أو
 استحق ضمن المهرين للراهن العود المستط على البيع باع بعض الرهن
 بطل الرهن في الباقي رهناً مال ابنه الصغير وقيمة الرهن الكثر من
 الدين فهلك ضمن قدر الدين دون الزيادة ولو كان وصياً ضمن
 جميع القيمة استاجر نائمة أو مغنينة ورهن منها بالاجرة شيئاً
 فضايع لم يضمن **كتاب الأكره** رجل أكره رجل بقتل رجل ولم يفعل
 له اقل ولا الاقل فملك المأموه يعلم بدلالة الحال أنه لو لم يقتل امرأه يقتله
 أو يقطع يده أو يضره فربما يخاف على نفسه ولو غصب منه كان مكرهاً المشتري
 مكرهاً أو أهلك في بد المشتري أن هلك من غيره تعدي لا يضمن ويهلك
 أمانته وهذا كشكال في بيع المكره المكره إذا وكل بطلاق امرأته أو جعل امرأته
 إليها أو إلى غيره فطلعت هي أو الوكيل أو من جعل بيده امرأته يقع
 أجره الكفر على الشرب أو عيب جس أو قيد كفو بانت امرأته الكره بالقتل
 على القطع لم يسه الرهن على قتل رجل أو استهلك ماله فلم يفعل حتى قتل
 كان ما جاور أو لو استهلك المال لم يأنم الكره المهر على قتل صبي فإني حتى
 قتل كان ما جاور الكره على كل مال الغيبة فأكلف الظن على النفا على الكره على
 النكاح بالكثير من مهر المثل يجب قدر مهر المثل وتبطل الزيادة ولا يرجع
 على المكره بشي الكره على النكاح بأقل من مهر مثله يقال له أما إن
 تبلغ إلى مهر مثله أو تفارقها وان دخل بها لم يكرهه فهو رضا
 من الزوج بتبليغه وإن دخل وهي طليعة فهو رضا منها بالمسقة
 الآن للآل وللباء حتى الاعتراض وإن لم يكن كفواً فروق بينهما الكره
 على التبذير قدر يرجع على المكره بالنقص في الحال وأدامات المولى وعنف

رجع الوارث شيئا قيمته على المكروه الكره على العفو من دم العدم بغير الكره على شرا
من يعتق عليه باليمان او القرابة لم يرجع على المكروه المشتري من المكروه اذا
وتبر او اعتق او استولد لا يفسخ خلاف ما اذا كاتبه او آجره وفي الاعتاق
وكونه اذا لم يفسخ ان شاء رجع المكروه على المكروه ثم هو على المشتري وان شاء
رجع على المشتري الكره على التوكيل بالطلاق فوكل لم يفسخ **كتاب**
اللقطة امر القاضي للملئق ان يتفق على اللقطة على ان يرجع بغير اللقطة
بها ورجع بما اتفق اذ اكبر وان امره بالانفاق ولم يقل على ان يرجع عليه
قبل يرجع كما اتفق بامر بعد البلوغ وفي الاصح الا انه ليس بامر بقضاء
الدين فلا بد من شرط الرجوع كما اذا قال اذ زكوة مالي اخذ اللقطة افضل
من تركه ولا اللقطة البيت المال اقر اللقطة انه عبد فلان فان كذبه
فهو حر وان صدقه فان لم يجز عليه احكام الاحرار لقبول شهادته وضرب
قازفه وغير ذلك يصح افراجه والا فلا ادعى مرتد وذمى نسبة بغيره
ادعى اكثر من اثنين فعن الامام انه يجوز الى خمسة لقطة تزوجت ثم
اقرت بالزواج في امة للمقوله ولا يفسخ النكاح منكوحة التلقت
فادعت انه ولد الزوج منها لم يصح الا يتصدق الزوج او شهادة القابلة
ولو لم يكن منكوحة تصدق وان ادعت انه ابنها من الزنا وكوادعت
امر انان نسب اللقطة واقامت البينة يجعل ابنها عند الامام
ادعى احد نسبه بعد موته لم يصدق لقطة وجده في دار الاسلام فادرك كافرا
يجب ويحبر على الاسلام ولا يقل مسلما كان ملقطة او كافرا اقام ذمى
شاهدين انه عبده ان كان مسلما قبلت والا فلا تحبذ ويجوز
لقطة لا يعرف الا بقوله وقال المولى بل هو عبدي قال لقول المولى بخلاف
ما اذا كان ما ذونا له الملئق اعزحت ان يصح فهلك ضمن سائل
الملئق من القاتل ان ياخذ اللقطة منه ان شاء اخذ وان شاء ترك
كتاب اللقطة رقع اللقطة افضل اذا كان يامن على نفسه وترك
الضالة افضل اذا لم يخف ضياعها وجد كقطة فضاقت منه ثم وجدها
في يد آخر فلا خصومة بينهما اقر الملئق باللقطة لرجل ودفع بغيره
فرض ثم اقام آخر البينة انها له ضمن ايتها شاء وان دفع بقضاء لا يضمن
وبه يفتى وهو قولي يوسف وقع ثوب سكران نائم في الطريق فاخذه
رجل ليحفظه لم يضمن بخلاف ما اذا اخذ الثوب من تحت راسه او خاتما

اي قيس
لا تحسب
فقدت

من

من اصبعه او كيت من وسطه او دراهم من كمة مات في البادية فله صاحبه ان
يبيع بعبده ومعاذ ويجعل الدراهم الى اهله غريب مات في بيت رجل وليس
له وارث معروف وخلف مالا وصاحب البيت فقير فله ان يتصدق
بما على نفسه الزارع اذا التقط السبل بعد ما حصد الزرع كانت له
خاصة كثوب خلقي رعى به صاحبه او نواة رعى بها صاحبها سبت
وايته وقال جعلتها لمن اخذها فلا سبيل لصاحبها عليها وكذا الصيد
اخذ بريح حمام في قرية ينبغي ان يحفظها ولا يتركها بغير علف وان
اخذ حمام غيره فانها بمنزلة الضالة واللقطة وان فرخ عنده فان
كانت الام غريبة لم يتعرض لفرخها وان كانت الام له فالفرخ له **كتاب**
الابن يدعى على اخذ الابن فالأخذ انضال في الضال اخلف المشيخ والتك
انضال الى بالابن فالقائه والتك يجب والضال لا يجب حبس الابن
فما رجل واقام البينة انه عبده فالقائه يحلفه بانه مابعتة ولا وجهية
قال المولى عبدي ثم بين ابنا قال لقول له ولا جعل عليه الا اذا شهد وانه
ابن او اقر المولى رآه الابن من مسيرة ثلاثة ايام او اكثر لا يثبت الا
اربعين درهما وان اتفق اصنافه من غير امر القاضي رد الابن من ما دون
مسيرة سفر حتى يرضخ فالرضخ واجب كالجعل وتقديره مفوض الى
راي الامام في رد المكذبة الابن وام الولد جعل قال ضاع مني شيء فمني
جاء به فله كذا في به ان فلا اجر مثله لانه اجارة فاسدة الراد
اذا كان اثنين فالجعل بينهما وان كان المردود عليه اثنين فالجعل
عليهما بقدر الملك في تحبذ المضاربة للجعل على رب المال وفي المهرين
على المهرتين الا ان يكون بعضه فارغا فالجعل على الراهن ابن الموهوب
فرد ثم رجع الواهب في الهبة فالجعل على الموهوب له رد الهبة معها
حتى غير مرأين لم يجب للصغيرة شيء رد عبدا بنة او امة او امراته او زوجها
لم يثبت الجعل وكذا الوكان وصبا او سلطانا وكذا شحنة كادوان
وكرهبا ان اذ ارد المال من ايدي قطاع الطريق الا شهاد شرط في اخذ
الابن كما في اللقطة رد عبدا ولد فان لم يكن في عياله يجب الجعل
كذا الكاف وسائر ذوى الارحام رجل اخذ عبدا من مسيرة شهر
فربيه ثلاثة ايام او اكثر فاعتقه مولاه ثم هرب بعد ما عتق
كان له الجعل قال لاخر ان عبدي قد ابى فان وجدته فخذة فقال نعم

بضعف قيمتها أو للتصغير حاجة إلى ثمنها أو على الميت دين ولا مال إلا هذا
وهذا جواب المأخوذ وبه يفتح ويجوز بيعه المنقول بغبن يسير وفي
الآب يفتح بطلان الرواية أنه يملك بيع ماله من ابنة وشري ماله ابنة
لنفسه بمثل القيمة رجل مات وترك أولاداً صغيراً وأباً ولم يوص
إلى أحد يملك الآب ما يملك الوصي فإن كان الميت أوصى كان
للآب أن ينفذ الوصية وليس له بيع العقار والعروض لقضاء الدين
فريق بين الجسد والوصي فإن الوصي الآب يبيع التركة لقضاء الدين
وتنفيذ الوصايا وليس للجسد ذلك أقام محمد لجد مقام الآب فقال
إذا ترك وصياً وأباً فالوصي أولى وأن لم يكن وصي فالآب أولى ثم وكما
الآب ثم وصي الجسد ثم وصي القاصي ورث الصغيرة مالا وله آب مبذر
يستحق الحجر على قول من يرى الحجر لا يثبت للولاية للآب وصي القاصي
بمقتزاة وصي الآب لكن إذا جعله وصياً في نوع يصير وصياً في
ذلك النوع خاصة بخلاف وصي الآب الوصي من جهة الميت
إذا كان عدلاً كافياً لا ينبغي للقاضي أن يعزله وأن لم يكن عدلاً
يعزله وينصب وصياً آخر ولو كان عدلاً غيباً كان لا يعزله
لكن يضم إليه كافياً ولو عزله يعزله وكذا لو عزل العدل الظاهري
يعزل الوصي إذا أقدم غريم الوصي إلى القصاص فإما بالدين والموت وانكر
الوصاية إلى المدعي فاشترى جعل هذا المدعي وصياً وإن شأه جعل غيره
وصياً القاصي يملك اقراض مال اليتيم والوصي لا وفي الآب اختلاف الشيخ
وفي الأصح كالوصي وكلهم يملكون الأبداع الآب أو الوصي إذا ربح من مال
اليتيم بدين نفسه جاز استثنائه والقياس أن لا يجوز ونحن إلى يوسف
أنه أخذ بالقياس ولو فوض الوصي دين نفسه من مال اليتيم لا يجوز ونحن الآب
جاز هذا لأنه بمنزلة بيع مال البصير من نفسه والآب يملك ذلك بمثل
القيمة والوصي لا ولو رهن الآب مبيع الصغيرة بدين نفسه وقيمة الكثر
من الدين فهلك عند الميراث يضمن الآب مقدار الدين لا ما زاد ولو
كان وصياً يضمن تمام القيمة لأن للآب أن ينتفع بماله ولده رهن
شئاً من مال الميت في نفقة اليتيم أو بما استحق شئاً كان باعاً للميت
فوجع المشتري في ميراث الميت باليمن لم يجز الرهن لأن هذا لم يرد
دينار على الميت ولو رد ما باعه الميت بجيب جاز رهنه الآب والوصي
ملكان

مهر
مراتب
الوصي

ملكان تزوج أمة الصغيرة ولا يملكان تزوج عبده ولا تزوج أمة من عبده
الأرواية عن أبي يوسف وتحت أحسن حال مال اليتيم جاز بشرط أن يكون الثاني أعلى
من الأول وإن كان مثله لا يجوز وصي الميت إذا اراد فوض ديون الميت من التركة
ونحن أن يظهر غريم فيضمن نصيبه فالحكمة فيه أن يبيع من الغرماء شيئاً من
التركة بدوهم إذا كانت التركة معروضة لظهور غريم لا يضمن الوصي
إذا كان في التركة دين والوصي يعلم ولا يضمنه على ذلك ما يصنع الوصي
فيه أقوال والمختار أن الوصي يودع عند من له الدين من جنس الدين
أو يبيع شيئاً من جنس الدين ثم يقول للورثة خاصموه انتم في استرداد
الورثة واليمن السلطان إذا أطلع في مال اليتيم فإن أمكن للوصي دفعه
بلا إعطاء طليعة من ماله لا يحل له إلا إعطاء ويضمن به والأصل أنه لم يضمن
بلغ القيمة فقال الوصي أدت خراج أرضك عشر سنين منذ مات
أبوك فقال الابن مات أبي منذ خمس سنين فالقول للابن عند محمد وللوصي
عند أبي يوسف للوصي ببيع التركة بغية محض الغرماء وله بيع المنقول على
الكيفية الغائب إذا كان من التركة استثنى لابنة الصغيرة وضمن عنه
الثلث ثم أدنى قال محمد القياس أن يرجع وفي الأصح لا إذا قال جابن
أدنى أو ديه لارجع وصي الآخ والعلم والام فيما ورث الصغيرة والكبير من هؤلاء
بمقتزاة وصي الآب في الكبير الغائب ووصي الأم لا يشتري البصير إلا الكسوة
والطعام الوصي باع مال اليتيم بالنسيئة فإن كان لا يخط عليه الحجر
والمنع عند حلول الأجل جاز إذا طلب مال اليتيم أحد بالف والأخر
بالف ومائة والأول أعلى من الثاني باعه من الذي لا يخط عليه من الحجر
والمنع للوصي أن يودع ويبضع ويحرم بالوصية وله أن ينفق المال
في تعليم القرآن والآداب أن كان البصير نذرك وأن كان
لا يصح لأبداً يتلف قدر ما يقرض في صلواته مع سمة الوصي الموصى له
عن الورثة جائزة ومقاسمة الورثة عن الموصى له لا صدق الوصي
في نفقة مثل الصغيرة في تلك المدة ولو قال بعد البلوغ انفقت
عليك من مالي لارجع به عليك لا يصدق قال أصح ما لك صدق
مع الإيمان الوصي إذا زاد في عدد الكفن ضمن الزيادة وإن زاد في قيمة
ضمحل الوصي انفذ الوصايا من مال نفسه يرجع في التركة هو المختار
الوصي استثنى ملك مال اليتيم واحتاج أن يبري نفسه يشتري لليتيم

شبا ويعطى الثمن من مال نفسه أو من صدقة فلو وصى ان يضعه في ولده الكلبا
دون الصغار ولو وصى ان ياكل من مال البصير بالمعروف اذا كان حيا حيا
بقدر ما يشتهي اختاره ابو الليث دون الطحاوي **مسائل الوارث**
والشركة والدين للوارث ان يخاصم مديون الميت سواء كان على الميت
دين او لم يكن ثم ان لم يكن على الميت دين فيقبض سواء كان للميت
وصى او لم يكن وان كان على الميت دين يخاصم ولا يقبض بل يقبض الوص
اوى مديون الميت الدين الى الوصي ببراءة ولو لم يكن له وصى فذرع
الى بعض الورثة ببراءة عن نصيبه خاصة اذا كان للميت وديعة
عند ابن وفي الشركة دين فذرع المودع الوديعه الى الوارث بغير
امر القاضين مديون الميت قصه دين الميت الى دائنه بغير امر القاضين
فان قال له دائنه هذه الالف التي لفلان الميت على من الالف التي
لك عليه جازوا ان لم يقل ذلك ولكن فضاء الالف للميت فهو
مستبرء والالف عليه ولو كان عند رجل الف درهم وديعة لآخر وشرط
المودع الف لرجل ففضا المودع الى الذي له الدين فان شاء
المودع اجاز القضا وان شاء ضمن المودع وسلم المال للذي قبض
رجل في يديه الف درهم وديعة لرجل مات وعليه الف درهم دين
معروف انه عليه وترك ابنه معروفا فاقض المودع الالف
الغريم لم يضمن لانه قضى الى من له الحق وهو غريم الميت وليس للابن ميراث
حتى يقض الدين من مات عن غلام كاتبة على الف وعلى الميت دين
الف فاقض المكاتب الغريم ماله على مولاه بغير امر القاضين ففي القياس
باطل ولا يعتق المكاتب حتى يعتقه القاضي لكن في الاحتياط يعتق
المكاتب باءد لو المال الى الغريم يطالب الوارث بقضا الدين مستغرق
فلو قضى من مال آخر لا يصير منه عا بل نصيب الشركة مستغرق بدينه حتى
لا يملكها الوارث حتى لو مات وترك ابنا وعندها وعلى الميت دين
مستغرق فاذن لهذا العبد في التجارة لا يبطه لانه لم يملكه ولو مستغرق
الوارث وادى دين ابيه ثم اذن له في التجارة لا يجوز ايضا لانه انما
يملكه ذال ابراء الغريم الميت وادى الوارث من مال نفسه مستبرعا بان
نقض على التبرع اما اذا ادى مطلقا نصيب الشركة مستغولة بدينه فلا
يملكها الوارث اذا قضى دين الميت يرجع في الشركة كالتكفين

ان كان له دين على ميت فلو وصى ان يضعه في ولده الكلبا
دون الصغار ولو وصى ان ياكل من مال البصير بالمعروف اذا كان حيا حيا
بقدر ما يشتهي اختاره ابو الليث دون الطحاوي
مسائل الوارث
والشركة والدين للوارث ان يخاصم مديون الميت سواء كان على الميت
دين او لم يكن ثم ان لم يكن على الميت دين فيقبض سواء كان للميت
وصى او لم يكن وان كان على الميت دين يخاصم ولا يقبض بل يقبض الوص
اوى مديون الميت الدين الى الوصي ببراءة ولو لم يكن له وصى فذرع
الى بعض الورثة ببراءة عن نصيبه خاصة اذا كان للميت وديعة
عند ابن وفي الشركة دين فذرع المودع الوديعه الى الوارث بغير
امر القاضين مديون الميت قصه دين الميت الى دائنه بغير امر القاضين
فان قال له دائنه هذه الالف التي لفلان الميت على من الالف التي
لك عليه جازوا ان لم يقل ذلك ولكن فضاء الالف للميت فهو
مستبرء والالف عليه ولو كان عند رجل الف درهم وديعة لآخر وشرط
المودع الف لرجل ففضا المودع الى الذي له الدين فان شاء
المودع اجاز القضا وان شاء ضمن المودع وسلم المال للذي قبض
رجل في يديه الف درهم وديعة لرجل مات وعليه الف درهم دين
معروف انه عليه وترك ابنه معروفا فاقض المودع الالف
الغريم لم يضمن لانه قضى الى من له الحق وهو غريم الميت وليس للابن ميراث
حتى يقض الدين من مات عن غلام كاتبة على الف وعلى الميت دين
الف فاقض المكاتب الغريم ماله على مولاه بغير امر القاضين ففي القياس
باطل ولا يعتق المكاتب حتى يعتقه القاضي لكن في الاحتياط يعتق
المكاتب باءد لو المال الى الغريم يطالب الوارث بقضا الدين مستغرق
فلو قضى من مال آخر لا يصير منه عا بل نصيب الشركة مستغرق بدينه حتى
لا يملكها الوارث حتى لو مات وترك ابنا وعندها وعلى الميت دين
مستغرق فاذن لهذا العبد في التجارة لا يبطه لانه لم يملكه ولو مستغرق
الوارث وادى دين ابيه ثم اذن له في التجارة لا يجوز ايضا لانه انما
يملكه ذال ابراء الغريم الميت وادى الوارث من مال نفسه مستبرعا بان
نقض على التبرع اما اذا ادى مطلقا نصيب الشركة مستغولة بدينه فلا
يملكها الوارث اذا قضى دين الميت يرجع في الشركة كالتكفين

يطالب الوارث بقضا الدين
المستغرق

الوارث اذا قضى دين
الميت يرجع
في الشركة

اسواق

استغرق الشركة بدين الوارث اذا كان هو الوارث لا غيره لا يمنع الار
الوارث لا يملك بيع الشركة المستغرقة بالدين الا برضاء انغمرا وكذا المولى
لو جرح على حجر على العبد اما دون وعليه دين محيط ليس للمولى ان يبيعه ولا
ما في يده انما يبيعه القاضية في الشركة فيها دين غير مستغرق فقسمت ثم جاء الغريم
فانه ياخذ من كل واحد ما يخصه نصيبه من الدين هذا اذا اخذهم عند القاض
جملة اما اذا نظر باحدهم ياخذ منه جميع ما في يده **مسائل نصيب المريض**
نصيب المريض بعينه كتنفيذ الوصية في الثلث وقت النسيئة اعتق عبد في مرض
موته ولا مال له سواه فعنفه موقوف عند الامام حتى لو شهد هذا المعتق
لا تقبل شهادته لانه من التصرفات التي لا يحتمل التعسف بعد التقاض بائع المريض
بحاجة يقال للمشتري زد في الثمن الى تمام الثلاثين او يفيح وليس له
ان يرد شيئا من المبيع ببيع المريض بالمنافع بعينه من جملة المالك وكذا لو
اجر بدون اجر المثل لا بعينه من الثلث لانه لو اعار ما فهو كذا لك
او وصى بان يصل عليه فلان او يحمل بعد موته الى بلد آخر او يكفنت في ثوب
كذا لو كطبت قبته او يضرب على قبته قبته او يدفع الى انك شئ
ليقر على قبته فاهى باطله او وصى بعنق فصار ترابا بعد موت
الموصى بطلت الوصية او وصى بمصالح القرية لم يجز او وصى بثلاث ماله
نصفه فاهى باطله عند الامام وقال محمد يرضى الى وجوه البتة او وصى بنمرة بستانه
فله هذه النمرة دون ما يستقبل بخلاف الغلة فانها بستانه او ما يستقبل
ايضا او وصى بكنيسة في ظرف فله الكنيسة لا الطرف بخلاف الخيل في خابية
والنمر في قوسه او وصى بالدرهم فاعطى الكنيسة جاز الشرب والطريق لا يدخلان
في الوصية الا بذكر الحقوق بخلاف الصدقة الموقوفة قال اخر جوا نصيب
من مالي يخرج الثلث قال اعطوا فلانا كذا ليجزى فاني فلان يعطى
غيره او احد ابني بوصية ثلث يعطى ثلث ما في يده او وصى
بشيء ثم عرض على البائع او بارض فبني فيها او بثوب فقطعه وخط
او يقطن فخره او يعزل فنسي او قبضه فصاعدا خاتما او بثة
فدبحها كان رجوعا قال الوصية التي اوصيت بها لفلان فاهى باطله
او فاهى لفلان كان رجوعا ولو قال فاهى لوارثي فلان ثم مات فهو
ميراث الا اذا اجازت الورثة او وصى الى عبد او ذبي او فاسق
اخرجهم القاضى ولو تصرفوا قبل الاخراج جاز قال اذا ادرك ابني

الوارث لا يملك
بيع الشركة المستغرقة
بالدين
لو جرح على حجر على العبد
اما دون وعليه دين محيط
ليس للمولى ان يبيعه ولا
ما في يده انما يبيعه القاضية
في الشركة فيها دين غير
مستغرق فقسمت ثم جاء
الغريم فانه ياخذ من كل
واحد ما يخصه نصيبه من
الدين هذا اذا اخذهم عند
القاض جملة اما اذا نظر
باحدهم ياخذ منه جميع
ما في يده

القيمة

فهو وصي بكذا لم يصح أو وصي في ماله فهو وصي في ماله وولده قال فلان وصيته حتى يقدم فلان ثم الوصاية الى فلان فهو كما قال لا تقبل البينة على الوصاية الا على خصم من وارث او من للميت قبله حتى اولى قبل الميت **كتاب الوقف** تعليق الوقف بالشرط جائز بشرط في الوقف ان يبطل القضي هذا الوقف فهذا الارض باصلها وعلقتها وصية من فلان جاز الوقف على قول من يصح عنده واذا اضاف الى ما بعد الموت حتى يصح بالاجماع يعتبر من جميع المال لا يخرج للمال قال جعلت غلة وارضى هذه لك كين فهذا نذر عرفا وجعلت هذه الدار للمساكين نذر بالتصدق بالدار على المساكين عرفا نذر ان يتصدق بهذه العائنة او بهذه الدار على الفقراء فتصدق ببقية ما جاز الوقف على اقرباء الرسول جائز وان لم يحتر الصدقة وقف بشرط لنفسي ما دام حيا على قول من لا يصح الشرط يبطل الوقف والفتوى على الجواز وقف مقبرة بشرط ان يدفن فيه نفسه او خانا بشرط ان ينزل هو فيه يصح بالاجماع وقف المنقول بغير الجوز ومقصود في الكراع والملاح يجوز استئجاره وفي غيره ان كان متعارفا فيه اختلاف وفي غير المتعارف لا يجوز كفن الميت فاقترسه السبع او جعل للمسجد حصيرا قرب المسجد فالكفن يعود الى ملك المالكين عند ابي يوسف ونحوه اشترى حشيشا او حصيرا او قندلا للمسجد ثم وقع الاستغناء عنه عاد الى ملكه ان كان حيا والى ورثته ان مات وعلى قول ابي يوسف يباح ويصرف بمنه الى حوائج المسجد وان استغنى هذا المسجد فالى مسجد آخر خرب الوقف يجوز ان يحول النقص الى موضع اخر وفي السيرة الكبر ان يستبدل الوقف باطل الارواية عن ابي يوسف اهل المسجد باعوا حشيش المسجد او جنازة او نعتا فالمسجد ان يرفع ذلك الى الحاكم وقيل بغيره بان لا يجوز الاكالم يجوز الاتفاق على قناتيل المسجد من وقف المسجد القلي اجر الوقف ثم عزل لا يبطل الاجارة اجر الوصي الوقف ثم مات بعض الموقوف عليهم لا يبطل الاجارة مات المتولي والواقف حتى قالوا

قيم وقفا وضو ودار
الوقف ليس جاز في غلة
جائز له ذلك لان الوقف
ان يتفق من ماله على البيت
ثم يرجع في مال البيت وان
اراد الاحتياط قالوا فيه
ان يسير الجوز من آخر ثم
يشترى للوقف ثم يبطل
في دار الوقف والبيت

بامر

في نصب قيم آخر الى الوقف لا الى الكفا وان مات الواقف فوصيته اول من التقى فان لم يكن وصي فالراي فيه الى الكفا ليس للمتولي ان يستدين على الوقف للعمارة الفتوى في جواز الوقف على قول ابي يوسف

في نصب قيم آخر الى الوقف لا الى الكفا وان مات الواقف فوصيته اول من التقى فان لم يكن وصي فالراي فيه الى الكفا ليس للمتولي ان يستدين على الوقف للعمارة الفتوى في جواز الوقف على قول ابي يوسف وفيه الاجازات حد ما لا يحصون عن محمد ان يكونوا عشرة وعثن ابي يوسف ماية وهو الاظهر جعل ارضه مقبرة وفيها اشجار فلو رثته ما اذا اراد المتولي ان يستدين ان يقطعوا الاشجار قال ان مات من مرضى هذا فقد جعلت ارضي هذه وقف لم يصح وقف ارض على عمارة مصاحف لا يجوز قال هذه الشجرة للمسجد لم يصح للمسجد حتى سلمها الى قيم المسجد الترخ لم يدخل في الوقف الا بالشرط قال جعلت غلة كرمي هذا وقف صار الكرم من الغلة وقف ارض على مسجد ولم يجعل آخره على المساكين جاز في المختار قال جعلت تجري له من السراج على المسجد صارت وقفا لازما اذا سلم الى المتولي قال جعلت ارضي هذه وقف او موقوفه كان وقف على الفقراء عند ابي يوسف وقال محمد لا اذا سلم الى المتولي وقيل الخلفان اذا قال صدقة موقوفة اما اذا لم يذكر اسم الصدقة لم يطر وقف عند ابي يوسف ايضا قال صدقة هذه سبيل لم يطر وقف الا في موضع تعارفوا ذلك في ذلك وقف تمويدي بشرط وطها وقف بقرة على رباط ليكون الدين والسمين لا بناء السبيل ان كان في موضع تعارفوا ذلك جاز وقف او اني لغلى المتولي او شيئا جاز وقف ثوبا لتغطية الميت والجنابة قال الحلوى لا يجوز وقف دار فيها حمامات يدخل في الوقف ديباج الكعبة صار خلفا لا يجوز اخذه لكن يبيعه السلطان ويستعان به على امر الكعبة وقف مشاعا يحتمل القسم لم يحضر عند محمد وبه يفتي وعند ابي يوسف يجوز الا اذا جعل وقف والمقابر رجل له شجرة في الناحية فمات فجعل احد ورثته حصته للمسجد لم يصح للشيوع وقف ارض في حق وصي واستحق منها شيئا من ثمنها يبطل الوقف فيما بقي وقف نصف اجماع جائز من طلب التولية لا يولي لان الخيرة في غيره الواقف شرط الولاية لنفسه واولاده في عزل القوام والاستبدال بهم جاز للمتولي اذا اراد ان يفوض الى غيره عند الموت بوصية جاز للمتولي وقف عليه شرف ليس للمنفق ان يبصرف في امور الوقف وقف ولم يذكر الولاية لاحد عند ابي يوسف الولاية للواقف لان عنده التسليم ليس بشرط وعند محمد لم يصح الوقف

وقيل يجوز بمرات قيات على
على الوقف ليحذف ذلك من
من الدين فان امر الواقف به
يملك ذلك والا فلا سرح

لا بد من وقف ارض في نزع
كان النزع في الوقف سواء
النزع لا يبيع الا بالنسيئة فكذا هذا

بها والافين ك الى ان يتخلص جانوت لرجل في ارض وقف فاني صاحبه ان استاجر
 الارض باجر مثل فان كانت العماره كورفعت استاجر بكثرة بما استاجر
 فانه يوم يرفع العماره والافين ك في يده بذلك الاستاجر جانوت
 وقف باجر مثل فزاد آخر في الاجر لم يفسح الاولي وقف دارا على قوم باعها
 وجعل آخره للفقراء فاجر القيم كذا منهم جاز لانهم لم يملكوا رقبه الدار استاجر
 اجير ابراهيم ودانق واجر مثله درهم واستعمله في عمارة الوقف ونقد الاجر
 من مال الوقف ضمن جميع ما نقد المتولي او القاضي اذا جرد الوقف ثم عزل
 او لم يفسح الاجارة خاف القيم من وارش ظالم قبل ان يبيعه ويتصدق
 بمثله والمتولي غير ان لا يجوز قيمه اشترى من غلة المسجد جانوتا او دارا
 يتغل ويبيع عند الحاجة جاز ان كان له ولاية الشراء واذا جاز له ان يبيعه
 اهل الجماعة او المتولي كورهنوا الوقف لم يبيع وعلى المترين اجرة الدار سواء
 كانت مودة للغلة او لا كذا اذا باع المتولي وسكن المشتري الدار هو المختار
 للمتولي الاشياء الموقوفة ان كانت مبنية لا يجوز بيعها الا بعد القلع والدم
 يكن مبنية جاز قبل القلع شجرة جوز في دار وقف فخرت الدار لم يبيع القيم
 الشجرة لاجل العمارة لكن يكرى الدار ويعمر ما يوسع بالجزء على العمارة لا
 بنفس الشجر اهل المسجد لو باعوا غلة المسجد ونقصه بغيره اذن القلي الاصح
 انه لا يجوز مسجد عتيق لا يعرف بانيه خرب فاخذ بجنبه مسجد آخر ليس
 لاهل المسجد ان يبعوه ويستعينوا بمثله في المسجد الآخر لان على قوله
 ابي يوسف هو مسجد ابداء به يفتح استبدال تجاير ما لم يكن مسجدا وقف
 عند وفاته وقفا صحيحا فله ان يرجع لانه وصية وان لم يرجع يعتبر هذا
 من جميع المال في رواية من الثلث في رواية بناء الرباط افضل من العتق
 وجاز يذهب عنه شئ فقال ان وصيته فلكه على ان اقف ارض هذه فوجه
 فعلية ان يقف على من يجوز دفع الزكوة اليه فان وقف على من لا يجوز
 اليه دفع الزكوة صح الوقف ولا يخرج عن عمدة النذر شجرة وقف
 على مسجد يبست او يبس بعضها قطع اليابس وترك الباقي الواقف
 اذا شرط لنفسه شئ يجوز ان يأكل ويوكل ما دام حيا فاذا مات كان
 لولده وولد ولده قوم جمعوا دراهم لعمارة قنطرة وكشتموا بعضها
 الطعام للعمال فحضر هناك من لا يعمل الارث درهم ويعينهم على العمل
 جاز له ان يأكل معهم ليس لارباب الوقف ان يعقدوا على الوقف
 عند

ر الوقف

عقد مزارعة انما ذلك للقيم **كتاب العارية** قال اخرجتكم هذه الدار
 شرا بغير شئ اولم يقل شرا لا يكون عارية اعادة الى اللبيل فملك قبل
 اللبيل لا يضمن وان ملك في اليوم الثاني قبل لا يضمن كالمودع اذا امر
 بحفظها يوما فملك في اليوم الثالث وفي الاصح يضمن المستعير اذا اهلك
 في اليوم الثاني استعار دابة للحمل فله ان يعير غيره اما اذا استعار للركوب
 او ثوبا للباس فقبل ان يركب او يلبس اعارة غيره للركوب واللبس
 لا يضمن فلو ركب بنفسه او لبس قبل يضمن وفي الاظهر لا استعار دابة لغيرها
 هو لا يعير غيره وان استعار مطلقا له ان يعير غيره للركوب وغيره
 وكذا الثوب وكل ما يتفاوت الناس في الانتفاع به اذا استعار مطلقا
 له ان يعير غيره وكذا في الاجارة المستعير هل يملك الايداع اختلف
 المتأخر فيه وهذا الاختلاف فيما يملك الاجارة اما في ملك الاجارة
 لا يملك الايداع استعار دابة للحمل عليها حنطة فبعضها مع وكيله
 ليحمل عليها حنطة فحمل الوكيل طعا ما تلف لا يضمن وهذا الجنب استعار
 ثورا ليركب ارضه وعين الارض فركب ارضا اخرى فعطب الثور
 يضمن لان الارض تختلف في الكراب سهولة وصعوبة بمنزلة
 من استعار دابة ليركب الى مكان معلوم فذهب الى مكان آخر بملك
 المتأخر كان ضامنا وكذا لو امسك الثور في بيته ولم يركب حتى عطب
 لعدم الرضا من المالك بالامسك وكذا في الاجارة اذا امسك ولم يذهب
 المستعير اذا وضع المستعار بين يديه ونام لا يضمن لان هذا حفظ عادة لكن
 هذا اذا نام جاز لا مضطحا حتى استعار من صبي آخر ثوبا فاططاه
 والمستعار لغير المعطى فملك في يده البصيرة ان كان الدافع ماذونا لا شئ على
 المستعير ما يجب الضمان على الدافع لانه اذا كان ماذونا صح منه الدفع فكان
 الهالك حاصلا بتسلطه وان كان الدافع مجورا ضمن هو بالدفع والثاني
 بالاختلاف الاول غاصب والثاني غاصب لغاصب استعار ثورا فقال ادفع
 غدا فجاء المستعير من الغد واخذ بغيره اذن ضمن العبد الماذون بملك
 الاجارة ليس لوالده ان يعير مال ولده الصغيرة امرأة اعارت ثوبا
 من مائة البيت مما يكون في ايدي الناس بغيره ان الزوج لم يضمن رجل
 اخذ كوز الفقاء ليشرب فسقط من يده فانكسر لا ضمن عليه لانه
 في معنى العارية بعث علامة ليستعير دابة الى الحيرة فاستعار الى المدينة

فركبوا اليها لم يضمن الا عارة يغني بموت المعبر والمستعير استعارة رضا موت
وزرع فمضت المدة ولم يبلغ الحصاد لم يترجى ويتقى باجر المثل لا تضمن
العارية وان التزم الضمان عند الهلاك استعار العبد المحجور في ملكه
يوأخذه بعد العتق ولو استعار هذا المحجور مثله فاستهلكها ضمن الثاني
للحال استعارت سر او بلائيل للبيت وهي تمش في زلفت رجلا فتخرب
لم يضمن استعاره حيا ففقد حيا ففترق فان كان الصبي يضبط حفظ
ما عليه لم يضمن استعاره بقر او استعمله ثم تركه في المزرع فضاع قال في
علم ان المعبر يرضى بكونها فيها يرعى وحده كما هو عادة بعض اهل الرضا
لم يضمن استعاره ثور او راعي خمسين درهم ففترقه مع ثور راعي مائة فعطب
الثور العارية فان كان الناس يفعلون مثله لا يضمن استعاره فنام في
مغارة والمقود في يده فقطع ان المقود وذهبت الدابة لم يضمن
ولو قد المقود من يده واخذ الدابة وهو لم يشعر فان نام جات لم يضمن
وان لم يكن المقود في يده وان نام مضطجحا ضمن طلب العارية فقال
المستعير نعم ادفع فتركه وفرط في الوقع حتى سرق فان كان المستعير
عاجزا عن الرد عند الطلب لم يضمن وان كان قادرا فالتحق بالمعبر على
السخط يضمن ويضع العارية ثم قام وتركها ناسيا فضاقت ضمن
كتاب الوديعة دفع المودع الوديعة الى من يعوله لا يضمن المودع بعث
الوديعة على يابسه الذي ليس في عياله ان كان بالغ يضمن والا فلا امرأة ادعت
فدعت الى زوجها لم يضمن وان لم يكن في عياله لان العبرة للسكنى
حيث لو كان الابن معها ساكن في جوار المنزل وترك المنزل على الابن
لا يضمن وكذا كودع المودع الى عبده او اجيره ثم هره لا يضمن ثم
الوديعة الى من في عياله المودع يضمن في الاصح رد الوديعة الى المودع
ثم استحققت الوديعة لاضمان على المودع ولو امر المودع المودع ان
يدفعها الى رسول ففدفع فهلك في يد الرسول ثم استحققت فان
شأ المستحق ضمن المودع وان شاء ضمن المودع وان شأ ضمن الرسول
الغاصب اذا اودع فرد عليه المودع يبرأ المودع عن الضمان المستقبض
لا يملك الا بضاع والا بداع والككيل بالبيع لا يملك الا بداع من
الاخيه والاب والوصي والقاضي يملكون استباح رجل البهائم شيئا
له مونة الى بغداد الى رجل فوجد ذلك الرجل غائبا فترك المحمول على

دابة
م

يدخل يوصله الى ذلك الرجل بحيث لا يضمن قال المودع سقطت من فضلت
او قال سقطت لا يضمن ولو قال يملكه يضمن وكيل لا فرق قال وضعها
بين يدي ثم فمت ونسيت يضمن قال لا ادري اضعته ام لم اضع يضمن
ولو قوله لا ادري اضعته ام لم يضع لم يضمن خروج من الحمام عليه صاحب
الثوب واخذ الثوب والثيابي يراه ولم يمنع ظن منه انه صاحب الثوب
يجب ان يضمن قبا شاع على من ثلته انما في بعث العبد الوديعة في حبة
يضمن من في عياله المودع خلط الف درهم الوديعة بدرهم آخر يضمن
الحال لا المودع البتة الذي في عياله المودع استهلك الوديعة او خلطها
يضمن وهي من اشكال ابداع البتة ليس للمولى ان يسترد ما اودع عبده
محجورا كان العبد او لا مديونا او لا اذا علم انه مال المولى في يسترد الامانات
تتقلب مضمونة بالموت عن بكميل الا في المراتب ما قبل احدى منولى
الاوقاف اذا مات ولا يعرف حال غلبتها التي اخذها ولم يبين لاضمان
على الثانية يخرج السلطان الى الغزو وغنما فادع بعض الغنمة بعض
الغنا يمين ثم مات ولم يبين عند من اودع الثالثة احد المتفاوضين مات
وفي يده مال الشركة ولم يبين لاضمان وكذا الف اذا كان في يده مال الايام
فمات ولم يبين شركة كان مفاوضة اودع انما احدى ثم مات المودع من
خبره يبين كان الضمان عليه ما صح فان قال الشريك الحي ضاع في يد شريك
حال بيوت لا يصدق لانه صار حيا وآرت المودع بعد موته اذا قال
ضاقت في يد مورثي فان كان هذا الوارث في عياله حين كان مودعا
يصدق وان لم يكن في عياله لا مونة رد المسافر والمهون على الاجر
والرهين وفي الغصب والمستعار على الغاصب والمستعير امرأة
عندنا ووديعة فخرها الوفاة فدعت الى جارها فان لم يكن احد غيره من
عيالها فدعت اليه لم يضمن اودع عبدا محجورا اما لا فدفعه الى مثله لم يضمن
الاول ما لم يعتق وليس له تضمين الثاني قال للمودع لا تضع في امانات
فانه مخوف فتركه فيه حتى سرق ليلا فان كان له موضع اجود من امانات
وهو قادر على تحمل ضمن خان في بعض الوديعة يبقى الباقي امانة امرأة
اودعت صبيته بنت سنة مثلا واشتغلت بشي فوفقت الصبيته
في الماء وماتت لم يضمن مودع قال وضعت الوديعة في داري ثم نسيت
المكان لم يضمن ولو قال لا ادري وضعتها في داري او مكان اخر ضمن قال ذهبت

الوديعه والا ادرك كيف ذهبت فالقول له مع يمينه قال المودع من ان خبرك بعلما
 كذا فادفع الوديعه اليه فزعم رجل انه رسول المودع والى بتلك العلامة
 فلم يصدق ولم يدفع اليه فحكمت لم يضمن طلب الوديعه فقال اطلبه يا بني
 صاحبها غذا فقال المودع ضاعت الوديعه يا ابن عن وقت الضياع فان
 قال كانت ضاعت قبل اقتراري ضمن وان قال بعده لا الوديعه اذا كانت
 شيئا من الصور فغاب المودع فحيف عليه الف فالاول ان يرفع الامر الى
 القاضي تبينه فان لم يرفع حتى قدم يضمن حليب لبن الوديعه وخاف
 فاده وهو في المصير فباعه بغير امر القاضي فادفع ردودت بعض الوديعه
 ومات فالقول لرب الوديعه فيما اخذ مع يمينه المودع او دعته عند
 اجتهته ثم رد ما على فضلت لم يصدق الا بيمينه قال المودع امرني
 ان ادفع الوديعه الى فلان ودفعته اليه وكذبه المودع ضمن الا بيمينه
 قال للمودع ادفع الوديعه الى فلان فقال دفعته وكذبه فلان وضعت
 الوديعه صدق المودع مع يمينه الدابة الوديعه اذا اصابها شئ فامر
 المودع رجلا ان يعالجها فعالجها فعطبت من ذلك فالملك يضمن
 ايها الشاء فان ضمن المودع لم يرجع على المتعاج وان ضمن المتعاج رجع
 على المودع الا اذا علم المتعاج انها ليست له اتفق على الوديعه حال خبيثه
 المالك بغير امر القاضي كان مبنية على كتاب الشركة اشترى ثيابا اشترى
 فيه آخر فباع النصف منه النافيت في الشركة والمضاربة جاز حتى لو كان
 ما اشترى في اليوم فهو مبنية في اشترى اليوم فهو بينهما وما اشترى بعد اليوم
 فهو لم يشرى خاصة ودفع المال شرا مضاربة جاز ويتوقف قال احد
 الشريكين للآخر لا تبع بالنسبة فباع اخلف المباحون فيه واذا قال لا
 تخرج ولا تجاوز بل كذا فجاز ضمن نصيبه الشركة يبطل بعض الشروط
 الفاسدة ولا يبطل بالبعض حتى لو اشترط التقاض في الوضعية لا يبطل
 ويبطل بشترط ربح عشرة لاحدهما وان كان كلاهما شترط فاشترط
 شترط احدهما زيادة ربح في شركة الوجه حتى لم يبع الشترط لم يفسد الشركة
 ولا يفسد الشركات باكثر الشترط وقت شركة الوجه نصيب الشركة بالاجماع
 وفي توقيته روايتان تفادى المال وشترط الربح والوضعية نصيبان
 قال محمد الشركة فاسدة قال ثمانية اربعة فاشترط لافاد
 العقد فانه ذكر في موضع آخر ان هذه الشركة جازية وقال مالك والثاقبي
 فاسدة

هذا
 المودع قد اطلبه غذا
 ما ضاعت فاذا انقضت كذا
 كان من انقضائه ان لم يرد
 لم يضمن لانه لم يرد

اذا قال
 المودع ادفع الوديعه الى فلان
 ودفعته اليه وكذبه فلان
 وضعت الوديعه صدق المودع
 مع يمينه الدابة الوديعه
 اذا اصابها شئ فامر المودع
 رجلا ان يعالجها فعالجها
 فعطبت من ذلك فالملك يضمن

ولا يجوز ان يبيع حصته
 الا بالاذنه لانها
 اشترى في الشراء لا يبيع
 الشريكين للآخر لا تبع بالنسبة
 فباع اخلف المباحون فيه
 واذا قال لا تخرج ولا تجاوز
 بل كذا فجاز ضمن نصيبه
 الشركة يبطل بعض الشروط
 الفاسدة ولا يبطل بالبعض
 حتى لو اشترط التقاض في
 الوضعية لا يبطل ويبطل
 بشترط ربح عشرة لاحدهما
 وان كان كلاهما شترط فاشترط
 شترط احدهما زيادة ربح في
 شركة الوجه حتى لم يبع
 الشترط لم يفسد الشركة ولا
 يفسد الشركات باكثر الشترط
 وقت شركة الوجه نصيب الشركة
 بالاجماع وفي توقيته روايتان
 تفادى المال وشترط الربح
 والوضعية نصيبان قال محمد
 الشركة فاسدة قال ثمانية
 اربعة فاشترط لافاد العقد
 فانه ذكر في موضع آخر ان
 هذه الشركة جازية وقال مالك
 والثاقبي فاسدة

فاسدة وعلى هذا اذا شرط الوضعية على المضارب حتى يبطل الشترط لا يفسد
 عندنا وذكر خواهم زاده ان الشركات لا تبطل بالشروط الفاسدة لانها
 في معنى الوكالة وتقبل كوشترط في المضاربة او الشركة ربح عشرة يبطل الشترط
 لا العقد حصرة المال وقت العقد ليس بشترط وانما شترط وقت الشراحتى
 لو دفع الباقي رجل وقال اخراج مثله واشترى بها وبيع الى آخر المسئلة فخرج
 صحت الشركة شترط جواز المفاوضة والعنان ان يكون راس مال كل واحد
 منها مائة درهم او ثمانين غينا حاضرة في المجلس او غايبا مائة ولو كان لاحدهما
 عروض وللآخر درهم فباع هذا نصف العرض ونصف تلك الدرهم
 وتقايفضا واشترى كاعنانا او معاوضة جاز وتلك لو كان لكل واحد منهما
 عروض فباع نصف عرضه ونصف عرض صاحبه وتقايفضا صار الشريكين
 ان شاء معاوضة وان شاء أعنانا شركة المفاوضة كما يجوز في جميع الانواع
 يجوز في نوع الشريكان معاوضة او غنايا شركة كاعنان ان يقر في معاوضة
 فاذن احد هما عتد اشترى في التجارة صح وكوثر عليه نصيبه بحجور
 وكو اشترى احدهما او باع ففسخ الآخر مع المشتري جاز يبيع المفاوض
 ممن لا يقبل شهادته يفسد على المفاوض بالاجماع اما الاقرار بالدين يفسد
 عنده وعند الامام لا يقبل البيع المضاعف هذا الخلاف كقول احد المتفاضلين
 بالنفس لا يلزم صاحبه بالانفاق وبالمال يلزم عند الامام خلافا لهما
 اشترى عنان اقر في تلك التجارة وانكر الآخر لزم الموقر خاصة وفي شركة
 العنان لا يكون كل واحد منهما مكفلا عن صاحبه اصلا حتى لو اشترى
 احدهما يبطل المشتري خاصة لكن ما يودى المشتري بوجه من مال
 الشركة وفي شركة المفاوضة كل واحد منهما مكفيل عن صاحبه بجميع ما وجب
 عليه للتجارة حتى لو اشترى احدهما يبطل كل واحد منهما بجميع الثمن
 المشتري بالعقد وصاحبه بالكفالة اشترى عنان اخر دين
 وجب لهما فهو على ثلاثة اوجه ان كان دينيا وجب بعقد تولاه هو جاز
 في الكل عند ابي ح ومحمد خلافا لابي يوسف فعنده لا يجوز الا في نصيب نفسه
 خاصة وان كان دينيا وجب بعقد تولياه او تولاه الآخر لا يجوز عند الامام
 الا في نصيب نفسه ولا في نصيب صاحبه وعندهما يبيع في نصيب نفسه
 وفي المفاوضة يبيع في الكل احدهما في الدين اذا اخذ من عليه الدين ثوبا
 او طعنا فاشترى ان يتركه فيه ان شاء وان قبض نصيبه من الدين

احد شريكي العنان اقر في
 تلك التجارة وانكر الآخر
 لزم الموقر خاصة وفي شركة
 العنان لا يكون كل واحد
 منهما مكفلا عن صاحبه اصلا
 حتى لو اشترى احدهما يبطل
 المشتري خاصة لكن ما يودى
 المشتري بوجه من مال الشركة
 وفي شركة المفاوضة كل
 واحد منهما مكفيل عن صاحبه
 بجميع ما وجب عليه للتجارة
 حتى لو اشترى احدهما يبطل
 كل واحد منهما بجميع الثمن
 المشتري بالعقد وصاحبه
 بالكفالة اشترى عنان اخر
 دين وجب لهما فهو على
 ثلاثة اوجه ان كان دينيا
 وجب بعقد تولاه هو جاز في
 الكل عند ابي ح ومحمد
 خلافا لابي يوسف فعنده لا
 يجوز الا في نصيب نفسه
 خاصة وان كان دينيا وجب
 بعقد تولياه او تولاه
 الآخر لا يجوز عند الامام
 الا في نصيب نفسه ولا في
 نصيب صاحبه وعندهما يبيع
 في نصيب نفسه وفي
 المفاوضة يبيع في الكل
 احدهما في الدين اذا اخذ
 من عليه الدين ثوبا او
 طعنا فاشترى ان يتركه
 فيه ان شاء وان قبض
 نصيبه من الدين

ان كان قائما فليشركه ان يتركه وان هلك بهلك من نصيبه ربحا كان
على آخر الف درهم فارقا احدهما ان ياخذ حصته ولا يكون شريكه عليه
سبيل فالنصيب يربى الغريم لمقدار حصته ويقبض ثم يبرى الغريم
من حصته وقيل يبيع من المطلوب كفى من زبيب بمقدار حصته من
الدين وباليه الزبيب ثم يبرى من نصف الدين وقيل له بمن الزبيب
فلا يكون لشريكه في ذلك شيء اذا كان لثلاثة دين مشتركة فغاب
اشنان منهم وحضر الثالث وطلب نصيبه بحسب المديون على الدفع المتفاوض
لا يملك شخ المتفاوضة بغيبه شريكه لانه وكيل ويمثله لو قال لا آخر حصته
وربما فوجب يبطل المتفاوضة حكم عند غيبه شريكه المتفاوضة تنفخ
بانكار احدهما وكذا جميع الشركات رأس مال احدهما فلس وللآخر
دراهم او ذنانير في رواية اخرى وابي يوسف لم يصر وعند محمد ربحه وبه
يفتي في المتفاوضة لاحدهما دراهم وللآخر ذنانير وفيتمتها سواها اذا
زادت قيمة الذنانير وانقضت قبل الشراء بها فست المتفاوضة
وتنقلب عنها احدى المتفاوضين لو فاض احداهما زرع شريكه في العنا
لو كان المال بينهما والعمل على احدهما ويشترط الزوج على قدر ربحه
اموالهما جاز فيكون مال من لا عمل له بضاعة عند العامل ويكون ربحه
له ووضيعة عليه وان شرط الزوج للعامل اكثر من رأس ماله جاز على الرضا
ويكون مال الدافع عند العامل بضاعة وكل واحد منهما ربح ماله وان شرط
العمل عليهما صححت الشركة وان قل رأس مال احدهما وشرط الزوج على السواء
او على التفاضل فالزوج بينهما على الشرط والوضيعة على قدر رؤوس اموالهما
ولو عمل احدهما في المالين دون الآخر بعذر او بغيبه عذر كان الزوج بينهما
وجوز الرهن والارتيان ودفع المال مضاربة والسفر بالمال اذا قبل له
اعمل فيه برأيه ولم يجز الاقراض والهبة معلما اشتراكا بحفظ الصبي
وتعليمهم الكتابة جاز ثلاثة ليسوا شركاء فيقبولوا عملا من رجل فعمل احدهم
كل ذلك العمل فله ثلث الاجرة ولا شيء للآخرين اشتراكا في اجتناء
الشتر وطلب الكسندر ونقل التراب او الملح او الحصن لم يجز كالاحتطاب
ويكون لكل واحد ما اخذ قال اشترى فيما اشترى فقال قد اشترى كذا
فيه فان كان قبل القبض لم يجز وبعده جاز ولو زعم نصف الثمن وان لم يعلم
بالثمن فله الجواز اذا علم لاحدهما عبدا وللآخر امة فباعا بها بالف اشتراكا
فيما

وقيل المحيلة فيه ان
شركة ربحه حصته
من الدين متاعا
ويقبضه ثم يبرى
الغريم من حصته
ويبرى الغريم من
الثمن
واذا

معه

لانه لما لم يكن بينهما شركة
كل واحد منهما ممتثل بيمين
الا جواز اعلال احدهم
صاحب مائة او اثنتي عشرة

فيما يقضيان ولو سمي كل واحد منهما ثمنيا لم يشتركا في اتحاد الفلوق
والتبيل فيه ان يقرضه نصف البذر او يبيعه ويشتركا كذا في الورق
فيكون الخارج بينهما ولو كان من احد علي البذر والاوراق ومن الاخر العمل
فالفلوق لصاحب البذر وللعمل اجرة مثله وقع بقرة على ان يكون ما حصل
من الولد واللبين والسمن بينهما فذلك كله لصاحب البقرة وعليه ثمن العلف
واجرة مثل الحافظ وعلى هذا اذا دفع وجاجة على ان يكون الغرار بينهما
فالمحيلة في مثله ان يبيع نصف البيض ونصف الدجاجة منه تنفخ
الشركة بالفتح اذا كان رأس المال عينا كالدرهم والدنانير وان كان عينا
قبل تنفخ وقيل لا انفق احدهما في عمارة طاحونة مشتركة لم يكن متطوعا
بخلاف ما اذا انفق على عمارة او ادى خراج كوم مشتركة حيث
يكون متطوعا **كتاب المضاربة** لا يجزى المضارب على العمل والارتيان
المال على تسليم رأس المال والمضارب ان يبيع ويودع ويتوكل بالبيع والشراء
وان لم يقبل له العمل فيه براك بخلاف المستضعف على ما تقرر في الوكالة
رب المال نهى المضارب ان يخرج عن البلدة التي كان فيها المضارب
ان خرج الى بلد غير بلد رب المال يضمن ان هلك المال ولا يتوجب النفقة
في مال المضاربة وان خرج الى مصر رب المال لا يضمن استحقا ويتوجب
النفقة في مال المضاربة وان مات رب المال فكذا انجواب على هذا التفصيل
واذا اضرار مال المضاربة وبونا فنهاه رب المال عن التفريط في حقه ان باطل ان
كان فيه فضل فالتقاضى للمضارب والا فرب المال منفعة وحسب المضارب على ان
يحيل رب المال عليهم رب المال اذا فسخ المضاربة ورأس المال عروض لا ينقد
الفسخ وان كان دراهم ينقد بشرط المضارب ثلث البرج لامرأة
او مكاتبه او لملك كمين او في الرقاب او في الحج جاز مضارب ودفع الى
رب المال بضاعة من مال المضاربة فاشترى وباع فهو على المضاربة
ولو دفع الى رب المال مضاربة لم يصر وفي المضاربة النسيئة الزوج كله رب
المال والخسران عليه والمضارب اجر مثله ربح او لم يربح فان هلك
المال في يده هلك امانة المضارب لا يزوج عبدا ولا امة من مال
المضاربة وله ان ياذن للعبد للتجارة في اجماع الروايات قال خذ
هذا المال مضاربة واعمل به في الكوفة فليس له ان يعمل في غير ذلك
قوله واعمل به في الكوفة ليس للمضارب الا يشترى من لا يقدر على بيعه كما

واذا دفع المضارب من مال المضاربة
شرا الى رب المال ببيعة فاشترى
به رب المال وباع فهو على المضاربة
ولم يكن ذلك استروادا
سبع

المضاربة في المضاربة النسيئة كالاجرة
الاشترى فيها فله من يده لا يضمن عبدا
اي المضاربة النسيئة والاشترى
فيها فله من يده لا يضمن عبدا
سبع

فمنه فرب المال
عليه وهذا اذا كان في مال
المضاربة فله الجواز
سبع

اذا اشترى عبد يعقوب عليه اذا دخل في ملكه ولو اشترى كان مشترا بالنف
 مضارب اشترى ثوبا بعشرة فباعه من رت المال بخمسة عشر جاز قال
 خذ هذا المال مضاربة في ثوب تشتريه وتبيعه ليس له ان يشتري ويبيع
 سوى ثوب واحد قال خذ مضاربة بالنصف واشتر به الثوب وبيع فله ان
 يشتري ما شاء ليس للمضارب ولا لرت المال ان يبطا اجارية المضاربة
 القول للمضارب في دعوى الهلاك مع يمينه سواء كانت المضاربة جارية
 او فاسدة ولو سافر بمال المضاربة ومال نفقة فانفقته على قدر المالين بالمخص
 اتفق في السفر من مال نفقة لم يرجع في مال المضاربة له ذلك ولو اشترى الى
 مصر هو مصره اوله فيها اهل سقطت نفقته وان عاد من مقصده الى
 مصر الذي اخذ المال فيه فان لم يكن ذلك مصره ولا له فيها اهل قد عا
 لى بمال المضاربة فنفقته في مال المضاربة في المضاربة الفاسدة النفقة
 في مال نفقة كل من يعين المضارب على العمل ويخدم دابته فنفقته
 كنفقته الا ان يكونوا عبيد رت المال فيعينونه فنفقتهم على رت المال
 مات رت المال او المضارب بطلت المضاربة كذا اذا ارتد ووطئ بدار
 الحرب لم يفسد رت المال او يشتري متاعا فمات رت المال وهو لم يعلم ثم
 سافر الى مصر آخر فنفقته بعد موت رت المال على نفقة ويضمن ما هلك
 في الطريق وان سلم فباع جاز يبيعه ولو خرج من ذلك المضارب قبل موته
 لم يضمن ونفقته في سفره وفي ذلك المضارب ان يبيع المتاع على المضاربة
 ولو مات رت المال والمضارب في مصر آخر غير مصر رت المال وفي يده متاع
 المضاربة فخرج به الى مصر رت المال لم يضمن ونفقته حتى يبلغ مصر
 رت المال في مال المضاربة وكذا لو كان رت المال حيا فامرسل اليه رسولا
 ونهاه عن السفر ولو كان في يده نقد لا متاع لم يكن نفقته في مال
 المضاربة **كتاب القسمة** ارض بين رجلين طلب احدهما القسمة
 وقدم الى القاضي وابى شريكه القسمة وقال بعت نصيبه واني لم البينة
 عليه لا يقبل لرفع القسمة لانه يريد ابطال حق القسمة باثبات فعل
 نفقة دار مشتركة طلب صاحب الكثرة القسمة وابى صاحب القليل
 يقسم بالانفاق وعلمه كذلك في المختار وفي البيت الصغير الذي
 لا ينتفع احدهما بعد القسمة لا يقسم الا بالتناقصا ومتى اتفقا في
 البيت او الدار يقسم وان كان يستقر كل واحد منهما طلبوا قسمة
 دار

لا تملك الا باليمين
 الا باليمين
 البينة
 تنق

النفقة والمضاربة
 الفاسدة

لانه مبينة
 مع على الوكالة

لانه قسمة وعذر حكمي
 فلا يشترط بينه
 العلم

تبعة دار مشتركة بين رجلين
 تبعة رجلين في دار مشتركة
 فان احدهما بعت نصيبه
 لان استغناء صاحبه
 على سواء فاطم

وارتضا وقوا انهما ميراث بينهما لا يقسم بالانفاق في قول الامام حتى يقوموا بالبينة
 على اصل الميراث وفيما سوى العقار يقسم بينهم باقرارهم وكذا في العقار
 اذا اقالوا اشترى ثوبا فلان وطلبوا القسمة او طلب بعضهم وقال في جميع الفصول
 يقسم باقرارهم اذا كانت في ايديهم ولو ارادوا ان يبيعوا القسمة لم يصح
 بالبينة وان جعلوا مشتركة بينهم كما كانت فلهم ذلك عقارا كان
 او غيره وقول الشيخ في نصيب احد هما والاعضاء في نصيب الآخر قيل له ان يجز
 على القطع وقيل لا يعني القسمة ثلاثة انواع قسمة لا يجز الا في قسمة الاجناس
 المختلفة وقسمة يجز في ذوات الامثال كالمكيلات والموزونات وقسمة
 يجز الا في غير المتكليات كالشباب من نوع واحد والبقر والغنم والخيارات
 ثلاثة خيار شرط وتخييب ورؤية ففي قسمة الاجناس يثبت الخيارات اجمع
 وفي قسمة المكليات والموزونات يثبت خيار العيب لا غير وفي قسمة
 غير المتكليات كالشباب من نوع واحد والبقر والغنم يثبت خيار العيب
 وكذا خيار الرؤية والشرط في اصح الروايتين دار بين اثنين اقسما ما
 نصفان وبني كل واحد نصيب ثم استحق لم يرجع احدهما على الآخر بقسمة
 البنية ولو كانت دار بينهما فاقسما هما فاخذ كل واحد منهما دارا وبني
 احدهما في دار ثم استحق يرجع بنصف قيمة البنية **باب الطريق**
والابواب والذقاق وما حكم فيها الطريق يقسم على عدد الرؤوس
 لا يقدر مساحة الاملاك اذا لم يعلم قدر الانصاف وفي الشرب من جهل قدر
 الانصاف يقسم على قدر الاملاك لا عدد الرؤوس اقسما دارا بينهما وفي كل
 واحد منهما بابا على جداره له ذلك اقسما دارا فوق البعض في نصيب
 احدهما ولا طريق له ان امكنه ان يفتح طريقا جازت القسمة وان لم يمكنه
 ان يعلو وقت القسمة ان لا طريق له جازت وان لم يعلم فسد وقيل اذا لم يكن
 له مفتح كنهما اصابه فان ذكره واكثر حوز هو له فالقسمة جازة ويقر في الطريق
 وان لم يذكره وافهم باطله وارتى سكة خيرة نافذة بين جماعة اقسما ما اراد
 كل شريك ان يفتح بابا له في حيزه فليس لاهل السكة ان يمنعه من ذلك
 ولو كان دارا لرجل يابها في سكة خيرة نافذة فاشترى دارا بجنتها وباب
 هذه الدار في سكة اخرى فاراد ان يفتح باب تلك الدار في هذه الدار
 ويدخل في هذه السكة لاني داره ليس له ذلك سكة خيرة نافذة بين عشرة
 لكل واحد منهم دار غير ان لاحد منهم دار في سكة اخرى لا طريقا لاني هذه

القسمة ثلاثة
 انواع
 في مال مشترك
 في مال مشترك
 في مال مشترك
 في مال مشترك

نفقة
 نفقة
 نفقة
 نفقة

السكة وليس يحيا داره التي في هذه السكة غير ان حيطها في هذه السكة
قال ابو نصر ان يفتح بابا في هذه السكة لان اهل السكة يشركوا في جميع السكة
به ليل يموت حق الشفعة لكل فلم يمنع من رفع حائطه من فوق لفتح
الباب اولى ان لا يمنع او اذا لم يمنع منه لا يمنع من الدخول في ملكه وقال
ابو الفتح سمع من اهل السكة في هذه السكة ان تلك الدار وبه افته ابو جعفر
وابو الليث رجل له دار وعليه باب فاراد ان يفتح بابا آخر على اجدار السكة
من ذلك والباب في سكة غير نافذة له ذلك وان اهل السكة لان
له ان يرفع جداره كله ويدخل داره من حيث شاء الزايعة مستطيلة
غير نافذة تنسحب منها الزايعة مستطيلة غير نافذة فليس لاهل
الزايعة الاولى ان يفتحوا بابا في الزايعة القصوى لانه ليس لهم حق
المرو فيها وقيل لهم ان يفتحوا لكون الحائط ملكهم لكن يمنعون من
المرو وانه غير سديد لانهم اذا افتحوا واخذوا الطريق لا يمكن
المنع كل ساعة حتى لو فتح بابا للاستضاء لا يمنع وان كانت الزايعة
مستديرة قد لزق حفرها فلمهم ان يفتحوا لان صاحبها مشترك بينهم ولهم
المرو في كل الزايعة ولو اراد ان يفتح بابا في موضع ليس له حق المرو وقيل
له ذلك وقيل لا وبغية اشترى حجرة في سكة غير نافذة واراد ان يجعلها
طريقا ل حاجته وتفسير السكة نافذة يرفع اهل السكة الامر الى القاضي حتى
يوجه عدلين يصوران الامر له على كاعده فلان كان ضررا فاحش حال
بينه وبين ذلك وان لم يكن ضررا فاحشا واستوفى من ذلك الباب
ما يدفع الضرر وتقوم مقام الحائط لم يمنع ذلك عن محمد في فاق غير نافذة
اشترى رجل في القصوى دارا في ظهرها طريق فاراد ان يهدمها ويجعلها
طريقا نافذا ليس له ذلك وان اخذها بمنزل الناس وجعل لها بابين
فله ان ينزل من شئ وليس لهم ان يتخذوه طريقا يمرون فيه اهل السكة
ارادوا ان ينصبوا على راس سكتهم دربا او سدة وارس السكة
ليس لهم ذلك لانها وان كانت ملكا لاهلها فظاهر لكن للعامة
فيها نوع حق وهو انه اذا ازدحم الناس في الطريق كان لهم ان يدخلوا
حتى يخف الزحام قال الامام في سكة غير نافذة ليس لاربابها ان
يسعوا وان اجتمعوا على ذلك ولا يقسموها فيما بينهم لانه اذا
كثر الزحام في الطريق الاعظم لهم ان يدخلوا وتوربين حكمة نفو

اي ان اجتمع اهل السكة
وساعدوا السكة لا
يكونوا ولو اقتسموها
ايضا لا يجوز

باع احدهم نصيبه من الطريق فالبيع جائز وليس يشترى ان يمر في هذا الطريق
الا ان يشترى دارا لبيع الذي كان له الطريق اشترى مشجرة فقط
وامتناع جوارضا بحجب المشجرة فوضع فيها الاشجار ليس وله هذه الارض
المتماجرة طريقا في رجل فاراد اشترى الاشجار ان يمر في طريق هذه الارض
الارض خشبه وحولاته فله ان يمر وان كان في طريقه في بستانه وكرومه
لانه محتاج الى اخراجها وذلك يكون بطريقه قال الامام الطريق اذا
كان غير نافذ فلا يجازي ان يضعوا فيه الخشب وان يربطوا الدواب
وان يتوضوا فيه فان عطب ان بشئ من ذلك فلا ضمان على
الرابط والواضع والمتوضي فان حفر فيه بيضا او بني فعطب بذلك
ان ضمن فيؤخذ بان يطم البئر ولا يؤخذ بما نقصت البئر وارض مشجرة
بين قوم فلبعضهم التوضي وربط الدابة وورق الخشب فيها وان عطب به لا يضمن
ولو حفر ارضا يؤخذ ان يسوي فان نقص الحفر يؤخذ بنقصان الحفر وارض مشجرة
لرجل واصطبل لآخر ارضا واصطبل ان يعلق باب الدار ليس لصاحب المشجرة ان
يمنعه اذا كان العلق في الوقت الذي يعلق الناس دورهم في تلك المحلة
ارادوا ان يتخذ طينا في زقاق غير نافذ ان ترك من الطريق مقدار الحمار للناس
ويرفعه سريعا ويتخذ في الاحاين مرة لم يمنع من ذلك قال ابن سبويه
الطابن وانما اذا ارادى والد كان في سكة غير نافذة وليس لهم ان يمنعوه
سكة غير نافذة احدث رجل في آخر السكة شئ لم يملك الا باذن جميع
اهل السكة الا على الاصل ما ما يصنع في السكة النافذة من الكنيف
والميازيب قال الامام ان كانت حديشة فمن خاصم في ذلك من الناس
فله ان يهدم وان كانت قديمة تركت قال محمد في احديشة ايضا ان لم يكن
فيه مضرة على احد لم اهدمه قال الامام لا بائس بان ينفع الرجل الجناح بشرعه
في الطريق وبالد كان يافذه في الطريق فان خاصم ابنه هدمه قيل في
المنعجب التي يكون في الطريق ليس لاحد ان يخاصم فيها ولا يرفعها وقيل
للمنحجب ان يخاصم في رفع المنعجب خاصة الى الطريق فانه قد ذكر
في الزوائد والمنعجب ان خاصة اذا سقط نصيب المار ان
اصابه القطر الذي في السكة يضمن وان اصابه القطر الذي في ملكه لا يضمن
وان لم يعلم اربابا صابه في القياس لا يضمن وفي الاحتياط يضمن النصف
اعتبارا للاحوال شجرة النوصاد في الطريق اذا كان لا يضر بالطريق فلا باس به

الوجه المطلق للتمتع في دار الجاهلية

وليطيب لغارسها ورقها واكل فريادها وان كان في المسجد شجرة فريادها لا يابس
بكل ثوبها ولا يجوز اخذ ورقها **سائل فيمن يثبت عمارة بغير**
بجارية على كرجل وسفل لاخر ليس لصاحب العلوان يبنى شيئا او يبتد
وتد اعند الامام الا برضا صاحب السفل وعندهما له ذلك اذا لم
يضر بالسفل وتصل قوله بما تفسير قول الامام ولا خلاف والخلاف ان
الخلاف فيما اشكل فعنده ليس له ذلك وعندهما له ذلك بناء على ان
عنده الخطر اصل والاطلاق يعارض عدم الضرر عندهما الاطلاق اصل
لا ينفذ فيه ولا ينفذ في الضرر ان كان البناء في القديم بسقف واحد له ان
يحق الغير حتى لم يمتنع وان كان بفتيان لا يمتنع على هذا سئل انه ينظر الى القديم
ولا ينظر الى في يد بايعه هكذا كان وحد القديم ان لا يحفظ اقرانه ورا
هذا الوقت كيف كان فيجعل اقصى الوقت حدا للقديم ويبنى
عليه الامر وانه في غاية الحسن وهو كما قال الحسن فيما وجد كثره في
دار ولا يعرف صاحب الحطة بصرف الى اقصى لك يعرف له في الاسلام
سئل ظهير الدين عن اخذ دكانه بيت قصار يمنع بجبهه ان اذا
كانوا ينادون بذلك قال لا فيس كيف يفعل قال شح الخبار ويجعل بجنبه
حتى يتضرر وقيل ان وهي الحايطة المشتركة بين القصر يمنع والا فلا
وتقع لاحدهما في القسمة البناء والحق بجنبه لاخر فاراد صاحب الساحة
ان يبنى بيتا في ساحة بيتا الزيج والشمس على صاحب البناء
ذلك في ظاهر الرواية وليس له ان يمنع به يعني وقال القصار الصغار
له ان يمنع وعلى هذا لو اراد ان يبنى حماما او تنورا او اصطبلا فله
ذلك من غير خلاف اتخذ دارة خضرة عنهم في سكة غير نافذة
والجيران ينادون ببناء السرقين ولا يأمنون فيه الرعاية ليس
لهم في احكام منع وعن ابي يوسف من اتخذ دارة حماما وما ذى
الجيرة ان من دخانها فلهم منع الا ان يكون دخان الحمام مثل دخان
الجيرة ان وانه خلاف اصل الامام اراد ان يتخذ خراشا في بيت لم
يكن في القديم ويضر ذلك بدار جاره ضررا ينافي ان عدل دورانه
او رجع دورانه يوهن الحايطة فانه يمنع من ذلك ان كان يتصرف
في ملكه وانه خلاف قول الامام ان من تصرف في ملكه ليس للآخر منع
وان كان يتضرر به ولكن المشايخ افوتوا بالمنع اذا كان فيه ضرر بين
ويعمم

لا ينفذ فيه ولا ينفذ في الضرر ان كان البناء في القديم بسقف واحد له ان يحق الغير حتى لم يمتنع وان كان بفتيان لا يمتنع على هذا سئل انه ينظر الى القديم ولا ينظر الى في يد بايعه هكذا كان وحد القديم ان لا يحفظ اقرانه ورا هذا الوقت كيف كان فيجعل اقصى الوقت حدا للقديم ويبنى عليه الامر وانه في غاية الحسن وهو كما قال الحسن فيما وجد كثره في دار ولا يعرف صاحب الحطة بصرف الى اقصى لك يعرف له في الاسلام سئل ظهير الدين عن اخذ دكانه بيت قصار يمنع بجبهه ان اذا كانوا ينادون بذلك قال لا فيس كيف يفعل قال شح الخبار ويجعل بجنبه حتى يتضرر وقيل ان وهي الحايطة المشتركة بين القصر يمنع والا فلا وتقع لاحدهما في القسمة البناء والحق بجنبه لاخر فاراد صاحب الساحة ان يبنى بيتا في ساحة بيتا الزيج والشمس على صاحب البناء ذلك في ظاهر الرواية وليس له ان يمنع به يعني وقال القصار الصغار له ان يمنع وعلى هذا لو اراد ان يبنى حماما او تنورا او اصطبلا فله ذلك من غير خلاف اتخذ دارة خضرة عنهم في سكة غير نافذة والجيران ينادون ببناء السرقين ولا يأمنون فيه الرعاية ليس لهم في احكام منع وعن ابي يوسف من اتخذ دارة حماما وما ذى الجيرة ان من دخانها فلهم منع الا ان يكون دخان الحمام مثل دخان الجيرة ان وانه خلاف اصل الامام اراد ان يتخذ خراشا في بيت لم يكن في القديم ويضر ذلك بدار جاره ضررا ينافي ان عدل دورانه او رجع دورانه يوهن الحايطة فانه يمنع من ذلك ان كان يتصرف في ملكه وانه خلاف قول الامام ان من تصرف في ملكه ليس للآخر منع وان كان يتضرر به ولكن المشايخ افوتوا بالمنع اذا كان فيه ضرر بين ويعمم

ويعتصمهم فيقول الامام اراد ان يزرع في ارضه ارضا ولا اشك في خراب ارضه
جاره التي هي اسفل من ارضه في قصر قال ابو بكر ان علم انه ليس في ارضه منقور
الماء ليس له ان يزرع هناك زرع لا يجمل الماء الذي يسقي وان كان قد يجمل
الا ان جوار ارضه يخرج منه الماء ونودي الندوة الى دار جاره ليس له ان
يمنعه من الزرع عند اراد ان يتلاصقا جعل احدهما جرح الدارين في داره
اصطبل او كان في القديم مسكنا وفي ذلك ضرر على صاحب الاخرى قال ابو القاسم
اذا كان وجوه الدواب الى الجار لا يمنع وان كان حوافرها اليه فله الجار
منعه وانه خلاف جواب الكتاب وعن الامام ان رجلا اشك اليه من بين
حفر جاره في داره فقال احفر في دارك بقرب ملكك البئر بئر بالوعة
تفعل وكان يتجمل البئر الاولى بئرا فستر ان في مسكة الاصطبل
لا يمنع كيف ما كان وجوه الدواب ثم اذا خربت دار الجار وعلم انها خربت
بسبب الاصطبل هل يمنع رت الاصطبل قال ظهير الدين لا يمنع لانه غير
متعد في ادخال الدواب بخلاف ما اذا ساق الدابة الى زرع غيره حتى تسد
لانه في السوق متعد اراد ان يزرع في داره اشجارا قيل ان كان قريب
من حايطة جاره بحيث يصل ماؤها اليه يمنع وجواب الكتاب ان له الغرس
مطلقا وليس للجار منعه رجل له بيت حايطة بينه وبين جاره فصاحب
البيت يريد ان يبنى فوق هذا البيت غرفة بجنب هذا البيت ولا
يضع الحطب على هذا الحايطة ان يبنى في حديقته من غير ان يكون معتمدا
على الحايطة المشتركة لم يكن للجار منعه رجل له سباط قديم فوق سكة
غير نافذة واحدا طرف جذوعه على جدار المسجد فرفعه ويريد ان يضعه
ارفع من غير ان يحدث على جدار المسجد بناء ويمنعه اهل السكة ان كان
هذا هو الجدار الذي بين السكة والمسجد فاهل السكة في ذلك شركاء
اذا كان سكة الهم وان كان هذا الجدار غير الجدار الذي هو سكة
السكة فليس لاهل السكة في ذلك كلام **سائل في اصلاح**
المشترك رضى ما بين رجلين خربت كلتا حيت صارت محرا لا يجزى
على العمارة وتقسيم الارض بينهما ولو كانت الطاحونة قايمة بنيرانها
واداتها الا انه قد ذهب شئ منها او ذهب بعضها بجيرة الشريك
على ان يعمر مع الشريك فان كان معرا قيل للشريك انفق انت
ان شئت ويكون نصف ذلك وينبغي لشريكك وكذا الحمام اذا صار محرا

قسم بينهما وان اكر شئ من اجبر على عمارته وكذا الى اوطاعه جذوع فهو كعلو
 وسفل ينهدمان كان لصاحب العلوان بيني السفلى والعلو ثم يمنع صاحب
 السفلى حتى يرد عليه ما انفق كذا هنا طاحونة مشتركة اتفق احدهما
 في ممرتها بغية اذن شريكه فليس بمشتركة وعن محمد بن حاتم بين اثنين انهدم
 منه بيت وكساج الى قدر وممرته والى شريكه ان يبنى للاجبره ولكن يقال
 للآخر ان شئت فابنه انت ثم آخره وحذ من علة نفقتك ثم يصير ان فيه
 سوار ومن الجب يوسف في حمام بين اثنين هدمه احدهما كله ثم غاب فبناه الآخر
 فاذا جاء الذي هدم فصاحبه بالخيار ان شاء ضمنه نصف قيمة ما كسر
 ويغرم نصف قيمة ما بنى فيكون بينهما وان شاء ضمنه نصف قيمة الاول
 ويقال للذي بنى اهدم بناءك حتى يقسم الارض بيكما احد شريك زرع
 ابي ان يتفق عليه لم يجبه كل واحد للآخر اتفق انت وارجع نصف
 النفقة في حصته شريكك او صير لرجل يتخل ولاخر بنهما فالنفقة على
 صاحب النمرة وان لم يثمر سنة فابى صاحب النمرة الاتفاق فانفق صاحب
 الرقبة بقضا او غير قضا ثم اثمر في سنة اخرى فصاحب الرقبة
 يرجع بما انفق ولا يكون متبرعا ودفع ثل المعاملة فمات العامل في بعض
 السنة فانفق رب النخل بغية امر النخل لا يكون متبرعا ويرجع به في النخل
 وكوانفق في غيبة العامل كان متبرعا الا ان يكون بامر القاضي كذا
 جارية او حيوان بين اثنين احد شريك يحرث ابي السقي يجبه وان فسد
 قبل الترافع السلطان ناضمان والاصل في هذا النوع ان كل من اجبر على
 الفعل مع صاحبه فاذا فعل احدهما فهو متطوع وكل من لا يجبه فليس
 بمنطوع وعلى هذا انه يري رجلين كراه احدهما او السفينة يتخوف فيها
 الغرق او حمام ضرب منه شئ قليل او عبد بين اثنين حتى فذاه
 احدهما فهو متطوع لانه يجبر شريكه اما الذي له غرفة فوق بيت
 رجل اذا انهدم ما كانا يجبه صاحب البيت على البناء فاذا بنى صاحب
 الغرفة السفلى لم يكن متطوعا بعض شريكه الشراي الكرى فامر الحاكم
 الاخرين ان يكرؤا فلام ان يمنعوه من شرب النهر حتى يدفع حصته
 في قول ابي ح وابي يوسف **سبل الانتفاع بالاجبان المشتركة**
بين الحاضر والغائب او بين الحاضرين قال محمد في الارض
 والكرم بين حاضر وغائب او بالغ وتبين برفع الامر الى القاضي وان لم يرفع
 من

الى

ففي الارض لوزن حصته بطيب وفي الكرم يقوم عليه فاذا ادرت النخل بجميعها وياخذ
 حصته ويوقف حصته الغائب فليس به ذلك ان شاء الله فاذا اقدم الغائب
 فان شاء ضمنه القيمة وان شاء اجازة ولو ادى الخراج كان متطوعا وان لم يقدم الغائب
 فنصيبه كاللقطة غاب صد شريكه او غيره مقسومة بسبع الحاضرين يكن بقدر حصته
 فيسكن كل الدار كذا دم بين اثنين غاب احدهما فلم يضر ان يستخدم حصته وفي
 الدابة لا يركبها الحاضر للنفقة وفي الركوب احد في عبد يستخدم بغية اذن شريكه
 في مات في خدمته لا يضمن وفي نوادر هثم يضمن واذا ركب الدابة استعمالها في
 الركوب او حمل المتاع بغية اذن الشريك ضمن نصيب شريكه احد الشريكين
 بنى في الارض بغية اذن الشريك فملك شريك ان ينقض البناء لان له النقص
 في نصيبه وانما يبر غير ممكن والغرس كذا وقيل يقسم الارض بينهما في وقع في
 نصيب من لم يبن له ان يرفعه او يرضيه بالقيمة **سبل الممايا**
 واربين اثنين نياها فيها على ان يسكن كل واحد منزلا معلوما ويواجه
 فمواجهين ولا حاجة الى بيان المدة وان تهايا من حيث الزمان على ان يسكن
 هذا يوما وهذا يوما ويواجه بهذا سنة وهذا سنة ففي السنة جائز في
 ظاهم الرواية لكن متبراضهما اما لا يجبه ان عليه وفي المواجهة اختلف
 المشيخ والظاهر انه يجوز فان استوت الخلتان فيها وان فصلت في نوبة
 احد هما شتة كان في الفضل او به نوبة كذا التماي في الدارين على السنة والعلية
 جائز قيل هذا اذا تراض اما عند طلب احدهما لا يجبه عند الامام لان عنده
 قسمة الجيرة في الدور لا يجبر في كذا القسمة بالتماي في دور الشريكين ان
 الاظهر انه يجبر الا ان في الدارين اذا اعلنت ما في يد احدهما اكثر لا يرجع
 الاخر عليه بشئ كوفي الدار الواحدة اذا اعلنت في نوبة احدهما اكثر
 يشتر كان في الفضل طلب صد ربي عبد الممايا في الخدمة وابي الاخر
 فالقك بجيرة تمايا في بوفرة على ان يكون عند كل واحد منهما خمسة عشر
 يوما يجلب لبنها في هذه الممايا باطلة ولا يجل فضل اللبن لاحدهما
 وان جعل في حل الا ان يستهلك صاحب الفضل فضله ثم جعله في
 حل في حل لان الاول حصته المشاع في الجيرة والثاني هبة الدين فيجوز
سبل حجارة الحائط المشتركة او الوضع عليه **والتصرف**
فيه جد اربين كرمين لرجلين انهدم فاستعدى احدهما الى السلطان
 لما بي صاحبه البناء فامر السلطان بتناء برضا المستعدى ان يبنى الجدار

لا تقيس دينه بغيرة
 وهو غير مضطرب فيه

لا تبيع ملكا بغير بيعه
 سرج

ان الدار والى دم لا يقدر بسلانه
 لان الناس لا يتفادون في الجوارح
 الدابة فان يخلو في مختلف
 والاعمال

عليه ان ياخذ الاجر منه يبنى ياخذ الاجر من صاحبه الكرمين لا احد شر كي حايط انهدم
ان يمنع من البناء ان شاء فاسم ارض الحايط نصفين ولو بنى احد هما ليس
ان يرجع على شريكه لانه ليس له ان ياخذ به البناء ليس لصاحب العلو اذ
انهدم السفلى ان ياخذ صاحب السفلى بالبناء لكن يقال لصاحب العلو ان
السفلى ان شئت حتى يبلغ موضع علوك ثم ابن علوك وليس لصاحب
السفلى ان يركن حتى يعطى قيمة بناء السفلى وادوا العلو يركن علوه والسفلى
كالرهن في يده ولا يشبه الحايط لان ارضه تقسم اما السفلى فلا وسقف
السفلى بكل الاله لصاحب السفلى ولصاحب العلو سكنه حايط انهدم
لا احد هما عليه جزوع دون الآخر فاخذ صاحب الجذوع شريكه بالبناء فابى الآخر
وقال ان شئت اقسما ارض الحايط وان شاء احد هما البناء والاخر فتمت
ارض الحايط ينقسم بينهما نصفين وكذا اذا كان لاحد حيطان عورق فطلب
من جاره البناء والى الاخير فان شاء احد هما ان يبنى في ملك نفسه فعل
وقيل في زماننا يجبر لانه لا بد من ان يكون بينهما حائط جزع والاول قول علمائنا
وهو القياس وان بناه احد هما بغير اذن شريكه يكون متطوعا اذ الم
يكن لهما عليه جمولة اما اذا كان لهما عليه جمولة فانهدم فبناه احد هما
والى الآخر لم يكن الباني متطوعا وهو يوضع جمولته ويمنع الذي لم يبن
عن وضع الجمولة حتى ياخذ ثلثه نصف ما اتفق وهو قول اصحابنا
وقال ابو بكر ان كان الحايط عريضا بحيث لو قسمت ارضه نصيب مقدار
ما يبنى عليه بناء محكما فهو متطوع في بناءه وان كان بحال لو قسمت
لا نصيبه مقدار ما يبنى عليه بناء محكما لا يكون متطوعا وله ان يرجع
على شريكه بنصف ما اتفق ان اراد ان يضع عليه جذوعه وعن محمد
انه يرجع في الحالين لان له حق الوضع على جميع الجدار في الحالين قال
ابو الليث انما يرجع اذ ابني بامر الحاكم اما بغير امره فلا يرجع بشئ
بمقتضى العلو والسفلى اذا انهدم ما فبناه صاحب العلو بغير امر
صاحب السفلى والى وهو متطوع قال الرهذواني في حايط لهما عليه
جمولة فسقط فبناه احد هما بما له بغير اذن صاحبه له منع صاحبه
من وضع الجمولة حتى يعطيه نصف قيمة الحايط مبني لحق القرار وان
بناه باذنه ليس له منعه لكن يرجع بنصف النفقة التي ذهبت له
هذه اذا كان الحايط ممثله لو قسمت ارضه لا يصيب كل واحد ما يبنى

حايط

حايط بمكنه وضع الجمولة عليه اما اذا كان نصيبه ما يبنى عليه مثل ذلك الحايط
فان يبنى باذنه فالجواب الاول وان يبنى بغير اذنه فله منع حتى يصطلي بشئ
جدار بين اثنين انهدم واحد هما غايب فبني الحاضر في ملكه جدارا
من حشب ويبنى موضع الحايط على حاله ثم قدم الغايب واراد ان يبنى
في موضع الجدار القديم جدارا من حشب والى الآخر ان اراد ان يبنى
على طرف الحايط مما يلي جاره ويجعل ساحة اس الحايط الى ملكه ليس له ذلك
وان اراد ان يبنى حايط في غلظ الاول وادق لكن في الوسط ويبدء الفضل
من ارضه نصفين على شريكه ونصف مما يليه فله ذلك حايط بين اثنين
فاراد احد هما رفعه ليصل الى الآخر يبنى ان يقول لصاحبه ارفع حمولتك
يا سطوانات ومحمد ويملكه ويجبره ان يرفع في وقت كذا او بغيره
على ذلك فان فعل والا فله هذا ان يرفع الجدار وان سقطت حمولته
فلا ضمان حايط بين اثنين والابن من سقوطه فاراد احد هما النقص والى
الآخر يجبر على نقضه جدار بين اثنين لا احد هما عليه جمولة فمال الى احد هما
وتقدم اليه الذي له الجمولة برفعه فاشهد عليه فلم يرفعه حتى انهدم
واضر لصاحب الجدار فان اقران الحايط بينهما وانه كان تالا محققا وانه
تقدم اليه وانه لم يرفعه معه فاذا فسد من سقوطه شئ بعد امكان
رفعه بعد الاضرار ضمن نصف قيمته وان بناه احد هما واصلى في النقص
على الحايط بغير امر صاحبه فليس له مطالبة صاحبه بذلك الا ان يثبت ان
يحمل عليه اراد احد هما نقض جدار شريكه والى الآخر فقال له صاحبه
انا ضمن لك كل ما ينهدم من بيتك فضمن له ذلك ثم نقض الجدار
بافق الشريك لم يلزمه من ضمان ما ينهدم من منزل المضمون له بنى
تعالى وقال ضمن لك ما يملكك من مالك بعد ما جدار بينهما ثم
بناه احد هما بنفقته والآخر لا يعطيه النفقة ويقول انا لا اضع
على الجدار جمولة فله ان يرجع على شريكه بنصف ما اتفق وان لم
يضع غيره الباني الجمولة لانه كان له حق الوضع ولم يصح متطوعا وهو
كالامور وسبيله سبيل العلو والسفلى وصاحب العلو اذ ابني السفلى
فله ان يرجع بما اتفق على صاحب السفلى وان كان صاحب السفلى
يقول لا حاجة لي الى السفلى وقيل في مسألة الجدار ليس له ان يرجع
لكن يمنع صاحبه من الانتفاع به حتى يوفيه حقه نقض الشريك الجدار

الذي بينهما فإرادتهما ان يرفعوا طولهما كان ليس للشريك ان يمنع
 الا ان يكون شيئا خارجا عن الرسم لان اسفل الحائط والارض مشتركة
 بينهما ولو هدموا الجدار وارادوا احدهما بناء والآخر منع لم يكن له ذلك
 فكذلك اذا اراد ان يزيده هو مشترك فيحتج الى رضا الشريك
 اما اذا هدموا الجدار ثم امتنع احدهما عن البناء بحجة واذا انهدم
 لا يجبر لكن يبنى الآخر ثم يمنع عن الانتفاع به حتى يستوفي نصف
 ما اتفق ان اتفق بامر القاضى وينصف قيمة البناء ان اتفق بخلافه
 اتفق ونحن نجد في حايطين اثنين قد راقية فإرادتهما ان يزيده
 في طولهما والآخر فله منع قال ابو القاسم حايط لاجل رجلين عليه
 حرفة وللآخر عليه سقف بيت فهدما الحايطين من اسفله ورفعوا اعلاه
 بالاساطين ثم اتفقا وبنياه فلم يبلغ البناء موضع سقف هذا الى
 صاحب السفلى ان يبنى بعد ذلك لا يجبر فيه جاوز ذلك جدار
 بين رجلين وبيت احدهما اسفل وبيت الآخر اعلى قدر ذراع او
 ذراعين فانهدم فقال صاحب الاعلى لصاحب الاسفل ابن الى جدار
 بيتي ثم يبنى جميعا ليس له ذلك بل يبنياه من اعلاه الى اسفله قال
 ابو الليث ان كان بيت احدهما اسفل بربعة اذرع او نحو ذلك
 مقدار ما يمكن ان يتخذ بيتا فاصلا على صاحب الاسفل حتى ينهى
 الى موضع بيت الآخر لانه بمنزلة الحايطين حايطين اثنين انهدم
 جانب منه وظاهر انه ذو طاقين متلاصقين فيهدم احدهما ان يرفع
 جداره وينزع ان الجدار الباقي يكفيه للسترة بينهما وينزع الآخر ان
 جداره اذا اتقى ذائقة واحدة يهدم وينهدم فان سبق منهما
 اقراران الحايطين بينهما قبل ان يتبين انهما حايطان وكلا الحايطين
 بينهما وليس لاحدهما ان يحدث في ذلك شيئا بخلافه ان شريكه
 وان اقراران كل حايط لصاحبه فلكل واحد ان يحدث فيه ما احتج حايط
 بين اثنين لهما عليه جملة وكان من وجه احدهما طاق في الحايط
 فاراد صاحب الطاق ان يجعله خزينة توضع فيها الاواني والاشعة
 فمنعه جاره ان يان طاقا مرتفعاً عن الاساس ليس له ان يحدث
 فيه حدا بخلافه ان شريكه وان كانت خوخة في اصل الحايط في الارض
 وانما هو شئ مشترك عند ما يبنى فان كان الذي في جانبه مقورا بان ذلك الموضع
 بينهما

وقيل له ان يمنع
 منه رفعه اطول
 لانه تصرف في
 مشترك

بينهما لم يكن له ان يحدث في ذلك حدا بخلافه ان صاحبه وان ادعى ذلك لنفسه
 فله ان يصنع من ذلك ما يشاء ما لم يتضرر شي من البناء جدار بين اثنين لهما
 عليه جملة وجملة احدهما اسفل من جملة الآخر فإرادتهما ان يرفع جملة ويطعن بارتفاع
 جملة صاحبه فله ذلك وليس لصاحبه منع ولو كان جملة احدهما في وسط
 الجدار وجملة الآخر في اعلاه فاراد صاحب الاوسط ان يرفع جملة في اعلاه الجدار
 فان كان الجدار من اسفله الى اعلاه بينهما ولا يتضرر الاعلى به فله ان يفعل ذلك
 وان كان يتضرر فلا وان كان لاحدهما عليه جملة دون الآخر في الذي لا جملة
 له ان يرفع على هذا الجدار مثل جملة شريكه ان كانت جملة عليه محدثة
 فللاخر ان يرفع مثله وان كانت قديمة لا قال ابو الليث ان كان الحايط
 يحتمل ذلك له ان يرفع مثل جملة مطلقا فان اصابا بالوا ان كانت
 جذوع احدهما اكثر فلاخر ان يزيده في جذوعه ان كان يحتمل ذلك من غير
 شرط القديم والحديث وان كان الجدار لا يحتمل المحملين فان اقرار الحايط
 بينهما يقال لصاحب الجمل ان شئت فخط حملك ليستوى مع صاحبك
 وان شئت فخط عنه ما يمكن شريكك من الحمل لان البناء الذي عليه ان
 كان بناء بخلافه فاصاحبه فهو مستعظم وان كان بناء بامر صاحبه فهو
 عارية الا ترى ان دارا بين رجلين واحد منهما سكنها فاراد الآخر ان يسكن
 معه والدار لا يبيع سكنهما فانها بينهما بان فيها كذا هكت وهو المختار
 لرجل بناء على حايط بينه وبين غيره فاراد ان يحول الجذوع من الايمن
 الى الايسر ليس له ذلك وان اراد ان يرفعها عما كان فذلك لان
 الاساس يحتمل ما لا يحتمل راس الحايط وان اراد ان يسفلها من اعلى
 الحايط الى اسفله لا بائس به لانه لعل ضررا اراد احدهما شريكه جدار ان
 يزيده البناء عليه فان كان الملك لهما لم يكن لاحدهما ان يزيده عليه
 بخلافه ان صاحبه حايط لرجل عليه جذوع شخصة فوار جاره فإراد
 صاحب الدار ان يقطع رؤوس الجذوع بنظر ان كان يحال يمكن البناء عليه
 لطولها ليس له ان يقطع لانه ان كان لا يقدر على البناء عليها للعلو
 يقدر في الثاني بان تصير ملك الدار ملكا له ولكن صاحب الدار ان
 فيها رؤوس الجذوع ايضا لا يمكن ان يبنى عليها شيئا وان كانت صفرا
 يقدر على القطع لانه يعلم ان الاخر لم يكن لاجل البناء عليها فكان اخراجها
 بخلافه فيقدر على قطعها صاحب الدار **مسألة** في قسمة الشريك وفيها

**الصبرة بغير حضرة
الدعوى**

وبين او غائب او صغير وفيها قسمة المخرج اراد وقسمة التركة
فيها دين فالجيلة ان يضمن اجنبي باذن الغريم بشرط ابراه الميث حتى يصير
حوالة فينتقل الدين الى ذمة الجاهل عليه فتخلو التركة عن الدين وتلد اذا
ضمن بعض الورثة بشرط ابراه الميث ورضي الغريم ثم اقتسموا فينفذ
في راد نقيض القسمة واذا اجاز الغريم القسمة التي قسمها الورثة ثم اراد نقضها له ذلك
وكذا اذا ضمن بعض الورثة دين الميث ورضي به الغريم الا ان يكون الضمان فيكون
بشرط ابراه الميث لان الدين قائم بعد الاجازة اقتسمت التركة
ثم ظهر دين او وصية بالغ لا بالربع والثالث انتقضت القسمة الا اذا
قضوا دينه ونفذوا الوصية الا ان ينفذ القسمة وان كانت الوصية بالثلث
او الربع لا ينفذ القسمة الا برض الموصي له فان اراد واعطى ثلثه من مال آخر فان
قضى احدهم لم يرجع على التركة انتقضت القسمة الا ان يتطوع او يقضوا
او يقضي الغاضي الا ان لا يبطل القسمة ادعى بعض المقتسمين من الورثة ديناً
على الميث واقام البينة قبلت ونقضت القسمة ولم يكن قسمة ابراء
عن الدين فان مالوا ادعى غيباً من التركة بعد القسمة حيث لا يسمع
دعواه لان حق الوارث متعلق بالصورة مع المعنى فاقامه على القسمة
اقراره بعدم اختصاصه بالعين وحق الغريم لم يتعلق بالصورة
فاقترقا قسمة الكورثة الدين على وجهين اما ان يكون الدين للميت او
عليه فان كان للميت فاقسموا الدين والعين او شرطوا في القسمة ان
يكون الدين لاحدهم والقسمة فاسدة وان اقتسموا الدين بعد قسمة
الاعيان لا مشروطة قسمة في قسمة الاعيان فقسمة العيان ماضية وقسمة
الدين باطله لكون الدين معدوماً حقيقة والان القسمة تنعكس لا كمال
المنفعة والاوجه له في الدين هذا اذا كان الدين للميت فان كان عليه
فاقسموا على ان يضمن كل واحد منهم او واحد فان كان الضمان مشروطاً
في قسمة الميراث فالقسمة فاسدة وان لم يكن مشروطاً بان ضمن بعد
القسمة فان ضمن على ان لا يرجع او ضمن وسكت فله نقض القسمة لانه
قام مقام الغريم وللغريم نقضها الا ان يقضوا فكذا من قام مقامه
طلب المحض ان قسمة الميراث واقام البينة على الموت والقيضي
يقسم ويجعل احدهما خصماً عن الغائب وان حضر واحد واقام لا يقسم
وان حضر واحد ومنه صغير ينصب عن الصغير وصياً ويسمع البينة
ولس شرط

في القسمة ضمنية
به اذا ادعى وان
ضمن على ان يرجع
سم

ولس شرط مع حضور واحد من الورثة حضور الصغير نصب الوصي لان الصغير
ان تجز عن اجواب وانقصوه لم يجز عن حضور فيشترط الحضور وهذا
يدل على ان من ادعى على صغير حضرة وصيه في غيبة الصغير لا يصح ثم انما يقسم
بطلب المحض من او حاضر مع وصي الصغير اذا كانت التركة في يد المحض اما
اذا كان شئ منها في يد الغائب او يد مودعه او في يد ام الصغير والصغير
غائب لا يقسم وان كان الحاضر اميناً اقتسم الورثة الا بالمرأى ومنهم صغير
او غائب لا ينفذ الا باجازة الغائب او ولي الصبي او بحجة الصبي اذا بلغ
ولومات الغائب او الصبي فاجازت ورثته نفذت عند أبي ح وابي يوسف
خلاف الجهد التسم الشراك فيما بينهم ومنهم شريك صغير او غائب لا ينقض
القسمة فان امرهم القاضي بذلك صح اذا كان المكيل والموزون بين
حاضر وغائب او بالغ وصغير فاخذ الحاضر والبائع نصيبه فانما ينفذ قسمة
من غير خصم بشرط سلامة نصيب الغائب والصغير حتى لو هلك
ما بقي قبل ان يصل الى الغائب فانه يهلك عليها ما صبرة مشتركة بين
الدعوى والمزاع فقال الدهقان للمزاع اقتسمها وافرز نصيبي
فقسم المزاع حال غيبة الدهقان فحل نصيب الدهقان اليه
فلما رجع اذا هلك ما افزره لنفسه فله يهلك عليها وان قسم الصبرة
وافرز نصيب الدهقان وحل نصيب نفسه الى بيته او لا فلما رجع
اذا هلك ما افزره للدهقان فله يهلك على الدهقان خاصة
سائل دعوى الغلط في القسمة ادعى احد المقتسمين الغلط
في القسمة من حيث القيمة يعني اذا ادعى غيباً فان كان ليسر اجبت
يدخل تحت تقويم المقومين لا يسمع دعواه وان كان فاحشاً فان كانت
القسمة بالقضاء لا بالتراضى تسمع بينته بالاتفاق وان كانت بتراضى
الخصميين تحيل لا يسمع كما في البيع وقيل يسمع وهو الاصح وذكر في بعض
المواضع ان القسمة متى كانت بالتراضى لا يسمع دعوى الغائب وهذا ظاهراً
اذا لم يقر بالاستيفاء اما اذا اقر بالاستيفاء لا يسمع دعواه الغلط والغائب
الا اذا ادعى الغصب في يسمع دعواه وقيل دعوى الغلط في القسمة
على خمسة اوجه اما ان يدعى احدهما القسمة وانكر الآخر او قال احدهما صابني
في القسمة سئون ذراعاً هذا او صابك اربعون ذراعاً هذا او قال
الآخر لابل اصابني ذاك او اتفق ان لكل واحد حشيتين لكن قال احدهما
انك قبضت ستين وانا اربعين وقال الآخر لابل اخذ كل واحد منا

لا ذكرك من جانيه

خمس في الوجوه الثلاثة يتخالفان واثباتهما لكل لزوم دعوى صاحبه وان
 حلفا تراد القسمة ولو ادعى احد هما الغبن في القسمة لا يلتفت اليه
 كما في البيع وهو الوجه الرابع ولو ادعى احد هما بعد ما اقر بالقسمة ان
 صاحبه نصيب شيئا من نصيبه فهو ودعوى نصيب شي آخر سواء قايمة
 عليه واليمين على الآخر قسمة الثمان بالاحمال وقسمة العنب بالوزن
 بالقبان او الميزان صحيح مات عن زوجة وبنت واه فخرجت المرأة
 بشئ يقسم الباقي على سبعة للبنت اربعة وللأخ ثلاثة بيت فيه
 حكاما وقع في نصيب احداهم ولم يذكر لحكامات وقت القسمة فهاى
 بينهم كما كانت فان ذكر وما فان كانت لا يؤخذ الا بصيد القسمة
 فاسد كرم بين اثنين اقسامه نصفين فان لم يتولوا هذا النصف
 لفلان بكل فليكن وكثيره او بما فيه من الاعناب والثمار فان الاعناب
 والثمار يقع بينهم مشترك كما كانت القسمة في مستوى الاجزاء استيفاء
 وفي مختلف الاجزاء مبادلة بينهما حنطة او دراهم او ثياب من جنس
 واحد فمئة احد هما نصيبه جاز كرحنطة بين رجلين ثلاثون ردى عشرة
 جتة فخذ احد هما ثلاثين والآخر عشرة وقيمة العشرة مثل قيمة
 الثلاثين لم يجز ثباتها في محل على ان يأخذ كل واحد منها ما كان فيه وثمنها
 لم يجز كذا البقرات والغنم يقسم للصغير ابوه او وصيه او وصى ابيه
 او جده او وصى جده او ينصب له الحاكم وصيا او امينا قسمة التركة
 فقامت بينه على المهر تنقضي القسمة كدين وارتب آخر **كتاب الشرب**
 بيع الارض مع شرب ارض اخرى اخلف المشايخ فيه وفي الامم لا يجوز ان يلف
 شرب ان بان سقى ارضه به قبل يضمن وفي الامم لا من كانت في ارضه
 بيتا وعين ماء له منع الناس من الدخول في ارضه الا ان يكون بالناس
 الى ذلك حاجة ولا يجزون ماء غيره فيكون عليه اباحته ماء ما شفاهم
 ومواشيهم وليس عليه اباحته لزومهم وكرومهم واذا منع الحاج الى
 الشفة من الدخول في ملكه يقال له اما ان ياذن بالدخول او احمله اليهم
 فان امتنع عن احد هذين لهما ان يقاتلوه بالسلاح ولو كان له ماء مملوك
 يقال له بدون السلاح قال كرجل اسقني يوما من نهارك حتى اسقيك
 يوما من نهرى لم يجز وكذا لو جعله مقابلا بثوب او جعد ولو اخذ الثوب
 او العبد رده ولا شئ عليه بما انتفع ولو اوصى بان يستقى من ارضه
 مدة معلومة جاز اراد ان يدخل الماء في داره ويجريه الى بستان له فللمجير
 منعه

وادعى احد
 الشفعة
 لا يجوز
 ان يلف
 الارض
 مع شرب
 ارض اخرى

منعه ومن محمد لا بأس باتخاذ البستان بما الشفة اذا كان لا يضر باهل الشفة
 لا بأس بغرس الاشجار على نهر الشفة اذا لم يضر بالطريق ولكن ان يمنعه
 استأجر احد الشرب من نصيب الشرب بينهم كل شرب شئ معلوم ويقوم على
 النهر جاز ليس على اهل الشفة من الكرى شئ كوى الثورات وخوخه على السطح
 نهر الشفة اذا كان يجري في دار رجل فاصلا على صاحب المجرى شهر كبير ينشعب
 منه نهر صغير فثبت فوريته النهر الصغير لم يجز نفقة الا على اهل النهر
 الصغير نهر بين قوم قوم امتنع بعضهم عن كربه فالحاكم بائرا الاخرين ان
 يكروه ولكم ان يمنعوا الشريك عن الشرب حتى يتخرج اليهم حصته ارادوا
 الكرى عليهم ان يكروه من اعلاه الدجلة والفرات والانهار القطيعة اذا
 جزرت فليس لمن عليها ان يقطعها ويضمها الى ارض نفسه حبل ابو يوفى
 عن نهر حر وهو نهر عظيم اتخذ رجل ارضا كانت مواتا وكري لها
 نهر فوق نهر مرو في موضع ليس بملكه حدود الماء اليها من ذلك الشربة
 قال ان كان يدخل على اهل مرو ضرر في ما بينهم فليس له ذلك فثبت
 من عروق شجرة له في ارض غيره فهي لصاحب الشجرة الا اذا انتما صاحب
 الارض وسقاها ثلثا شرب من الزرع فثبت واذا زرع فالزراع بين
 صاحب الارض والاكار على قدر نصيبهما وان سقاها رب الارض
 وقام عليه حتى ثبت فهو له فان كان للمخيمه فعليه قيمة نصيب الزرع
 في الاقطار **كتاب الاشربة** خاف في الشربة الهلاك من العطش رخص
 له في شرب الخمر قدر ما يبرده ظمائه ولا يجوز التداوى به لاحد على شرب
 غير الخمر ما لم يكن تقطيع الذبيب والتمر اذا غلا واشتد حره وسمى
 هذا سكرا وصورة الكفيع ان يترك الذبيب في الماء اياما حتى
 يستخرج حلاوته ثم يطبخ اذنى طبخة المطبوخ اذنى طبخة من الزبيب
 والتمرى اذا غلا واشتد كالمثلث من العنبى وعن ابي يوسف اذا اراد
 شرب النبيذ قال قد حرم منه حرام قال محمد بن مقاتل لو اعطيت له نيا
 خذ اقية ما شربت المسكر ولو اعطيتها بخذ اقية ما افقت بحرمه
 النبيذ التمر والذبيب اذا كانا مطبوخين شرب تسعة اقداح من
 النبيذ التمر فاوجز العاشر فكم لم يجز لان الشربة نصف الى الآخر وضع
 في الشمس حتى ذهب ثلثها لا بأس به كذا اذا اطلقت الحابسة بالحدود
 وجعل فيها مضت مدة لم يشرب ولا بأس به انما اذا طبخ حتى

ذهب ثلثا لم يجل حط الماء بالعصية فطبخ حتى ذهب ثلثا بجملة نه يكون له
 المنصف لأن الماء أربع عليا فيكون المنصف من العصية أقل من الثلثين
 والمخذ من الحنطة والشعيرة والذرة والعل والنابن حلال وندره نحر دروي
 الخمر ولا يحدث ربه مالم يكره كراهية لبن الرمان قولان لا بائس بان
 يستعط الرجل بلبن نبات آدم وشربه ذقت في العصية فارة
 فماتت واخرجت قبل النفخ وتكررت حتى صار خمر ثم تخللت او خللتها
 فانه يجل به في بعضهم **كتاب الصلح** زوج وام واخ لاب وام واخ
 لام فاخرج الزوج بالصلح بقسمهم الباقي على ثلاثة أصطلي بعض الورثة عن
 نصيبه على فضة معلومة وفي القسمة الفضة وغيره فاما لم يكن حتى يعلم ان الفضة
 التي هي بدل الصلح اكثر من نصيب المصلح من الفضة الممتدة وكذا اجتهادنا
 عن الربوا ولا يمكن تجويزه بطريق الابراء لان الابراء عن الاعيان لا يجوز
 فعمل هذا ادعى عيانا ودينارا بهم ونصالحا عن الكل بدراهم انما يجوز
 اذا كان بدل الصلح اكثر من الدراهم الدين اذا كان لرجل على آخر الف
 درهم دين ففضاه اياه درهم كجهولة الوزن لا يجوز ولو اعطاه
 على وجه الصلح جاز وان كان مجهولا ولا يحتمل ان المعقوض اكثر من غيره
 الف درهم فصالحه منها على خمسة مائة جاز ولو باع ما في ذمته بخمس مائة
 لا يجوز اصلا ادعى على آخر الف فانكر فاصطلي على عشرة دنانير فافترقا
 من غيبة قبض لم يبرح لانه صرف في زعم المدعي ادعى على آخر مائة درهم امانة
 في يده فاصطلي على عشرة دنانير وقبض المدعي الدنانير ولم يبرح عليه
 الغصب في الدراهم فان كان المدعى عليه موقرا بما ادعاه المدعي فالصلح باطل
 لا قبضه الاول امانة فلا ينوب عن قبض الشراء وان كان جاحدا لا يجوز ان قبضه
 الاول اغصب في زعمه فنوب عن قبض الشراء احذر في الدين صلح عن خصمه على ثوب
 ان شاء شريكه اختار اتباع الغريم وان شاء اختار اتباع الشريك فان
 اختار شريكه رجع عليه بربع دينه الا ان يشترط ان يبرع عليه نصف
 بدل الصلح وهو النوب في الاخير جمع شئ من الدين فصالح من جباة على شريكه
 يجوز ويكون حط لصفة الجودة الاصلح فانه لو كانت اجمالا حالة
 فصالحه على الف منه جمة مؤجلا يجوز ولو كانت مصارفة لا يجوز مؤجلا
 من له الدراهم اذا حط عن الجدة غنم عليه او ابراه عن الجدة جاز من له
 الاجل قال لا حاجة لي في الاجل او يبريت من الاجل فالاجل على حاله ولو قال

اي اذا لم يقصد البيع
 سم

اي ان يكون بين الام والاربع
 لاب وام والا لام
 سم

لان الصلح بين
 عن التجزؤ دون
 انك سمي

ويكون هذا حط الصفة
 مجردة وتأخير النفس
 سم

الظلم

ابطلت الاجل وقد نكرت لاجل صار الدين حالا الصلح عن الشفعة لا يجوز
 وتبطل بالشفعة رواية واحدة وفي الكفالة بالنفس اذا لم يجز الصلح عنها
 تبطل الكفالة في اصح الروايات المسروق منه اذا صلح الترتيق على ما في درهم
 ليقرات روق بالشفعة ودفع فان كان المسروق قابلا بوجه ولا فلا الصلح على
 المودع على اربعة اوجه الاول ادعى بحسب المال الا بداع وسجد المودع الثاني
 اذا ادعى الا بداع والاسم للمالك والمودع اقر بالا بداع وسكت ولم يبرع
 الترد او الهلاك فغير هذين الوجهين الصلح عندهم جائز الثالث اذا
 قال هلكت او رددت وحسب المال ساكت او قال لا ادرى فاصطلي
 لا يجوز في قول ابي حنيفة وابي يوسف خلافا لمحمد الرابع اذا قال ضاعت
 الوديعة او رددت وقال المالك لا ابركسته ملكت فاصطلي لم يجز في
 قول الامام وابي يوسف الاول والفتوى على قول الامام وعامة المشايخ لم
 يفرقوا بين ما اذا ابد المالك بقوله استهلكتها فقال ضاعت او رددت
 وبينما اذا ابد المودع بقوله ضاعت فقال المالك استهلكتها وذكروا
 الخلاف فيها وقيل اذا ابد المالك بقوله استهلكتها بجاز الصلح في قولهم
 اومي بعلقة عبده فصالحه الورثة على درهم اقل من الغلبة جاز قال كوكي الدم
 صالحك من دمي على الف درهم فقال قبضت الصلح في نصف بخسامة جاز
 الصلح بخسامة صالحك عن دعوى كرم او دار على درهم او صالحك عن مائة على
 نصفها فالقبض قبل الافتراق ليس بشرط اشترى ضيعة ثم باعها بالبيع
 من آخر وسلم اليه فاراد الاول ان يخاصمه فقال لك صالحك على كذا وانكرت
 الضيعة في يدي ففعل جاز ونصير الضيعة ملكا للثاني صالحك على ثياب
 في الذمة ان ضرب اياها جاز جعل داره مسجدا فادعاه آخر فصالحه
 هو واهل المسجد جاز اغصب كرا فصالحه على نصف كروا الطعام فاقم
 وهو جاز ولا يطيب الفضل من ان كان جائزا ادعى على مجهول انه
 عبده فانكر ثم صلح على مائة جاز الصلح بعد تحلف لا يجوز ادعى دارا
 فصالحه على عبده الى اجل لا يجوز صلح على الف درهم سود على الف درهم
 نخبة الى سنة والنفقة عندهم كالعديلة عندنا لا يجوز صلح على الف
 درهم الى اجل على خسامة حاله لم يجز صلح على حيوان لم يجز الا ان يكون
 بعينه صالحك على عدوى او ذرعى بغية عنها لم يجز الا اذا اتى بشرائط
 التسم صالحك عن ماله على كيلي او وزني بشرط بيان القدر والوصف

فالصلح بين هذا الصلح جاز
 بينه وبين المودع راجح انه
 خاص بالجلود
 سم

وبيان الاجل المشهور ولو بين الاجل يثبت الاجل صالح عن دراهم على كسبي في
 الذمة واقتصر قبل القبض بطلان صالح عن مائة دينار على خمسة نسيان كانت
 الدائنة فائمة في يد المدعى عليه وهو مقر لم يصح وان كانت مائة او كان
 منكرا صح صلح عن دعوى دار على سكة بيت منها ابد الم يجوز في
 الشا من صالحه على دراهم الى الحصاد لم يجوز كالمبيع صلح المكره لا يجوز اشترى
 حيوانا فوجده بعينه بياضا فصالحه على دراهم ثم ذهب البياض بطل
 الصلح ادعى ارضا فصالحه على البعض منها لم يبطل الخصومة في الباقي فيها
 على ان يكن هذه الدار والاخر يستخدم العبد جاز اميانا احد هما افضل
 حذمة فتشاهيا على ان يستخدم احدهما الفاضلة سنة والاخر الاخرى سنتين
 جاز وكل واحد منهما ما يقض للمهايا بلا عذر اذ لم يرد التعت ادعى على صبيته
 دعوى في دار او عبيد فصالحه الاب فان لم يكن للمدعى بيعة لم يجوز الا ان
 يصالح على مال نفسه وان كانت له بيعة جاز الصلح على مال ولده بقدر قيمته
 المدعا او بزيادة قليلة اذ كان للبيعة دين على آخر فصالحه الاب على مال
 قليل ولا بيعة له وذلك منكر للدين جاز ان كان الدين ظاهرا ابيته
 او اقرار جاز صلحه على ما يتغابن الناس في مثله وان حط ما لا يتغابن
 فيه ان كان الدين وجب بمبايعة الاب جاز صلحه وضمن قدر الدين
 وان لم يكن وجوبه بمبايعة الاب لم يجوز صلحه وصلى الاب بمنزلة صلح الاب
 وصلى الاب لو صالح عن الفصح في النفس ذكوانه لا يجوز في الجاهل
 الصغيرة ان يجوز صلحه عن الف درهم على مائة فاستحق المائة رجوع
 بمثلها وان كان الصلح على جنس آخر فاستحق فان كان الصلح على دينار
 فلان باخذ مثلها ان لم يتفرقا وان استحق بعد الافتراق بطل الصلح
 وكذا ان كان الدين حنطة فصالحه على الشعير ثم استحق الشعير بعد
 الافتراق بطل الصلح اذ كان له على آخر عشرة دراهم وعشرة اقفزة
 حنطة فصالحه على احد عشر درهما ثم فارقه قبل القبض انتقض الصلح
 بقدر الدرهم الواحد استحق بدل الصلح وهو عشرين رجوع المدعى الى دعواه
 ان كان عن الكاروان كان عن اقرار عاذا المدعى به قوله ابراهيم عن
 هذه الدار وعن خصومته في هذه الدار او من دعوى في هذه الدار
 باطل قال ابراهيم جميع غوماي لم يكن براءة لانه لم يتعين على قوم معينين
 قال لاحق لي قبل فلان يبطل خصومته التي كانت معه قال الخصم انت
 سري

م

م

قف

م

م

الصلح صح

برقوع ابراهيم عن حق في هذه الدار

انت برئ من دعوى علي ان تخلف لي مالي قبلك شي فخلف لم يبرأ وله ان
 ثانيا ساحة اخلف فيها ثلثة فصالح احداهم صاحبه على عبد دفع اليه لانه على البراءة بالحكم
 ولا يرضى الثالث بذلك فمنازعة على حالها والمصالح يخرج عن الخصومة
 ولو اراد المصالح نقض الصلح له ذلك بشرط الجواز في الصلح ثلثة ايام جاز
 صلحه على شي لم يبره فله الخيار اذ اراد كتب في محضر الصلح انه صلح على مال
 معلوم لم يفسخ ما لم يبين قدر المال صلحه من دم عبد على عبد جاز بيع قبل
 القبض صلحه عن دار على عبد الى اجل لم يجوز صلحه من دار على وكيل او
 موزون في الذمة جاز الاستبدال عنه قال اصالحك من دعواك لم
 يكن اقرارا ادعى على ميت مالا او ورثة غيب الا واحد احمك رجلا واقام
 البيعة لم يجوز على الغائبين ويؤخذ من الحاضر ما في يده ولا يرجع هو على
 الغائبين رجل قضى رجلا درهما زيفا فيقال انفق فان لم يرج رد
 على فقيل على ذلك فلم ينفق رده استثنى **كتاب الكفالة**
 الكفالة للغائب لا يقع عند ابي حنيفة ومحمد فان قيل عن المكفول له فضول
 يتوقف على اجازته وان لم يقبل لا يتوقف كقول عن رجل يمال بغير امره
 فبيلغه فاجاز وادى لا يرجع عليه قيل الا انما في اوقض الدين من ماله
 ثم ابي لا يجبر لانه متبرع قال كلفت لك بنفس فلان على اني ان لم اوافك به
 غدا ففعلت الف وقيل المكفول له صح وان لم يقبل الا الف التي اوعيته صلح
 قول ابي حنيفة وابي يوسف محمد ما دون عليه دين اخذه غريمه مخافة ان
 يعتقه مولاه فقال رجل للغريم انا ضامن لما لك عليه ان اعتقه مولاه
 صح قال ما قضى لك او ذاب لك او نزم لك على فلان فهو على فهذا
 كله سواء في عرف كونه يبراد بالزوب والالتزام القضاء مما لم يقض لا يلزمه
 وفي عرفنا الزوب والالتزام عبارة عن الوجوب فاذا وجب بعد
 الكفالة يجب ترجل دفع الى صبيته مجوز عشرة دراهم وقال انفقها على
 نفسك فضمن ان لك الدافع عن الصبيته بهذه العشرة لا يضمن لا
 ضمن ما ليس بمضمون على الاصيل ولو قال قبل الدفع دفع اليه على اني
 ضامن لك براجاز ويصير مستقضا من الدافع انما بالدفع اليه فينوب الاصيل
 وقض الصبيته عن قبضه وكذا الصبيته المجوز اذ اباي شيئا ففعل ان ان التاجر في حق الاصيل
 بالدرك للمستهري ان كفل بعد ما قبض الصبيته التي لا يجوز وقيل يجوز الدين مؤجلا او بغيره في
 كفل عن ان مال عليه الى سنة يجب الكفيل مؤجلا الى سنة وان كان حال على السنة وهو على الاصيل
 الى اجله وعلى هذا كونه الكفيل دون الاصيل حل في مال الكفيل بموته ولا يجمل على الاصيل الا بالمال

قلت سفيان بن عيينة في كل فقه سوف يضمن على المارح ببيع وارسل سفيان بن عيينة

ان والبيعة قائمة فلا ينفذ الغائب بخلاف الغائب فان ذابته سري

لان الاداء يستند الى الكفالة لا الى الاجازة فانه ينفذ الكفيل بهذه الكفالة وان لم يجز الاصيل فوجود الاجازة وعدمه سريان

ان لو كان على شخص دين فوفى ففعل كلفه كلفه في حق الاصيل ففعل ان لا يستحق في حق الاصيل والتاجر عدة اذ لا يضمن الا في حق الاصيل ان لا يثبت ان لا يضمن الا في حق الاصيل

ان لو كان على شخص دين فوفى ففعل كلفه كلفه في حق الاصيل ففعل ان لا يستحق في حق الاصيل والتاجر عدة اذ لا يضمن الا في حق الاصيل ان لا يثبت ان لا يضمن الا في حق الاصيل

ان لو كان على شخص دين فوفى ففعل كلفه كلفه في حق الاصيل ففعل ان لا يستحق في حق الاصيل والتاجر عدة اذ لا يضمن الا في حق الاصيل ان لا يثبت ان لا يضمن الا في حق الاصيل

ان يبيعهم فلا شفعة لهم وان كان الطريق لصاحب الدار او لاهل الدار والسكة
 بان احد ثوبه ولهم منع العامة فلم لاخذ بالشفعة والسكك متى كانت
 في الحطة نافذة فلا شفعة لهم وان احدثوا النفاذ فلم لا شفعة سكة غير
 نافذة وفيها سكة اخرى فباع في السكة السفلى واحد منهم دارا فالشفعة لاصحاب
 السكة السفلى ولو بيعت في السكة العليا فالشفعة للحمل وكذا انهم خاصا بغير
 منه نارا فباعوا ارضها فالشفعة للمنتزعين يكون للشفعة لاصحاب المنتزعين لا
 شفعة في الكردار لانه نقل في الاراضى التي هي على نهر المولى والاراضى التي
 حازها الامام ليست المال ويدفع الى الناس مزارعة بالنصف والثالث فصار لهم
 كردار كالبنا والاشجار والكسرة اذا كسرها بالنسبة حتى صار لهم كردار
 فان بيعت هذه الاراضى فهو باطل وان بيع الكردار وهو معلوم جاز كان للشفعة
 فيها وكذا الاراضى الميمنة اذ كانت الاكفرة يزرعونها فيبيعها باطل وبيع
 الكردار يجوز اذا كان معلوما ولا شفعة فيها الشريك احيى بالشفعة من
 جاز ليس بشريك فيم تحت حياطة بينه وبين البسيع اما اذا كان شريكا فيم تحت
 الحياطة بان بنى قبل القسمة على موضع مشترك كانا شريكا ببيع ارضين
 ورجل ارض ملازق لاحد الارضين قبل للشفيع ان ياخذ التي تلازق ارضه
 دون الاخرى اذا كان الشفيع الاخر يطلب شفعة ما كان لزوج ارضه فان لم
 يطلب يقال لهذا الطالب اما ان ياخذ الكل او يترى وذكر خوام زاده ان هذا
 قول ابي حنيفة الا وادخل في قوله الآخر وهو قولهم ان ياخذ ما كان شفيعه على
 كل حال وبه يفتى ببيع شرط الحياطة للمشتري يثبت الشفعة وكذا لو اقر
 البائع بالمبيع وانكر المشتري فله شفيع الشفعة اذا كانت الدار
 في يد البائع لا ينفذ للشفيع بالشفعة الاجرة المشتري قال المشتري
 بعتك الخيرة فلم يطلب وقال الشفيع طلبت حين علمت قال لولا الشفيع
 ولو قال علمت اليوم كذا او وقت كذا او طلبت وقال المشتري لم تطلب قال لولا
 للمشتري فطلب هذا البكر قال المشتري اشتريت الارض والبائع وهب لي
 البنا وقال الشفيع لا بل اشتريتها ما قال لولا للمشتري **باب الطلب والتسليم**
وما يبطل الشفعة وما لا يبطل ونقص بن الشفيع اذكرت البكر ووجب
 لها الخيار والشفعة فانها تقول خسرتهما جميعا الشفعة ونقصه او تقول اخترت
 جميعا نفسي وشفيعي باع ما شفيع به قبل ان ياخذ بالشفعة بعد ثبوت الشفعة
 بطلت شفيعته ترك التملك بعد طلب الاشارة بلا عذر في الفتوى على قول الجمهور
 ومحمد

ومحمد انه مفدر شهر ان ترك شهر اطلت المشتري يشفيع الى الشفيع واستمر
 كما سله ثم رجع عن ذلك صحح الشفيع اذا ترك الاقرب وطالب عند الابعد
 فان كان الشفيع او الابعد خارج المصير يبطل الشفعة وان كان كلاهما في المصير
 لا يبطل استحسانا الا اذا جاز على الاقرب ولم يبطل تعليق ابطال الشفعة
 بالشرط جائز حتى لو قال سلمت لك الشفعة ان كنت اشتريت لنفسك
 فاذا اشتريتها لغيره كان الشفيع على شفيعته قال الشفيع للبائع او للمشتري
 وهو وكيل الغير سلمت لك ببيعك او شراك فهو تسليم ولو قال ذلك
 لاجته ان كان جوابا للتسؤال يصح وابتداء لا قال للمشتري وهو ما مورس سلمت
 لك الشفعة خاصة ودون الامر فهو تسليم للامر ولو لمشتري دارا لغيره
 او لنفسه فحضر الشفيع وطلب الشفعة ثم قال للمشتري سلمت لك هذه
 الدار او شفيعتها صحح تسليمه ولو قال ذلك للبائع فان كانت الدار في
 يد البائع صحح التسليم وان كان المشتري قبضها لا يصح التسليم قياسا وصح
 استحسانا هذا اذا سلم الشفعة للبائع فان طلب الشفعة منه ان كانت
 الدار في يده له ذلك وان كانت في يد المشتري ليس له ذلك قياسا وله
 ذلك استحسانا ولو كان المشتري قبضها وسلمها الى الامر فقال الشفيع سلمت
 لك دارا المشتري شفعة هذه الدار فهو على القياس والاستحسان ايضا ولو
 طلب جنبى من الشفيع ان يسلم الشفعة للامر فقال سلمتها لك او وجهتها
 لك صحح استحسانا ومعناه لاجلك وشفاعتك اجبة بالمبيع بالوفاء
 ثم علم ان كان باكتن من الف لزوم التسليم وعكس لا يرسل المشتري الى الشفيع
 رسولا صريحا او عبدا او فاسقا او كتب اليه كتابا فكت ولم يطلب
 كان تسلما وان اجبه فضولى فلم يطلب فعلا الا خلافا للمعروف انه
 يشترط العدد او العدة عند الامام خلافا لما يجاز مع الشريك شفيع
 في ظاهم الرواية حتى لو سلم الشريك ياخذ اجمارا ولو سلم اجمارا مع قيام
 الشريك صحح تسليمه حتى لو سلم الشريك لا ياخذ اجمارا سلم الشريك
 المبيع قال الشفعة للشريك في الحقوق فاذا سلم فللمبايعة يفتى للمبايعة
 ان يطلب كما سمع كما يطلب الشريك حتى يثبت ثم اذا سلم الشريك
 يستوفى اما اذا لم يطلب حين سمع ثم سلم الشريك ثم طلب لا يثبت
 اخذ الشفيع بالشفعة وبني فيها ثم استحققت لا يرجع بقيمة البناء بخلاف
 المشتري المشتري اذا تصرف بنقص تصرفه لحق الشفيع والمشتري شراء
 لان المشتري مفدر
 والشفيع لاسم

منه في الحكم مكان واحد

هو

فأشدد اذا تصرف لا ينقض تصرفه لمحق البايع الخاص والعام من النهر في ثبوت
 الشفعة مفوض الى ركن الشفعة ثم حط البايع عن الثمن فله
 الشفعة لا الشفعة للوقوف رجل له دار في ارض وقف لا شفعة له ولو
 باع هو عمارته فلا شفعة فيه ايضا صالح عن دار على الانكار على مائة لا شفعة
 فيها ولو اقام الشفع البينة انما للذي ادها فله الشفعة رجلا ان
 لكل واحد منهما دار وبها مثلا وان فتابعا بالدارين فشفيع كل واحد
 من الدارين احق بما من المشتري على الشفع بالبيع في طريق ملكة وكه
 فطلب طلب الموانث وعجز عن طلب الشهاد بفسه بوكيل وكيل في طلب
 الشفعة قال لم يجد وكيل او وجد في بيعت على يديه كتب الى رجل
 بوكله بالطلب فان لم يفعل بطلت شفعته عظم في نصف الليل ولم يقد
 على الخروج للشهادة فاشهد حين اصبحت قال ابو الليث ان امكنه بعد
 الشهادة احضار الثمن ولم يحضر ثلثة ايام بطلت شفعته قال الشفع
 للمشتري سكت شفعته ما ثم علم بالبيع فقال اجمته وكه بطلت قال
 للمشتري انا شفيعك اخذ الدار بالشفعة بطلت شفعته اشترى
 بخيار فنقد ووفى او بغيره اخذ الشفع بالجد واشترى لاني الصغية
 دارا ثم اخلف الاب والشفيع في الثمن والقول لابي بلا بايع اثبت
 الشفعة ثم مات الابورث وكيل باع دارا بالف ثم حط من الثمن اخذ
 الشفع بالالف شفيعي طلب الشفعة بالجوارب هل يري الشفعة
 بالجوارب فان قال نعم يقضى بالشفعة والا فلا اراد المشتري بسبب خروج
 من كل وجه لم يبطل حق الشفعة وكيل باع دارا وقبض المشتري فوكل
 الشفع البايع باخذ بالشفعة لم يصح قال المشتري لا اعرف كنت
 وارا حق بها الشفعة بخلف على البتات عند محمد وعلى العلم عند
 ابي يوسف وبه يعني زرع المشتري ينتظر الى وقت الادراك ثم يقضى
 للشفيع ولو ان المشتري جعلها مسجدا او مقبرة او رباطا كان
 للشفيع ان يبطل ذلك وله ان يبني القبر ويرفع الميت **كتاب**
المزارعة المزارعة غير لازمة من قبل من عليه البذر قبل الف البذر
 والمعاملة لازمة من ايجي بنين وقع بذر الى آخره وقال ازرعه في ارضك
 على ان يكون الذرع كله لك فهو ارض لا هبة وان قال على ان يكون
 الخارج بيننا فهي فاسدة والخارج لصاحب البذر اذا كان حرا قال

بالبيع

انه اشترى الفيرة
 فهو على شفعة
 او حب الشفعة
 لان لا يكون
 شيئا صالحا حتى
 عن الشفعة على
 وراهم بطلت
 شفعته عظم

لان قوله انا شفيعك
 كلام غير صحيح الذي كان
 لغوا فصار كانه قال
 المشتري كيف اصبحت
 وكه بطلت شفعته
 وادى

اذرع

ازرع ارضي بذكرك على ان الخارج كل في فهو مستعاض وقيل هذه مزارعة
 فاسدة دفع ارضا وتخلل بزرعها المزارع على ان يقوم على التخلل بالنصف فله
 مزارعة شرطت فيها المعاملة والمزارعة متى شرطت فيها المعاملة ينظر
 ان كان البذر من المزارع فسدنا وان كان من رب الارض جازنا وان كان
 المعاملة متقطعة من المزارعة جاز ولو قال اساجر ثلثي ارضي هذه
 وتعمل في ثلثي هذه ينصف الخارج منها على ان يكون البذر على جازنا
 في هذا الموضع ايضا دفع الاشجار معاملة الى وقت كذا على ان الاشجار
 والثمار بينهما نصفان ان كانت الاشجار في حد النمو جاز وان تهاى لا
 والفصل بينهما انه ان اثمر فقد تهاى لانه ليس لنها يتهاى عاينة لان
 التخلل تنمو تهاى ارضي الزرع فدفع الارض مع الزرع المتناهي مزارعة بالنصف
 ليحفظ لا يجوز دفع الكرم معاملة ولم يبين المدة لم يصح في القياس ويصح
 في الاحتياط وتكون له ثمرة واحدة اما اذا دفع الارض مزارعة ولم يبين
 المدة قيل لا يصح في الاحتياط وقيل يصح لسنة واحدة اي زرع واحد اجماعا في
 المعاملة وبه يعني دفع الارض مزارعة لسنة جازت فان حصص الزرع
 قبل تمام السنة انقضت المزارعة اذا كانت بقية السنة لا يفتي
 لزراعة سني آخر دفع كرمه معاملة فالقصب على رب الارض والعمل
 على العامل اذا شرط السرقين على احد هما ان شرط على المزارع لا يجوز
 سواء كان البذر من قبله او من قبل رب الارض وان شرط على رب الارض
 ان كان البذر من قبل المزارع لا يجوز وان كان من قبل رب الارض يجوز
 اذا بين قدر معلوما للسرقين ووقت معلوما انه متى يلقي وان شرط
 الغاء السرقين على المزارع جاز سواء كان البذر منه او من قبل رب الارض
 وان شرط على رب الارض ان كان البذر من قبل المزارع لا يجوز وان كان
 من رب الارض جاز شرط الحصاد والدياس والتذرية واحمل الى بيت
 رب الارض على الاكار يجوز وبه يعني تسج الثوب بالثلث والربع
 لا يجوز لانه في معنى فغير الطمان المزارع اذا زرع خلاف ما امر به
 يصير مخالفا اضر ولم يضر بخلاف الاجارة بيان ما يزرع في الارض
 شرط قال ان زرعها حنطة فبكذا وان زرعها شعير فبكذا
 جاز ولو قال على ان تزرع بعضها حنطة وبعضها ما بينهما اذا
 كان في الاشجار ما لم يستره يفده البذر ولم يستره العامل حتى

ان كان البذر من المزارع فسدنا وان كان من رب الارض جازنا وان كان
 المعاملة متقطعة من المزارعة جاز ولو قال اساجر ثلثي ارضي هذه
 وتعمل في ثلثي هذه ينصف الخارج منها على ان يكون البذر على جازنا
 في هذا الموضع ايضا دفع الاشجار معاملة الى وقت كذا على ان الاشجار
 والثمار بينهما نصفان ان كانت الاشجار في حد النمو جاز وان تهاى لا
 والفصل بينهما انه ان اثمر فقد تهاى لانه ليس لنها يتهاى عاينة لان
 التخلل تنمو تهاى ارضي الزرع فدفع الارض مع الزرع المتناهي مزارعة بالنصف
 ليحفظ لا يجوز دفع الكرم معاملة ولم يبين المدة لم يصح في القياس ويصح
 في الاحتياط وتكون له ثمرة واحدة اما اذا دفع الارض مزارعة ولم يبين
 المدة قيل لا يصح في الاحتياط وقيل يصح لسنة واحدة اي زرع واحد اجماعا في
 المعاملة وبه يعني دفع الارض مزارعة لسنة جازت فان حصص الزرع
 قبل تمام السنة انقضت المزارعة اذا كانت بقية السنة لا يفتي
 لزراعة سني آخر دفع كرمه معاملة فالقصب على رب الارض والعمل
 على العامل اذا شرط السرقين على احد هما ان شرط على المزارع لا يجوز
 سواء كان البذر من قبله او من قبل رب الارض وان شرط على رب الارض
 ان كان البذر من قبل المزارع لا يجوز وان كان من قبل رب الارض يجوز
 اذا بين قدر معلوما للسرقين ووقت معلوما انه متى يلقي وان شرط
 الغاء السرقين على المزارع جاز سواء كان البذر منه او من قبل رب الارض
 وان شرط على رب الارض ان كان البذر من قبل المزارع لا يجوز وان كان
 من رب الارض جاز شرط الحصاد والدياس والتذرية واحمل الى بيت
 رب الارض على الاكار يجوز وبه يعني تسج الثوب بالثلث والربع
 لا يجوز لانه في معنى فغير الطمان المزارع اذا زرع خلاف ما امر به
 يصير مخالفا اضر ولم يضر بخلاف الاجارة بيان ما يزرع في الارض
 شرط قال ان زرعها حنطة فبكذا وان زرعها شعير فبكذا
 جاز ولو قال على ان تزرع بعضها حنطة وبعضها ما بينهما اذا
 كان في الاشجار ما لم يستره يفده البذر ولم يستره العامل حتى

عند الامام نافذة عندهما لا يباع الا على الاصل المعروف بل على اصل آخر وهو ان
بالردة يتوقف ولا يابى بيع المولى العبد حتى لو باع واسلم يتبين انه يح
البيع وان قتل تبين انه بطل البيع لانه كالاستحقاق عنده وعندهما
لا الوكيل اذا اردت لا ينفذ تصرفاته وكذا المكاتب المرد والمجنون جنونا
مطلقا ونفس المطبق مرفوعة في النكاح والدعوى على الصبي الماذون مرفوعة الدعوى
قال العبد لا انما لك عن التجارة يكون اذنا له الا اذن في التجارة اذن
في التجارة وكذا اذا اذن ان يختط او يستقي الماء ويبيع ولو قال اشتر
ثوبا وبعد فهو اذن ولو قال اشتر طعنا او ثوبا للكمسة فليس باذن
اذن له من العبد ولم يسمع لم يكن اذنا بالبيع عبيد اذن بلا علم العبد
وبالبيع ابني الصغية فقد اذنت له الا قال للعبد اذا جازعك فقد اذنت
لك في التجارة في جازع صار ما ذونا اذن لعبد يوم او شهر او ما ذونا
ابن الماذون ان ياذن لعبد في التجارة وليس له ان يرض او يكفل او
يتزوج او يزوج او يكتب او يعق على مال او يهب بعوض وغيره
ولا ان يبطا الامة المستداة وان حط عن عيب قدر ما كلفه مثله في
التجارة في العيب جاز وله ان يغيره وابنه وان يرهنه وبه تمان والعبد
الماذون في الشفعة بينه وبين مولاه وغيره كالحر اذن له احد مولايه
فلحقه دين قيل للذي اذن له اذنيه والا بعنا نصيبك فيه قال
هذا عبيد قد اذنت له فبايعوه ووجبت عليه ديون ثم استحق رجل
واكثر الاذن او ظهر العبد مديرا او ام ولد له لم يلحق من الدين شيء في الحال
والمستحق عليه غرم الاقل من قيمته ومن الدين للغرماء لانه غريمهم ولو قال
هذا ابني فقد اذنت له في التجارة فبايعوه في رجل واستحق ابنه
ابنه فان القابل يغرم جميع الدين بالغرماء بالغرماء المديون بغريم
اذن الغرماء فلم يفسخ اذ كانت ديونهم حالية الا اذا وصل الثمن
اليهم وفيه وفاء او قضى المولى ديونهم او ابه او العبد من الديون
وان كانت موعدة ليس لهم فسخه وياخذون من الثمن ديونهم اذا
حل الاجل وان كانت الديون اكثر يضمنون المولى الى تمام القيمة ولو مات
العبد قبل الفسخ ان شاؤوا ضمنوا المولى ويجوز ذلك العقد كانهما باعوه
من المولى بقدر قيمته حتى لو وطئ شترى به عينا رجع على المولى والمولى
على الغرماء وان شاؤوا ضمنوا المشتري القيمة واذا ضمنوه انفسخ العقد

بسم
الحمد لله
والمجد له
والعزة له

فر

123

ويسند الثمن قال اذا اجازته فقد حرت عليك لم يصح المأذون اذا ابق او ارتد او
 مطلق صار محجورا ولا يعود بافاقة الاذن ولو ائتم عليه لم يصح محجورا حتى المولى
 مطلقا صار العبد محجورا ويعود الاذن بافاقة وبقدر المأذون لم ينجز ولو استولى
 الجارية انجرت محجورة على عبده ولعبده عبدا دون فان لم يكن على الاول
 دين لم يصح الثاني محجورا ولو نجرت على الثاني ابتداء لم ينجز اقرار العبد المأذون
 بالكفالة بالمال لم يصح وبالكسب والغصب واستهلاك الزاد والبيع والعمارة
 والجنات في الاموال جائز وتواخذه حالا ولو اقر بالجناية الموجبة للدفع
 او الفداء لم يصح ولو اقر بمزاحة او مبدقة يواخذه بعد الحرية ولو اقر باقتضا
 امته بالا صبح لم يصح الا ابتداء المولى واذا اقر في مرضه بدين جاز الا ان
 ما ثبت في الصحة والذي ثبت بالامنة او بمعية السب اولى فما فضل
 من ذلك صرف ما اقرب في الماضي حتى لا يعقل البيع والشراء باج او اشتري
 فخر واجازة المولى لم يصح تصرف الصبي المأذون يصح وان كان فيه عين لعن
 الصبي العاقل فاجازه المولى او العبد فاجازه المولى نفذ لا ينجز على الجيرة
 عند الامام الا على الطب الجاهل والمفتي الما جن والمكاري المفسد وقيل
 بهذا الاستسكان بظاهر عنه وتقدم اني يوسف لا ينجز بالسفاهة لا المحجر
 اليه واذا حجر عليه لا ينطلق الا باطلا فانه وعند محمد ينجز بالسفاهة وينطلق
 بشرك السفاهة واذا رفع حكم المحجر الى قاض اخر فامضاه بنحو عند الامام
 ايضا فلو اعتق صح وسعى العبد وكوباج او اشتري او اقر او تصدق
كتاب الهبة هبة الدين من عينة عليه الدين لا يصح الا
 اذا وجهه واذن له في القبض فقبضه ومن عليه الدين لا يصح من غيره
 قبوله عندنا خلافا للفرقة واختاره الشري وقيل الخلاف على العكس
 وقد مر في البيوع وهب احد شريكين نصيبه للمديون صح ولو وهب
 نصف الدين مطلقا ينفذ في الربع ويتوقف في الربع مما كوهب نصف
 العبد المشترك غير المميت او اوسب الدين من الوارث صح لانه وهب
 ممن عليه معناه لانه يملك التركة ان لم يكن فيها دين مستغرق وان كان للوارث
 فيها حق حتى لو تزوج امته من هذه التركة لم يجز ولو رد الوارث الهبة
 بغيره عندنا يوسف حل فالحمد وقيل هذا الخلاف فيما اذا اوسب من المميت
 هذه الوارث وهب دين له على عبد لمولاه صح على العبد دين او اوفان رد
 المالك في الدين بغيره

[illegible]

هذا هو الموهوب الذي قد ورد في الوارث وقيل هذا برئدا جاعا هو اللاحق
 في قوله الموهوب من هذا العقد لك الموهوب له لا
 يعلم كم نصيبه فيه تحت الرهبة اشترى شيئا بعشرة دراهم فوجد ان غار اياه
 فوجدها اشترى الدنانير الزايد للبايع ولم يدخل تحت البيع ان كانت الدراهم
 صحا خاضعا للتعويض جاز لانها متضمنة لا يحتمل القسمة ووجب البند دون
 الارض جاز ووجب الاثنان شيئا يحتمل القسمة حتى تستر عند الامام فاذا
 قبضت ثبت لها قبل القسمة ملك فاسد وبه يفتي الشيوخ الطاري
 لا يبطل الرهبة ويبطل الرهن الا رواية عن ابي يوسف وتفسير الشيوخ الطاري
 ان العدل اذا وكل بيع الرهن مجتمعا ومنفردا فبايع بعضه بطل الرهن
 في الباقي وكذا لو رهن ثوبا وزنه عشرون بعشرة فانكسر وقسمت عشرة
 ضمن نصف القلب وبصره ويبطل الرهن في احد الروايات والشيوخ
 الطاري في اتخاذ المسجد كالمقارن وقع الى اخر ثوبا وقال انكسر ثوبك
 كان رهبة ولو وقع دراهم وقال انكسر ثوبا كان رهبة ولو وقع رهبة
 قال بالمزاح هب لي هذا فقال وهبت وقال هو قبضت وسلم اليه جاز
 قال هب لي هذا فقال فداي فليس رهبة غرست هذا الكرم باسم ابني
 الصغيرة فلان لم يكن رهبة وجعلته باسم ابني هبة سبب دابة فقال
 من شاء فليأخذ ما لم يكن لاحد الا ان يقول تقوم مقبضان قال من اكل من
 مالي فهو حلال فالتوى انه يحل قوله جميع مالي او جميع ما املكه فهو لغيره
 فهذه هبة يتوقف على القبض قال الامامة قولي وهبت ماري لك
 فقالت وهي لا تحل العربية لم يصح قال الآخر وهبت لك ثوبا من هذه
 الصبرة فاكتال الموهوب له بحضرة الواهب لم يجز ولو قال بعدة فاكتال
 جاز حتى قبض الرهبة للصغيرة لا يعقل او مجنون لاسبه او وصي ابيه ثم
 الى جده ثم وصي جده ثم الى القاضي ثم من نصبه النكاح قال لم يكن احد منهم
 فلمن هو في عياله اخ او عم او خال او غيره بهم ولو قبض له من عياله مع حضور
 الاب وقيل لا يجوز وقيل يجوز وبه يفتي واذا كان يعتبر عن نفقة يجوز
 قبضه وقوله وقبض الزوج للزوجة الصغيرة اذا كانت في عياله
 وان كان لها اب صغيرة في عياله اجنب برضا ابيه والاب غائب وقبض
 الاجنبي له صح ولا يصح قبض الاخ وهبت شيئا في صندوق مقفل لم يكن قبضا
 فصر

هذا هو الموهوب الذي قد ورد في الوارث وقيل هذا برئدا جاعا هو اللاحق
 في قوله الموهوب من هذا العقد لك الموهوب له لا
 يعلم كم نصيبه فيه تحت الرهبة اشترى شيئا بعشرة دراهم فوجد ان غار اياه
 فوجدها اشترى الدنانير الزايد للبايع ولم يدخل تحت البيع ان كانت الدراهم
 صحا خاضعا للتعويض جاز لانها متضمنة لا يحتمل القسمة ووجب البند دون
 الارض جاز ووجب الاثنان شيئا يحتمل القسمة حتى تستر عند الامام فاذا
 قبضت ثبت لها قبل القسمة ملك فاسد وبه يفتي الشيوخ الطاري
 لا يبطل الرهبة ويبطل الرهن الا رواية عن ابي يوسف وتفسير الشيوخ الطاري
 ان العدل اذا وكل بيع الرهن مجتمعا ومنفردا فبايع بعضه بطل الرهن
 في الباقي وكذا لو رهن ثوبا وزنه عشرون بعشرة فانكسر وقسمت عشرة
 ضمن نصف القلب وبصره ويبطل الرهن في احد الروايات والشيوخ
 الطاري في اتخاذ المسجد كالمقارن وقع الى اخر ثوبا وقال انكسر ثوبك
 كان رهبة ولو وقع دراهم وقال انكسر ثوبا كان رهبة ولو وقع رهبة
 قال بالمزاح هب لي هذا فقال وهبت وقال هو قبضت وسلم اليه جاز
 قال هب لي هذا فقال فداي فليس رهبة غرست هذا الكرم باسم ابني
 الصغيرة فلان لم يكن رهبة وجعلته باسم ابني هبة سبب دابة فقال
 من شاء فليأخذ ما لم يكن لاحد الا ان يقول تقوم مقبضان قال من اكل من
 مالي فهو حلال فالتوى انه يحل قوله جميع مالي او جميع ما املكه فهو لغيره
 فهذه هبة يتوقف على القبض قال الامامة قولي وهبت ماري لك
 فقالت وهي لا تحل العربية لم يصح قال الآخر وهبت لك ثوبا من هذه
 الصبرة فاكتال الموهوب له بحضرة الواهب لم يجز ولو قال بعدة فاكتال
 جاز حتى قبض الرهبة للصغيرة لا يعقل او مجنون لاسبه او وصي ابيه ثم
 الى جده ثم وصي جده ثم الى القاضي ثم من نصبه النكاح قال لم يكن احد منهم
 فلمن هو في عياله اخ او عم او خال او غيره بهم ولو قبض له من عياله مع حضور
 الاب وقيل لا يجوز وقيل يجوز وبه يفتي واذا كان يعتبر عن نفقة يجوز
 قبضه وقوله وقبض الزوج للزوجة الصغيرة اذا كانت في عياله
 وان كان لها اب صغيرة في عياله اجنب برضا ابيه والاب غائب وقبض
 الاجنبي له صح ولا يصح قبض الاخ وهبت شيئا في صندوق مقفل لم يكن قبضا
 فصر

فكتمه
 رجل قال لامرأة قولي وهبت
 ماري لك فقالت ذلك
 وهو لا تعرف العربية
 لا يصح بخلاف الطلاق
 والعتق حيث يقع
 وان لم تعرف القائل
 لان الرضا شرط جاز
 الرهبة دون الطلاق
 وانما

قبض الامام للصغيرة انما يجوز اذا كان في عياله وهبت شيئا خاضعا لغيره
 قبضته صار قابضا عند ابي يوسف خلافا لمحمد وهبت على انه بالخيار جازت
 الرهبة وبطل الخيار رهبة متضمنة لا يحتمل القسمة لا يجوز ولو من ثوبك ولو
 قبضها بغير ملك فاسد وبه يفتي وهبت زر عا دون الارض او عتق
 لم يجز قال احد شريكين الآخر وهبت لك حصتي من الرهن ان كان المال قايما
 لا يصح وان كان مستهلكا يصح هبة المهر من الزوج الميت تصح وهبت للزوج
 في حاليه الطلق وماتت في النفاس لا يصح اشترى دارا فوهبت قبل القبض
 جاز وهبت الابن لابنة الصغيرة جاز الا الابن الى دار الحرب ولو باع الابن
 الى دار الاسلام منه لا يجوز لان التسليم شرط وقد فقد وفي الرهبة القبض
 شرط وقد وجد ولو وهبت له عبد المغضوب او المهرهون لم يصح تسقطت
 منه الكفارة فوهبها لرجل وسقطت على الطلب والقبض فطلب وقبضها
 فالرهبة باطلة لان في قيامها وقت الطلب خطر اوقع ثوبا الى رجلين
 فقال ايما شئت فامسك والآخر لفلان فان بين الذي كره قبل ان
 يفتقر جاز والا فلا رجوع له عند آخر الف درهم نقد بيت المال والف
 درهم غلة فقال وهبت احد المالين جاز واليه البيان والى ورثة
 بعد وفاته اعتق ما في بطن جارية ثم وهب الام جازت وهبت نصف
 عشرة التواب مخلفة جاز وان كانت متفقة لا وهبت للزوج على
 ان لا يطلقها الى وقت كذا فطلقتها قبل ذلك الوقت فالرهبة باطلة
 وهبت في مرض الموت ولم يمت حتى ماتت بطلت **باب هبة المريض**
 وهبت في مرض الموت عند الامام له غيره ثم مات وكان باعه الموهوب له او اعتقه
 لا ينقض تصرف الموهوب له بل يضمن قيمة ثمن العبد للورثة ومنه رجعت
 الورثة على الموهوب له بالثلثين لا يبطل الرهبة في الكل ولا يباين انه وهبت
 ثمن عالا ان رجوعهم موقوف على الحال اشترى دارا وهو شفعها ولها
 شفع آخر ثم ان المشتري وهبت لاني ثم ان الشفع الاخر اخذ
 نصف الدار بالشفعة بطلت الرهبة انه اخذ حقي سببا وهبت
 المريض شيئا لا يخرج من الثلث براء الموهوب له ما زاد على الثلث لا خيار
 وفي البيع خيرة المشتري للمنفق بقبض ما وهبت للمنفق وان كان هو
 من اهل القبض وسيد الى تعليم الاعمال وليس لاجنب آخر ان يستره منه
 وهبت للصغيرة نفوس الاب من مال الابن لا يجوز واذا لم يجز للمواهب ان يرجع

قبض الامام للصغيرة انما يجوز اذا كان في عياله وهبت شيئا خاضعا لغيره
 قبضته صار قابضا عند ابي يوسف خلافا لمحمد وهبت على انه بالخيار جازت
 الرهبة وبطل الخيار رهبة متضمنة لا يحتمل القسمة لا يجوز ولو من ثوبك ولو
 قبضها بغير ملك فاسد وبه يفتي وهبت زر عا دون الارض او عتق
 لم يجز قال احد شريكين الآخر وهبت لك حصتي من الرهن ان كان المال قايما
 لا يصح وان كان مستهلكا يصح هبة المهر من الزوج الميت تصح وهبت للزوج
 في حاليه الطلق وماتت في النفاس لا يصح اشترى دارا فوهبت قبل القبض
 جاز وهبت الابن لابنة الصغيرة جاز الا الابن الى دار الحرب ولو باع الابن
 الى دار الاسلام منه لا يجوز لان التسليم شرط وقد فقد وفي الرهبة القبض
 شرط وقد وجد ولو وهبت له عبد المغضوب او المهرهون لم يصح تسقطت
 منه الكفارة فوهبها لرجل وسقطت على الطلب والقبض فطلب وقبضها
 فالرهبة باطلة لان في قيامها وقت الطلب خطر اوقع ثوبا الى رجلين
 فقال ايما شئت فامسك والآخر لفلان فان بين الذي كره قبل ان
 يفتقر جاز والا فلا رجوع له عند آخر الف درهم نقد بيت المال والف
 درهم غلة فقال وهبت احد المالين جاز واليه البيان والى ورثة
 بعد وفاته اعتق ما في بطن جارية ثم وهب الام جازت وهبت نصف
 عشرة التواب مخلفة جاز وان كانت متفقة لا وهبت للزوج على
 ان لا يطلقها الى وقت كذا فطلقتها قبل ذلك الوقت فالرهبة باطلة
 وهبت في مرض الموت ولم يمت حتى ماتت بطلت **باب هبة المريض**
 وهبت في مرض الموت عند الامام له غيره ثم مات وكان باعه الموهوب له او اعتقه
 لا ينقض تصرف الموهوب له بل يضمن قيمة ثمن العبد للورثة ومنه رجعت
 الورثة على الموهوب له بالثلثين لا يبطل الرهبة في الكل ولا يباين انه وهبت
 ثمن عالا ان رجوعهم موقوف على الحال اشترى دارا وهو شفعها ولها
 شفع آخر ثم ان المشتري وهبت لاني ثم ان الشفع الاخر اخذ
 نصف الدار بالشفعة بطلت الرهبة انه اخذ حقي سببا وهبت
 المريض شيئا لا يخرج من الثلث براء الموهوب له ما زاد على الثلث لا خيار
 وفي البيع خيرة المشتري للمنفق بقبض ما وهبت للمنفق وان كان هو
 من اهل القبض وسيد الى تعليم الاعمال وليس لاجنب آخر ان يستره منه
 وهبت للصغيرة نفوس الاب من مال الابن لا يجوز واذا لم يجز للمواهب ان يرجع

مسائل ما يمنع الرجوع وما لا يمنع ويبت لذي رحم محرم لا يملك الرجوع وان كان كافرا لان المانع الممتنع دون الارث فكان نظيره اعتق دون النفقة تصدق الموهوب له على الواهب بصدقة او خلة او غيره فقال هذا عوض ثوب هبتك جاز بنى تنورا في الحاشية لا بعد زيادة في المالية ولا يمنع الرجوع فتصدق الموهوب له حرفة ينقطع الرجوع ولو ادوى مرضه حتى صح فله الواهب ان يرجع وتكون له الى مكان آخر وانفق في الكراء لا يرجع عند ابي حنيفة ومحمد ولو قال الموهوب له وهبتك صبرة فبكت واذا دلت خيرة او قال سكت الواهب لا يزل وهبتك فبكت فالتواهب وكذا في كل زيادة مصلحة صدقة متولقة او غير متولقة اما في البناء او الخياطة وغيرهما فيقول الموهوب له وهبت المتكوفة لزوجي حتى فسد النكاح ثم رجع في الهبة يعود النكاح علم الموهوب القرآن او كان كافرا سلم في يده صح الرجوع ويبت للصغير لا يملك الرجوع وقيل هذا اذا نوى الصدقة بنى الموهوب له ثم زال البناء صح الرجوع تغية سحر الموهوب لا يبطل الرجوع وتوزال عن ملك الموهوب له ثم عاد صح الرجوع وتكون عن الموهوب له رجل صح ويبت لاجنبية ثم تزوجها له الرجوع ولو وهب لامرأة ثم طلقها لا تصدق على غنى لا يرجع قبض الهبة فنصدق بها على غيره فله الواهب الرجوع قبل التمسك بالصدقة عليه ويبت بغيره في خل وامره بالقبض فقبض كان له الرجوع ولو كانت الهبة ثوبا فقصره لا يصح الرجوع اذا استوفت الهبة رجع بالعوض ان كان ثوبا وبضمنه ان كان متاعا وصنع ثوبا في المسجد او علق قنديلا له الرجوع ولو علق جبلا للفقير لا رجلا لولد ثيابا اولئك هذه ثم اراد ان يدفع لولد الاخر او لتلميذه الاخر ليس له ذلك الا اذا بين وقت الاتحاد انها عارية الرجوع في الهبة في مرض الموت يعتبر من جميع في رواية ومن الثلث في رواية فغير محتاج معه درهم فاراد ان يوشى الثوب اعلى نفسه ان علم انه يصير على الشدة فالابن افاضل والا فالانفاق عن نفسه افضل المكي الذي يبال الناس الحافا وبكل اسرافا يوجع الصدقة عليه ما لم يتيقن انه يصره الى المعصية القرض المشاع جائز ان ياتي في التوادد يخرج الخيرة الى مسكين فلم يجده فان شاء ادى الى مسكين آخر وان شاء لا يخرج درهم من الكيس او يجيب ليدفعه الى مسكين ثم بدله فلم يدفع فلا شيء عليه في الحكم جعل ثواب عمله

مسائل ما يمنع الرجوع وما لا يمنع ويبت لذي رحم محرم لا يملك الرجوع وان كان كافرا لان المانع الممتنع دون الارث فكان نظيره اعتق دون النفقة تصدق الموهوب له على الواهب بصدقة او خلة او غيره فقال هذا عوض ثوب هبتك جاز بنى تنورا في الحاشية لا بعد زيادة في المالية ولا يمنع الرجوع فتصدق الموهوب له حرفة ينقطع الرجوع ولو ادوى مرضه حتى صح فله الواهب ان يرجع وتكون له الى مكان آخر وانفق في الكراء لا يرجع عند ابي حنيفة ومحمد ولو قال الموهوب له وهبتك صبرة فبكت واذا دلت خيرة او قال سكت الواهب لا يزل وهبتك فبكت فالتواهب وكذا في كل زيادة مصلحة صدقة متولقة او غير متولقة اما في البناء او الخياطة وغيرهما فيقول الموهوب له وهبت المتكوفة لزوجي حتى فسد النكاح ثم رجع في الهبة يعود النكاح علم الموهوب القرآن او كان كافرا سلم في يده صح الرجوع ويبت للصغير لا يملك الرجوع وقيل هذا اذا نوى الصدقة بنى الموهوب له ثم زال البناء صح الرجوع تغية سحر الموهوب لا يبطل الرجوع وتوزال عن ملك الموهوب له ثم عاد صح الرجوع وتكون عن الموهوب له رجل صح ويبت لاجنبية ثم تزوجها له الرجوع ولو وهب لامرأة ثم طلقها لا تصدق على غنى لا يرجع قبض الهبة فنصدق بها على غيره فله الواهب الرجوع قبل التمسك بالصدقة عليه ويبت بغيره في خل وامره بالقبض فقبض كان له الرجوع ولو كانت الهبة ثوبا فقصره لا يصح الرجوع اذا استوفت الهبة رجع بالعوض ان كان ثوبا وبضمنه ان كان متاعا وصنع ثوبا في المسجد او علق قنديلا له الرجوع ولو علق جبلا للفقير لا رجلا لولد ثيابا اولئك هذه ثم اراد ان يدفع لولد الاخر او لتلميذه الاخر ليس له ذلك الا اذا بين وقت الاتحاد انها عارية الرجوع في الهبة في مرض الموت يعتبر من جميع في رواية ومن الثلث في رواية فغير محتاج معه درهم فاراد ان يوشى الثوب اعلى نفسه ان علم انه يصير على الشدة فالابن افاضل والا فالانفاق عن نفسه افضل المكي الذي يبال الناس الحافا وبكل اسرافا يوجع الصدقة عليه ما لم يتيقن انه يصره الى المعصية القرض المشاع جائز ان ياتي في التوادد يخرج الخيرة الى مسكين فلم يجده فان شاء ادى الى مسكين آخر وان شاء لا يخرج درهم من الكيس او يجيب ليدفعه الى مسكين ثم بدله فلم يدفع فلا شيء عليه في الحكم جعل ثواب عمله

ولو قصر الثوب الموهوب سقط الرجوع

المال

عمله بخير من المؤمنين جاز في المسكين لا يدخل فيه الديون تصدق الصبي بماله باذن الاب لا يقبل تصدق على ابنة الصغيرة دارا والاب ساكنها عند جاز وعند الامام لا وبه يفتي ابي حنيفة شيئا من المأكولات في انا فان كان ثوبا في قصعة وكفها يباح ان ياكل في تلك القصعة وان كانت من الفواكه لا الا ان يكون بينهما ابنتان ذكره للمقوض قبول هدية المقوض اذ لم يكن يهدى قبل الاستقراض دفع الرشوة لدفع الجور عن نفسه او احد من اهل بيته لم يأن اجاز ملك دار الحرب لرسول ملك دار الاسلام جاذبة فهي له ولو اهدى ملك العدو الى امير عكر في الحجة عكر جاذبة قالت بعثت مولاي اليك هدية وسعه ان ياخذها يهدى في ضيافة اخي فوضع بين يدي البصة او دفع الى والده او والدته او في عرس فدفع الى الزوج او الزوجة او الى الزوج او امه او ابنتها او امرها فما يصلح للبصية او يستعمل البصة فهو له وفي العرس ما يصلح للزوجة فهي لها وما يصلح للخدمة الزوج فهو له وما سوى ذلك في كان من جهة افارب البصة ومعارضة فلا باب البصة وما كان من جهة افارب الام ومعارضة فلا باب البصة ولو وجد سببا تبدل به على غيره ما قبلت بعده على ذلك الا باس ان يوفى من كان مشغلا من اولاده على غيره بالوطى او ان يعطى العالم المدايب منهم ويحكم الفاسق الفاجر بغير ردة صغير تعتبر عنه الهبة كقبول حنات البصة له والاب يهجر التعليم والتسبب لوجوده وبنائه ويبت للبصية شيئا من المأكولات قال محمد لا يوجب ان ياكل منه وقال اكثر شيخ بخار لا يجزى رجل قال انت في حراما اكلت من مالي فله ان ياكل الا اذا قامت اماره النفاق قال لاخر ادخل كرمي وخدم العنب له ان ياخذ قدر ما يشبع به ان واحد كتاب البصية ما ياكل من الحيوانات وما لا ياكل كل ذي ناب من السباع وذي مخب من الطير بيان الاول كالاسد والذئب والتمر والفهد والشعلب والضبع والظب والسور الابل والبرق وسباع الهوام ايضا كالضفد والبوم واربعة واربعة والخنزير والسمور والذئب والكلب والاربعاء كالبقرة والوزغة والقنفذ والحيات وجميع هوام الارض الا الارنب واما سباع الطير فياشر والعقاب والباري والاشهايان والصقور وما شابه ذلك واما العقوق

مسائل ما يمنع الرجوع وما لا يمنع ويبت لذي رحم محرم لا يملك الرجوع وان كان كافرا لان المانع الممتنع دون الارث فكان نظيره اعتق دون النفقة تصدق الموهوب له على الواهب بصدقة او خلة او غيره فقال هذا عوض ثوب هبتك جاز بنى تنورا في الحاشية لا بعد زيادة في المالية ولا يمنع الرجوع فتصدق الموهوب له حرفة ينقطع الرجوع ولو ادوى مرضه حتى صح فله الواهب ان يرجع وتكون له الى مكان آخر وانفق في الكراء لا يرجع عند ابي حنيفة ومحمد ولو قال الموهوب له وهبتك صبرة فبكت واذا دلت خيرة او قال سكت الواهب لا يزل وهبتك فبكت فالتواهب وكذا في كل زيادة مصلحة صدقة متولقة او غير متولقة اما في البناء او الخياطة وغيرهما فيقول الموهوب له وهبت المتكوفة لزوجي حتى فسد النكاح ثم رجع في الهبة يعود النكاح علم الموهوب القرآن او كان كافرا سلم في يده صح الرجوع ويبت للصغير لا يملك الرجوع وقيل هذا اذا نوى الصدقة بنى الموهوب له ثم زال البناء صح الرجوع تغية سحر الموهوب لا يبطل الرجوع وتوزال عن ملك الموهوب له ثم عاد صح الرجوع وتكون عن الموهوب له رجل صح ويبت لاجنبية ثم تزوجها له الرجوع ولو وهب لامرأة ثم طلقها لا تصدق على غنى لا يرجع قبض الهبة فنصدق بها على غيره فله الواهب الرجوع قبل التمسك بالصدقة عليه ويبت بغيره في خل وامره بالقبض فقبض كان له الرجوع ولو كانت الهبة ثوبا فقصره لا يصح الرجوع اذا استوفت الهبة رجع بالعوض ان كان ثوبا وبضمنه ان كان متاعا وصنع ثوبا في المسجد او علق قنديلا له الرجوع ولو علق جبلا للفقير لا رجلا لولد ثيابا اولئك هذه ثم اراد ان يدفع لولد الاخر او لتلميذه الاخر ليس له ذلك الا اذا بين وقت الاتحاد انها عارية الرجوع في الهبة في مرض الموت يعتبر من جميع في رواية ومن الثلث في رواية فغير محتاج معه درهم فاراد ان يوشى الثوب اعلى نفسه ان علم انه يصير على الشدة فالابن افاضل والا فالانفاق عن نفسه افضل المكي الذي يبال الناس الحافا وبكل اسرافا يوجع الصدقة عليه ما لم يتيقن انه يصره الى المعصية القرض المشاع جائز ان ياتي في التوادد يخرج الخيرة الى مسكين فلم يجده فان شاء ادى الى مسكين آخر وان شاء لا يخرج درهم من الكيس او يجيب ليدفعه الى مسكين ثم بدله فلم يدفع فلا شيء عليه في الحكم جعل ثواب عمله

لا يباح بالمال ان خسرته والخلاف

فلا يخلط فلا يابس به والغراب الابيض والاسود ان كان يأكل الجيف يكره
وان كان لا فلا وان كان يخلط فيأكل الجيف والحيت لا يكره عند الامام
وقال لا يكره كل ما لا دم له كانه ينور ونحوه لا ياكل الا السمك والجراد
ثم الاكل الجلالة ان كان لا ياكل الا العذرات لا يؤكل وان كان يخلط
بؤكل عند الامام كالغراب ثم الغرس مكره عند الامام واراد بالكره
الحرمه في الاكل وقيل كراهية التنزيه فانه سوى في كتاب الصلوة
بين بوله وبول ما يؤكل لحمه وجد السمك ميت على وجه الماء وبطنه من
فوق لا يؤكل لانه طاف وان كان ظهره من فوق الماء اكل مات السمك
عن حر الماء او برده عن الامام انه لا ياكل وعن محمد يكره به يفتي وجد
نصف سمكة على الارض اكل لو قطعت من سمكة قطعة وهي حية
اكلت القطعت والبقية او ارمي صيدا فقطعت نصفان اكل اذ ذبح
الشاة او حوتا ثم اياها من اعضاها قبل الموت يحل التحار الا يلهي لا ياكل
وان صار حشيا والوحشي يحل وان صار اهليا بان وضع عليه الاكاف
ولدت شاة او ظبية من سبع فانه يحل **ما يملك من شاة**
الذبح والاصطياد شاة مرخت او شق بطنها ذئب او غيرة
وبقي فيها من الحيوة ما يبعث في المذبوح بعد الذبح لا يقبل الزكوة عندها
وعند الامام يقبل ويحل وبه يفتي قال ابن قتيبة من الحيوة اكثر من
ذلك فيل عند ابي يوسف اذا كان بحال يعيش اكثر من نصف يوم
اجزاه وعند محمد اذا بقي فيه حيوة اكثر مما يبعث في المذبوح يحل وعنه
الامام اذا ذبح وهو حي يفتي اما اذا ذبح الحلب المعلم المرسل صيدا
وبقي فيه من الحيوة مقدار ما يبعث في المذبوح بعد الذبح او ارمي صيدا
وبقي فيه ذلك المقدار من الحيوة ففي هذين الموضعين لا يقبل الزكوة
بالاجماع حتى لو اخذه المالك كذلك ولم يذك حله لانه فاق الزكوة
الاختيارية فاكنت بالاضطرارية وان كان الباقي في هذين الموضعين
اكثر مما يبعث في المذبوح يقبل الزكوة ويجب تركه في الاصح الحلب
المعلم اذا قتل الصيد حيا يحل وان قتل حنقا لا يحل في الاظهر بان
معلم قتل صيدا لا يدرى ما حال البازي ارسله ان ام لا لا يحل
لان الارسل شرط ولم يتيقن به انفلت البازي المعلم فمكث زمانا
ثم اخذه صاحبه لم يحل صيده حتى يعلم ثانيا فيجب ثالث او يقع

واحد مما صلت وان عرفت العلم ان حرمته لعدم اشارة الحيوة شرح

في قلب الصايد انه تعلم لانه ترك النعم الذكاة الاضطرارية الطعن والخرج و
الدم في انا موضع كان رحي صيدا ايسم او حش وسمي فاصاب
ذلك سهمها موضعها على حياض فاصاب السهم الموضع الصيد فمات فقتل
فانه يؤكل وجاجة تعلقت بسنحة الاصل اليها صاحبه وان كان عنها الموت
فرمى بها يؤكل بعينه او نورته في المصان علم صاحبه انه لا يقدر على اخذه الا ان يجمع
جماعة كثيرة فذلك بمرته وان كان يذبح في المصرا لا يكره وفي المغازة يكره
شاة مريضة ذبحت ولم تعلم حيوتها قبل ذبحها فاما لم يؤكل ولو صفت
فاما الحيت ولو مدت رجلها لم يؤكل وتوفقت اكلت وان نام شعرها لم يؤكل
وان قام اكلت ويكره اللحم قبل التبخير كسر العنق بعد الذبح وقيل ان يبلغ
التبخير وهو عرق في الصلب الى العنق **ما يملك الصيد**
والنقطة اتخذ بهرج حمام فاوكرت فيه حمامات الناس فما اخذ من افواخها
لا يحل له لانه بمنزلة اللقطة يصنع بها ما يصنع باللقطة اخذت ان
في المصرا مما يعرف ان مثله لا يكون وحشيا فحكمه حكم اللقطة اصطاد
سمكة فوجد في بطنها اللؤلؤة فهي له فان باع السمكة فوجد المشتري اللؤلؤة
ان كانت اللؤلؤة في صدق فهي للمشتري وان لم يكن فلباب بيع الصايد
المحرم اذا ارسل صيدا فاخذه غيره ان ارسله عند الاحرام يفتي على ملكه
حتى لو اخذه ان كان للاول ان يسترده لان هذا الارسل ليس
دليل الاباحة وهذا يدل على انه لو ارسل وهو حلال حتى يكون مختارا
في الارسل كان اباحة حتى لو اخذه ان يملكه ولا يكون للاول
ان يسترده والمختار انه لا يملكه الثاني وان كان مختارا الثاني واذا
ارسل الصيد بيضا لمن ياخذه فيه اختلاف المشايخ الاصطفا على
قصد الله ومكره اخذ الطير بالنيل مباح لكن الاولى ان لا يفجل بكرة
تعليم البازي بالطير الحي امسك الحلب الصيد حتى ادركه صاحبه
واخذ الصيد منه ثم وثب الحلب اخذه من صاحبه واكل منه اكل
رمي مجوسى ساما بعد سهم المسلم فاصاب سهمه سهم المسلم فان علم انه
لولا سهم المجوسى لما وصل ذلك الى الصيد فالصيد للمجوسى وهو
حرام وكذا الزورده عن سنه فلوزاده قوة ولم تقطع عن سنه
فالصيد للمسلم ولا يحل استحقا رمي الى صيد فانكسرت اصابه سهم
لم يؤكل سمع حسن ان ادخله من الاهلية فمضى اليه فاصاب صيدا

هذه كلها اذا لم يعلم حيوتها
وقفت الذبح واما اذا علم
انها كانت حية وقت الذبح
حل

في الارسل وفيما اذا رمي
او نواه كلاما والمختار
انه يملكه

لان النهر ورد فيه والنهر محمول
على الذبح لا على الحرم

لم يحل جلاؤه ما اذا سمع حتى اسد اذيب والمسللة بجلاها حقيرة افوتة فيها صيد
 وصار يوظف بغيره صيد ان حفر لصيد فهو له من تقبل بعض المقاصد من السلط
 فاصطد فيه غيره كان الصيد من اخذه قال عند النجج بسم الله والله ولم يظهر
 الرأ ان قصد كرامة الله تعالى ولا افلا عطف عن النجج فقال الحمد لله ولم ينف
 التسمية لم يجز ذبح وسمى ولم يخر النية جاز التسمية الواحدة لا تجزى
 عن الذبائح الا اذا جاز من معا رسل كلنا ثم سمي لم يعتبر اجمع شاة للذبح
 وسمى ونزلها وما لا اخرى وذبحها بتلك التسمية لم يحل سمي عليها ثم كمل
 ان ناوئرب ماء او حصد سينا وما شبيه ذلك ثم ذبح حلت بتلك
 التسمية وان طال الحديث وان باع او اشتري لاذبح المكتابي بسم الله
 واراد به البيع عليه السلام يحل **كتاب الاضحية** واجب على ثمانية عشر ظميا
 قبل لا يذبح الا ان كان وقال حرم من الدين الظاهر انه يجب لكل ثوبى ان يضحى شاة
 له لم يجب بخلاف ما يشترط بنية الاضحية تبرق ما شترى فاشترى
 اخرى مكانها ثم وجد الاولى ضحي بها وان كان حيا بالواحدة منها ما شترى
 شاة فواجبها اضحية فرجع الواجب فيها ففعل الموهوب له اخرى مكانها
سائل ما يجوز به التضحية وما لا يجوز اشترى شاة للتضحية
 وهي سميته فصارت عجفا في البسوط انه لا يجوز وفي الطي وي يجوز ولا تجزى
 احد عاوى مقطوعة الاطبار وهي رؤس ضرعها فان ذبحها كان **سائل**
ما يجب عن التضحية شاة بين اثنين ذبحا بها عن نكاحهما
 جاز عنهما ذبحا قضا باليقين لم يضحى القصاب عن نفسه فهو عن الآخر
 ضحي شاة قد اشترى اياها فاشترى واجاز المحقق البيع احتب
 عن التضحية اشترى شاة شرا فاشترى بها جاز ووجب له شاة
 فضحى بها ثم رجع الواجب يخرج عن التضحية عند محمد قال الله على ان
 اضحي شاة افصح بدنة او بقرة جاز نحي شاة نفعه عن غيره لم يجز
 بامره او بغيره ذبح اضحية بغيره بغيره في ايام التضحية جاز ولم
 يضمن **سائل وقت التضحية** فانت الصلوة يوم العيد جازت
 التضحية بعد الزوال ومن الغد قبل الصلوة علم الامام انه صلى بغيره وضوء
 وقد ذبح الناس جازت ذبايحهم مدة وقعت فيها فترة ولم يبيع
 وال يصح صلوة العيد فصحوا بعد طلوع الفجر جاز وبه يعني من عليه
 التضحية اذا لم يضح حتى ذهب الوقت سقطت عنه الا اذا اعينها للتضحية
 عند الرأ

الى
م

عند الشراء او كانت في ملكه فقال اضحي بها في تصدق بعين الاضحية ولو
 ذبحها تصدق بالكم وفيه النقض الامام اذا صلى العيد بشاة اليهود
 وضحي الناس بغيره ان كان يوم عرفه اجزائهم الصلوة والذبايح للضرون
سائل ما يفعل بالاضحية قبل الذبح لا يحل ان يجزى صوف اضحية
 ولا ان يحلب لبنها ويضع ضرعها بالماء البارد حتى يرتفع ولو جاز او حلب
 تصدق ولا يذبح اضحية ولا يحل عليها وان فعل ونقصها تصدق
 بنقصها وان اجرها للحمل تصدق بالاجرة يستحب ان يحلل بقرة الاضحية
 ويقتلها واذا ذبحها تصدق بقلابها وجلالها وتوباع الاضحية جاز
 خلافا لابي يوسف ويشترى بغيرها اخرى ويتصدق بفضل ما بين
 القمطين **سائل متفرقة** ضحي عن الميت جاز ولا يلزمه التصديق بالكل
 اذا كان بامره ضحي شاتين فالمختار ان يكون التضحية بهما شاة الاضحية
 بعشرين افضل من شاة شاتين بعشرين الشاة افضل من سبع البقرة
 اذا استويا في القيمة واللحم وان كان سبع البقرة اكثر قيمة كان افضل
 الكلب افضل من النجعة وان كانت النجعة اكثر قيمة او لحما فافضل
 الا اني من المعز افضل من النيس اذا استويا في قيمة والا نبي من الابل والبقر
 افضل من الذكر اذا استويا في القيمة شاة الاضحية بعشرة اولى من ان
 يتصدق بالف التضحية عن الميت افضل من ان يتصدق بالاضحية
 كرها عن الميت اوصى ان يضحى عنه يقع على الشاة بكرة ذبح اثناء
 الحمل اذا كانت مشرفة على الولادة **كتاب التبرع**
 تصرفات المريد بعد الحقوق بدار حجب قبل القضاء بالحاقه تتوقف
 اجماعا على خلاف في تصرفاته قبل الحاق كسب اسلامه موروث
 عنه وكسب ردة في عند الامام وعندهما الكسب بالورثة وعند ان
 الكسب في اما تصرفاته فعند ابي يوسف ينفذ في الكسب بين وعند الامام
 ينفذ في كسب الاسلام ويتوقف في كسب الردة المرأة اذا ارادت
 والعباد بالله ثم تصرف ان كان تصرفا ينفذ من المسلم ينفذ من الردة
 وان كان لا ينفذ من المسلم لكن يصح من انتحلت اليه من الملة كاليهود
 والنصر عندهما ينفذ كتصرفات المريد وعند الامام اختلف المشايخ
 فيه جحد المريد الردة رجوع عنه الى الاسلام غير اهل الكتاب من الكفار
 كعبدة الاوثان وغيرهم اذا قالوا لا اله الا الله يحكم بالاسلام بظاهر

عند الرأ
 كسب الردة
 كسب الاسلام

قوله عليه السلام لموت ان اقل الناس حتى يقولوا لا اله الا الله واذا لم يقولوا
 بالشيء منهم شي لكن جموع المسلمين او صلوا جماعة مع المسلمين حتى يبالوا
 واذا صلى وحده لا يحكم بسلامه وكذا النصراني او اليهودي اذا صلى وحده ولا
 الا اله الا الله ممن يقول لا اله الا الله وان لم يكن ذلك الا ما ذكره
 لوجه المسلم على كفره يقتل فلما رجعوا من هذه الا اله الا الله فان
 كان ممن لا يقول فعل المسلم ان يكف عنه لانه سميع منه ما هو دليل اليقينة
 وان جاء به الى الامام فهو حر مسلم ان كان من المشركين قبل ان يغفره المسلم
 وان شرب بعد ما غفره فهو رقيق فان قال انما اردت بما قلت ان تدخل
 في اليهودية لا الاسلام او التعمد كليل يقتل لم يكتف اليه لان الظاهر
 انه قصد الاجابة الى ما طلب منه المسلم والشهادة منه دليل الاسلام كصلوة
 الجماعة فان امتنع بعد ذلك من الاسلام فهو مرتد ولو كان ممن يشهد
 ان لا اله الا الله والرسالة بحال لا يثبت ان يفتي المسلم وان شرب منه ان ليس
 دليل الاسلام وان شرب مع التوحيد ان محمد رسول الله وهو ممن لا يقول ذلك
 فهو دليل اسلامه فعليه ان يكف عنه وكذا لو قال جابن رقة المسلم محمد
 رسول الله او دخلت في دين الاسلام او في دين محمد حتى لو ما يصلي عليه
 وبه فغفر له لان ما ظهر منه فوق السماء وبجود سيما المسلمين بحكم
 بسلامته في حق الصلوة عليه واما اليهود والنصارى لا يحكم بسلامتهم وان
 شربوا بائنه بائنه حتى يشهدوا عن النصرانية واليهودية لانهم
 يقولون محمد رسول الله لا الى بني اسرائيل فان شهد النصراني وشرب من
 النصرانية لم يكن مسلما لاحتمال انه دخل في اليهودية لان الذي ذكره
 قول اليهود بعينه فاذا قال ذلك واخذ في الاسلام انقطع الاحتمال
 ولو قال انما مسلم لم يكن مسلما بهذا الان كل فريق يدعي ذلك وهو المسلم
 المنقاد للحق قال اكلواي الا الحوت في دارنا فان من قال منهم انما مسلم
 يصير مسلما لا يمتهم باقون هذه الصيغة لا يمتهم وبسبوتهم بما اولادهم
 ولو كان من عبدة الاوثان ممن لا يقول لا اله الا الله فلي رقة المسلم
 شرب ان محمد رسول الله فهو مسلم لانه ينكر الامرين فيما شرب
 كان ذلك دليل اسلامه وكذا لو قال انما مسلم لان عبدة الاوثان لا يدعون
 لانفسهم وكذا لو قال انما علي بن محمد او علي الحنفية او علي الاسلام وعنه محمد
 في النصراني قال امنت بامه ومحمد وبما جاء به من عنده و قبلت الاسلام
 وبكره

مع المسلمين
 بجماعة لا

وتركت ديني انه يصير مسلما وعن الامام اذا قال النصراني او اليهودي امنت او انما مسلم
 يثاب عن مراده فان قال اردت ترك دين النصرانية او اليهودية والدخول
 في دين الاسلام يصير مسلما حتى لو رجع حله منه وان بين غير ذلك لم يكن
 مسلما وان لم يزل حتى صلى مع المسلمين كان مسلما وان مات قبل ان يزل
 او صلى فليس مسلم ونصراني اراد ان يشهد بان شربا فقبل النصراني انما يباع
 من مسلم وان شرب نصراني فقال انما مسلم قبل لا يصير مسلما حتى يقول انما مسلم
 مثلك وينبغي ان يصير مسلما لانه اخرج الكلام جوا بالكلام غيره وعنه ان
 زيدا اذا قيل لذي سلم فقال امنت فهو مسلم لانه اجابه فيما خاطبه بغيره
 قوله بغيره عن ذي سلم انه صلى مع جماعة في جماعة اجعل مسلما
 ويضرب عنقه ان رجع في كفره قال نعم اما اذا قالوا صلى وحده فان قالوا صلى
 صلوتنا واستقبل بكنك فكذا لك وسواء قالوا كان اماما او غيره
 فان شرب منه والانه كان يؤذن ويقيم جعلته مسلما سواء كان الاذان في الحضر
 او السفر وان قالوا رايته يصلي سنة ولم يقولوا في الجماعة وقال صليت
 صلوتي لا يقبل شهادتهم حتى يقولوا صلى صلوتنا واستقبل قبلتنا
 وقيل اذا اذن في وقت للصلوة يصير مسلما في غير الوقت لا وان صلى
 في الوقت بجماعة او وحده متوجها الى الكعبة صامسا وان لم يتوجه لا
 وان صلى بجمعة معناه فهو مسلم ولو سبي وطاف كما يطوف المسلمون فهو
 مسلم ومحمد والتبعية لا تقتضي في سهم مسلم بالقبعة في دار الحرب او بيع
 منه في دار الحرب ثم مات الكسبي في دار الحرب يصلي بصلية لانه حكم
 بسلامته تبع للمولى مسلم في دار الحرب ولم يعك الشرايع ثم دخل دارنا
 ومات لا قضاء عليه ولو سبي في دار الاسلام ولم يعك الشرايع يترجم
 القضاء حتى **باب الغزاة** النفقة العام يجب على كل من سبي
 ذلك الخبيرة وله الزاد والراحلة ويجب على اهل العدل ان يخرجوا الى
 قتال اهل البغي ويقابلوهم الى ان يرجعوا الى اموالهم لا يخرج الولد
 بلا اذن ابويه في غير النفقة العام ولهما ان يمنعا اذا دخل عليهما
 مشقة ولا يخرج المديون الا باذن الطالب عالم ليس في البلدة اقفة
 منه ليس له ان يغزو ولا يدخل عليهم من انصياغ الجهاد في الاستار
 الحزم مباح وهي ذوات القعدة وذو الحجة ومحرم ورجب لا بأس بضرب
 الطبول في الحرب لا يجب رفع الصوت في الحرب الا اذا كان فيه

والا يثبت ان احد من رعيته وجده الصبي كذا
 في دار الحرب لا يخرج من دار الحرب الا اذا كان من رعيته
 حتى قالوا لا يخرج من دار الحرب الا اذا كان من رعيته
 في دار الحرب لا يخرج من دار الحرب الا اذا كان من رعيته
 في دار الحرب لا يخرج من دار الحرب الا اذا كان من رعيته

والا يثبت ان احد من رعيته وجده الصبي كذا
 في دار الحرب لا يخرج من دار الحرب الا اذا كان من رعيته

هذا الحديث هو الذي رواه الشيخان في الصحيحين
 ورواه غيره من المتقدمين واللاحقين
 ورواه ابن ماجه في سننه
 ورواه ابن خزيمة في صحيحه
 ورواه ابن حبان في صحيحه
 ورواه ابن عساکر في صحيحه
 ورواه ابن الاثير في صحيحه
 ورواه ابن الجوزي في صحيحه
 ورواه ابن القيم في صحيحه
 ورواه ابن كثير في صحيحه
 ورواه ابن المنذر في صحيحه
 ورواه ابن الجوزي في صحيحه
 ورواه ابن القيم في صحيحه
 ورواه ابن كثير في صحيحه
 ورواه ابن المنذر في صحيحه

الحربى وولده اذا باع الحربى وولده من مسلم في دار الحرب عن الامام انه يجوز
 ولا يجزى على الرد وعن ابى يوسف انه يجزى على الرد اذا خاضع الحربى اذا دخل
 دارنا بملطحة مع ولده فباع الولد لا يجوز في الروايات كلها مسلم دخل دار الحرب
 فاشترى من احد هم ابنه فباعه فالصحيح انه لا يجوز البيع لكنهم اذا ادبوا
 جواز هذا البيع ملكه بالقرن للبلاد اذا كان لم يذنبوا ان خرج معه طابعا
 لا عليه وان اخرج مكره ملكه بالقرن مسلم دخل دار الحرب بائنا فوجد
 لقطه فعليه ان يقرها ولو عقد الربوا مع مسلم او مسلم دخل معه للكتفى
 لا يجوز **باب اهل الذمة** اذا ارادوا الاحداث البيع والكناس
 في الامصار يمنعون بالاجماع اما في السواد اختلف المشايخ قال شيخ بلخ
 يمنعون وقال شيخ بخارا لا يمنعون قال الحسن ان كانت قرية غالب
 اهلها اهل الذمة لا يمنعون والا يمنعون اما البيع القديمة في
 السواد لا تنهدم على الروايات كلها واما في الامصار قيل يهدم وقيل
 لا وهذا في البلد المقتنى فاما في الصلحية فتشرك في الموضع
 كلها في الروايات كلها قال محمد ليس ينبغي ان يترك في ارض العرب
 كنيسة ولا بيعة ولا بيت نار وفي الصلحية تشرك في الموضع
 كلها في الروايات كلها ويمنع من احداثها في الامصار وفي القري
 في قولهم قال محمد ان اسلمت كنيسة او بيعة او بيت نار فقام
 ان يبنوه مثل بيت الاول لازيد اوليس لهم ان يحولوه من موضع
 الى موضع آخر في المصر صريح قوم من اهل الحرب على ارضهم وصاروا
 ذمة وتمسكت حتى بقاء فيها احد ودفاته يترك فيها من البيعة
 والكنيسة ما كانت يوم اصالحوا فان احدث غيره يهدم ما كان
 في المصر قال محمد ليس للنصر ان يضرب في منزلة في مصر المسلمين
 بالنافوس ولا ان يجمع فيه منهم انما ان يصلي فيه ولا ان يجر جوابتي
 من صليهم او غيره ما خارجا من كنيسهم وقال ابو يوسف لا يمنعون
 من اخراج الصليان في يوم عيدهم ويمنعون في بقية السنة
 لان على ذلك وقع الصلح الذي اذ اشترى دارا في المصر قيل ما ينبغي
 ان يباع منه ولو اشترى بجبة على بيعه من مسلم وقيل لا يجزى على البيع
 الا اذا اشترى بجبة الذمة اذا بعث الجزية على يد نايبه لا تقبل ما لم يات
 منه

هذا الحديث هو الذي رواه الشيخان في الصحيحين
 ورواه غيره من المتقدمين واللاحقين
 ورواه ابن ماجه في سننه
 ورواه ابن خزيمة في صحيحه
 ورواه ابن حبان في صحيحه
 ورواه ابن عساکر في صحيحه
 ورواه ابن الاثير في صحيحه
 ورواه ابن الجوزي في صحيحه
 ورواه ابن القيم في صحيحه
 ورواه ابن كثير في صحيحه
 ورواه ابن المنذر في صحيحه

هذا الحديث هو الذي رواه الشيخان في الصحيحين
 ورواه غيره من المتقدمين واللاحقين
 ورواه ابن ماجه في سننه
 ورواه ابن خزيمة في صحيحه
 ورواه ابن حبان في صحيحه
 ورواه ابن عساکر في صحيحه
 ورواه ابن الاثير في صحيحه
 ورواه ابن الجوزي في صحيحه
 ورواه ابن القيم في صحيحه
 ورواه ابن كثير في صحيحه
 ورواه ابن المنذر في صحيحه

بنفسه ويقوم والفايض فاعذني اصح الروايات وفي رواية يقبل وفي رواية
 يترك كنفه ويقول اذ الجزية يا ذمي فليس ان ياخذوا من اسراهم واحدا ويعطوا
 بدله مشركا لم ينتفت الى ذلك اعطى المسلمون رهنا عند الكفار والكفار
 عند المسلمين على انه لو غدر صاحبه يقتل الرهن فغدر المشركون وقتلوا
 من كان في ايديهم ما ينبغي للامام ان يقتل الرهن الذي في يده امرأة سبيت
 بالمشرك وجب على اهل المغرب ان يستنفذوا قتل لاسية اسيد لملك
 الكافر والاقتل كفا لا فضل ان لا يسجد ولو قيل له اسجد سجدة النجاسة
 فالا فضل ان ياتي بها رجل هررب من العدو وساله عن اصحابه ما ينبغي ان يعلمهم
 مواضع اصحابه وان قتل اراد الاسير ان يتزوج كتابة في دار الحرب كره
 الا اذا خشي العنت رجل يمكنه شرا الاسير فشر الاسير لخاله افضل
 من شرا العالم قال واحد من المسلمين للكافر لا تخف اوانت آمن او لا بأس
 عليك او قال لستس باي وثك كان فهو آمن وان لم يفهم الكافر قالوا
 امنونا على اباينا فمنوا عليهم بيئت الامان في حق امهاتهم دخل دار
 الحرب بلا امان فقال انا رجل منهم او قال جئت افا تتركتم فتركوه لا بأس
 بقتل من احب منهم وباخذ اموالهم خربي دخل دارنا بامان فقتل
 مسلما عمدا او خطأ او بختس اخبار المسلمين فبعث بها الى المشركين
 او سرق شيئا يجوز في اوقفه الطريق لم يكن نقضا للعهده اراد الحربى
 ان يبيع بزدونا له ذكرا ويشتري بزدونا انثى ويدخله دار الحرب منع عن
 ذلك دخل كافر دار الاسلام بغير سيما كان معه كعب اهل الحرب فانه
 يصير منافق من اهل الحرب فخرجوا اليه فقالوا انا اسلمنا في دار الحرب
 كانوا في امية الجند في القسمة كرجل من الجند ثلثة دخلوا دار الحرب
 بغير امان وغنمو كانت لهم وذا بختس وان كانوا اربعة بختس ويوضع
 في بيت المال الامام لو وضع الخس في النخاعين لجا جتهم اليه له ذلك
 الامام اذا قال من اخذ شيئا فهو له دخل الامام تحت الاذن قال
 امير العسكر ان قتل ذلك الفارس فلانك كذا فقتله فلا شيء له
 ولو قال ان قطعت رؤوس نوبيك القتل فلانك كذا البيعت اذ اقطع
 المرتد كتابا وتوبته ان يقول ببيت ورجعت الى دين الاسلام
 وانا بئري من كل دين سوى دين الاسلام الخنثى المشرك لو ارتد لا تقبل
 وتجنس وتجبر على الاسلام ارتد اداكر ان لا يبيع وارثه بالصبي العاقل

هذا الحديث هو الذي رواه الشيخان في الصحيحين
 ورواه غيره من المتقدمين واللاحقين
 ورواه ابن ماجه في سننه
 ورواه ابن خزيمة في صحيحه
 ورواه ابن حبان في صحيحه
 ورواه ابن عساکر في صحيحه
 ورواه ابن الاثير في صحيحه
 ورواه ابن الجوزي في صحيحه
 ورواه ابن القيم في صحيحه
 ورواه ابن كثير في صحيحه
 ورواه ابن المنذر في صحيحه

فاختق بكان فاضا
 القدر

يصح الا انه لا يقتل من ارتد ثم اسلم ثم ارتد فانه يؤخذ بعقوبة الكفر الاول
 والثاني قال ابو الهيثم لا جرمية على من مرض الكثرة السنة جارية بين بخراي
 ونبطي جارت بولد فادعيه ثم كبر فعليه نصف خراج النبطي ونصف
 خراج اهل بخراي الخرجي الكثر في من العرب يقبل منه الجزية الذي
 اذا كان في الكثرة السنة غنائم افتقر يؤخذ منه جزية الاغنياء
 اعتق عبده الذي توضع عليه الجزية نصراني عجل خراج راسه سنين
 ثم اسلم فانه يرد عليه خراج سنة يمدودي الجزية تكون اسفل ويد
 القابض اعلى تصرف الجزية والخراج واحد لا شئ لاهل الذمة من
 بيت المال وان كان فقير انفت طائفة على السلطان الا كان ذلك
 نظم السلطان ولا يمنع من الظلم وقالت الطائفة السلطان
 فلا ينبغي للناس ان يعينوهم ولا ان يعينوا السلطان ولو لم يكن لاجل
 ذلك كنهم قالوا الحق معنا وادعوا الولاية فلما سلط ان
 بقائهم وللناس ان يعينوه الباطل حتى يلقى لواءه او اسر
 العبد الذي يخدم مولاه ولا يقاتل جس ولا يقتل جوارحه اهل
 الحرب ليست يروا في امرهم ويرجعوا عن ذلك ولا ينبغي للامام
 ان ياخذ على الموادعة منهم شيئا وان اخذه رده عليهم العادل لا يقتل
 ذارحم محرم منه من البغاة الادفعاء عن نفسه وحمل له ان يقتل دابة
 ليست جمل الباغى فيقتله غيره **باب الفاظ الكفر** يعني ان لم يكن
 حرم الله الخ لا يكفر ولو كتم ان لم يكن الله فرض الصوم رمضان لما شق
 عليه الصوم لا يكفر وكذا ان قال هذه الطاعات جعلها الله عذابا
 علي ان يا قول ذلك وما عليه ان يقول اين طاعتك ولو قال لو لم
 يفرض الله هذه الطاعات كان خيرا لا يكفر بهذا التأويل ولو
 كتم ان لم يحرم الله الزنا والظلم او قتل النفس بعينه حق كفر لان
 اطلاقها خروج عن الحكمة والعدل ولو كتمت لنبى من الانبياء ان
 لا يكون نبيا ان اراد به انه لو لم يبعث نبيا ما كان خارجا عن
 الحكمة لم يكفر وان اراد به استخفافا او عداوة له كفر لو قال لو
 امرني الله تعالى بامر كذا لا افعل او لا اومن به او قال لو امرني الله
 بعشر صلوات لا افعل او قال لو كانت القبلة من هذه الناحية
 لم اصل بكفر في هذا كله كل من لم يجمع الامة عليه انه نبى فجد نبوة
 لا يفره

كفر

لا يفره من رجم ان المعوذتين ليست من القرآن لا يفر من رجم الله في شئ
 او قال الشرة صغير كافر من اراد بقلبه بغض الله عليه السلام بكفر قبل الامام
 عن يقول ان محمدا رسول الله الا انه يحب ان يشتم فقال هذا رجل يعرف
 الله لانه لو عرف الله لاحت ان يشتم محمدا عليه السلام شجا فقال احدهما
 نصاحبه يا ابن الزانية وكان اسمه محمدا قيل لا تقع او نام الناس على النبي
 عليه السلام فلا يكفر ما لم ينوه نصراني اسلم فمات ابوه بعد ذلك فقال
 يستني اسلم الى هذا الوقت حتى ارت منه يصير مرتد الان من تحت الكفر
 كفر قال ابو حفص في مريض قيل له صل قال والله لا اصلي ابدا فلم يصلي
 حتى مات ارموه ولا تصلوا عليه لانه مات كافرا قيل وجه ذلك انه
 قال على وجه التهاون والاستخفاف ومن قال للمكشوبة لا اصليها اليوم
 ان اراد به على الله تعالى يكفر وان اراد بحكايه لا جاء احد المنداحين بخطوط
 الفقه الى خصمه وهما من عرض الناس فقال خصمه ليس كما افترى ولا يعلم
 بهذا كان عليه التعزير قال قصصة شريد خيبر من الله لا يكفر لانه يريد
 انما نعمة من الله ولو كان خيبر من العلم كان استخفافا فكفر من قال
 لا خير ابراهيم في است علمك فان اراد به علم الدين كفر مات غلامه
 فقال يارب ما خدمته له واحد ولا ما خدمت له عشرة وانا اجتهد
 في جميع العلم لا يكفر لانه لم يصف الله بالظلم لان له الدنيا والآخرة
 اشتد عليه مرضه فقال ان شئت لوفى منى وان شئت كافرا
 يصير مرتدا عن دينه كذا من استنى بمصيبة متوعة فقال اخذت
 مالي وولدي واخذت كذا وكذا وماذا اتفعل ايضا وماذا ابقي اتفعله
 وما يشبه هذا من الفاظ فانه يكفر لان مثل الكلام الطويل لا يكون
 الا عن قصد سكر وجور في موضع فدرار رجل المجوسى وقال
 يا مجوسى فاجابه المسلم انا كانا في عمل واحد لذلك الداعي
 فتنوهم المسلم انه يدعوه لاجل ذلك العمل لم يلزمه شئ
 وان لم يكن فاعمل واحد خيف عليه الكفر قال الامراء ياكافرة
 فقالت انا كافرة قطلني قال الفضل بانت منه امراته وبخبر
 على الرجوع بعد التوبة قال لها ياكافرة فقالت لا بل انت لا تقع
 الغرقة بينهما رجل يضرب ولده او عبده ضربا شديدا فقال له
 قاتل انت لست بمسلم فقال لا ان قال عدا كفرة وان جرى على الشئ

روا

هنا

ش

لا اجاب امراته بقوله هب اني لست بمسلم لا يكفر وعنه اصحابنا ان من قيل
 له لست بمسلم فقال لا لا يكفر لان قول الناس ليس بمسلم على معنى ان افعاله
 ليس افعال المسلمين فقوله هب ابعد عنه قال لامرته خافي الله واقفيه
 فقالت نجسة لا احاف فان كان الزوج عاتبها على معصية ظاهرة
 فاجابته بذلك كنوت وان كان ما عاتبها عليه امر الخاف استغفبه
 لم يكفر الا ان تتردد بذلك الاستغفار فتبين من زوجها اراد ضربها
 فقال له امر الخاف الله فقال لا عن محمد انه لا يكفر لان له ان يقول التقوى
 في افعاله وان راه على معصية فقال لا يخاف الله فقال لا يكفر اطلق
 الرجل كلمة الكفر عند الكثرة لم يعتق الكفر بكفر في الاصح ان الكفر اوهم
 به يكفر لانه مناف لواجب التعظيم ومن قال لا اله الا الله وادان يقول الا الله
 فلم ينك به لا يكفر لانه معتقد على الايمان ومن قال ان كان عذرا كذا والا
 الكفر قال ابو القاسم يكفر من ساعته وتوقع في قلبه انه ليس بمؤمن لا
 يكفر ما لم يعتق كفرا وعنه رشاد بن حكيم ان امراته بعثت اليه السمور
 على يد خادمة فابطأت الخادمة في الرجوع فارتفعت المرأة وقال الكلام
 بينهما الى ان قال لها اتعلمين الغيب فقالت نعم فوقع في قلب رشاد
 شئ فكتب الى محمد بن الحسن فاجاب محمد ان جدد السكاح فانها تنورت
 وقيل بهذا واقعة خلف بن ايوب وبها كانا معا صرين يتزوج امرأة
 بلا شهوة فقال خديجة او بيغامورا كراه كودم يكفر لانه يعتقد ان
 رسول الله يعلم الغيب قيل الغرض عن قوله عليه السلام من اتى
 كاهنا وصدة فبني يقول فقد كفر بما انزل على محمد فقال الكاهن التمر
 فقبل الذي يقول انا اعلم السموات هل يدخل تحت هذا الخبر
 قال نعم فتسل فان قال انا اخبر عن اخبار الجن قال وان قال هكذا
 فهو ايضا ساحر كاهن ومن صدقه كفر لانه غيب فلا يعلم الا
 الله تعالى عليه قوله تعالى فليتبين الحق والآية من حيث لا يشعرب
 في قول الى حنيفة ومحمد خاذا الى يوسف والنزاد بن يوسف عن كتاب عن ابي يوسف
 ومحمد عن الامام روايتان من لقن ان ناكما ككفر كقول الملقن وان كان
 على وجه اللعب والضحك وكذا قال ابن المبارك من امر امرأة بان تترتد
 حتى تبين عن زوجها فهو كافر من اخفى به فهو كافر وان لم يكن المأمور
 قال انصراني لمسلم اعرض على الاسلام حتى اسم فقال اذهب الى فلان
 العالم

العالم حتى يعرف عليك قبل يكفر لانه رضى بكفره في بعض الاوقات وقال
 ابو جعفر لا يكفر ولا محمد ان المسلم لو ادخل حشبة في فم الاسير حتى لا يقدر
 على كلمة الشهادة فقد اساء ولم يقل كفرا وكذا اخبر من قال لا يكون كفرا
 بقوله تعالى حكاية عن موسى عليه السلام واشدد على قلوبهم الا انه من استحل
 الخمر ولا يعلم انه حرام فقد كفر رجل قال يجاب الى كثرة المال والحرام والحلال
 سواء قال ابو بكر السلمي من استحل محارم الله تعالى خاف عليه الكفر قيل
 لا يكره ان يكون استخفافا بل كفا كاستخفافه بالله قال لا يعتبر مثل هذا
 وهذا اقل مرتبة الا انه انى ربما استخف بعض المستغنين وهم عدا الله
 فلا يكون بمنزلة الاستخفاف بالله استحل الجاه حالة الخبيث كقوله في حالة
 الاستبراء بدعة وضلال وقيل ان استحل ما والا ان انتهى ليس بالخبريم
 اولم يعرف الشهادة لا يكفر ولو استحل مع اعتقاد الشهادة وكونه مفيدا
 للحرمة يكفر والاول اظهر من ابي منصور الماتريدي من قال لسلطان
 هذا الزمان عادل كفر لانه لا شك في جوعه وحبوره حرام يتبين من
 جعله حلالا او عدلا فقد كفر اذا قال الله يعلم اني لم افعل كذا او هو
 يعلم انه فعله او هو مجوسى ان كان فعل كذا او هو يعلم انه قد كان
 فعله قال بعض المتأخرين يكفر لانه وصف الله تعالى بالجهل وقال
 بعضهم لا يكفر لان الرجل لما يقول هذا جاهلا بما يقول لا ان يتعد القول به
 وهو عالم قال ان كان الله يعلم اني فعلت كذا فاني غيب عالم وقد كان
 فعل ذلك يكفر قال ابو الليث هذا اذا كان اختيارا منه اما اذا حلف
 على ذلك لا يخافه فهو عاص ولا يكفر صلى مع الامام جماعة بخير
 طهارة عمدا او الى غير القبلة عمدا يكفر واختار حرام الدين انه يكفر
 في الصلوة بغير طهارة عمدا او الى غير القبلة لا وقيل انما يكفر بالصلوة
 بغير طهارة اذا فعل ذلك استخفافا فانه ذكر في حجة الى حنيفة
 في مسئلة التشبه بالصلوة ان الصلوة بغير طهارة معصية ولم يقل
 كفر قال ان كنت فعلت كذا فهو كافر وقد كان فعل وهو يعلم ذلك
 يكفر في قول اكثر الفقهاء وتبين منه امراته وقد قيل اذا حلف على الاستقبال
 فقال ان فعلت فهو يهودى او نصراني انه يكفر بهذه اليقين وليس
 هذا من ذهبنا فاما اذا حلف به على شئ قد كان هو يعلم انه قد
 كان فانه يكفر في الاصح قال ان كنت كلمت فلانا امس فهو يهودى من الله

العلم اجم

وهو يعلم انه كاذب اخلف الشيخ في كفه قال الصدق الشهيد المختار في الفتوى
 في جنس هذه المسألة احاطه الحسني انه ينظر ان كان الحالف يعتقد ان مثل
 هذه اليمين كاذبا كفر فانه يكفر والا فلا كذا في قوله انه يعلم اني ما فعلت
 وهو كاذب قال علي الداراني اخاف علي من قال بحسبتي وحيوتك وما شبه
 ذلك الكفر ولو لا ان العامة يقولونه ولا يعلمونه لقلت انه شرك قال
 ابن معبود رضي الله عنه لان احلف بالله كاذبا احب الي من ان احلف بخبر
 صادق ومن الحق كاف التصغير في آخر اسم عبد العزيز وعبد الغفار
 وعبد الحالح ونحو ذلك ان قال ذلك عند الكفر وان كان لا يدري ما يقول
 ولا قصد له لم يحكم بالكفر ومن سمع ذلك منه حق عليه ان يعلم قيل
 عن يديج في وجهه ان سنا وقت الخلعة وما شبه ذلك قال يكفر الذابج
 والمذبح مية لقوله تعالى وما اهل به لغير الله قال اسمعيل الزاهد بكه اشهد
 الكراهة ولا يكفر لانا ان النبي الظن بالمؤمن انه يتقرب الى الادي بهذا
 النحر اشهد يوم النيرة وزينا لم يكن لشركه من قبل ذلك ان اراد به
 تعظيم النيرة وزينا يعظم المشركون كفروا ان اراد به الاكل والشرب
 والنعمة لم يكفر اهدي يوم النيرة وزا الى ان شيئا ولم يرد به تعظيم
 هذا اليوم لكن جرى عليه ما اعتاده بعض الناس لا يكفر ولكن ينبغي
 ان لا يفعل ذلك في هذا اليوم خاصة ويفعله قبله او بعده وعن
 ابي حفص الكبير ان رجلا لعبد الله تعالى خمسين سنة فاهدي يوم
 النيرة وزا الى بعض المشركين بيضة يريد به تعظيم ذلك اليوم فقد
 كفر بالله تعالى واحبط عمله خمسين سنة ولا باس باجابه دعوة
 اهل الزمة اذ لم يكن فيه تعظيم شعائرهم المخصوصة بهام قيل
 الفضل عن وضع قلنوة المحوسى على راسه قال لا يكفر وقيل
 ان قصده التثنية بكفر قيل ابو حفص الكبير عن ابي عبد الله المشركين
 وقد ترك في ذلك صلوة او صلوتين قال ان كان اراد تعظيما لم يكفر
 وليس عليه قضاء الصلوة ولو كان ذلك للفق لم يكفر وقض ما ترك
 من الصلوة وعن عبد الله بن المبارك عن الامام فميم عليه صيام
 شهرين متتابعين فارتد عن الاسلام ثم تاب سقط عنه القضاء
 وفي تخالفات التبريدوي اذ اسلم المردة لا يلزمه قضاء العبادات
 نظر الى فتوى فقال حه باز نامة فتوى اوردى فقد كفروا ان اراد به الاحتفال
 بالسرعة

قالوا ان الذبح عند من
 الضيف حرام كحمة
 الذبيحة لانه يكره
 شتر غيراته في الذبح
 واما اذا كان عند
 غيبة الضيف لا اجل
 الضيف على الانعام
 ما ذكرنا فدية

يقول الذبح
 النحر

بالسرعة قال انا مؤمن ان الله ان لم يؤل بكفر موذن فقال كذبت
 بكفر قيل لا تخشى الله فقال في حالة الغضب بكفر قال سلطان ظالم انه
 عادل قال ابو منصور الماتريدي بكروى السيد الامام لا يكون له عدل في حق الله
 احب الي من الله فانه يستتاب ويجدد الكفاح ان تاب قال كنت مجوسيا
 الان اسلمت على سبيل التمثيل ولم يعتقد ذلك حكم بكفره جالس في مجلس الزب
 على مكان مرتفع وذكر مصاحف سنة من ابا الواعظ فاضحا وكفروا قال
 لاخر ينبغي ان يسجد سجدة لله وسجدة لي لا يكفر لان المراد منه الشكر والمنه
 لا التحقيق ولو تكرر من بنو النصارى او ربطا على كفروا لعلوا البانية
 على وسطه لا ولو تكرر السجود فليس لا يكفر وقيل بكفر ان اراد به التمسك
 بهام كقولك طائفا وقلبه مطمئن بالايمان لا يكون عند الله مؤمنا
 ينبغي للعالم ان لا يبادر بكفره اهل الاسلام مع انه يقضي صحة الاسلام
 تحت ظلال الربوبية يمنع الذي من زنا را برسم يجب ان يكون على
 دورهم علامات تميزهم بها عن دور المسلمين ومن كانت برزاة من
 ان يهاجم تود من يتخذ علامة فوق الملاءة وكذلك تومرون بانخذ
 العلامات في الحمامات من الجلاجل وغير ذلك ولا يسنون ان يركبوا
 الا عند الضرورة خصوصا في اسواق المسلمين ومجملهم واذا جازت
 الضرورة فليسننوا في مجامع المسلمين عتبة اهل الذمة لا يواخذون
 بالكسجات واد الحرب تصير دار الاسلام باظهار احكام الاسلام فيها
 جندى نزل في قرية في بيت رجل ورت البيت كاله فان كانوا
 في العزو فلا باس حوى اودنى طلب تعليم القرآن او الفقه لا باس ان
 يعلم **كتاب الفرائض** ترك بنتا وابن ابن فاما مال بينهما
 نصفان وانما لا تصير البنت عصبة بابن الابن وان كان اسفل منها
 لان العليا انما تصير عصبة بالاسفل ولم تصل اليها فريضةا وهما
 وصلت بنت ابن وابن ابن ابن فاما مال ايضا اولاد الابن المذكور
 والانشى سقطون بالابن ترك بنتا وحتا وابن ابن والنصف
 للبنت والباقي لابن الابن ترك بنتا وحتا لاب وام واخا واخنا
 لاب فللبنت النصف والباقي للاخت لاب وام **باب ذي**
الارحام في اولاد البنات ترجح بكونه ولد الوارث وفي الاجداد والقبلة
 لا يرجح بكونه مدليا الى الميت بوارث بيا نه اذا ترك اب ام الام واب اب الام

نفر

يقول عدم من يشبه يوم
 ناله منهم سر

نصفان

تقسم اثلاثا ثلثها لاب اب الامم الاعمام والعلماء مطلقا طبقا واهدا مع
 الاحوال والحالات حتى اذا ثبت لهم التحقيق ثبتت الجملة ثم التبرج
 في الجملة معتبر بسبابه ولو اجتمع قرابة الاب وقرابة الام تخرج بالتبرج بالاجماع
 حتى ان العتق لدولى من ابنت الحال للثوب وفي حق التبرج جعل قرابة
 الاب وقرابة الام واحدا اما في التبرج بندي قرابتين ان كانا من جنس
 محمد بن لا يترجح في ظاهر الرواية وبه يفتي وعندنا في يوسف انه يترجح
 عند اتحاد الجهة وعند الاختلاف في رواية حتى كونه بنت عم وبنت
 خال فثبت العلم اولى وفي ظاهر الرواية ولد الوارث اولى اتحدت الجهة
 او اختلفت وعليه الاعتماد **مسألة المحرمان والتخارج** القاتل
 مباشرة بغير حق يحرم والمكاتب لا واداهم المباشر جعل القاتل كالميت
 وان كان حيا حقيقة ينظر ميراث الميت لو كان القاتل ميتا حقيقة
 لمن يكون من ورثة الميت كذا هذا التخارج انما يصح اذا لم يكن في التركة
 او على التركة دين اما اذا كان لا يقع ثم في الموضع الذي يقع يقسم الباقي
 بينهم على سببهم التي ظهرت قبل التخارج لا ان يجعل هذا بالتخارج
 كان لم يكن بينه امرأة وبنت واحد لاب وام اصلها من ثمانية فاذا
 اخرجت المرأة يقسم الباقي بينهما على ما كان قبل التخارج وهي سبعة
مسألة ولأولاد العتق معتق تزوج بمعتقة فولدت فولد الولد المعتق
 الاب وتكون زوج المعتق بامه ان فولدت فاعتق مولد الامه الولد
 فولد الولد له الولد وان علق حر الاصل بان كانت امه حرة اصلية او عارضة
 يجوز ان يثبت عليه ولأولاد العتق الاب اولاد العتق الام ان كان
 الاب حر الاصل لا ولأولاد العتق الاب وكذا اذا كانت الام حرة الاصل
 لا ولأولاد العتق الام لان حر الاصل لم يجر عليه عتق فلا يثبت الولد
 وان ثبت الولد من الجنين بان كانا معتقين يصير الولد لعتق الام
 بالاجماع فان كانت الام معتقة والاب عبد احيا او ميتا فولد الذي
 علق حر الاصل مولد لعتق الام حتى يبرث منه معتق الام وعصبته
 معتق الام وان كان الاب حر الاصل فعلى وجهين ان كان الاب عربيا
 لا ولأولاد العتق الام بالاجماع حتى لا يبرث منه معتق الام ولا عصبته
 معتقها ولا في جانب الاب بالاجماع لانه لم يجر عليه عتق لكن ان كان
 الاب حرا يبرث عصبته وورثته من ذوى الارحام من هذا الولد كما في
 سائر

ان
 هـ

سائر الاحرار وان كان ينجبا لا ولا في جانب الاب بالاجماع لانه لم يجر عليه
 عتق وهل يثبت الولد في جانب الام حتى تترث منه معتق الام وعصبته
 قال ابو حنيفة ومحمد يثبت وقال ابو يوسف لا وان لم يثبت الولد في جانب
 الاب كما في العربي بالاجماع فالحاصل ان قوم الاب انما يبرثون باعتبار يثوب
 الولد لهم فان كان الاب من اهل الولد والميراث قوم الام فان كان الاب
 حرا لا يصل ان كان عربيا لا يبرث معتق الام بالاجماع لانه لا ولا لعتق الام
 وان لم يكن لعتق الام ولأولاد وان كان الاب غير عربي قال ابو حنيفة ومحمد
 يبرث معتق الام وقال ابو يوسف لا المعتق اذا لم يترك عصبته يبرث
 منه اقرب عصبته للمعتق حتى لو ترك ابن المعتق واباه فالارث للابن وعند
 السدس للاب والباقي للابن **مسألة** ارحام المعتق لا يبرثون من المعتق انما
 يبرث عصبته المعتق اما عصبته عصبته المعتق اذا لم يكن عصبته المعتق
 لا يبرث المعتق مثاله امرأة اعتقت ثم ماتت عن ابن وزوج ثم مات المعتق
 فالميراث لابنها فلومات الابن وترك الاب الذي هو زوج المعتقة ثم
 مات المعتق لا يبرث الاب وان كان عصبته العصبته المعتق المعتق
 وان كثر وابيرث مما ترك رجل اعتق عبدا او عتق عبدا او اعتق
 المعتق الثاني بعد ثلث مات المعتق الاخير وترك عصبته المعتق
 المقتول لا غير يبرث منه وان كان هذا في صورة عصبته عصبته
 معتقة لان المعتق الاول حر ولأولاد هذا الميت فصار مولد له ثم يبرث
 عصبته المعتق الاول لقبه مقام مورثة ادعيا ولا ميت واقام
 كل واحد منهما البينة انه اعتقه يقض بالمولد والميراث بينهما مات
 الاعلى وترك ابنا ثم مات الاسفل وترك ابن الاعلى لاخير وجبان يبرث
 منه ابنته ولد المسلم من ولد النصراني عند الظاهر وكبر افرها مسلم
 ولا يبرثان من ابويهما الا ان يصطلي فلهما ان ياخذ الميراث بينهما
 قبض احد الورثة التركة ولادين على الميت فضاغت ضمن للاخرين
 الا اذا كانت التركة في موضع يخاف عليها **كتاب الخنثى** حكم الخنثى
 الصلوة حكم المرأة في القعود والسنه والمحاذاة مع الرجل والحيض
 زه والابليس الحوير ولو قبله رجل يثبت حرمة المصاهرة ولو
 زوج خنثى من خنثى وبهما مشكلان يتوقف في النكاح فان ماتا قبل
 التبيين لم يتوارثا ولو قال كل عبدي فهو حر وكل امه لي فهي حرة وله

حكم الخنثى
 هـ

خنثى من كل بعته ولا يقبل قوله انما ذكره وانثى ولو كان كمال القولين يعنى
 ولو ارتد الخنثى لا يقبل ولو خضع القبل لا يعطى له سهم ولكن يبرأ منه شئ
 كانت ولو اسير لم يقبل ولا يدخل في قسم ولا يؤخذ منه الجزية ولو اوجبت
 الى ختانه وقد بلغ حد الشهوة لا تخنثه اجنبى ولا اجنبية لكن يشترى
 له جارية ختانه بن ماله وان لم يكن له مال فمن بيت المال فتحنثه
 ثم تباع او يزوج امرأه ختانه لحنثه وان لم يبلغ حد الشهوة تخنثه
 الرجل والنسب ولا حد على قاذفه ولا تقطع به الرجل بيد ما ولو شرب
 شربا ود على خنثى انه غلام وشربا اخرين انها جارية والمطلوب ميراث
 قضي بانه غلام وان كان المدعى ان يقض بانه جارية **كتاب**
النظر والاباح المحلوة بالاجنبية مكروهة وان كانت معها اخرى
 كراهية التحريم لا يباح به دخول الخنثى على النوان ما لم يبلغ حد العلم وذلك
 خمسة عشر سنة لانه لا يحتمل تحريم ذلك المحبوب اذا جفت ماؤه ونقص
 بعض من خنثى اختلاطه مع النسب لوقوع الامن عن الفتنة والاصح
 انه لا يحل وكذا الخنثى الذي في اعضائه لين وفيه نكته بغير اختلاف
 ولا يشترى النسب ولا يكون خنثى في الردى من الافعال رخص بعض النكاح في
 تركه مثله مع النسب والاصح انه لا يحل ولا الخنثى الذي هو خنثى في ردوى
 الافعال فهو كغيره من الرجال بل من جملة النكاح يمنع من النسب العبد يحنث
 على مولاته بغير ذنبها لا جماع وهو يحنث بالنظر اليها كالاجنبى حتى ينظر الى وجهها
 وكفها ما لا ينظر الى مواضع ينسبها الباطنة وان لم يكن وهو احد قول الشافعي
 يحل له من سيده ما يحل له من غيره وانما يكره لانها لا يكره لغيره لانها
 ثلاثة ايام بلا حرم ولا يكره للامة وام الولد وهذا في المأبدا اما الآن
 يكره لهما ايضا شربا عند المرأة عدلان ان الزوج طلقها ثلثا لا يكره
 للمقام معه لكن لا يتزوج باخر غابت المرأة فاجبت ان انما ارتدت
 يقع للزوج ان يتزوج اربعا سواء ان كان الخنثى ثقة ام كان او عبدا
 او محمدا او افي قذف قال ابو يوسف سالت الامام عن الرجل
 وهى خمس فرج الزوج كي يتحرك هل ترى به نكاح باساقا قال
 ان يعطى الاجل لها اما النظر في العورة الغليظة فالاولى ان لا يذ
 النكاح لكرهه لانه يبريد في الذرة وحنث الرجل سنة
 فان قطع اكثر من النصف فهو حنثان والافلا يجوز الحقة لدفع الهزل
 الى اكثر محلة

ولا ينظر اخباره عند
 فود الزوج بل
 في حل وطهر لا غير
 استجبة

لانه ثوب
 النسيان

لان

لان آخره الدق ويجوز النظر الى فرج الرجل لحنثه واغصاء الحرة عورة
 ما خلا الوجه والكفين والقدمين وفي الامة العورة الظاهرة البطن والخذ
 والبوارج دون الصدر والفتق وشعر راسها اخذ الرجل مع امرأته او جارية
 رجلا يبريد ان يغلبها فيزني بها ان يقبله وان رآه مع امرأته او محرم له
 وهى مطاوعة على ذلك قتل الرجل والمرأة جميعا ولذا اذا غرض الرجل
 في السجود او يبريد اخذ ماله ان كان ماله عشرة دراهم او اكثر فله قتل وان
 كان اقل من عشرة فيقال له ولا يقبله بكرة مد الرجل الى القبلة في النوم وغيره
 متعمدا اذا كانا جماعة فارادوا احد هم الحائز مع واحد بكرة لقوله عليه
 السلام اذا كان القوم ثلثة فلا يباح اثنتان دون الثالث فان ذلك
 يضره يجوز الكذب في ثلثة مواضع حتى الصلح بين اثنين وفي الحرب ومع
 امرأته احترار عن الوحشة لخصوصية آداب السجدة للسلطانين للحنث لا يكره
 فانه ذكر في السيرة الكبرية اذا قيل لتبجد للملك والالاقتلتك الافضل ان
 لا يسجد وان سجد للحنثه فالافضل ان يسجد علم ان السجدة للحنثه وبنيها
 ليس بغير اذا كان خافق بكرة استعمال او انى الذهب والفضة للرجل
 والنسب جميعا اما للرجل لا يكره ولا يباح بان يكون في بيت الرجل او ان من
 ذهب للرجل لا يشرب فيها الا باليس بركة الحريم للرجل عند الامام خلافا لهما
 المستقر اذا اهدى الى الغرض لا يباح بالقبول لانه منفعه غير مشروطة
 في الغرض ولا يباح بمنزله لكن المتورع عنه افضل اذا علم انه اهدى لاجل الدين
 فان علم انه اهدى لاجل الدين لا يتورع عنه سبب الظاهر العام مقام
 العلم ان يكون بينهما ما داة قبل الغرض بسبب الصدقة او القرابة
 او غير ذلك او كان المهدي معروفا بالوجود فان لم يكن معي من ذلك كان
 مشكلا فيشروع ما لم ينص انه اهدى لاجل الدين وجاجة ماتت
 وخرجت منها بيضة يجوز اكلها عندنا سواء اشتد قشرها او لا ارسال
 الثلاث حرام واما التحليل ففيه من الوعيد ما لا يسع هذا الموضع
باب الاعتقاد فيه وصف انه تعالى باليد العربية والفارسية يجوز
 وتلقاها بالفارسية لا لا يتبع ان يقال جزمه بالتوفيق بربا برست لان
 التوفيق اذلى اما يقال استقامت بافعل بربا برست لا يتبع ان يقال
 خدائى باشد وجهه حينئذ لا بد ان فيه قولاً بفتا كجنته والنار وانما
 لا يفتيان عندنا نرى انه الرسول لا تبطل بموثة العدالة في الامة والامان

لا يجوز
 التحليل

والفضا شرط الاولوية لاشترط الصحة العالم افضل من العقل عندنا خلافا للمعتزلة
سؤال منكم وتكبير الانبياء قيل هذه العبارة على ما ذكرتم انكم لا ينبغي ان
يتلوا العامي عن التوحيد لكن يقال له ليس الدين بهذا السبب ان يتعلم
الرجل من الطب قدر ما يحتاجه في بيته قراءة الاشعار ان لم يكن فيها ذكر
الفن والغلام لم يكره لا ينبغي للشيخ الجاهل ان يتقدم على الشاب العالم
في المشي والجلوس والكلام اذا اراد قراءة القرآن يتعوذ واذا اراد التسمية
فقر لا يقرأ الا بعد ما وراة قدر الحاجة من القرآن افضل من صلاة التطوع وتعلم
الفقه افضل من ذلك قراءة القرآن في الحجام ان لم يرفع صوته لا يكون ولا
يأمن بالسبح والتسليم رافعا صوته اذا سمع النذاريك عن القراءة رجل
يكتب الفقه ويكتبه رجلا يقرأ القرآن جاهلا ولا يمكنه ان يسمع القرآن فالانتم
على القاري قراءة القرآن عند القبور يكره عند مجرب يعني اذا صار المصنف
خلقا ينبغي ان يلف في حرقه ظاهرة ويدفن في مكان طاهر ويغسل في نهر
كبيرة الآية اذا قرأت بقرائين وكل قراءة تفسير آخر فهد بمنزلة اثنين
تخوفه لئلا يتقربوهن حتى يطهرن ينبغي ان يختم في كل اربعين يوما
وقال ابو الليث ينبغي ان يكون في كل سنة ختمتان ليحسب ان يكون
ختمته في الصيف في اول الشتاء وفي الشتاء في اول الصيف فلهذا هو احد
عقيب الختم استحسنه اكثر المتأخرين ليجوز ان يدخل في قراءة بعض يكره
ان يكون قبلة المسجد الى متوضاء او يخرج او حمام دخول المسجد مستحلا
مكروه قال الله تعالى فاخلع نعليك لئلا ينس للمحدث ان يدخل المسجد
في اتح القول ان عقد السكاج في المسجد لا يكره بل يثبت مسجد ضا على الناس
ويجنبه ارض لرجل يؤخذ ارضه بالقيمة مكرها تقنين مسجد بطان بل
بما يخص يكره وجعل الرقبن فيه للضرورة لا يمر في المسجد وينتخذ طريقا
فان كان بعد لم يكره ويكره غرس الشجر في المسجد الا اذا كان ذا نية يكره
مسح الرجل على اسطوانة المسجد وان كان فيه تراب يجمع او حصيرة يترق
لا يابس بالمسح به لا ينبغي ان يتصدق في المسجد الجامع لكنه يتصدق
قبل الدخول او بعد الخروج يكره النوم والاكل فيه لغية المعتكف واذا
اراد ذلك ينبغي ان ينوي الاعتكاف فيدخل ويذكر الله تعالى بقدر
ما نوى او يصل ثم يفعل ما شاء يكره كتابة العلم والقرآن في المسجد
باجر غلق باب بعض ما يلقى في المسجد من الخشيش ليس عليه ان يكره
ان لم يسجد

مر

مر

مر

مر

مر

مر

مر

مر

مر

مر

مر

مر

مر

مر

ان لم يتعمد الجلوس في المسجد ثلاثة ايام للمصيبة يكره وفي غير المسجد جات
الرخصة ثلاثة ايام وان احسن سرته رجع الصوت عند سماع القرآن والوقوف
مكروه ويمنع الصوفية من رفع الصوت ويخرجون الثياب يكره ان يكون في
وعائه حتى فلان او حتى رسلك وانما يكره ان يكون في حجره الفقه الى الفصل
الكرمانى وجار في الانار ما دل على الجواز يجوز ان يستجاب دعا الكافر قال ابو نصر
الدبوسى والشيخ الامام ابو القاسم الحكيم وفيه قال اليهودى اطال الله بقاءك رجاء
ان يسلم او ليهودى الجزية عن صفار لابي اس الدعا عند ختم القرآن في شهر رمضان
على الرسم كيهود يدعوه ويكره لكن لا يقال للعوام مالا يفهمون صحيح الوجه بعد
الاجاز لابي اس به اذا كتبت المرأة التعويذ لحيها زوجها يكره يسلم على واحد
بوسط الجماعة لان المؤمن لا يكون وحده يسلم عليه وهو يقرأ عليه عليه
ردن رد جواب السلام ولم يسمع لم يسقط القرض فان كان المردود عليه
اقسم برد يكره شتمه سلم ال بل لا يجب رده دخول المسجد وبعضهم ليس
في الصلوة يسلم ولو ترك السلام لا يكون باركا السنة يكره السلام على اثنى
تسبب العاطف واجب ان حمد العاطف في شتمه الى ثلاث مرات فبعد ذلك
هو خير يكره الابتداء بالسلام على اهل الذمة بغية ضرورة ولا يابس بالرد ولا يرد
على قوله وعليك حر على قوم وهم في معصية يسلم عليهم على قصد ان يتعلمهم
عما هم فيه لا يسلم في السلام على القائم على القاعد والراكب على الماشي والصغير
على الكبير قيل آجر السلام اكثر وقيل آجر رد السلام اكثر لانه فريضة لا يستثنى
من ولد ميت عند الامام خلافا للمحدثين كان اسمه محمد يجوز ان يكنى بابي القاسم
وقوله عليه السلام ستوا باسمي ولا تكونوا بكينى منسوخ لانا على ارض الله
كنى ابنه محمد ابنا القاسم يكره ان يدعو الرجل اباه او المرأة زوجها باسمه
يكره الكلام في المسجد وحلف الجنائز وفي الخلاء وفي الجماع اراد دخول دار
ان لا ينادى او لا يسم بسم الله بالاس بالسؤال عن الاخبار المحدثه والاخبار
شمالا في مصلحة قال لا يكره ان يكره فيقال خيرة وقد كان اكثر الناس في ذلك
لا يكون كاذبا بالاس بالمزاج بعد ان يتكلم بكلام فيه مائمه او يقصد ان يضحك القوم
وعن الامام انه كان كثير المزاح ينبغي ان يكون قول الرجل لينا وجهه متبسط
مع سيرة الفاجر والسني والبستدع من غير داهنة ومن غير ان يتكلم بما يظن
انه رضى بذهبه لابي اس بمعاملة ذم في لا يكره بكرة للمقتدى ان يختلف
الى اهل الباطل الا للضرورة لابي اس بعبادة اليهودى والنصراني رجل مرض
في دار مفصولة لايها عظام اليهودى لها حرمة ولا تكسر ارض جعلت

لاطلاق قوله تعالى انما يجيبك
اذا دعاه

المنجى

لان النهي عن الابدانة لما فيه من
توقير الله واذا كان في حق
الله لا يكون فيه توقير ويكره
المصافي لان فيه توقير

احتقنه

ولا يكره للمرأة ان تغتسل بغير ماء
محمود هو في الارض المفضولة
محمود

مقبلة للمسلمين به ان كانت فيها قبور المشركين في الجاهلية ان لم يبق آثار
المشركين فيها لا بأس به وان بقي من عظامهم وغير ذلك لم يرفع ويحذف
مسجد القطين القبور فيسجدوه وفي الخمار لا رجل حفر قبره في غير ملكه ليدفن
فيه الميت فدفن غيره لا يثبت لكن يضمن قيمة حوزة ولو دفن الميت في
ارض غيره فلهما ملك الخمار في تكليفه بالاخراج او زرع الارض فوقه بكرة
منه الموت لغضب وضيق عيشه بخلاف ما اذا اتمنى لتغير زمانه مخافة
الوقوع في المعاصي آخر ارجح الشيوخ الى راس القبور في الكفا بدعي حرام مات ودفن
ثم رويت في المنام انها قالت ولدت وكان الولد يخرق في بطنها لا يثبت حوزة
القبور في الحمل شهادة على امرأة وهو يعلم انه لو نظر اليها اشتهاها لا يجب
ولذا حرم الغلام الصبي الوجه عن الاعضا في الحمام مكروه الا عند ضرورة لا بأس
ان تعمز الامة الاجنبية الرجل فوق الثياب اذ لم يكن فيه خوف
الفتنة لا بأس به دخول الف الحمام بمكة ورويه حرام لو شفى ازاره
في الحمام في الموضع ليغسله ويعصره لا بأس به وطى الجارية المشتراة مشروفا
مكروه لا حرام لا تحل وطى المغضاة بغيره ان يطا وامرأة او امته وامرأة
الاخرى او امته الاخرى تراحم دخول الحمام بالعدوة ليس من المروءة لان
فيه ابداء ما يجب اخفاؤه وهو الجماع بكرة بيع الغلام الامور مجمع عرف
باللواطه رجل يشتري عبدا مجوسيا فاني ان يسم وقال ان يعتنه من
سنة قبلت نفسي جاز ان يبيعه من مجوسي رجل يبيع ويشترى في الطريق
فان لم يكن في قعوده ضرر بالناس لا بأس به ان يشتري منه لا بأس به ان
يختلف الرجل الى ارض الحرب للتجارة ما لم يحمل اليهم سلاحا او كراعا يشتري
ما يتبرع اليه الف وغاب فحان البايع ان يفسد بيعه من غيره ويجل
شرا ذلك منه مرض الرجل فاشترى له ابنة او والده بغير امره ما يجامع
المريض اليه جاز حشيش المسجد اذ ابلى واستغنى الناس عنه قيل لا يهل
المسجد ان يمنعوه وكذا الجنائز والمختران ليس لهم ذلك الا بامر الله
وبكرة تلقى الركبان في بلدة يضرب بها لابس الا اذا كان ارباب الطعام
يتكلمون ويتعدون عن القيمة تعديا فاحشا في لا بأس به بمشورة
من اهل الرأي والبصر فاذا فعل وبيع رجل يمتن فوق ما اجاز الوالي جاز
البيع ولو باع كما سعه الوالي حل المشتري الاكل راي شيئا في يد رجل لا يملك
مثله مثل ذلك الشيء فالأفضل ان لا يشتري ذلك منه الصبي العاقل الى
بقا لا وحده يشتري منه شيئا واجبه ان امه امرته بذلك ان طلب الصابون
ويحذر

لانه ذكر على السلام شرط
ابنة ونفسه ليس
حصة من فطن الارض
خير لكم من ظهورها
سبح

وتحذر لك لا بأس ببيعته وان طلب الزبيب ونحوه لا ينبغي ان يبيعه اذا كان لرجل
كلب محفور وامتنع عن قتله يرفع الى القضاة بغيره يقتله قبل الجوارح والوكبر
حرقها وكذا احراق القمل والحب لا بأس به احراق قمل الكهنة القودية لا ينبغي
ان تقرب ويحذر ان لا ياكلها تخرج بكين حاد خفا الكهنة لا بأس به وتحريم خفا
بنى آدم القفا القملة مباح لكنه ليس من الادب لا بأس به ثقب اذن الصبي لا بأس
بشئ قطع العضو اذا وقع فيه الاكلة عند ان شهد عند رجل ان هذا قتل اباك
لم يسمع قتل علم بقتل العاصي ثبها وتما من قتل نفسه كان امته اكثر من ان
تقتل غيره لا بأس بالاكل متكب اذ لم يكن عن تكبير بكرة الاكل على الطريق
وكذا اكل الطين لا بأس بطعام المجوس الا الذي يحبه الشعب اذ وجد في
بئر البرق الشاة المربعة الفل ولو وجد في اخف البقر لا يجنب وجد
في خلاه سرقاين النارة فان كان على صلابته يرمى ويؤكل الجنبه رجل قال
من تناول من ما في القوم مباح فتناول رجل من غير ان يعلم ابا حنة تجاز ذلك
طبخ وقعت فيه نجاسة لم يؤكل المرققة وكذا اللحم اذا كان في حالة الفلج
فان لم يكن في الفلج ان يغسل ويؤكل من جوع فلم ياكل حتى مات اثم لبس
الثياب بجملته مباح اذ لم يتكبره او لم يتكبره وكفيرة ان يكون معها
كما كان قبلها والافضل ان يلبس ثوبا وسطا لا حيدا غاية ولا روبا
غاية امرئ واللبنة ان كان من الحرير لا يكره لا بأس به ان يلبس البصية
الدنوب ولد البالغ ينبغي ان يلبس الخيتم في حنجره اليسرى ولا يلبسه
باليمين لانه تشبه بالروافض وينبغي ان يجعل الرجل النقص الى باطن
الكف لا بأس بتعليق ستور الحديد الى الابواب لا بأس بكيلة العرس ان يكون
دف يضرب لاعلان النكاح اذ لم يكن له جلاجل ولا يضرب على هيئة
النطرب رجل بنى بامراته ينبغي ان يتخذ وليمة لان الوليمة سنة ولا
يباح اتخا الضيافة فوق ثلاثة ايام في العرس والنويمة ولا يباح
اتخا الضيافة عند ثلاثة ايام في المصيبة ولا بأس بضيافة الذي
السنه في غسل الايدي قبل الطعم ان يبدأ بآبائهم وبعده بالضيوف
وضع الملمحة على اخوان وتعليق الخبزة على اخوان بكرة بكرة هي اليد
بكاغدي يصلح لكن بكرة مسح الاصابع وان كان بالخبزة الا اذا اكله بعد
الاحترام ذلك رفع الزلة حرم عالم بقل صاحب البيت ارفعوا بكرة الحوت
حالة الاكل لانه تشبه بالمجوس غلام خاتن فقطع اكثر اجملة منه جاز
وان قطع النصف لا يهل مصر اجتماعه على ترك اخوان حاربهم الامام على تركه تخافه ساير

لانه صيد
حطب
لانه قيل حاصية احران
العقرب تنفخ العقارب

لان الضيافة انما يكون عند السرور
وحال القرية حال الفراق والهم

فيما ربه
لان كذا في كذا
على تركه تخافه ساير

الا ان في الدرهم الكوز الباطن
لنفسه وج ان كوكبه كوز
المعالجة بعظم الحصى والاس
حرام واقار

لان النجس عظم كحلته مستح
يوم عاشور
اذ ارث ربه الارطاب بالبحر
وحده نظر لان لادن الا ان
حرام كاشف النجس بالحرارة
سبح

وقيل مدة بيان
العضو بجوار
ما به وعبرون
يوم ما وفهم
سكون يوم ما
لكن

لان النجس مرفوع من هذه
الامة بالحدث خلافا للنجس
فانه في سبيل جان اثم
سبح فان كان ابن الميت يعلم
الدين يجب عليه ان يؤديه
فان تشبه الابن حتى مات
لا يواخذ به في المعصية
سبح

لان النجس سنة مؤكدة صفة غير محتون ولا يمكن ان يمد حلة ذكره وخفته
ظاهرة كانه محتون بترك ولا يشترط عليه وكذا ينح من الجوس والهند
واسلم وقال ابن النعمان يطبق الختان ترك الاباس بنثر الكرو الدرام في الضيق
وعقد الكاحل الشغل بالندوى لا باس به اذ يعتقد ان الش في هوامه كمال الدوا
سأل الدم من النجس يكتب بفاحته ان كتاب بالدم على جهته وانفه ونحو ذلك
لكن شفا والمعالجة جاز ولو كتب بالبول ان علم ان فيه شفا لا باس به ولكن
لم ينقل تعليق التعوذ لا باس به ولكن ينزع عن الخمار والقربان اذ اخرج الطبيب
او غيره للجن افني بعضهم ان هذا فعل العوام الجاهل الا كمال يوم عاشور لا باس به
المدواة بعظم بال لا باس به الا ان يكون عظم ادنى او خنزير العجين اذ اوضع على
الجروح ان عرف ان فيه شفا لا باس الشداوى بلقي الا ان لا باس به مرض
فلم يجز حتى مات فلما اثم عليه وان الطبيب غلب عليك الدم فاخرج
والا يفتلك الدم فلم يخرج حتى مات لم ياتم امره مات حامل يشفى بطنها
من جانب الب رويج الولد حتى انه فعل ذلك باذن الامام فغسل لولده امره
عاجت في اسقاط ولد ما لم ياتم مالم يستأن من خلقه الكتب فريضه قدر ما لا
يتر منه قبل كل قاري ترك الكلب فانما ياكل من دينه العاجز عن الكلب
عليه ان يطوف الابواب وب قال بعض المتشفه وهم جهال المتبرهدة
السؤال مباح بطريق الرخصة فان ترك حتى مات لم يكن انما وعندنا ما ياتم
رجل منع امراته عن الغزل له ذلك ليس لاحد منع غيره عن الاستنشاء
بضوء سراج والاصطلاباره الا اذا كان ما ياخذه عن الكبر وليس لاحد ان
يمنع احدا عن الاحتشاش في ارضه الا اذا ثبت بسفينة لا باس بانثراء
الحمة على النرس خطب الذي يوجد في الماء ان كان لا قيمة له حين ياحذه فهو
حلال المطرب ياخذ الماء بغير شرط فهو حلال له غرس شجرة النوصاد في الطريق
ان كان لا يضر الطريق لا باس به وطيب له ورقه وفروادة مات رجل
و يعلم الوارث ان اباه كان يكتب من حيث لا يحل ولكن لا يعلم الطاب
بعينه ير وعليه حل الارث والا فضل ان يتوزع ويتصدق بنية خصما
ابيه كتر اعة افضل من التجارة لانها اع نفعا القصير على الفوق افضل
من اشكر على النفع الامتناع من الكسب اولى من الاستغفار به على قصد
الانفاق في الخبهمات وعليه دين قد تشبه لامن جهة الغصب يبرجى
ان لا يواخذ به كذا اذا مات قبل ان يؤدى رجل له على اخدين لا يقدر على
استيفائه كان ابراهه خير من ان يبرعه عليه اذ اسرق من ابيه ومات
لا يواخذ به في المعصية
سبح

لان ذلك النجس من النار
المنع كذا واخذ التواب من

ابوه لا يواخذ به اذ كان وارثه في الآخرة وانتم في السرة رجل على آخر فنفقناه
فمنعه ظلم فمات صاحب دين فالحصومة في الظلم بالمنع للميت وفي الدين
للوارث هو المختار المغنية اذا قضت دينها من كسبها اجبه الطالع على
الاخذ لا باس به خرفة البيوت وتخصيصها وتذهب السفق والثرف
الى الاخر افضل لا باس ببسط الثياب التي عليها النساء يتركها وكنت عليه
المالك لله بكثرة الجوس عليه وانما بعض حروفه لا تروى الا لرأهه ويكره ان
يصور الرجل ذات روح ولا يكره ان يصور صورة الانسان يكره النظر في
المرأة المتخذة من الذهب وكره ان يكتب بالعلم المتخذ من الذهب
او الفضة او من دواة كذلك وكسوى فيه الذكر والانثى لا باس
بتمويه السلاح بالذهب والفضة وبكره الترمي الى هدف نحو القبلة كتب
اسم فرعون او اسم الى جهل على غرض يكره الترمي اليه لان ذلك له وف
حرمة يجوز السجاق في اربعة اشياء الخف يعني البعير في الحافر يعني
الفرس وفي النصل يعني الرمي وفي المشي يعني العدو وانما يجوز اذا كان
البدل معلوما من جانب واحد بان يقول لصاحبه ان سبقتك
فلك كذا وان سبقتني فلان شي لك فان كان البدل من ايمانين لا يجوز
الا ان يكون بينهما ثالث واشترط ان لا يوسق بينهما اخذ منهما وان
سبقه لم يعطهما شيئا وهذا يجوز اذا كان فرسه قد سبق وقد لا يسبق
والمراد من يجوز الحمل والطيب لا الاحتقان ولو وقع الاختلاف في مسألة
بين اثنين وشروط احدهما لصاحبه ان كان اجواب حقا قلت اعطيتك
كذا وان كان حقا قلت لا اخذ منك شيئا فهو جائز طلب العلم
اذا اختلفوا في السبق ولم يكن لواحد منهما بيت يفرع بينهما لا باس
بالغل اذا خيف منه الاباى من قام بتوزيع هذه النوايب على المسلمين
من جهة السلطة بالنظر والمعادلة كما في ما جوار رجل في البيت فاخذت
الزولولة لا يكره الفوار الى الفضل بل يجب بكرة ان يتخذ الرجل كلبا
الا كلبا يحوس دجج كلبه او حماره جاز ان يطعم سنون من ذلك
وليس له ان يطعم من خنزيره او شيئا من الميتة البول في الماء
الجاري يكره ان يبول قايما لامن عذر بكرة ان تقضى حاجته في الطريق
او وضعت النهر او في شجرة مثمرة او شجرة تستظل الناس بها يكره النوم
في اول النهار وفيما بين المغرب والعشاء يجب القيلولة فيما بين

طلبت العلم اذا كانوا اجبت
ومعهم محبة يجوز ان يكتب
بعضهم من حجرة بعضهم
لانه ما دون دلالة ولو
بما دون منه يشق عليه
ذلك واقفات

اي يوس الغنم او البيت لما روي
انه عوم قال الخليل لا تدخل
الرافع كلبك واحدا

لانه يوس الغنم او البيت لما روي
انه عوم قال الخليل لا تدخل
الرافع كلبك واحدا

المتجملين بين داسل الشعية وبين داسل الحنطة يستحب ان ينام الرجل طارعا
 ويضع على شقفة اليمين يستقبل القبلة ساعة ثم ينام على بابه واذا
 خلط ذلك السنة يلقون جازا ان ينصب به ويدفع الجمل اذا كان
 الدهن عالبا كورفع الطين من طريق السمك في ايام الزرع تنقى
 للطين لا بأس الا بأس بان يربط على امبعة خيطا لتذكر الحادة ياخذ
 من شاربته حتى يصغر مثل الحجاب وخلق الشارب بدعة وقيل سنة
 خلق العانة وتنف الابطين سنة لا بأس ان ياحد بين اطراف
 الحمية اذا طالت لا بأس ان يقبض على الحمية فاذا زاد غلغ قبضة
 شئ حرة وان كان ما زاد طول لا تتركه يستحب قلم الاظفار يوم الجمعة
 فان راى انه جاوز الحد قبل يوم الجمعة بكرة له الساخنة قلم اظفاره
 او حن شعره يجب ان يدفن فان رمى به فلا بأس وان الكوة
 في الكنف او المغفل كره لرجاله لجمدة فاراد جاره ان يبع
 بحسبها اتونا لا يمنع عن ذلك والاولى ان لا يفعل **كتاب الخيل**
 اذا صعد الظهر اربعاً فتمت في المسجد والحيلة ان لا يجلس على راس الزابغة
 حتى يتقلب تقلا ويصلح مع الامام تدر صوم شهرين متتابعين وصام
 رجب وشعبان فوافد شعبان نقص يوما فالحيلة ان لا يفرمودة السفر
 فينوي اليوم الاول من رمضان عما تدر تمنع وجوب الزكاة اذا خاف
 ان لا يودي به **باب النصاب** قبل عام يحول ممن يتو به ويسلم اليه
 ثم يستوهبه منه اراد الا يودي القدية عن صوم ابيه او صلواته
 وهو فقير فانه يعطى من مائة من الحنطة فقيه ثم يستوهبه منه ثم
 يعطيه بمكافاة الى ان يتر اراد ان يكون لا ينفق في طريق الحج
 ينزوجهما بعلم من عبد نفسه فلا يعلم العبد ذلك حلف لا ينزوجهما
 باوشن فلو تزوجهما بشية في خارج اوشن زوجها منه فضولي ثم اخبر
 فاجازت لم يحنت حلفت امرأة ان لا ينزوجهما فزوجها فضولي
 فاجبرها فقبضت المهر لم يحنت حلف لا يطلق فلانة فخلعها
 احسن ودفع بدل الخلع الى الزوج لم يحنت وكذا الوتزوج رخصة
 وانما امراته او امرها لم يضرها فارضعته قال الامراء ان لم اطلقك
 اليوم ثلاثا فانت طالق ثلاثا فالحيلة ان يقول لها انت طالق ثلاثا
 على كذا ولا يقبل المرأة فلا يقع الطلاق في رواية عن الامام وبه يفتي ارادت
 الخسل

التحليل وتنف ان لا يملكه الثاني او يعلقها فالحيلة ان يشترى زوجها
 عبدا صغيرا فاذ راعى الجماع فبشرها منه بشهادة شهادتين فاذا ابني بها بهبه
 لها او يملكها ببيع فاذا املكته يقع الفرقة بينهما ثم تبعث المملوك الى
 بلد فيباع هناك ثم ينزوجهما بعد العدة طلق امراته باينا وكره بالسبيل
 الحيلة خل المرأة بيتا في زوجها مخفية فيقال انك تزوجت امرأة
 وهي في هذه الدار فيقول الزوج ليست لي امرأة في هذه الدار فيقال
 لكل امرأة كذا في هذه الدار فهي طالق باين فاذا حلف بتزويج المرأة
 فيظهر طلاقها قال الامراء ان لم تطحن قدرا نصفها حلال ونصفها
 حرام فانت طالق فالحيلة ان تجعل الحنطة في القدر وتطحن البض فيها
 حلف ثلاثا طلقت ان لا يحكم فلانا فالحيلة ان يظفرها واحدة
 ويدها حتى تنقضي عدتها ثم تهنم ثم ينزوجهما حلف ان لا يدخل دار
 فلان فالحيلة انه اذا انتهى الى الباب يحمل مرفوعا ويدخل الدار كلما
 اراد الدخول يفعل هكذا في فيه لغمة فقال رجل ان اكلتها فامراته كذا
 وقال آخر اي طرحتها فعبدى كذا فالحيلة ان يطرح بعضها وبما كل بعضها
 او ياخذ ثمان من مائة فيبغى امرة قال الامراء ان قرنتك الى سنة
 فانت طالق ثلاثا فالحيلة ان ينزوجهما اربعة اشهر حتى تبين منه بطلقة
 وتمكث ثمانية اشهر ثم تنقذ السنة ثم ينزوجهما طلبت كل واحد من
 امراتيه طلاقا فخرتها فالحيلة ان يقول طلقت فلانة ان اراد الله
 او ينزوجهما وبقول طلقت امراتي الاخرى ارادت طلع المحلل
 تقول له لا اطاعك وعك حتى تحلف بثلاث طلقتي انك لا تخالفني
 فيما اطلب منك فاذا حلف مكنته فاذا اقرها مرة طلبت منه
 الطلاق فانه طلقها طلقت والا فكذا لك قال ان فعلت كذا
 فعبد حر وجميع ما املكه صدقة فالحيلة ان يهب ذلك كله
 ممن يتو به ويسلم ثم يفعل ثم يستوهب امراد ان يكاتب جارية
 له ويطلقا فانه يهبها لابن صغيره ثم ينزوجهما ان لم يكن تحت حرة
 ويكون اولاده احمر اراد دخل جماعة على رجل واحدا وامواله وحلقوه
 ان لا يجنبه باسمائهم فالحيلة ان يقال له نعد عليك اسما فمن ليس
 بسرق اذا سألناك قل لا واذا انتهيت الى التارق فاسكت
 او قل لا اقول فيظهر الامر ولا يحنت حلف لا يكن هذه الدار وهو

قطع

سكانها وشق عليه نقل المبيع فانه يبيع المبيع ممن يشق به ويخرج بنفذه اهله
ثم يشتري المبيع منه في وقت ينشر عليه التحويل خلف ليقض حق راس
الشهر ولا ينشر عليه ذلك قال سبيل ان يبيع منه شيئا بذكر الدين
قال الطالب ان لم اخذ حق غدا فامرته كذا وقال ذلك ان اعطيتك
فعبدا رخص قال سبيل ان يمنع المطلوب فيجب الطالب ويأخذ منه
جبرا قال لها وفي يدك شراب ان شربت او صببت او اعطيت
غيرك فانت كذا فالجيلة ان ترسل فيه ثوبا ينشف الشراب خلف
ان انفق على امراته فالجيلة ان يواجر نفسه منها ويحرقها ويكتب
لها رجل علم ان اميرة البلد اراد ان يحلفه ان لا يحلف الملك يكتب عن
كفة اليسرى الملك فله قيل عليك كذا يجبرك ون كذا ان كنت
تخالف هذا الملك جعل الرجل شريفا بده للجنة الى الملك المكتوب
على الكف وكلتا يديه في الكف وهو يقول لا اخالف هذا الملك فلم يحث
وقف وخاف ان يبطله فامس على قول الامام فعليه ان يوفى منك
الوقف انى رفعت الى قاض من قضاة المسلمين فامس ذلك
فلا يبطل بعد ذلك بد اراد ان يبيع نزل الكرم من عا وهو
لم يبيع قال سبيل ان يبيع الحلال منه ثم يفسخ البيع في النصف خلقت
لا يبيع هذه اجارية ولا يجبرها ببيع النصف بغير الثمن ويهرب النصف
لم يحث اراد البائع ان يامن خصومة المشتري فالجيلة ان يامره
اذا اراد بعه ان يقول ان خاصمتك في عيب فهو صدقة الوكيل
بشراي شي بعينه بتمن معان اذا اراد ان يشتريه لنفسه فالجيلة ان
يزيد في ثمنه شيئا قليلا او يواجر ان لا يشتريه به كانه انا فضة يذراهم
وليس معه الا قليل ذراهم فاراد ان يتوقا ولا يبطل فالجيلة ان يتوق
ما عنده ثم يستقرض منه ثم ينفق ثم يستقرض هكذا الى تمام الثمن ويشتري
هذا يفعل في التمس اراد في الشفيع يقول له اشتريه مني فابعتك
باقول مما اشتريته فاذا اجابه بطلت شفيعه الوكيل بالبيع
اراد ان يكون العهد على غيره فانه يامره غيره فيبيع بحضرة الوكيل
الاول فيجوز ويكون العهد على الثاني الوكيل بالبيع اراد ان يشتري
ذلك الشيء لنفسه قال سبيل ان يبيعه ممن يشق به ثم يشتريه
استقرض من رجل عشرة ذراهم فلم يخرجه الا بخرج درهمين فالجيلة
ان

منك

كشترى

ان يشتري ما يملكك فلك درهمين ويستقرض منه عشرة خوصم اليه
ضبعة بغير حق فاراد ان يسقط اليهم فالجيلة ان يقر لابنه الصغرى
بالضبعة اراد ان لا يكفل لاثان ينبغي ان يقول ان كفلت فلكه
على ان القصة في بغلس فاذا اطلب منه الكفالة يقول قد خلقت ان لا
الكفل حيلة اثبات الدين على الغيب ان يكفل للطالب رجل عن
الغيب فيجعله هو ثم انه يقدم الكفيل الى القاضي فيقول ان لي على
فلان الغائب كذا وهذا كفيل عنه فيقول الكفيل اني كفلت عنه
لكن لا ادري اني للمدعي على الاصلين ام لا فيقيم المدعي البيعة على
ذلك فيقضى له الحق بالدين على الغائب ثم انه يكرى الكفيل اراد
المرتهن ان لا يبطل الدين بهلاك الرهن فانه يشتري منه عبدا بذكر
الدين ولا يقبض فلو مات العبد لا يبطل دينه ولو مات المطلوب يكون
الطالب احيى به من سائر الغنماء ولو قضى عنه حال حيوة اقاله البيع اراد
ان يره من نصف داره مثا يبيع نصف الدار من الذي عن الكندي
يرطلب الرهن ويقبض منه الثمن على ان المشتري بالخيار ويقبض الدار ثم
ينقض البيع بحكم الخيار فيبقي في يده بمنزلة الرهن بالنقض اراد ان يجعل
المال مقبوضا على المضارب فالجيلة ان يقرض المال منه وبسمة اليه ثم يأخذ
منه مضاربة بالنصف ثم يدفع الى المقترض ويستعان منه في العمل
واخرى ان يقرضه المال ويخرج اليه درهمين آخرين ويعقد معه شركة العنان
والعمل عليه تمام المال منها قال ابو الليث من اراد بالجيلة الهارب
من الحرام فلا باس اصله قوله عليه السلام لرجل اشترى صاعا من تمر
بصاعين اربعت هلالا بعت تمر ك بسبعة ثم اتت بسلعتك
تمر **كتاب ادب المفقة** كره بعضهم الافتاء لقوله عليه السلام ارجاكم
على النار ارجاكم على الفساق ومن سمان الفارسى ان ناسا كانوا يفتون
فقال هذا خير لكم وشري والصحيح انه لا يكره لمن كان اهلا لقوله تعالى فاسلوا
اهل الذكرا انهم هم اعلمون فكان هذا امر بالاجابة عن السؤال وقال
عليه السلام المفقة كرهه بين الله وبين عباده وعن عيسى عليه السلام لا
تتكموا بالحكمة عندكم حال فقطموا ولا تمنعوا اهلهما فيظلموا هم وتاويل
مارووا اذ لم يكن اهلا وبه نقول لقوله عليه السلام من افتر الناس بغية
علم لعنته ملائكة السموات والارض ولا ينبغي لاحد ان يفتر الا ان

يعرف اولا ويل العلم ويعلم من اين قالوا ويعرف معاملة الناس فان عرف قائل
العلم ولم يعرف من اين علمهم فان سئل عن مسئلة يعلم ان علمه الذين يتخلل
منه جهلهم قد اتفقوا عليه فلا بأس ان يقول هذا يجوز وبهذا يجوز ويكون
قوله على سبيل الحكاية وان كانت مسئلة قد اختلفوا فيها فلا بأس ان
يقول جاز في قول فلان وفي قول فلان لا ويسر له ان يجيب يقول بعضهم
ما لم يعرف حجة وعن ابي يوسف وزفر وغيرهما انهم قالوا لا يحل لاحد ان
يفتنه يقولنا ما لم يعلم من اين قلنا قيل لعصام بن يوسف انك تكثر
الخلاف لا باح قال لا ان ابا حنيفة اوتي من الفهم ما لم يوثق فادركه بفهمه
ما لم يدرك ولا يسعنا ان يفتنه بقوله ما لم نفهمه وسئل محمد بن الحسن
متى يحل للرجل ان يفتنه قال اذا كان صوابه اكثر من خطايه وعن ابي بكر
الاسكاف السخري في عالم في بلدة ليس هناك اعلم منه هل يسعه ان لا
يفتنه قال ان كان من اهل الجنة لا يسعه وقال اهل الاجتهاد ان يعرف
وجوه المائل وينظر اقرانه اذا خالفوه قيل ادنى الشروط للاجتهاد
حفظ المبسوط عن خلف بن ايوب قيل له لم لا تفنني وانت تعلم انه
ليس في هذه البلدة احد اعلم منك فقال ارايت لو دخلت كابل
ايسعك ان تفنني وليس هناك احد اعلم منك عن بعضهم قال لو ان
الرجل حفظ جميع كتب صحابنا لا بد ان يتكلم للفنوي حتى يهتدي
اليه لان كثير من المائل يجاب عنه على عادات اهل الزمان فيما
لا يخالف الشريعة عن ابي بكر الاسكاف الفقيه بان اذا راي كل
واحد منها رأيا في مسئلة فانه لا يعي لواحد منهما ان ياخذ بقوله صوابه
وعن ابن مسعود قال من سئل عن علم وهو عنده فليقل وان لم يكن
عنده فليقل الله اعلم فان من العلم ان يقول لما لا تعلم لا اعلم سئل
شاذ بن حكيم عن قوله عليه السلام ان الله تعالى خلق آدم على صورته
فقال نعم بيه ولا نقسره قال ابو الليث بهذا امر الله تعالى والرايون
في العلم يقولون آمن به وعن ابن مسعود ان الذي يفتن الناس
بكل ما يلوونه لجنون وعن ابن شبرمة ان من المائل ما لا يحل له ان
ان يات عنهما ولا يجيب عنهما وعن الشيخ قال سلوا عما
كان ولا تلو عما لا يكون حتى ان ابا يوسف دخل على هارون الرشيد
وعنده اثنان يتناظران في علم الكلام فقال له هارون احكم بينهما
فقال

نقال ابو يوسف انا لا اخوض فيما لا يعنيني فقال له الخليفة احسنت
وامر له بماية الف درهم وامر بان يكتب في الدواوين انا ابا يوسف اخذ
ماية الف درهم بتركه ما لا يعنيه وعن الحسن البصري انه نثر الرأى
في امر سنة ثم عاد فقبل له في ذلك وجدت رأى لهم خير من رأيهم لا تقسم
او قبل المفت يجوز هذا في تركه رأيه أي يجوز ان يعمل بما يشاء به
ثم الفتوى على الاطلاق على قول ابي حنيفة ثم على قول ابي يوسف ثم على قول
محمد بن الحسن ثم يقول زفر بن الهذيل والحسن بن زياد قيل اذا كان ابو حنيفة
في جانب وصاحبه في جانب فافتنه والآول صح اذا لم يكن المفتي محتمدا
لانه كان اعلم العلماء في زمانه حتى قال ان فني الناس كلهم عيال في حنيفة
في الفقه ولهذا قيل سئل لابي حنيفة سبعة ايمان العلم وعن النعمان الامام
عليه السلام انه سئل عن فقيهين اثنان يجوابان مختلفين اي الجوابين
يسمع قال قول افقههما بعد ان يكون او عهما لا يسمع الا بعد ان يفتر
القران براهيه ما لم يعلم او يعرف وجوه اللغة واحوال التنزيل لو سئل سائل
ان الله تعالى هل يقدر على ان يخلق مثله يقال له السؤال محال لان الذي
يخلق لا يكون مثل الخالق والسؤال المحال لا يلزم الجواب عنه لو سئل سائل
ان الله هل يعلم عدد انفس اهل الجنة يقال له ان الله تعالى يعلم انه لا عدد
لانفسهم لو سئل عن شفعوى علق ثلاث طلاقات بالسكنج هل يحل
له المقام معها اذا تزوج عند ذلك فني ام لا اجبت عندي ابي حنيفة لا
قيل لا ينبغي للمفتي ان يجيب للفنوي اذا لم يلب عنه يسعني للمفتي اذا
ظهر عنده انه اخطأ ان يرجع عنه ولا ينبغي له ان يفتي فانه حكى ان
ابا حنيفة او غيره اجاب مسئلة فقال تزوج بن دراج وكان من اصحابه
اخطأت فقال نعم وانت يقول الكاذب نزل به من حالي قد علم لو لا انه اخطأ بن دراج
وعن ابي حنيفة لان يخطئ الرجل عن فهمه خير من ان يصيب من غير فهم قيل
من قلت فكمرة اشتدت عبثه من ركب العجلة لم يامن الكنبوة
وقيل من لم يستوف ما سئل عنه واستفتي فيه لم يجب كما يجب
لبعضهم اذا استفتيت عما فيه تحريم واحلال فلا تجل فني فتياك اخطار واهوال
فان اخطأت في الفتوى فليس الامر محال وان احسنت لا بعدون اعجاب وادلال
قيل نعم قوله عليه السلام المحتمل اذا اخطأ فلا يجوز واحدا اذا كان
اجتهاد في محل الاجتهاد فاما اذا كان بخلافه فلا ينبغي للمفتي اذا

سئل عن مسألة ان يقع النكاح فيها فان كانت من جنس ما يفصل في جوابها
 يفصل ولا يجب على الاطلاق فانه يكون مخطئا كما اذا سئل عن رجل وكل
 آخر ان يزوجا امرأة على الف درهم فزوجا الرجل على الف وزادها
 من قبل نفسه بما يجوز النكاح ام لا فان اطلق الجواب بلا او نعم فقد اخطأ
 ان يقول ان زادته بما معلوم لم يجز لانه خالفه وان زاد زائدة مجهولة
 نحو ان يهدى اليها هدية فان كان مهر مثلها الف او اقل جاز وان كان اكثر
 لا وكذا اذا سئل عن تزوج ام ولد ان يغيره من مولاها ثم اعتقت يجوز
 النكاح ام لا فان قال نعم او لا فقد اخطأ ولكن يفصل فيقول ان دخل بها الزوج
 قبل اعتاق المولى جاز لانه لم يجب عليها العدة وان لم يدخل بها لم يجز لانه
 وجب عليها العدة من المولى حين اعتقها فلا يقع النكاح في العدة وكذا
 اذا سئل عن باع عبدين احدهما له والاخر لغيره صفقة واحدة بغير اذن
 الغيبة يجوز النكاح ام لا وهل للمشتري ان يبيع احدهما ولا او نعم فقد
 اخطأ وينبغي ان يقول ان اجاز المولى الاخر جاز البيع فيهما وان لم يجز
 فان كان المشتري علم وقت الشراء بذلك لم يفسد البيع في الواحد بخصته
 وان لم يعلم بذلك الا بعد البيع ان علم قبل القبض فله ان يفتق الببيع
 وان علم بعد قبضها لم يفسد البيع ببيع خصته كذا اذا سئل عن رجل يبيع
 دينه ما خذ من كل واحد منها خمسة وخططها ثم وجد بعضها بنهر جة وكل
 واحد منها ينكر هل له ان يرد على احدهما ينبغي ان يقول ان وجد دون
 الستة بنهر جة لم يرد شيئا وان وجد ستة بنهر جة له ان يرد كل واحد
 منها في درهما ولو وجد سبعة له ان يرد على كل واحد منها درهما وفي
 ثمانية ثلثاته وعلى هذا القياس وكذا اذا سئل عن رجل تزوج بخالة
 خالته ينبغي ان يقول ان كانت الخالة لأمه او لابيه وامه لم يجز وان كانت
 لابيه جاز لانه لا قرابة بينهما ولو سئل عن تزوج بعمته نعمت يقول له
 ان كانت العمه لابيه او لابيه وامه لم يجز وان كانت لأمه جاز واذا سئل
 عن رجل تزوج امته واخته من اخر في عقدة وافقه الفقهاء بالجواز كيف
 يكون يقول صورتها جارية بين اثنين جاءت بولد فادعاه فهو ابنتها
 فان كبر الغلام وله اخت من هذا الاب واخت من هذا الاب كلتا هاتين
 من غير امه فزوج الاخيتين والام من رجل بعد موت ابيه حكم بالجواز لانه
 لا قرابة بينهما واذا سئل عن رجل خرج باجرا وترك امراته في المنزل
 مورد

البيع

فجوز عليه كتاب امراته التي قد تزوجت آخر فابعدت الى كل شهر للنفقة
 كيف يكون هذه المسئلة فقل هذا رجل كانت امراته بنت المولاه في
 مولاه نورثته وبطل النكاح فكنيت اليه وهو عبد ما ان ابعدت الى النفقة
 عن الامام الى بكر الاسكان البليغ قال كان المسئلة اذا اخرج عبد الى نصر بن
 سلام ويؤول جيت من مكان بعيد بمثل هذا البس
 فلا تخن نادياك من حيث جيت ولا تخن عنت عليك المذاهبا
 قال الفقهاء ابو الليث ينبغي ان يرفق في اول الامر ويقول حتى افرغ من
 هذا الامر فاذا اخرج عليه بعد ذلك جاز له ان يجيبه بمثل هذا وفي الجملة
 يجب ان يكون المعق حلقا وزيتا لئلا يقول من بسط الوجه وينبغي
 ان يقدم من جاء اول الاقدم الشريف على الوضيع ومن ابن عباس انه
 قال رائس العقل ان يعفو الرجل عن ظلمه وان يتواضع لمن دونه
 وان يتدبر ثم يتكلم واذا اجاب المعق ينبغي ان يكتب عقيب جوابه
 وانه اعلم وخودك وقيل في المسئلة ان يكتب في العتق عليها
 اهل السنة والجماعة ينبغي ان يكتب وانه الموفق او يكتب وبالله
 التوفيق او وبالله العزيمة **كتاب الفوائد في النجدة**
 عن الشيخ عليه السلام ان لكل شئ عمادا وعماد هذا الدين البقرة وروى
 انه عليه السلام قال افضل الحجال من عند الله مجلس النظر فان فيه تلخيص السلام
 حجج الله تعالى وروى انه عليه السلام قال من تعلم العلم رياء وسمعة لم يكن في
 الشئ راحة عند الله وليس نوع من انواع العذاب فيها الا يستعذب به
 وفي الحديث من انتحل ليتعلم غفر الله له قبل ان يخطو وقال عليه السلام
 من درس مسئلة من العلم مثلا رجلا مات وترك ابنا فامال كله
 له اعطاه الله تعالى اجارا لبعان سنة وروى ان الله تعالى ختم
 سليمان عليه السلام بين العلم والملك فاختر العلم فاعطاه الله تعالى
 الملك والعلم جميعا قيل الفضل بالعلم والادب لا بالاصل والنسب
 عن الثالث فمعي العلم فائدة والادب افادة ومجالسة العلماء زيادة
 عن عروة بن الزبير انه قال لا ولادة تعلموا فانكم ان تكونوا صغارا قوم
 عسى ان يكونوا اكبرا قوم آخرين قيل من لم يتعلم في صغره لم يتقدم
 في كبره قيل من لم يزد في القاد عدم المراد عن لقن الحكيم انه قال لا يسه
 لا تكثر النوم والاكل فان من اكثر منهما جاء يوم القيمة مغفلا

عن الاموال الصالحة قبل ما ينشأ العمل من اخيار الكسل من حال المال ومن طلب
 الشيء وجد وجد اصله قوله كذا والذين جاءهم من بعدهم منهم سبلنا
 قبل جزاء المني على قنطر المحن قبل لابن عباس بن مئذنت ما نلت
 قال بئس سؤال وقل عقول وبدن في التبر او الضرا صبور عن بعض
 الصحابة قال تغفروا قبل ان تشودوا قبل معناه قبل ان يتزوجوا
 قال ابو نصر بن محمد بن سلام البيهقي العلم ميت وحيوة الطلب
 فاذا جسي فهو ضعيف قوة الدرس فاذا اتوى فهو محتجب فكشف
 المناظرة مع الموافق والمخالف فاذا انكشف فهو عقيم فنتاح
 العمل عن محمد بن سلمة من لم يتخذ هذا الامر صناعة يختلف اليه كما
 يختلف الى السوق لانه يبيع اليه كثير من شئ عن نصر بن يحيى قال كان ثابا
 يختلف الى الحسن بن زياد فقال احدهما لصاحبه الا ترى الى حرص
 هذا الرجل بعني الحسن دخلت عليه البارحة وهو يتعشى في خادمه
 يدرس كتابا وهو يسمع عن ابي يوسف اختلفت الى ابي حنيفة
 تسعة عشرة سنة ما فاتني صلاة الغداة مع ابن ابي ليلى وعني زفر
 اختلفت الى ابي حنيفة خمس عشرة سنة ما فاتني قنطرة ولا اصح
اعلم ان نبينا صلى الله عليه وسلم هو محمد بن عبد الله بن عبد المطلب
 ابن هاشم بن عبد مناف بن قصي بن كلاب بن مرة بن كعب بن
 لؤي بن غالب بن فهر بن مالك بن نضر بن كنانة بن خزيمية
 ابن مدرك بن الياس بن مضر بن نزار بن معد بن عدنان واسم
 امه امنة بنت وهب بن عبد مناف بن زهرة بن كلاب بن
 مرة بن توفى ابوه وامه حامل به وتوفى جده وهو ابن ست سنين
 وطمه اليه ارضعة تسمى حليمة كان ميلاده يوم الاثنين من شهر
 ربيع الاول ووفاته يوم الاثنين من ربيع الاول في اليوم الذي ولد فيه
 في آخر الضحى دفن في ليلة الاربعاء وسط من الليل اوحى اليه
 اليه وهو ابن اربعين سنة واما بعد الوحي بمكة ثلاث عشرة
 سنة ثم هاجر الى المدينة وتوفى وهو ابن ثلاث وستين سنة وقد
 مات عن تسعة سنين وكانت خلافة ابي بكر بن ابي قحافة باجماع
 الصحابة رضي الله عنهم وخلافة عمر بن الخطاب بتقليده وخلافة
 عثمان بن عفان ببيعة الصحابة رضوان الله عليهم اجمعين وخلافة

عبد الله

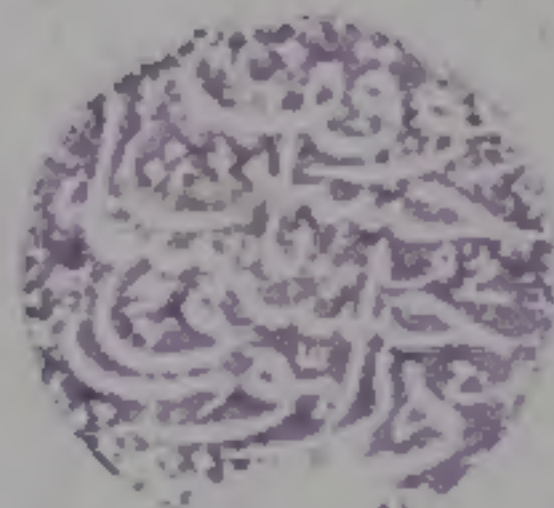
على

هـ ط

علي بن ابي طالب رضي الله عنه كذلك **اعلم** ان صاحب مذهب الامام
 الاعظم ابا حنيفة رضي الله عنه هو النعمان بن ثابت بن زوطى وفي نسخة
 زوطى الكنديان قد ادرك آخر عهد علي بن ابي طالب رضي الله عنه حمله ابوه
 اليه وهو صغير وقد عاله بالبركة كذا ذكره بخالد بن النسي وقد سمع انه
 سمع الحديث من سبعة من الصحابة رضوان الله عليهم اجمعين بعضهم
 ذكروهم منهم انس بن مالك وعبد الله بن عمر بن الخطاب وعبد الله بن
 ابي اوفى وواثلة بن الاصمغ وجابر بن عبد الله رضوان الله عليهم اجمعين
 ومنهم اناث اثنا عشر منهم عائشة بنت خديجة وهو كان اخذ العلم
 من رجال كثيرة الا انه ينسب في الفقه الى حماد بن سليمان وهو كان من
 تلاميذ ابيهم بن يزيد النخعي وهو اخذ العلم من علقمة والاسود وشريح
 وهو لا يدين حمرا وعليا وابن مسعود رضي الله عنهم وهو لا يدين رسول الله
 صلى الله عليه وسلم وقد اتفق لابي حنيفة رضي الله عنه ما لم يتفق من الصحابة
 لاحد وقد وضع هذا المذهب شوري ولم يبد بوضع المايل
 وانما كان يلقنها على اصحابه مسلمة مسلمة فيعرف ما كان عندهم
 ويقول ما عنده وينظر لهم حتى يستقر احد القولين فنبت
 ابو يوسف رحمه الله حنيفة ائمت كلهم وقد ادرك بغضه ما عجزت
 عنه الصحابة القوايج وقيل كان محمد بن الحسن رحمه الله صاحب
 رواية وكانت بديهة ابي حنيفة كروية وحكي ان اعرابا دخل
 على ابي حنيفة رحمه الله فقال ابو ادم بواوين فقال ابو حنيفة رحمه الله
 بواوين فقال الاعرابي بارك الله فيك كما بارك في لا ولا ثم ولى
 فحنيت اصحابه وسألوه عن ذلك فقال ان هذا سألني عن التثنية
 بواوين كنت هذا من موعود بواوين كنت هذا من موعود الاشعري
 فقال بارك الله فيك كما بارك في شجرة مباركة رينونة لا شربة
 ولا غربة قيل كانت ابو حنيفة رضي الله عنه وهو ابن ثمانين
 سنة ياترئخ سنة خمسين ومائة **واما الشفعي رضي الله عنه**
 فهو ابو عبد الله محمد بن ادريس بن العباس بن عثمان بن شافع بن ابي
 ابن عبيد بن عبد بن زيد بن هاشم بن عبد المطلب بن عبد مناف ولد
 الشفعي رضي الله عنه بغزة بقرب من سنة خمسين ومائة وعاش اربعة
 وخمسين سنة ومات يوم الجمعة ودفن بمصر وانه قد اخذ العلم من مالك

ابن النضر ومحمد بن الحسن وشر بن غياث واصحابه يضيفونه الى مسلم بن خالد
ابن النضر عن حلف بن ايوب البجلي رحمه الله قال ان الله تعالى جعل العلم
بعد نبينا في اصحابه ثم بعدهم في التابعين ثم بعدهم في ابي حنيفة واصحابه
رضوان الله عليهم اجمعين فمن شأنا فليرض ومن شأنا فليستخط
ابن يوسف رحمه الله قال اما انا من ابي حنيفة الاكورة صغيرة على شجرة
كثيرة اغصانها وقال بشر بن الميموني ما انا من ابي يوسف رحمه الله
الا بهكذا **واما صاحب** قرأتنا برواية حفص بن سليمان بن
المغيرة هو عاصم بن ابي الجود وهو بمنزلة الاسدي الكوفي وهو
قرا على ابي عبد الرحمن بن عبد الله بن حب السلمي وهو قرا على ابي
ابن طالب رضي الله عنه وهو على رسول الله صلى الله عليه وسلم
ثم القراء السبعة احمد بن عاصم بن ابي الجود والثاني عبد الله بن
كثير المكي والثالث نافع المدني والرابع حمزة بن حسب الزيات
والخامس ابو عمرو بن العلاء البصري والسادس عبد الله بن عامر الشامي
والسابع علي بن حمزة الكشي عن ابي اسود الدؤلي مصنف النسخ
كثير شئ اعظم من العلم الملوك حكام على الناس والعلماء حكام على
الملوك مثل بعضهم العلم افضل ام المال قال العلم قال فما بال الناس
يرون اهل العلم على ابواب اصحاب الاموال ولا يرون اصحاب الاموال
على ابواب العلم قال لان العلماء عرفوا منفعة الاموال وجعل اصحاب
الاموال منفعة العلم وفضلوا عن ابي عبد الله الشامي قال لا تستحقوا
هو لا يعنى اصحاب ابي حنيفة رضي الله عنه فاني ربما اوتيت مسيلة
فكولا حفظت من انا ويطهم ما دريت كيف اضح قد في فيها ومن بعض
الشايع قال صحوا هذه الكتب فانكم ربما لا تجدون استاد اغنيها قيل
العاقلة الذي لا يصنع في الترشيبات من في العلانية قيل
يبلغني للعاقلة ان ينظر في شأنه ويعرف اهل زمانه ويحفظ خطاها
عن علي رضي الله عنه قال من عمل الناس ولم يظلمهم وحدثهم فلم يكذبهم
ووعدهم فلم يخلفهم فهو ممن كلت مروية وظهرت عدالة او وجبت
اخوة عن ابن المبارك وكان من تلامذة ابي حنيفة وسفيان الثوري
رضي الله عنهم قال اذا وصف لي رجل له علم الاولين والآخرين لم اناصف
على قوت لؤاية او اذا سمعت رجلا له ادب النفس اناصف على قوت
لؤاية

لؤاية قيل من استس دينة على هوى نفسه وراحة بدنه وشهوة كلامه فقد
هلك وعرف في بحر عظيم وهو لا يشعر عن علي رضي الله عنه انه تكلمت
كلمات لم يبق احد في الجاهلية والاسلام اولها من لانت كلمة وجبت
محبة والآخر في ما هلك امر عن قدره والثالث ان لكل شئ
قيمة وقيمة المهر ما يحسن والرابع اخرج من شئت تكن ذليلا والخامس
اعط من شئت تكن اميرة والسادس استغن من شئت تكن
تظلمه وقال علي رضي الله عنه كفى لي عذابا بانك لي رب
وكفى لي فخرا بانك لي عبد اللهم انت كما احب ما
ما وقال علي رضي الله عنه من عذب لك كثر ما
ما اخوانه قيل من مال الى الحق مال اليه ما
ما الخلق قيل الموعظة كلف من عاها ما
وقد وقع من تنبؤ هذا الكتاب انفسى بمينة المفتى على يد الفقير المحتاج
الى رحمة الله تعالى احمد بن عبد الحكيم غفر الله ذنوبهما وسنة عيوبهما
يوم تبلى السرائير رحمه الله قال امين في يوم السبت وقت الظهر
من اليوم الرابع عشر من شهر ربيع الاول سنة سبعين والالف
واحمد الله رب العالمين وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه اجمعين



[Faint, mostly illegible handwritten text in Ottoman Turkish script, consisting of approximately 10 lines.]

| | |
|----------------------------|-----------------|
| Süleymaniye U. Kütüphanesi | |
| I | Hasan Hüsnî Pa. |
| V | |
| Eski | 388 |